

محمد عبد الرحمن شميعة الأهدل

ماجستير من قسم الدراسات العليا
الجامعة الاسلامية - المدينة المنورة

مكالم المتنبي

دراسة وتحقيق

الطبعة الأولى

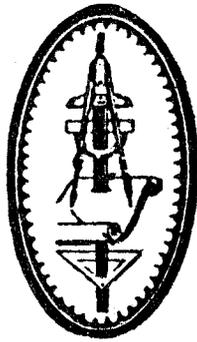
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

منشورات

مؤسسة الخافقين ومكتبتها

جميع
الحقوق محفوظة للناشر

منشورات
مؤسسة الخافقين ومكتبتها
دمشق - ص.ب ١١١٤٨ - هاتف ١١٥٣٧٦



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

كلمة الناشر

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١)

إنَّ كتاب نكاح المتعة من الكتب الفريدة التي تجلو لنا أبعاد قضية فقهية شغلت الرعيل الأول من الصحابة رضوان الله عليهم كما شغلت من جاء بعدهم من الخلف وقد انتهى المسلمون منذ فجر الإسلام إلى بطلان هذا النوع من النكاح واعتباره من الأنكحة الفاسدة التي حرمها الله من فوق سبع سماوات إلى يوم القيامة .

(١) سورة النساء الآية رقم (١) . (الناشر)

عن سيرة بن معبد الجهني إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلي يوم القيامة » (١) .

ولنكاح المتعة أصل عندنا نحن معشر المسلمين ، وقد سمح به رسول الله ﷺ لضرورة طارئة ثم نهى عنه وحرمه . ذلك أن المسلمين في صدر الإسلام كانوا في قلة تقضي منهم مجاهدة المشركين المتربصين بهم ، مما جعلهم لا يستطيعون البقاء نضيق ذات اليد من جهة ، ولانصرافهم إلى الجهاد من جهة أخرى وهم حديثو عهد بالإسلام قريبو عهد بالجاهلية فكان هناك تشريع مؤقت يرفع العنت عنهم فكان نكاح المتعة . روى مسلم في صحيحه عن سيرة أنه قال :

(أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ، ثم لم يخرج منها حتى نهانا عنها .) (٢) فهذا حديث صحيح صريح لا لبس فيه ولا غموض في أن نكاح المتعة إنما هو حكم مؤقت اقتضته ضرورة الجهاد في سبيل الله ثم عدل عنه بتحريمه وتركه والنهي عن فعله .

أما ماروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال يجوازه . فهذا أمر يجدر الوقوف عنده .

يروى أن مشادة عنيفة وقعت آنذاك بين ابن عباس وبين عبد الله ابن الزبير وقد قال ابن الزبير معرضا بابن عباس الذي كان يجيز نكاح المتعة : « ما بال أناس أعمى الله بصائرهم كما أعمى أبصارهم يقولون يحل نكاح المتعة » . فقال له ابن عباس ، وقد كان حاضرا : « إنك جلف جاف ، لقد رأيت إمام المتقين رسول الله ﷺ يجيزه . » فقال عبد الله ابن الزبير رضي الله عنه وأرضاه : « والله إن فعلته

(١) صحيح مسلم بشرح النووي الجزء الخامس ص ١٨٦ . (الناشر) .

(٢) رواه مسلم في صحيحه أنظر كتاب النكاح ج ٢ ص ١٠٢٥ . (الناشر) .

لأرجمنك • « لكن ابن عباس - وهو الصحابي الجبر - جوزه لما لم يكن يعلم
بنسخه • لكنه عدل عن رأيه فيه •

روى أبو بكر بإسناده عن سعيد بن جبير أن ابن عباس قام خطيباً فقال :
« إن المتعة كالميتة والدم ولحم الخنزير • » وذلك مبالغة منه في تحريم هذا
النكاح •

وفيما صح مما رواه مسلم وابن ماجه أن رسول الله ﷺ حرّم المتعة فقال :
(يا أيها الناس إني كنت قد أذنت لكم في الاستمتاع ، ألا وإن الله قد حرّمها إلي
يوم القيامة) • (١)

وبهذا يتضح أن نكاح المتعة باطل باتفاق المسلمين ، وقد نص على ذلك الأئمة
والفقههاء • لأن هذا النوع من الأنكحة لا تتعلق به أحكام النكاح من طلاق وظهار
ولعان وإرث لذا كان القول ببطلانه بإجماع الأمة •

ويعد ، هذا هو نكاح المتعة وهذا هو أمره • وبين يدي القارئ الكريم
تفصيل لهذه المعضلة الاجتماعية - التي يتخبط فيها اليوم كثير من قادة الفكر
الإسلامي ، تناولها المؤلف من أطرافها المختلفة وجوانبها المتعددة •

ومؤسسة الخافقين ومكتبتها إذ تقدم لقرائها خلاصة للموضوع ، يسرها أن
تجعل هذا الكتاب بين منشوراتها لخدمة الفقه والمتفهمة في ديننا الحنيف •

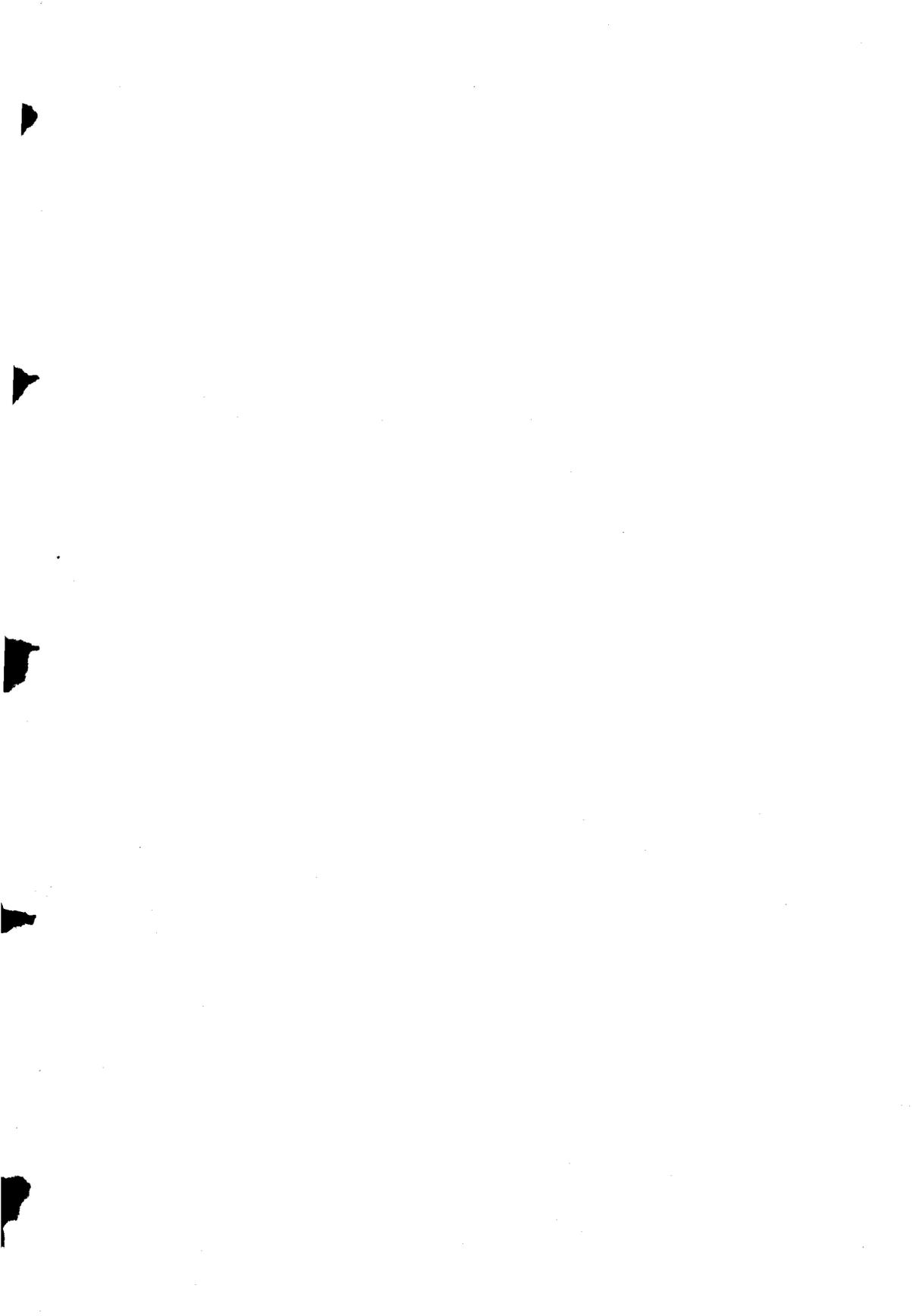
والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل •
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين •

الرياض في ٢٥/١٠/١٤٠٢ هـ

الناشر

محمد مفيد عزة الخيمي

(١) رواه مسلم في صحيحه ج ٥ ص ١٨٦ بشرح الثنوي • (الناشر) •



شكراً وتقدير

إن البحث وكتابته وتجميع المعلومات من مصادرها وإبرازها في حلل التنسيق بأسلوب واضح صحيح ليتطلب خبرة وكفاءة ليظهر البحث مختوماً بطابع الاستحسان • لذا كان لزاماً أن نحتك بأهل الخبرة والكفاءة لنستمد منهم التوجيهات في هذا المضمار ونستفيد من أفكارهم في ميدان البحث •

وانطلاقاً من قوله ﷺ « لا يشكر الله من لا يشكر الناس (١) » وفي رواية « ان أشكر الناس لله عز وجل أشكرهم للناس (٢) » •

أنقدم بجزيل الشكر وكبير التقدير لكافة مشايخي الذين قاموا بأداء رسالتهم خير قيام ، وأخص بالذكر شيخنا المرحوم الدكتور محمد أمين المصري طيب الله ثراه فقد شجعني كثيراً على السير في الموضوع وشرح لي غير مرة مدى أهميته إلا أن المنية وافته قبل أن أكتب ما يستحق الذكر •

كما أخص بالذكر مقروناً بالشكر والتقدير الدكتور أكرم ضياء العمري

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢١٢/٥ والترمذي في سننه وحسنه •• وقال هذا حديث صحيح •• تحفة الأحوذى ٨٧/٦ •

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢١٢/٥ والترمذي في سننه وحسنه ••• تحفة الأحوذى ٨٨/٦ ورجال أحمد ثقات ••

رئيس قسم الدراسات العليا حالياً ، الذي أشرف على إعداد الرسالة فبذل كل جهد في سبيل توجيهي وتذليل ما يعترضني من عقبات ، فكم عنّت لي خلال البحث من مشكلة هداني إلى مراجعها وكم اعترضتني صعوبة فجلتى ببيانه خفاءها ، وربما ضاق زمن الإشراف المحدد فيعطيني وقتاً إضافياً في بيته لإكمال نقطة البحث ، وشكراً له مرة أخرى على ملاحظاته الدقيقة التي كان يبيدها في بعض كتابتي ، ولا أنسى ما كان يمدني به شيخنا حماد الأنصاري من معلومات وبذل نفيس كتبه لي ولغيري من الطلاب ..

وكذلك شيخنا الدكتور محمود ميره الذي ما بخل عليّ بالتوجيه وحل بعض المشكلات العلمية . وكذلك شيخنا العلامة المحقق محمد المختار الشنقيطي الذي أسعدني الحظ بالاستماع لدروسه في المسجد النبوي الشريف ، والجامعة الإسلامية بذلك الأسلوب الرائع ، فجزى الله الجميع خيراً ما يجزي الصالحين .

وختاماً أتقدم بالشكر الجزيل لكافة المسؤولين في هذه المؤسسة العلمية الكبرى .. الجامعة الإسلامية خلد الله تعالى فضائلها
سائلاً المولى أن يمنحني وإياهم التوفيق والسداد ..

محمد عبد الرحمن شميله الأهدل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد
ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله •
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين •

أما بعد :

فهذه رسالة قدمتها لنيل الشهادة العليا « الماجستير » من شعبة السنة ،
ومنحت بتوفيق من الله تعالى درجة الامتياز •

وقد اخترت أن يكون موضوعها جمع الرويات من الأخبار والآثار المتعلقة
بنكاح المتعة وتحقيقها ، مع ما أضم إلى ذلك من فقه السنن والآثار واستقصاء
ذكر أدلة الشيعة الامامية^(١) المجيزين لها ومناقشتها ونقل أقوال أهل العلم وأئمة
المذاهب فيها والله من وراء القصد وعليه المعتمد •

(١) الشيعة الامامية الاثنا عشرية من أشهر فرق الشيعة وانما قيل لهم الإمامية
نسبة الى الإمام « الخليفة » لاعتقادهم أن الإمامة أصل من أصول الدين
لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها ولا يجوز فيها ، لتقليد بل يجب النظر فيها
كما يجب النظر في التوحيد والنبوة ، وسميت بالاثني عشرية لأنها تعتقد
أن الأئمة الذين لهم صفة الإمامة الحقبة اثنا عشر إماماً نص عليهم النبي

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع للوجوه التالية :
أولاً - إن هذا الموضوع بالغ الأهمية إذ يناقش مشكلة اجتماعية خطيرة
زلت فيها قدم كثيرين حين سلكوا فيها غير مسلك أهل التحقيق •

ثانياً - لما اطلعت عليه من بعض مؤلفات الإمامية حيث طعنوا في مصادر
السنة الموثوق بها وادعوا اضطراب الروايات واختلاف الآثار في بيان مواطن
تحريم المتعة وقالوا إنها لا تصلح دليلاً على التحريم واستدلوا بما لا ينهض بحجة •
وأعظم من هذا أنهم طعنوا في بعض الصحابة الذين أثنى عليهم القرآن
وعدلهم الرحمن جل وعلا ورضي عنهم أجمعين ••

لذا عقدت موضوعاً لمناقشة آرائهم وذلك بعد استيعاب المرويات في نكاح
المتعة وجمعها بحسب الإمكان والتوفيق بينها بعد الفحص والتمحيص والإطلاع
على الأسانيد وجمع ما قاله أئمة الحديث فيها مما يزيد الحق وضوحاً والأمر جلاء •
ثالثاً - ومن دواعي الإختيار أيضاً هو ما وقع في الروايات من نسبة تحريم
المتعة إلى أزمان ومواطن مختلفة ••

وسوف يتم التوفيق بينها بعد جمع المرويات واستيعاب أطرافها والنظر فيها
والكشف عن صحيحها وسقيمها وبذلك تتضح الحقيقة •
وإذا فالمشكلة التي أريد الوصول إلى حلها هي ما يظهر في بعض الروايات
من التعارض الذي وسمه الشيعة الإمامية بالإضطراب •

صلى الله عليه وسلم جميعاً بأسمائهم ثم نص المتقدم فيهم على من بعده
وأنهم معصومون كالنبي من سن الطفولة إلى الموت عمداً أو سهواً من
جميع الرذائل صغيرها وكبيرها وهم يرون أن الشيخين أبا بكر وعمير
مغتصبان الخلافة يجب التبرؤ منهما ••

كاشف الغطاء ، أصل الشيعة وأصولها - ص ١٣٣ وما بعدها •

محمد رضا المظفر - عقائد الإمامية ص ٤٩ وما بعدها •

أحمد أمين - ضحى الإسلام - ٢١٢/٣ •

شبية الحمد - الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة - ص ١٨١ •

رابعاً - إني سمعت كثيراً من المسلمين يسألون عن حكم المتعة عن طريق المذيع والصحف .

وكأنهم يتطلعون إلى مدى صحة ما يسمعون من بعض الدعاة إليها والمشيدين بحلها ولما ينشأ عند البعض الآخر من شك وارتباب فيها .

والثمرة التي نجتنيها من هذه الرسالة معرفة حكم الاسلام في المتعة من خلال الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة والقياس الصحيح .

وبالرغم من أنه قد كتب فيها كثيرون من علماء الاسلام متقدمين ومتأخرين وقل أن تجد كتاباً من كتب السنة أو سفرأ من أسفار الفروع الفقهية إلا ويلقى عليها ضوء من أضواء الشريعة .

بل أفردت بالتأليف قديماً وحديثاً .

إلا أنهم لم يقصدوا إلى جمع كل ما ورد فيها باستقصاء مع تخريج أحاديثها والحكم عليها .

هذه العوامل كلها هي التي دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع لاكشف عن وجه الحقيقة وأزيد الحق ايضاحاً .

امثالاً لقوله عزوجل « (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ (١)) » .

وقد يعترض معترض بأن الموضوع مطروق فأقول ليست كثرة الدراسات وتعدد المباحث في موضوع ما تكون دليلاً قاطعاً على أن هذا الموضوع قد أشبع بحثاً ومحص دراسة .

فقد تخرج عن هذه القاعدة أمور اختصت بالبحث ولا تزال بحاجة إلى مزيد دراسة .

ذلك لأن البحوث تختلف من واحد لآخر باعتبار اتجاهاتها وتنوع مناحيها

(١) النساء - آية (٥٨) .

هذا ولما كانت متعة النكاح تشكل أهمية كبرى في إطار الشريعة لمكانها
الملموس في الهيئة الاجتماعية •

عني العلماء قديماً وحديثاً بالتأليف فيها استقلالاً •

هذا بالإضافة إلى دراسات شملتها تبعاً في ثنايا الكتب الفقهية في مختلف
المذاهب الإسلامية كمسألة من مسائل الفقه لا غنى للفقيه عن معرفة حكمها •
وسأستعرض من خصّها بالتأليف ليعرف القارئ على ضوء ذلك مدى
أهمية رسالتي وما هي الفوائد الجديدة التي ستطالعه بها •

من خص المتعة بالتأليف

١ - إن أقدم مؤلف في هذا الباب عثرت عليه وأوسعها رواية هو كتاب
آلفه صاحبه في أواسط القرن الخامس واسم هذا الكتاب القيم « تحريم نكاح
المتعة » لمؤلفه أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي شيخ الشافعية بالشام
والمتوفى سنة ٤٩٠ هـ •

جرت فيه المؤلف مجرى المحدثين وعني بنقل سنة سيد المرسلين - عليه أفضل
الصلاة وأزكى التسليم - في هذا الموضوع •

قسم رسالته أبواباً وجمع في كل باب ما وصل إليه من الأحاديث وأسند ذلك
عن شيوخه إلى المشرع الكريم •

وثنى بذكر ما ورد في تحريمها من القياس والاستدلال •

كما ذكر جملة من الشبه التي احتج بها المخالفون وردّها •

وقد أطلال النفس في ذلك حتى شغل الموضوع ثمانياً وعشرين صفحة في

ذكر الشبه والرد عليها ، ومع هذا لم يستوف جميعها •

لأنه ربما أجاب بأكثر من أربعة أجوبة على الشبهة الواحدة •• وقبل هذا

وذاك ذكر باباً في وجوب الأخذ بالسنة وإيجاب الإتيان لهادي البشرية كمدخل

إلى ما سيأتي بعد •

ولما كان هذا الكتاب الذي ظل قروناً عديدة يزرح تحت ظلمة الإهمال بحاجة إلى من يعنى بشأنه لإظهاره في عالم المطبوعات ، قامت الجامعة الإسلامية بالإشراف على هذا الكتاب ، فوكلت تخريج أحاديثه وتحقيق سطورهِ إلى شيخنا حماد الأنصاري ، وقدم له مقدمة مفيدة شيخنا عطية محمد سالم ، استعرض في مقدمته التي أسماها « نكاح المتعة عبر التاريخ » بعض من خصوها بالبحث أو ذكروها في مباحث من مؤلفاتهم ، ثم من كتب فيها من المجوزين • وناقشهم مناقشة علمية دقيقة •

فجاء السفر المذكور فريداً بي بابه وحيداً في موضوعه (١) •
ومع هذا فقد فات المؤلف بنية أحاديث وجملته آثار سيأتي ذكر أمثلة لها •
٢ - « لمعة في نكاح المتعة » لمفتي دمشق في أوائل هذا القرن الشيخ حامد أفندي العمادي •

كتبها استجابة لطلب الوزير الحاج سلمان باشا (٢) ••

وهي رسالة على صغر حجمها احتوت على نقول قيمة من أقوال أهل العلم في الموضوع استقها من مصادر مختلفة في الفقه والحديث لم تعجز رسالتي عن الإلمام بها ولم تنفرد بجديد عن سابقتها اللهم إلا شيئاً ليس من جوهر القضية • على أنها لم تستوعب ولكنها لمعة كما أسماها صاحبها •

وتنتيجة هذا البحث ، تحريم هذا النكاح وبطلانه وترجيح تكرار النسخ لها •

٣ - كذلك أفردتها بالتأليف الشيخ الداعية المرحوم محمد الحامد الحلبي من العلماء المعاصرين وأسماها « نكاح المتعة حرام في الإسلام » وهي مطبوعة وتقع في مائة صفحة بالقطع الصغير •

(١) يقول مخرج أحاديثها « لقد أمعنت النظر في هذه الرسالة فوجدتها رسالة وضع فيها مؤلفها أبو الفتح من الأدلة النقلية والعقلية على تحريم متعة النكاح ما لم يسبق إلى جمعه حسب علمي » ص ٧٦ •
(٢) وهي مخطوطة في المكتبة المحمودية في أحد مجاميعها بعنوان « الرسائل العامدية » تحت رقم ٩٠ - ٨٠ •

بدأها بتعريف المتعة وذكر أدلة التحريم •• كما ذكر بعض أدلة المجيزين ورد عليها ثم عقد فصلاً في رجوع من رويت عنهم الإباحة من الصحابة إلى التحريم ، وفصلاً في بيان أن النسخ ورد على المتعة مرتين ، ثم فصلاً بعنوان هل في نكاح المتعة حد ، ثم مناقشة رأي زفر في مسألة النكاح المؤقت إن حضره شاهدان وعقد بلفظ الإنكاح أو التزويج ثم ذكر نقولاً فقهية من بدائع الصنائع وغيره فيه حجج والزامات للمخالف ، وأورد أخيراً اعتراضات عشرة للمجيزين ودفعا بحجج دامغة •

هذا عرض إجمالي لمحتواها ، والكتاب قيم في موضوعه مفيد في بابه إلا أنه كسابقيه فاتته بعض أحاديث لم يذكرها وبقية اعتراضات لم يناقشها وآثار يحسن الإتيان بها • وعذره أنه لم يلتزم الاستيعاب وفيما جاء به الكفاية لمن أراد الإنصاف فرحمة الله تعالى عليه •

٤ - جمع في مسألة المتعة شيخنا عبد اللطيف بن إبراهيم العبد اللطيف ، شرطاً صالحاً من الأحاديث المتعلقة بنكاح المتعة رقت في أوراق بالآلة الكاتبة وزعها علينا في كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية وكان الباعث له على تأليف الرسالة سؤال ورد عليه من بعض المستفيدين •

هذا ما عثرت عليه في الموضوع من كتب أهل السنة ، وهناك بحوث مستفيضة في كتب الحديث والتفسير والفقه وغيرها في المسألة • ومع هذا كله فقد فات المؤلفين كما ذكرت سابقاً أحاديث آخر ذات أهمية كبرى •

وهذه الأحاديث تفتح الباب الذي استغلق على كثير من العلماء وتقطع جذور الشك في موضوع تكرر النسخ • كما فاتتهم آراء لجماعة من الصحابة في هذه المسألة •

وآراؤهم هذه ليست إلا موضع احتجاج إذ أن هذه القضية القول فيها من صحابي له حكم الرفع إذ ليس للاجتهاد فيها مكان على اختلاف في ذلك • كما أن كتبهم خلية عن آراء جماعة من التابعين الذين عاشوا في عصر شهد

له الرسول الكريم بالخيرية وآراؤهم هذه لاسيما وهم من أهل الفتوى تمثل جانباً كبيراً من الأهمية •

إذ مثلهم في ورعهم ودينهم ومعاصرتهم لعصر الصحابة وقربهم من المستقى التشريعي يجعلهم لا يصدرون رأياً في قضية شرعية - لا سيما وهي متعلقة بالعلاقة الاسرية - إلا وعندهم فيه قيس من مشكاة النبوة •

هذا بالاضافة الى أن هناك شبهات عدة أوردتها المجيزون لم تناقشها رسالة المقدسي ولا من كتب فيها بعده •

وذلك كالشبهات التي أوردتها الفكيكي في كتابه « المتعة وأثرها في الاصلاح الاجتماعي » حول أحاديث نكاح المتعة عند أهل السنة •
وبعض ما أوردته العامليان الأول والثاني في كتابهما « الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية » من شبهات لنقد بعض الرجال في الصحيحين اكسفيان بن عيينة وغيره •

فكان لزاماً علي وأنا أعني بتمحيص الرويات ألا أهمل هذا الجانب لأنه من متعلقات بحثي الحديثي •

كما أن هناك نقولا للمجيزين عن بعض كتب أهل السنة غير صحيحة لم ينبه عليها فيما اطلعت عليه •

أو نقولا متقطعة لا يفهم مقصود المؤلف منها إلا باستكمال النقل والا فهم منها العكس فهي بحاجة الى ايضاح ذلك بالرجوع الى أصولها^(١) •

(١) مثل نقل العاملي في الروضة البهية ٢٦٥/٥ عن ابن القيم في الزاد ٢/١
٢٠٦/ ط مصطفى البابي الحلبي : « نقد حديث سبره لأنه من برواية عبد الملك بن الربيع وقد تكلم فيه ابن معين ولذا لم يخرج البخاري في صحيحه وهذا النقل صحيح لكن انما حكاها ابن القيم عن طائفة ورده فكان اقتصاره في النقل قصوراً مع أن هذه الدعوى بيّن زيفها فان عبد الملك لم ينفرد وحده برواية هذا الحديث عن أبيه فقد رواه عنه عند مسلم

كما أن الشيعة الامامية يذكرون مرويات عن أئمتهم وهي بحاجة الى تحقيق علمي الى غير ذلك •

كالتنبية على بعض أخطاء وقع فيها بعض الباحثين في الموضوع أو نسبة حديث الى غير مخرجه ونحو ذلك مما سيلمسه القارئ من خلال مطالعته •

ويمكنني ان الغص الجديد في رسالتي في ما يلي :

أولا - ذكر أحاديث هامة وزيادات مفيدة في موضوع نكاح المتعة لم يجمعها المؤلفون قبلي في رسائلهم مع الحاجة الداعية الى نقلها من الأسفار الحديثية وتحقيقتها لمعرفة درجاتها •

فمثلا أحاديث تحريمها بخبير لم يذكرها المقدسي ولا من بعده إلا عن صحابين فقط علي وعبد الله بن عمر رضي الله عن الجميع •

على أن حديث علي اختلفوا في معناه فمن قائل الظرف « يوم خير » شامل

جماعة وهم الليث وعمارة بن غزية والزهري وعبد العزيز بن الربيع وعمر بن عبد العزيز وابنه عبد العزيز كلهم عن الربيع ، انظر /نوي على مسلم ٩/١٨٤/١٨٥/١٨٦/١٨٧ •

قلت وأيضا فليس في حديث عبد الملك عن أبيه الا النهي المطلق بدون قيد التأييد فذكر التأييد خاصة انما هو من حديث عبد العزيز بن عمر وتابعه عند مسلم وغيره عمر بن عبد العزيز كلاهما عن الربيع عن أبيه • ولم ينفرد الربيع برواية هذا الحديث عن أبيه كما ادّعوا بل رواه عنه محمد بن عبد الله بن نوفل - راجع أحكام القرآن للجصاص ٢/١٥١ • ومن الرسالة تحريم المتعة في فتح مكة في الكلام على حديث سبره ••

انظر حديث سبره عند عبد الرزاق - المصنف ٧/٥٠٢ ، أحمد في مسنده ٣/٤٠٤ ، والحميدي في مسنده ٣/٣٨٤ • وأبو يعلى ١/٤١١ ق مخطوط في مسنده ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٢٥ ، ٢٦ • وابن الباغددي - في مسند عمر بن عبد العزيز ص ٦٨ ، وأبو نعيم في الحلية ٥/٣٦٣ • والخطيب في تاريخ بغداد ٦/١٠٥ ••

للمتعة ولحوم الحمر ومن قائل الظرف إنما هو للنهي عن لحوم الحمر فقط •
لكن بعد البحث والتنقيب نقلت تحريمها بخير عن خمسة من الصحابة
آخرين وهم عبد الله بن مسعود وثلعة بن الحكم وزيد بن خالد الجهني ، وكعب
بن مالك وأبو زرهم الغفاري •

• وستأتي أحاديثهم في محلها •

ومن الزيادات المهمة المفيدة في حديث الشيخين ما جاء عند عبد الرزاق
بنفس سندهما عن ابن مسعود « ثم نهاها عنها يوم خير وعن لحوم الحمر
الانسية » (١) •

إذ مثل هذه الزيادة كشفت لنا أموراً عدة •

١ - تحديد الرخصة فيها بما قبل خير وبعد شرعية الجهاد وهم في حال
الغزو •

٢ - تحقق تحريمها بخير •

٣ - تحقق أن الظرف في حديث علي يشمل الأمرين المذكورين المتعة ولحوم
الحمر الأهلية •

٤ - هذا الحديث يدفع قول من يرى أن الترخيص فيها والتحریم كانا مرة
واحدة عام الفتح •

٥ - تنصر هذه الزيادة رأي من قال بتكرار نسخها مع الأحاديث الأخر •

٦ - الترخيص فيها قبل خير مؤذن بأنها حرمت قبل ، الى غير ذلك من
الزيادات المفيدة •

ثانياً - بذلت الجهة في جمع الأحاديث وتخريجها من الكتب الحديثية من
كل سفر استطاعت يدي تناوله واستقصيت التخريج من الأمهات الست على وجه
الخصوص •

ثالثاً - التزمت ذكر الألفاظ الزائدة في الروايات حين التخريج ومقارنتها بما سواها والتنبية على ذلك إن كانت دلالتها مختلفة عن الرواية أو الروايات الأخرى •

رابعاً - إن كان الحديث في كتاب لا يلتزم الصحة مؤلفه أو كان مؤلفه واسع الخطأ في التصحيح كالحاكم •

فاني أحكم على الحديث بحسب قواعد هذا الفن أولاً ثم أردف بذكر ما قاله أئمة الحديث في الحكم عليه •

خامساً - أترجم لرواة الحديث إن لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما لاجتماع الأمة على قبول ما فيهما وأنهما أصح ما كتب بعد كتاب الله تعالى •

سادساً - أتبع ذلك بيان ما يستنبط من الحديث وأذكر بعض الفوائد المتعلقة به •

سابعاً - أنه من خلال بحثي على أخطاء وقعت لبعض الباحثين في الموضوع لمقصد الاستفادة وبيان الحق إذ لا يسلم من الخطأ إلا من عَصِمَ عليه الصلاة والسلام •

ثامناً - أذكر أجوبة على شبهات لم يتعرض لها السابقون الذين كتبوا في المتعة مع الحاجة الى مناقشتها وابرازها في صورتها الحقيقية •

تاسعاً - مناقشة ما رواه المجيزون عن أئمة آل البيت في جواز المتعة •

عاشراً - قد أضعف جواباً على شبهة يوردها المخالفون لما قام عندي من

دليل من حيث الرواية (١) •

(١) مثاله - استدلال الشيعة بحديث البخاري عن عمران بن حصين - « نزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينزل قرآن يحرهما - على أن المراد نكاح المتعة في الآية - فأجاب بعضهم « بأنه رأى صحابي وأخبار بما علم » • فضعفت هذا الجواب لما قام عندي

الحادي عشر - عقد فصل في معنى بيان السنة للقرآن وايضاح ذلك بأمثلة •
وعقد فصل متكامل^(١) في وجوب الأخذ بأوامر رسول الله ﷺ ونواهيه لكونها
من الله عز وجل •

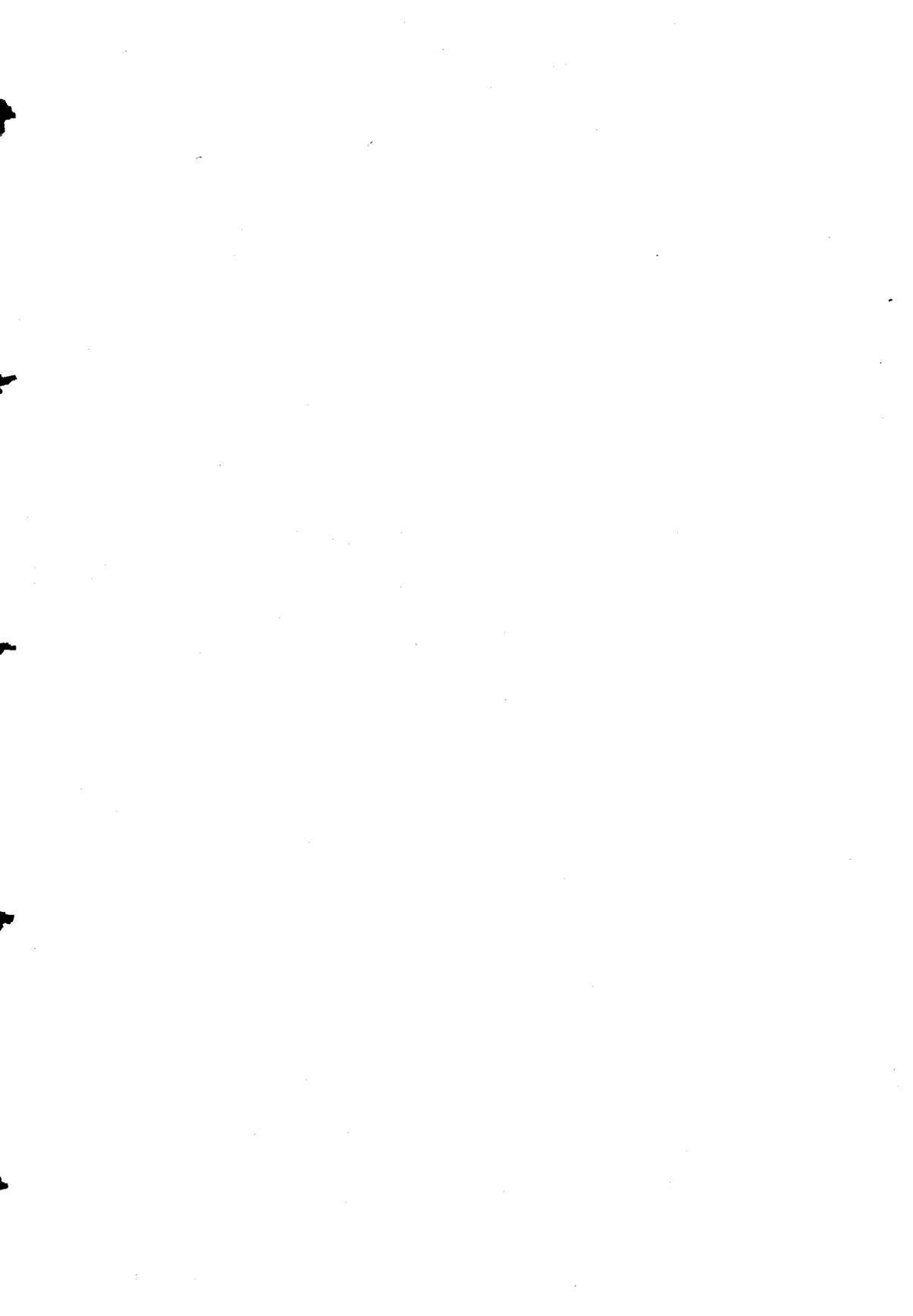
الثاني عشر - ذكر مباحث أصولية لها صلة بالموضوع إذ هي الأصل الذي
بمعرفته يحكم على هذا العقد بالصحة أو بالفساد وهي مبحثان الأول في بيان
العقود الصحيحة والفاصلة من حيث هي والشروط الصحيحة والفاصلة •• وبيان
معنى الرخصة •

الى غير ذلك من الفوائد التي ستطالع القارئ والشوارد المقيدة في أصول
الحديث التي ذكرت لمناسبة^(٢) ••

→ من أدلة أخرى عند أحمد في مسنده وأبي داود وغيرهما تبين أنه إنما
يعني متعة الحج لا نكاح المتعة كما هو ظاهر صنيع البخاري حين أورده في
كتاب الحج وعليه جرى الشراح •

(١) قيده بالمتكامل لأن المقدسي ذكر بابا في الموضوع ولم يخرج فيه سوى
حديثين أحدهما عن أبي هريرة والآخر عن النعمان بن بشير •
كما في ص ١٢٢/١٢٣ - تحريم نكاح المتعة ••

(٢) ومثل تحقيق المقام • في ما قيل انه تكرر نسخه وهي القبلة ولحوم الحمر
الأهلية والوضوء من أكل ما مسته النار •



المتعة عند المجوزين والتأليف فيها عندهم

ويسمونها النكاح المنقطع ، مسألة من مسائل الفقه المهمة فهي موجودة في كتبهم المختصرة^(١) والمبسوطة^(٢) .

وممن خصّها بالتأليف منهم توفيق الفيكي أحد الكتاب المعاصرين وأسمى هذا المؤلف « المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي »^(٣) .

قرظها له غير واحد من علماء الشيعة .

ورفعوها فوق مستواها العلمي . . . وسوف أتعرض لهذا المؤلف بالمناقشة لأنه أوسع كتاب خص المتعة بالتأليف عند المجوزين ويعني ذلك عن تناول المؤلفات الأخرى لهم بالمناقشة حتى لا أقع في خطأ التكرار .

قيمتها العلمية .

يمكنني تلخيص ملاحظاتي على رسالته فيما يلي :

- (١) مثل كتاب المختصر النافع للحلي .
- (٢) مثل الروضة البهية شرح اللمعة دمشقية .
- (٣) طبعت بمطبعة النجاح بالقاهرة وتقع في نحو مائة وثلاثين ورقة .

١ - إنه قد يعزو نقولا الى العلماء غير صحيحة^(١) ، وهذا مبين للتحقيق العلمي ..

٢ - انه قد ينفي نصوصا من كتب أهل العلم بدعوى أنه راجعها فلم يجد طلبته وبالبحث يتبين العكس^(٢) وهذا قصور واضح ..

٣ - جرى في حديثه واعتمد على المجازفة الممجوجة فتراه مثلا في معرض نقد أحاديث تحريم المتعة في الفتح يقول بعد أن نقل ما سرده الواقدي من كلام الرسول ﷺ وتشريعه يعلق على ذلك بقوله « هذا كل ما تكلم به المشرع الأقدس في فتح مكة ويلاحظ القراء معنا أن كلامه ﷺ لم يتناول أيضا تحريم النكاح المؤجل لا تصريحاً ولا تلويحاً » ..

مع أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد تكلم بغير ما سرده الواقدي ، وبما ذكره الواقدي في فتح مكة مما لم يشأ الفكيكي أن يقرأه وأغفله في

(١) مثل عزوه الى الترمذي حديثا في تجويز ابن عمر لمتعة النساء كما في ص ٤٢ ، ٧٢ .

فانه بالرجوع الى سنن الترمذي تبين أن الحديث صريح في متعة الحج وليس لابن عمر في متعة النساء حديث في الترمذي يجوزها اطلاقا بل هو من أشد الناس فيها كما سيأتي ..

(٢) مثاله نفيه وجود النهي عن المتعة في غزوة خيبر والفتح من مغازي الواقدي وغيره كما في ص ٨١/٨٥ - وبالبحث تبين العكس فقد ذكره الواقدي في مغازيه في الغزواتين ، ففي غزوة خيبر ٦٦١/٢ من طريق أبي رهم « فامر بخيبر مناديا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاكم عن الحمر الانسية وعن متعة النساء وعن كل ذي ناب ومخلب » ، وفي غزوة الفتح ٨٦٥/٢ من طريق الربيع بن سبرة عن أبيه قال « حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء يومئذ » ، وانظر محمد بن حيان - كتاب الثقات ١٦/٢ ..

رسالته^(١) ، فكان تعميم الفكيكي مجازفة ينكرها التحقيق العلمي ..

٤ - انه قد يذكر قولين متضادين في النقل ويتناقض كلامه فمثلا ينقل عن الشيخ المفيد في رسالته عن ابن بابويه أن عليا رضي الله عنه نكح في الكوفة امرأة من بني نهشل متعة ..

وإذا به في آخر البحث يذكر عن الشيخ المفيد قوله أنه لا يعلم أن عليا نكح متعة ولم يقف على خبر في ذلك .

وإن عدم فعل علي لها لا يقوم دليلا على التحريم ..

وفيما سبق يدل على بطلان حديث علي في تحريمها بفعله فيما زعم .

وهذا أمر يقتضي التعجب .

٥ - إن المصادر التي يستقي منها معلوماته غالبا ما تكون كتب أدب أو ليست جديرة بالاعتماد فمن الأول استدلاله على أن الزبير تزوج أسماء متعة وولدت له من هذا النكاح عبد الله ، بما رواه الراغب في محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء وما ذكره صاحب العقد الفريد ونحوهما من الكتب الموضوعة لغير الأمور الشرعية ، فيدل من كتب الفكاهات على مسألة شرعية بما يعارض كتب الشريعة وهذا لعمر الله هو الباطل .

(١) مثل ذكر الواقدي في غزوة الفتح ص ٨٦٥/٢ تحريم الرسول للمتعة ولفظه

« وحدثني ابن أبي ذئب ومعمر عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن

أبيه قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء يومئذ » ..

أنظر غزوة فتح مكة ، فهذا أظهر دليل على بطلان تعميمه إذ عجز عن الاحاطة

بما في مغازي الواقدي فضلا عن الاحاطة بكل أحاديث الفتح .. هذا مع

استصحابنا الحكم على الواقدي بأنه متروك كما سيأتي بعد ولكن هذا لبيان

ضعف التحقيق عند الناقل .

وليس هذا الفعل مختصاً به فقد سبقه المعلق على الروضة البهية محمد كلاتر حين أشار بالرقم والصفحة الى كتاب ابن عبد ربه العقد الفريد وكاشف الغطاء في أصل الشيعة حين أشار الى كتاب الراغب . وليت أنهم أتوا بالنص على وجهه فانهم لو فعلوا ذلك لاسترحنا من الكتابة فقد جاء في العقد الفريد في نفس الصفحة التي أشير اليها ما نصه قال ابن عباس : « وأما المتعة فان علياً رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ رخص فيها فافتييت بها ثم سمعته ينهى عنها فنهيت عنها وأول مجرم سطع في المتعة مجرم آل الزبير »^(١) ، فذكروا من النص الجملة الأخيرة فقط .

ومن الثاني اعتماده على شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد الذي يصدر منه بعض أحكامه^(٢) على صحابة رسول الله ﷺ .

ومن الثالث مغازي الواقدي فان سعة علمه واطلاعه اجتمع كثير من النقاد على تجريحه^(٣) فلا يعتمد عليه في أحاديث الحلال والحرام .

(١) أنظر العقد الفريد ٢/٤ ج ٨٥/٤ وأوله النص « الشعبي قال قال ابن الزبير لعبد الله بن عباس قاتلت أم المؤمنين وحواري رسول الله وأفتييت بتزويج المتعة ، الا أن هذا لا يصح .

(٢) قال العلامة محب الدين الخطيب « عبد الحميد بن أبي الحديد مؤلف معتزلي أكثر تشيعاً من الشيعة . . عاش عدواً لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بما شحن به شرحه الخبيث لكتاب نهج البلاغة من الأكاذيب التي شوهدت تاريخ الاسلام . . . (مجموع السنة / الخطوط العريضة منه ١/ص ٤١) . . .

(٣) هو محمد بن عمر الواقدي نزيل بغداد لم يخرج له الجماعة الا ابن ماجه فأخرج له حديثاً واحداً ولم يصرح باسمه بل قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن شيخ له (يعني الواقدي) كما في مسند عبد الرحمن بن حميد . قال النسائي الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله أربعة وذكر منهم الواقدي . وقال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه . وقال ابن المدينة : ابراهيم بن أبي يحيى كذاب وهو أحسن حالا عندي من الواقدي

٦ - إنه يجري في قواعد نقده على أساس باطل فيرى النفي دليلا على نفي الثبوت عكس القاعدة المحكمة « المثبت مقدم على النافي »^(١) فتراه ينفي أحاديث تحريم المتعة ويظلمها لأن ابن هشام في اختصاره مغازي ابن اسحاق لم يذكرها فينصب هذا دليلا على بطلان ما ثبت في الصحاح .

فهو بهذا الصنيع ضم الى فساد قاعدته الزام ابن اسحاق بما لم يلتزم به من تفصي أخبار رسول الله ﷺ وسننه وقضاياه .

على أن المعروف عند أهل التحقيق ان السير ليست المصدر الوحيد لأحاديث الأحكام لما تجمعه من أخبار صحيحة ومنكرة^(٢) .

ولكن هذا الأمر العظيم منوط بكتب الحديث المتنوعة من سنن ومسانيد ومجاميع وغيرها .

٧ - إنه لا يسند ما يرويه عن آل البيت عليّ فمن دونه وهذه علة في بحثه تتناول غيره ممن بحث المتعة ككاشف الغطاء والعاملين^(٣) وغيرهم .

فما وجدت لهم فيما اطلعت عليه من مصادرهم المزبورة في آخر رسالتي

→ وقال أبو داود : ما أشك أنه كان يفتعل الحديث ليس ننظر للواقدي في كتاب الاتبين أمره . وقال الشافعي : كان بالمدينة سبعة رجال يضعون الاحاديث أحدهم الواقدي الى غير ذلك . ولذا يقول ابن حجر في تقريبه في ترجمته « متروك مع سعة علمه » تقريب ٣١٢ تهذيب ٩/٣٦٣ .

(١) لأن المثبت إنما يثبت لأنه وجد دليلا يدل على الاثبات فهو يدل على وجود الدليل قطعاً وأما النافي فانه إنما ينفي لأنه لم يجد دليلا يدل على الاثبات وعدم وجدانه الدليل على ذلك لا يدل على عدم وجوده لجواز أن يكون الدليل موجوداً وهو لا يجده وان دل على عدم وجود الدليل فانما يدل على ذلك ظناً والظن لا يقوى على معارضة القطع فالمثبت أولى بالقبول .

(٢) ولذا يقول العراقي في ألفيته :

والعلم الطالب أن السيراً تجمع ما صح وما قد أنكرا

(٣) انظر كتابيهما الروضة البهية ، شرح اللمعة دمشقية .

حديثاً واحداً مسنداً إلا أثر الطبري المنقطع : « لولا نهي عمر عن المتعة وما زنا إلا شقي » •

٨ - إنه قد يعتمد الى حديث فيعمل بأوله ويستند إليه إستناداً يدل على صحته عنده وإذا به يرفض آخره لأنه منابذ لهواه •

فتراه يقول إن أصحاب التاريخ والسير والأثر لم يذكر عن واحد منهم أن الرسول ﷺ ذكر نسخ المتعة بل الأمر بالعكس فان سلمة بن الأكوع قال «رخص لنا النبي ﷺ في المتعة ثم نهى عنها • وقد أخرج هذه الرواية الشيخان فتكون المتعة في العام الثامن معمولا بها أما النهي الذي أشار اليه سلمة بعد ذلك العام فلم يصح عندنا خبره ولم يقم برهان لتأييده خاصة وأنه لم يعين الوقت أو العام أو الحادثة التي صدر فيها التحريم والنسخ بعد عام أو طاس » •

وهذا كلام كله خارج عن حدود الحقيقة فالحديث في صحيح مسلم هذا لفظه « رخص لنا النبي ﷺ عام أو طاس في المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها ^(١) » • فالرخصة مبين أمدها غير مجهول عامها محدد زمن النهي عنها فهل بعد هذا من بيان ••

٩ - إنه أظهر حقداً على بعض صحابة رسول الله ﷺ ورضي عنهم كافة - فملاً صفحاته بهذا الامر العظيم المخل بأدب المسلم وإيمانه الصادق ، مثل نقله شعراً في سب ابن حواري رسول الله عبد الله بن الزبير ، يشبهه في شعره بالكلب وينقل عن أسماء أنها قالت لابنها : احذر هذا الأعمى ^(٢) فان عنده فضائح قريش بأسرها ^(٣) •

-
- (١) انظر شرح صحيح مسلم للنووي : ما جاء في نكاح المتعة ١٨٤/١/٥ •
(٢) ص ٤٦/٤٥ - والمحاورة مستندها شرح نهج البلاغة في نحو صفحتين وفيهما ما يعسر لسان المؤمن عن التفوه ببهتهما •
(٣) يعنون ابن عباس رضي الله عنهما •

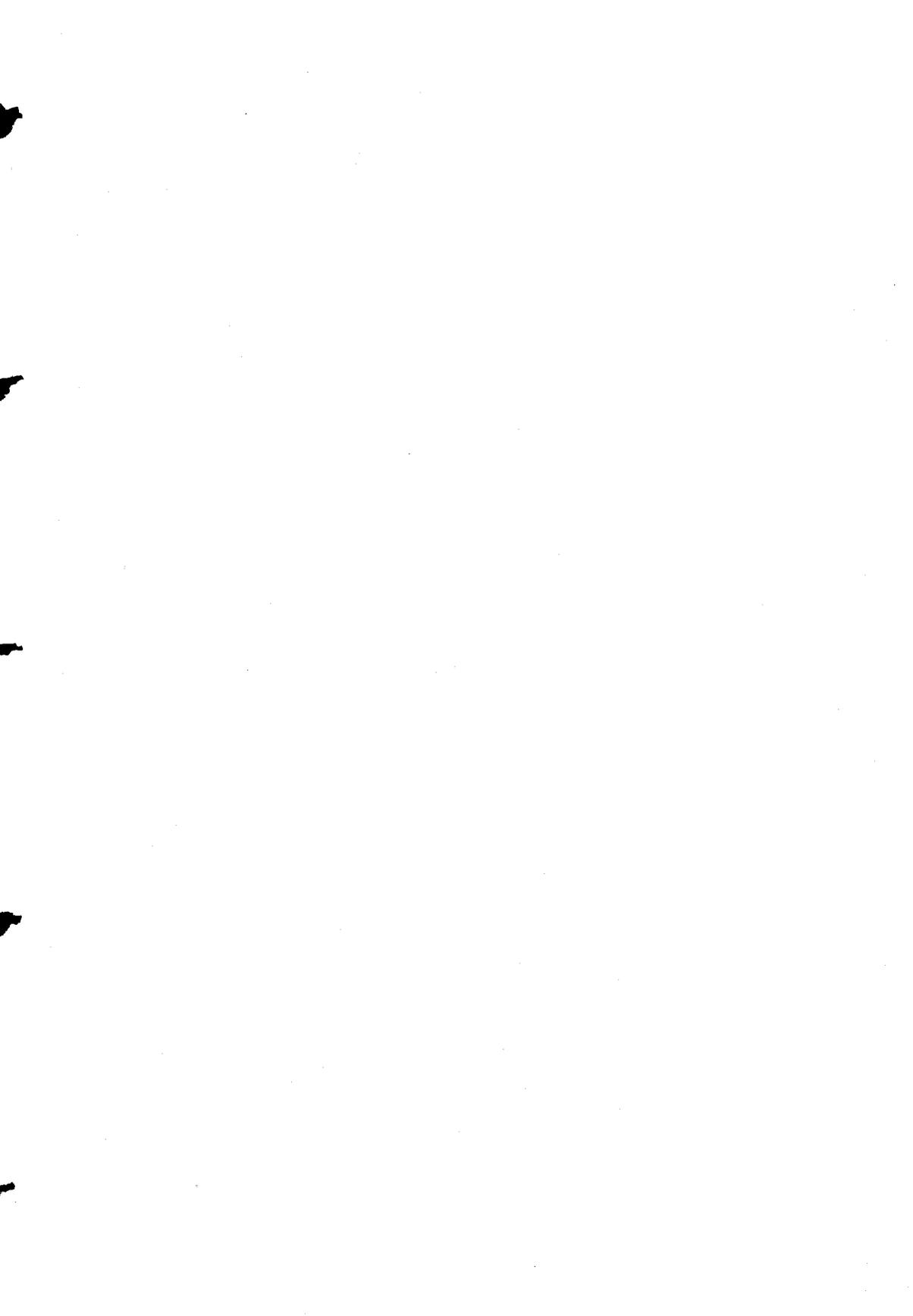
« ونحن حيال هذه المبالغات لا نشعر بأقل حرج فان علاجها فيها ، ككل شيء يصور خارجا عن حدوده » (١) ..

وقد قال رسول الله ﷺ « الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله يوشك أن يأخذه » (٢) ..

وقال عليه الصلاة والسلام « لا تسبوا أصحابي لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه » (٣) .
ولقد وصف ابن الزبير عبد الله بن عباس وصفاً يمثل ذلك الأدب النبوي والتوجيه القرآني فقال عنه « أما أبوه فحواري النبي ﷺ وأما جده فصاحب الغار وأما أمه فذات النطاقين وأما خالته فأم المؤمنين وأما عمته فزوج النبي ﷺ وأما جدته فعمة النبي ﷺ ثم عفيف في الاسلام قارىء القرآن » (٤) ..

وبعد .. فهل من المعقول أن يقول ابن عباس لابن الزبير وهو على المنبر بمكة في عهد خلافته وأمام جمهرة الناس « وأما المتعة فسل أمك أسماء إذا أنزلت عن بردى عوسجة » (٥) ..

-
- (١) صادق إبراهيم عرجون / الحياة الادبية عند العرب قبل الاسلام ص ٣ .
 - (٢) أخرجه الترمذي وابن حبان في صحيحه ورمز السيوطي لحسنه . لكن قال الصدر المناوي وفيه عبد الرحمن بن زياد قال الذهبي لا يعرف وفي الميزان في الحديث اضطراب كذا في فيض القدير ٩٨/٢ .
 - (٤) أخرجه البخاري ١/٢٦/١٩٦ ومسلم نووي ٩٢/١٦ وغيرهما ..
 - (٤) صحيح البخاري ٢/٣/٩٧ .
 - (٥) ص ٤٥ ، هكذا نصه .



الباب الأول

ويشتمل على فصلين

الفصل الأول

ويضم أربعة مباحث تمهيدية

المبحث الأول :

- آ - تعريف النكاح
- ب - أنواع عقود الجاهلية
- ج - ما أبطله الإسلام منها وما أقره

المبحث الثاني :

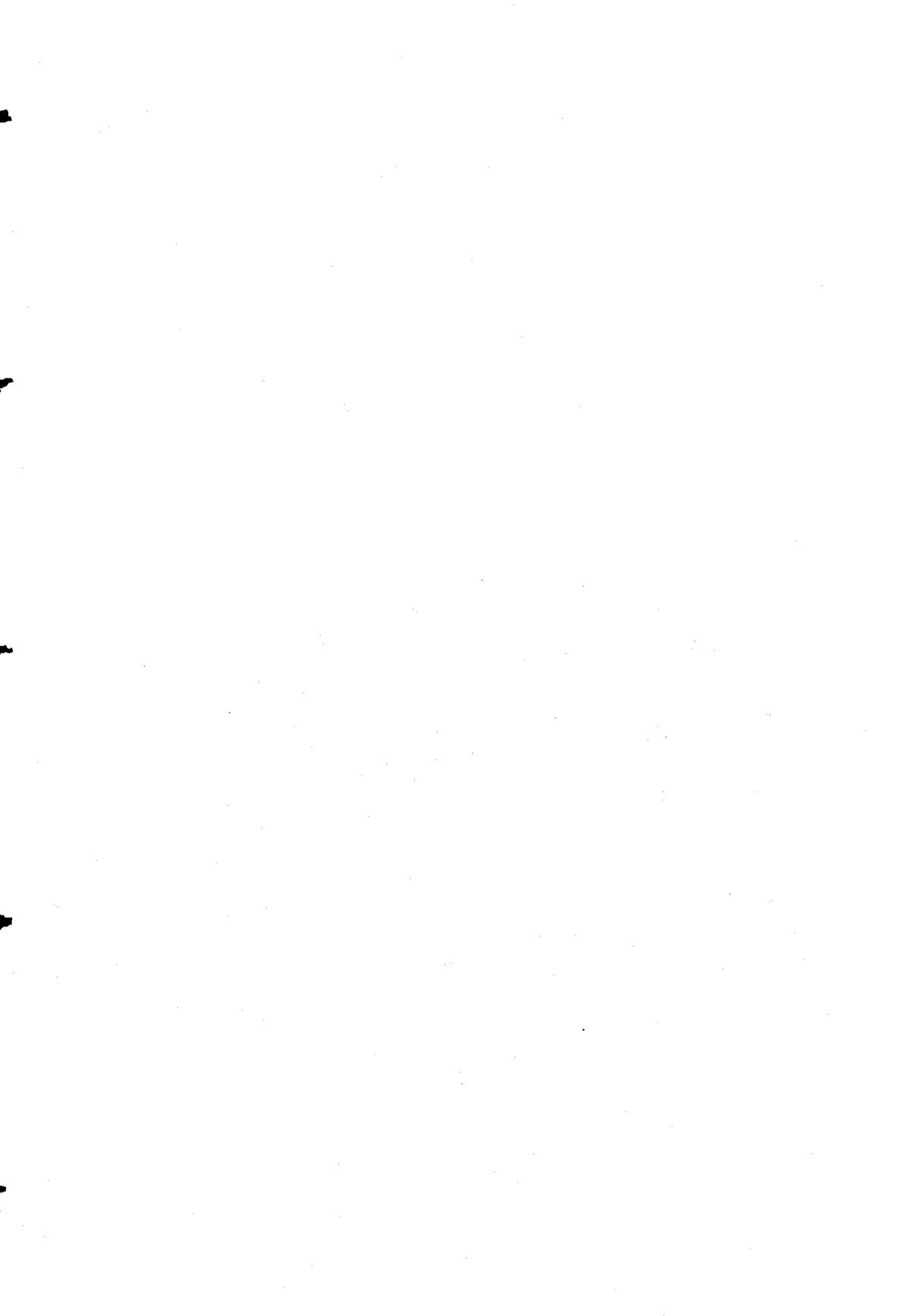
- هدف الإسلام من تشريع النكاح
- آ - تحصين الفرد
- ب - بناء الأسرة
- ج - انجاب الأطفال

المبحث الثالث :

- آ - تعريف العقود الصحيحة والعقود الباطلة
- ب - تعريف الشرط من حيث هو
- ج - تعريف الرخصة

المبحث الرابع :

- آ - في اثبات حجية السنة
- ب - تعريف النسخ وأنواعه
- ج - اثبات نسخ السنة بالسنة



المطلب الأول

تعريف النكاح

النكاح في اللغة الضم والتداخل يقال تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض ونكحت القمح في الأرض ، إذا حرثتها وبذرتة فيها^(١) وفي الشرع عقد بين الزوجين يحل به الوطاء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته^(٢) وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطاء - هذا القول المنصور عند الأكثر^(٣) والدليل على صحته كثرة ورود لفظ النكاح في الكتاب والسنة بمعنى العقد حتى ذكروا أنه لم يرد في القرآن إلا للعقد ، واستثنى ابن فارس قول الله سبحانه «(وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح)»^(٤) قال فإن المراد به الحلم^(٥) وهناك قول أنه حقيقة في الوطاء مجاز في العقد قال أصحابه لما ورد عن النبي ﷺ تناكحوا تكاثروا^(٦) ولقوله لعن الله فاكح يده^(٧) .

(١) الجوهري - الصحاح - مادة نكح ٤١٣/١ - الزبيدي/ تاج العروس ٢٤٢/٢

(٢) محمد الشربيني الخطيب - الاقناع ٦٣/٢ .

(٣) ابن حجر - فتح الباري ١٠٣/٩ .

(٤) النساء آية (٥) .

(٥) أحمد بن فارس / معجم مقاييس اللغة ٤٧٥/٥ .

(٦) عن ابن عمر - مرفوعا - حجوا تستغنوا وسافروا تصحوا وتناكحوا تكثروا

فإني أباهي بكم الأمم - أسنده ابن مردويه قال الحافظ العراقي وسنده

ضعيف ورواه البيهقي في المعرفة مرسلا وسنده أيضا ضعيف كذا في المناوي

- فيض القدير - بشرح الجامع الصغير ٢٦٩/٣ .

(٧) هذا جزء من حديث يروى بلفظ سبعة لا ينظر الله إليهم وذكر منهم الناكح

يده ، وقد بين الحافظ ابن حجر من خرجته وضعفه - التلخيص الحبير

١٨٨/٣/٢

وقالت طائفة بأنه لفظ مشترك يطلق على كل منهما - قالوا لأنه لا يفهم
واحد من قسميه الا بقرينة تقول نكح في بني فلان بمعنى عقد ونكح زوجه بمعنى
وطئها ، فالقرينة هي التي أوضحت المقصود وقد رجح هذا القول الحافظ ابن
حجر مع تسليمه لكثرة ورود لفظ النكاح مستعملا في العقد (١) .

مكتبة
الشيخ
الشيخ

(١) ابن حجر - فتح الباري ١٠٣/٩ .

المطلب الثاني

أنواع عقوده في الجاهلية

كانت علاقة النكاح وعلاقة المخادنة والبغاء معروفة في مجتمع الجاهلية ومعترفا بها كذلك من المجتمع ، وحين جاء الاسلام بالهدى ودين الحق الى الناس كافة شرع لهم النكاح ونظم لهم علاقة الرجل بالمرأة ، على أحسن وجه .
ووجوه النكاح التي كان يستعملها أهل الجاهلية تتجلى فيما يلي :

عن عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربع أنحاء ..

١ - منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها .

٢ - ومنها فكاح الاستبضاع كأن يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها^(١)

أرسلني الى فلان فاستبضعي^(٢) منه ويعتزلها زوجها ولا يمسه حتى يتبين حملها من ذلك الرجل فاذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب وإنما يفعل ذلك رغبة

(١) الطمث - الحيض .

(٢) أي اطلبي منه المباشعة « المجامعة » لتحملني منه .

في نجاهه الولد^(١) ..

٣ - ونكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة على المرأة كلهم يصيبها فإذا حملت ووضعت ومر ليال بعد أن تضع حملها أرسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها فتقول لهم قد عرفتم الذي كان من أمركم وقد ولدت فهو ابنك يا فلان تسمي من أحببت فتلحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع الرجل ..

٤ - ونكاح رابع يجتمع عدد من الناس فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها وهن البغايا ينصبن على أبوابهن الرايات وتكون علما فمن أرادهن دخل عليهن فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها ودعوا لها القافة^(٢) ثم ألحقوا ولدها بالذين يرون فالناط به^(٣) ودعى ابنه لا يمتنع من ذلك الحديث^(٤) .
٥ - نكاح الشغار ، وهو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته لرجل على أن يتزوج ابنته أو أخته ويضع كل واحدة منهما صداق الأخرى .

كان الرجل في الجاهلية يقول شاغرنى - أي زوجني موليتك أزوجك موليتي بدون صداق بيننا -^(٥) .
ويمتاز عن سائر الأنكحة بصفتين المقايضة أي تزويج هذه بتلك وخلو النكاح في الجانيين من المهر^(٦) ..

-
- (١) أي اكتسابا من ماء الفحل لأنهم كانوا يطلبون ذلك من أكابرهم ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك ، قال ابن حجر - في الفتح ١٨٥/٩ .
(٢) القافة - جمع قائف ، وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالآثار الخفية .
- فتح - ١٨٥/٩ .
(٣) أي التحق والتصق به وأصل اللوط بفتح اللام اللصوق - فتح ١٨٥/٩ .
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١٧٧/٣/٢ ، وأبو داود في سننه ٥٢٨/١ ، والدارقطني في سننه ٢١٦/٣/٢ ..
(٥) عبد الرزاق - المصنف ١٨٣/٦ ، السنن الكبرى - البيهقي ١٩٨/٧ ، ابن حجر - فتح ١٩٣/٩ .
(٦) ابن حجر - فتح ١٩٤/٩ .

٦ - نكاح المقت أو نكاح الضيزن^(١) - كانت المرأة في الجاهلية إذا مات زوجها كان ابنه أو قريبه أولى بها من غيره - إن أراد تزوجها • وإن أراد منعها من التزوج مدى حياتها • إلا أنه نكاح ممقوت عند أكثرهم لذا كانوا يطلقون على المولود منه مقتي ومقيت^(٢) •

٧ - نكاح الخدن^(٣) - كانت العرب تعيب الاعلان بالزنا ولا تعيب اتخاذ الأخدان فكانوا يقولون ما استتر فلا بأس به وما ظهر فهو لوم^(٤) ••

٨ - نكاح البدل - أخرج الدارقطني في سننه^(٥) عن أبي هريرة - كان البدل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل أنزل لي عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتي وأزيدك^(٦) ••

(١) الضيزن هو الذي يزاحم أباه في امرأته أي يتزوجها بعد وفاته ومنه قول أوس بن حجر (والفارسية فيكم غير منكورة ، فلكلم لأبيه ضيزن سلف) ، محمد بن حبيب البغدادي - المعبر ٣٢٥/٣٢٦ •

(٢) عبد الرزاق - المصنف ٢٧٢/٦ ، الطبري تفسير ٢٠٧/٤ ، البيهقي السنن الكبرى ١٦١/٧ ، جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ٥٤٦/٥ •

(٣) الخدن والخدين أي المصاحب وقيل ذات الخدن هي التي تزني سرا فهو مقابل للمسافحة وهي التي تجاهر بالزنا وفي التنزيل ولا متخذات أخدان - أي أخلاء يزنون بهن سرا - الشوكاني فتح القدير ٤٥١/١ •

(٤) ابن حجر فتح ١٨٤/٩ ، صديق خان ، فتح البيان ٢٥٤/٢ ••

(٥) قال في التعليق المغني في سننه اسحاق بن عبد الله بن أبي فروه تركه البخاري ونهى عن حديثه أحمد ولذا قال في الفتح اسناده ضعيف جدا ١٨٤/٩ • أنظر الحديث في سنن الدارقطني ٢١٨/٣/٢ •

(٦) وتام الحديث - قال فأنزل الله تعالى [ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن] قال فدخل عيينة بن حصن الفزاري على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده عائشة فدخل بغير إذن فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عيينة فأين الاستئذان فقال يا رسول الله ما استأذنت على رجل

←

٩ - فکاح المتعة - وهو التزوج بامرأة أياماً ثم إخلاء سبيلها على عوض (١) .

١٠ - فکاح الظعينة - كان الجاهليون يغير بعضهم على بعض فاذا سبى رجل امرأة فله أن يتزوجها إن شاء بغير خطبة ولا مهر لأنها مملوكة له وليس لها خيار (٢) .



من مضر منذ أدركت . قال من هذه الحميراء التي الى جنبك . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه عائشة أم المؤمنين . قال أفلا أنزل لك عن أحسن الخلق فقال يا عبيبة إن الله حرم ذلك قال فلما ان خرج قالت عائشة يا رسول الله من هذا ، قال أحقق مطاع وانه على ما ترين لسيد قومه « الا أن الحديث رواه كما عرفت » .

(١) وهو موضوع الرسالة . وانظر - جواد علي - المفصل - في تاريخ العرب قبل الاسلام ٥٣٦/٥ .

(٢) جواد علي - المفصل ٥٤٦/٥ .

المطلب الثالث

ما أبطله الاسلام منها وما أقره

جاء الاسلام بتعاليمه السماوية ونظر الى ما يتعاطاه الناس من الأنكحة التي لا تصلح لتكوين أسر ومجتمعات نقية فهدمها من أساسها ما عدا النكاح المتعارف بين المسلمين اليوم فإنه أقرهم عليه ، ولذا قالت عائشة عقب بيانها لبعض أنواع الأنكحة الجاهلية التي ذكرتها وهي أربعة ما نصه :

« فلما بعث محمد ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم »^(١) فدل حديثها على تحريم الأنواع الثلاثة إذ هي ، زنا محض وقد قال عز من قائل «(وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِتْنَهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا)»^(٢) .
أما النوع الخامس - وهو نكاح الشغار فقد صح نهي رسول الله ﷺ عنه ، فعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار^(٣) .

(١) صحيح البخاري ٢/٣٧٧ وأبو داود في سننه ٥٢٨/١ وغيرهما .

(٢) الاسراء آية ٣٢ .

(٣) « والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما

صداق » رواه الجماعة لكن الترمذي لم يذكر تفسير الشغار ، وأبا داود

جعل هذا التفسير من كلام نافع وهو كذلك في رواية اتفق عليها الشيخان

- الشوكاني نيل الأوطار ٣/٢٥٩ .

وعنه عن النبي ﷺ « لا شغار في الاسلام » (١) ..

وأما النوع السادس وهو نكاح المقت فقد جاء في التنزيل النهي عنه ، قال الله سبحانه وتعالى « (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا) » (٢) ..

عقب الله جل وعلا بالذم البالغ المتتابع وذلك دليل على أنه فعل انتهى من القبح الى الغاية (٣) ..

وأما النوع السابع وهو نكاح الخدن فقد نهى الله سبحانه وتعالى عنه في محكم كتابه حين قال « (فَانْكِحُوا هُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ بَغَيْرِ امْتِصَافِحَاتٍ وَلَا مَتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ) » (٤) .. وقال عز من قائل « (وَلَا تَتَّقِرْ بُوَا النَّوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ) » (٥) ..

قال القرطبي « كانت العرب تعيب الاعلان بالزنا ولا تعيب اتخاذ الأخدان ثم رفع الاسلام جميع ذلك وفي ذلك قوله « (وَلَا تَتَّقِرْ بُوَا النَّوَاحِشِ) » (٦) .. وأما النوع الثامن وهو نكاح البدل فانه حرام داخل تحت حديث عائشة السابق ولأن النكاح باجماع الأئمة لا يصح إلا بعقد ولأن نكاح الشغار إنما حرم لأن فيه نوع مبادلة وهذا أشنع منه وأشد ..

(١) أخرجه مسلم في صحيحه - نووي على مسلم ٢٠٠/٢/٥ وعبد الرزاق في مصنفه عن أنس مرفوعا والطبراني عن أبي كعب مرفوعا كذا في النيل ١٥٩/٦

(٢) النساء - آية ٢٢ ..

(٣) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ١٠٤/٥ ..

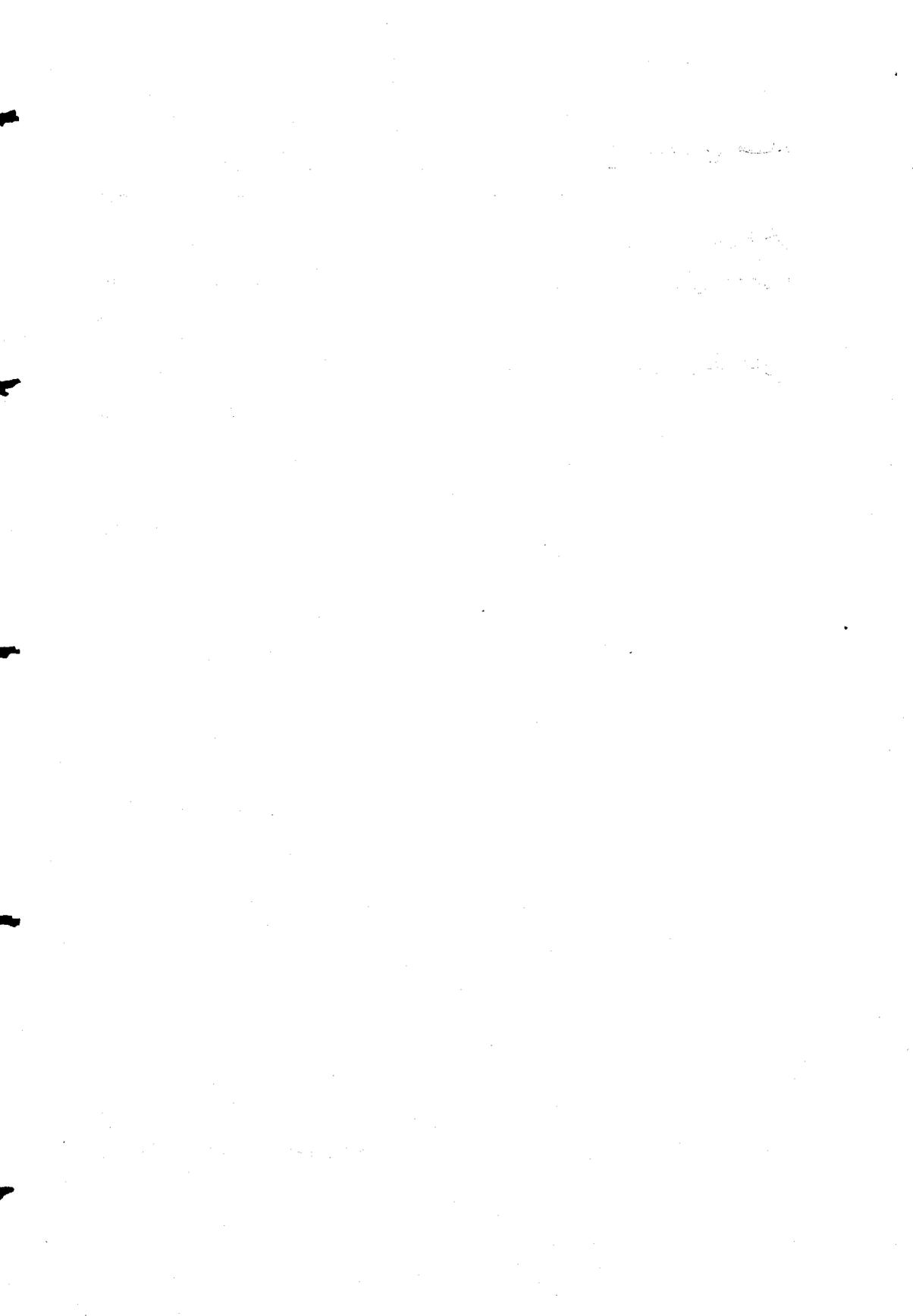
(٤) النساء - آية ٢٥ ..

(٥) الأنعام آية ١٥١ ..

(٦) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ١٤٣/٥ .. الانعام آية ١٥١ ..

وأما النوع التاسع وهو نكاح المتعة فهو موضوع البحث في هذه
الرسالة •• وستأتي النصوص الشرعية في بيان حكمه •
أما النوع العاشر وهو نكاح الظعينة فهدمه الاسلام وأبطله ، فهو داخل
تحت عموم حديث عائشة السابق حين قالت « فلما بعث محمد ﷺ بالحق ،
هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم » (١) •
ولأن النكاح الشرعي لا بد فيه من العقد والولي والاشهاد وهذا النوع
خال من ذلك كله •

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ١٧٧/٣/٢ وأبو داود في سننه ٥٢٨/١ وغيرهما •



المبحث الثاني

هدف الاسلام من تشريع النكاح

الأسرة هي الأم الصغيرة للعالم الانساني الكبير...
تكونت من رجل واحد سواه الله سبحانه ثم نفخ فيه من روحه ومن هذا
الرجل خلق الله زوجه ومنها كان النسل الكثير «(يا أيها الناس اتقوا
ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها
وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً)» (١) .

وحين شرع الله النكاح في خلقه لم يشرعه لمجرد قضاء الوطر بل كان
لتشريعه معان سواه منها :

١ - تحصين الفرد : عندما يطمئن الزوج والزوجة الى أن كلاهما
يملك الآخر في كل لحظة يريدتها .

وعندما تنكسر حدة الشهوة ولم يعد هناك ذلك الدافع القوي ينتهي
الأمر الى حد الرضا والارتواء .

وبالتالي يكون النكاح قيذا وثيقا للعلاقة الجنسية يفى بأشباع الغريزة

(١) النساء آية ١٠٠ .

دون فوضى ولكن بطريق منظم هادف .. (الزواج) فيأمن الشاب بذلك فلتات النظر وطغيان الشهوة الملحة (١) ..

٢ - اتساع دائرة التعاون الانساني بنسب الذكور ومصاهرة الافات
«(وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا)» (٢) .

٣ - بناء الأسرة : الحياة الزوجية في الاسلام مسكن قلبي و نفسي يجد الزوج في ظلالة برد الراحة افيه تنمو عواطف المودة وتسود الرحمة «(وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)» (٣) .

لذا حث الاسلام على تكوين الأسرة ودعا لأن يعيش الناس في ظلالتها وحذر تحذيرا شديدا من محاولة التخلص من رباط الأسرة حين أعلن أن حياة الأسرة من سنته فقال :

« فمن رغب عن سنتي فليس مني » (٤) ..

فالزواج فوق أنه مدعاة لرضى الله سبحانه وتعالى ووسيلة تقواه وسنة

(١) مصطفى عبد الواحد - الأسرة في الاسلام ١٩ ، الاسلام والمشكلة الجنسية ص ٥ .

(٢) الفرقان - آية ٥٤ .

(٣) الروم - آية ٢١ .

(٤) هذا طرف من حديث عن أنس قال جاء ثلاثة رهط الى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال أحدهم أما أنا فاني أصلي الليل أبدا وقال آخر أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا .. فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال .. أنتم الذين قلتم كذا وكذا ، أما والله اني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني .. أخرجه البخاري ١٦٩/٣/٢ . ومسلم نووي ١٧٥/٢/٥ - ١٩٧٦ ، وغيرهما .

خليله ومجتهباه ، فهو حافظ الأنساب والرباط القوي بين الوالدين والمؤلف بينهما
وبين أبنائهما (١) ..

٤ - انجاب الأطفال : من أهداف الاسلام الأساسية الحفاظ على بقاء النوع
الانساني وتكاثره لعمارة الأرض بالخير .

والنسل من النعم التي تستحق الحمد وتوجب الشكر «(المال والبنون
زينة الحياة الدنيا)» (٢) .

فكان لزاما رعاية هذا النسل والاكثر منه واعداده اعدادا سليما ليكون
جديراً بخلافة الله في الأرض .

(١) أسعد لطفني حسن - الزواج في الاسلام - ص ٢٤ ..
(٢) الكهف - آية ٤٦ .

المبحث الثالث

أ - العقود الصحيحة والعقود الباطلة

أي فعل من الأفعال فهو ذو وجهين فتارة يقع موافقا للشرع لاستجماعه ما يعتبر فيه شرعا فيكون العقد قد استترنى عند انشائه شروط انعقاده وهذا ما يسمى بالصحيح سواء كان عبادة كالصوم والصلاة أو عقدا كالبيع والنكاح. وتارة يقع هذا الفعل مخالفا للشرع من حيث أنه لم يستجمع الاعتبارات المطلوبة فيه شرعا وهذا ما يسمى بالباطل والفساد أيضا عند الجمهور وعليه فالصحة من حيث هي الشاملة لصحة العبادة وصحة العقد تعرف « بموافقة الفعل ذي الوجهين وقوعا للشرع » (١) .

ومتى وسم العقد بالصحة فإنه تترتب عليه الآثار الشرعية المبنية على العقد الصحيح .

وهو ما يسمى بمقتضى العقد .

(١) المحلى - على جمع الجوامع ١٠٠/٩٩/١

الأمدي - الأحكام في أصول الأحكام - ١٢١/١/١ ، ١٢٢ .

فان كان الفعل الصحيح عبادة كالصوم والصلاة اعتد بها وأجزأت أي
صارت كافية في سقوط الطلب وبرئت ذمة المكلف منها .

وان كان يباعا ترتب على عقده الصحيح حل الانتفاع وثبوت الملكية للمشتري
الخ وان كان نكاحا ترتب عليه حل الاستمتاع والوطء ووجوب الحقوق الزوجية
وقد أشار الى التعريف ابن رسلان في مقدمه علم أصول الدين والفقهاء فقال :

أما الصحيح في العبادات فما وافق شرع الله فيما حكما
وفي المعاملات ما ترتبت عليه آثار بعقد قد ثبت (١)

فيقابل الصحيح الباطل وهو الفاسد عند الجمهور وهو الذي لم يستجمع
ما يعتبر فيه شرعا فلا يتعلق به نفوذ ولا اعتداد ، عبادة كان أو معاملة . فالعبادة
الباطلة كالصلاة بدون طهارة مثلا لا يعتد بها شرعا ولا تسقط الطلب عن
المكلف (٢) .

والمعاملة الباطلة كبيع المرء سلعة لا يملكها لا يحل العقد السلعة لمشتريها
ولا يثبت شرعا ملكيته لها كما لا يحل له تعاطي مثل هذا العقد ان علم .

الباطل والفاسد . عند من يفرق بينهما . .

هما لفظان مترادفان مدلولهما واحد عند غير الحنفية .

أما الحنفية فيفرقون بينهما :

فالباطل عندهم ما لم يشرع بأصله ولا بوصفه كبيع الخنزير بالدم (٣) . .
والفاسد عندهم ما شرع بأصله ومنع بوصفه كبيع الدرهم بالدرهمين (٤) ، فهو

(١) ابن رسلان - متن نظم الزيد ص ٢ .

(٢) المحلى - شرح الورقات بهامش ارشاد الفحول ص ٣٠/٣١ .

(٣) الشنقيطي - مذكرة في أصول الفقه ص ٤٦ .

(٤) الأمدي - الاحكام ١/١/١٢٢ .

مشروع بأصله وهو بيع درهم بدرهم ممنوع بوصفه الذي هو الزيادة التي سببت الربا ولذا لو حذف الدرهم الزائد عند أبي حنيفة صح البيع في الدرهم الباقي بالدرهم على أصل بيع الدرهم بالدرهم يداً بيد^(١) .

فالفاسد عند أبي حنيفة قسم بين الباطل والصحيح .

قال عبد الله بن قدامة المقدسي « ولو صح له هذا المعنى لم ينازع في العبارة لكنه لا يصح إذ كل ممنوع بوصفه ممنوع بأصله »^(٢) .

وقد أشار صاحب مراقبي السعود الى الفرق بينهما عند أبي حنيفة بقوله :

وقابل الصحة بالبطان وهو الفساد عند أهل الشأن

وخالف النعمان فالفساد ما نهيه بالوصف يستفاد^(٣)

فالباطل عندهم لا يعتد به أصلاً ولا تترتب عليه ثمرة . . أما الفاسد فإنه تترتب عليه آثار ، ولكن مع الائتم فمثلاً بيع الربوي بجنسه مع التفاضل يفيد الملك للزيادة ولكن مع الائتم^(٤) . .

ب - الشروط الصحيحة والشروط الفاسدة

الشروط جمع شرط وهو في اللغة العلامة ومنه قول أبي الأسود الدؤلي :

لئن كنت قد أزمعت بالصرم بيننا فقد جعلت أشراط أوله تبدو^(٥)

وفي اصلاح الأصوليين هو « ما يلزم من عدمه عدم أي عدم المشروط ولا

(١) الشنقيطي - مذكرة في أصول الفقه ص ٤٦ .

(٢) روضة الناظر ص ٣١ .

(٣) الشنقيطي - مذكرة في أصول الفقه ص ٤٦ .

(٤) محمد عبد العزيز البهنسي - مذكرة في أصول الفقه ص ١٤/١٣ بالالة الكاتبة . .

(٥) الشنقيطي - مذكرة على روضة الناظر ص ٤٣ .

يلزم من وجوده لذاته وجود ولا عدم» كالطهارة للصلاة مثلاً فإنه يلزم من عدمها عدم الصلاة الشرعية، ولا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة ولا عدمها لأن المتطهر قد يصلي وقد لا يصلي .

والشرط قسمان شرط وجوب وشرط صحة فالأول كالزوال فإنه شرط لوجوب صلاة الظهر، والثاني كالوضوء للصلاة فإنه شرط لصحتها .

والشرط من حيث هو شرط ثلاثة أقسام :

١ - شرط شرعي وهو ما ذكرناه آنفاً .

٢ - شرط لغوي كأن دخلت الدار فأنت طالق .

٣ - شرط عقلي - كالحياة للعلم والعلم للارادة فلا يتصور في العقل علم

بدون حياة (١) .

وقد سبق بيان الصحة والفساد فلا داعي للاعادة .

تعريف الرخصة :

الرخصة في اللغة اللين والسهولة يقال شيء رخص أي لين ،

ومنه قول عمر بن كلثوم :

وثدياً مثل حق العاج رخصاً حصاناً من أكف اللامسينا

واصطلاحاً « ما شرع من الأحكام لعذر مع قيام السبب المحرم » (٢) .

وعرفها بعضهم بأنها « ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح » (٣) .

فمثلاً إباحة الميتة للمضطر حكم شرع لعذر الاضطرار مع قيام السبب المحرم الذي

(١) موفق الدين بن قدامة - روضة الناظر ٣١ / الشنقيطي - مذكرة على الروضة ٤٣ .

(٢) الأمدى - الاحكام ١٢٢/١/١ .

(٣) عبد الله بن قدامة - روضة الناظر ص ٣٢ .

هو خبث الميتة الذي حرمت من أجله ، وأيضا ثبت على خلاف دليل شرعي هو «(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ)» لمعارض راجح كقوله «(فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ)» ونحوها من الآيات (١) .

ومن أجدود تعاريف الرخصة قولهم « انها هي الحكم الشرعي الذي غير من صعوبة الى سهولة لعذر اقتضى ذلك مع قيام سبب الحكم الاصيلي » ، فخرج بالتغيير ما كان باقيا على حكمه الاصيلي كالصلوات الخمس وخرج بالسهولة نحو حرمة الاصطياد بالاحرام بعد اباحته قبله لأنه تغيير من سهولة الى صعوبة وخرج بالعذر ما تغير من صعوبة الى سهولة لا لعذر كترك تجديد الوضوء لكل صلاة، فان التجديد كان لازما ثم غير الى سهولة هي أنه يصلي بوضوء واحد كل الصلوات ما لم يحدث إلا أن هذا التغيير لا يسمى رخصة اصطلاحا لأنه لم يكن لعذر جديد ، وخرج بقيام سبب الحكم الاصيلي النسخ كتغيير ايجاب مصابرة المسلم الواحد العشرة من الكفار بمصابرة اثنين منهم فقط المنصوص في أخريات الانفال لأن الحكم الاصيلي الذي هو مصابرة العشرة كان في أول الاسلام لقلة المسلمين وكثرة الكافرين وفي وقت النسخ ذهب هذا السبب بكثرة المسلمين (٢) .

(١) المائدة آية ٤ - الشنقيطي - مذكرة على الروضة ص ٥٠ .

(٢) الشنقيطي - مذكرة على الروضة ص ٥٠ - ٥١ .

المبحث الرابع حجية السنة

ويحتوي على نقاط :

أ - تعريف السنة :

السنة معناها في اللغة الطريقة والسيره ومنه قول لبيد :
من معشر سنت لهم آباؤهم
للكل قوم سنة وامامها
أي طريقة يسرون عليها •
وورد في التنزيل اطلاقها بهذا المعنى في آيات عدة (١) •
وجاء في الحديث اطلاق لفظ السنة على الطريقة سواء كانت محموده أو
مذمومة (٢) ••

- (١) ومنه قوله تعالى [سنة الله التي قد خلت من قبل] فتح آية ٢٣ ، [فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا] فاطر ٤٣ • الراجب - المفردات ٢٤٥ •
- (٢) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة » أخرجه مسلم ٤/٨/٦١ والنسائي ١/٦٤ وأحمد ٤/٣٥٧ •

وفي الاصطلاح ما جاء عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير وكان من باب التشريع^(١) ولها مدلولات أخرى^(٢) .

ب - علاقة السنة بالكتاب :

أوكل سبحانه وتعالى الى رسوله عليه الصلاة والسلام أمر تبين كتابه الكريم حين خاطبه بقوله «(وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)»^(٣) .

وأمرنا جل شأنه باتباع ما بيّنه لنا الذي لا ينطق عن الهوى ، فكانت علاقة السنة بالكتاب علاقة تبين وتوضيح وتتميم له فلا يمكن الاستغناء عنها .
وبيان السنة للكتاب يبرز في ثلاثة اتجاهات :

أولها البيان : ترد نصوص كثيرة في الكتاب تتضمن أحكاماً تشريعية ولكن هذه الاحكام محتاجة الى البيان والايضاح لأنها إما مجملة فتحتاج الى تفصيل وإما مطلقة ولها أوصاف تقيدها مرتبطة بها وإما عامة ولها مخصصات تخصصها فتتفق السنة منها موقف البيان ..
فتفصل ما أجبل^(٤) وتخصص ما كان عاما^(٥) .

- (١) هذا القيد يخرج ما كان جبليا محضا كالقيام والقعود والأكل والشرب فلسنا متمبدين به - المحلى على جمع الجوامع ١/٩٧ .
- (٢) وتختلف باختلاف مقاصد العلماء فقد تطلق ويراد بها ما يقابل البدعة أو ما يقابل الواجب وقد يراد بها كل ما دل عليه دليل شرعي ويريد الأصوليون بها ما يقابل الكتاب ..
النحل - آية ٤٤ .
- (٣) كالأحاديث التي فصلت أحكام الصلاة والزكاة ونحوهما من الامور التي وردت مجملة في القرآن ..
- (٤) كتخصيص آية المواريث [يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين] بحديث انا معشر الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة ، وبحديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم . ولا يرث القتاتل ، ابن قدامة ، روضة الناظر ١٢٨ .

وهذا النوع هو أغلب ما في السنة وأكثرها وروداً (١) .. وتقيد ما أطلق (*)

ثانياً - التأكيد : السنة المشرفة قد تأمر بأشياء من أمور الدين وتنهى عن أشياء وتحل أشياء وتندب الى أشياء ، وترى القرآن الكريم قد نص عليها نفسها فيكون موقف السنة والحالة هذه موقف تأكيد وتأييد لما ورد في الكتاب (٢) ..

ثالثاً - الاستقلال بالتشريع : أحياناً تأتي السنة بتشريع تستقل به عن الكتاب وتنفرد بإثباته ويكون هذا الحكم لم يتعرض له القرآن لا إيجاباً ولا نقيماً (٣) ..

ج - السنة تستقل بالتشريع :

كل ما جاء من الاحكام في السنة زائداً على ما في نصوص القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ تجب طاعته فيه ولا تحل معصيته امتثالاً لما أمر به الله تعالى في محكم كتابه من طاعة رسوله . فكان الكتاب هو الذي منح الرسول عليه الصلاة والسلام الاستقلال بالتشريع لما يلي :

١ - جميع نصوص القرآن الكريم التي أوجبت علينا اتباع الرسول ﷺ في كل ما يأمر وينهى ، وردت عامة شاملة لكل ما يصدر من الهدى النبوي فهي لم تفرق بين السنة الميينة أو المؤكدة أو المستقلة بالتشريع ..

(١) مصطفى السباعي - السنة ومكانتها في التشريع ص ٣٨٠ .

* مثاله قوله سبحانه [والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما] فقطع اليد لم يقيد في الآية بموضع خاص واليد تطلق على الكف وعلى الساعد وعلى الذراع فقيدت السنة بكونه من الرسغ ..

(٢) كالأحاديث الموجبة للصلاة والصيام والزكاة ونحوها من غير تفصيل لأحكامها مما دل القرآن على إيجابه فالحكم الثابت بالسنة يؤكد للحكم القرآني ..

(٣) كالأحاديث التي أثبتت حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها وكتحريم الحوم الحمر الاهلية وكل ذي ناب من السباع وغيرها كثير في التشريع الاسلامي ..

٢ - إن في بعض هذه الآيات ما يفيد أن للسنة أحقية الاستقلال بالتشريع .
 قال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
 وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ »^(١) .
 والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه والرد إلى رسوله هو الرد إلى سنته بعد
 وفاته (٢) .

٣ - نص رسول الله ﷺ على تحريم أشياء استقل بها عن القرآن وحذر
 من عدم الأخذ بتحريمه فيها ونبه على أن تحريمه لها كتحريم الله لها ، لا فرق بين
 التحريمين إذ لكل وحي من الله سبحانه .

واستفاض هذا المعنى عن كثير من الصحابة يروونه عن النبي ﷺ^(٣) ،
 فكان هذا من دلائل النبوة حيث أخبر فيه عما سيكون بعده من رد المبتدعة
 حديثه وقد وجد تصديقه فيما بعد^(٤) . فعن المقدم بن معد يكرب عن رسول الله
 ﷺ أنه قال : ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على
 أريكته^(٥) . . يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما
 وجدتم فيه من حرام فحرموه ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من
 السباع ولا لقطعة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها . الحديث^(٦)

- (١) النساء - ٥٩ .
- (٢) القرطبي - تفسير ٢٦١/٥ .
- (٣) جاء هذا المعنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بألفاظ متقاربة عن
 المقدم بن معد يكرب وأبي رافع وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري والعرباض
 ابن سارية وجابر وخالد بن الوليد رضي الله عنهم ، السيوطي - مفتاح
 الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ١٤٣ ، وما بعدها .
- (٤) البيهقي - دلائل النبوة ٢٤/١ .
- (٥) الأريكة سرير منجد مزين في قبة أو بيت والجمع أرائك - مختار ص ١٥ .
- (٦) أخرجه أبو داود في سننه ٥٠٦/٢ وابن ماجه ٦/١ ، وأحمد في مسنده
 ١٣٢/١٣٠/٤ ، والدارمي في سننه ١١٧/١ ، وابن حبان في صحيحه موارد
 الظمان ١٤٧/١ ، ١٤٨ ، ومحمد بن نصر المروزي في كتاب السنة ٦٧ ،
 والدارقطني في سننه ٢٨٧/٤/٢ ، والحاكم في المستدرک ١٠٩/١ ، وقال
 اسناده صحيح وأقره الذهبي .

وزاد ابن ماجة « ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله » ••
فهذا الحديث الصحيح يدل دلالة قطعية أن للسنة الاستقلال بالتشريع وأنه
مثل القرآن في وجوب اتباعه ••

ولذا يقول الشافعي مبينا وجوب اتباع الرسول في ما شرعه استقلالا
ما لفظه « وما سن رسول الله فيما ليس لله فيه حكم فبحكم الله سنه وكذلك
أخبرنا الله في قوله « (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ
اللَّهِ) » (١) •

« وقد سن رسول الله مع كتاب الله ، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب
وكلما سن فقد ألزما الله اتباعه وجعل في اتباعه طاعته » •

د - أدلة حجية السنة من الكتاب :

إن النصوص من الكتاب والسنة على حجية كل ما ثبت عن الرسول عليه
الصلاة والسلام تشريعا كثيرة مستفيضة تقطع دابر الشك في وجوب الأخذ بالسنة
في الأدلة الشرعية • لأنها في المرتبة الثانية بعد القرآن وإن كان القرآن قد نزل
لينا متواترا (٢) •

والسنة وإن ثبتت بخير الآحاد فإن العمل بها واجب والسنة من هذه
الناحية قطعية لنص الكتاب والسنة وإجماع الصحابة على وجوب العمل بها (٣) •

أ - من أدلة الكتاب على حجية السنة :

١ - « (مَنْ يَطْعِرِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) » (٤) •

(١) الشورى ٥٢ - ٥٣ •

(٢) مناع القطان - التشريع والفقہ في الاسلام تاريخا ومنهجا ٧٠ •

(٣) محمد الأمين الشنقيطي - مذكرة في أصول الفقہ على روضة الناظر لابن

قدامة ص ١٠٤ •

(٤) النساء آية ٨٠ •

- ٢ - «(قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ)» (١) .
- ٣ - «(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)» (٢) .
- ٤ - «(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)» (٣) .
- ٥ - «(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)» (٤) .

والآيات في هذا المعنى كثيرة وحسبنا ما ذكرنا .

وبما أن الله افترض علينا طاعته وأخبرنا أن اطاعة رسوله اطاعة له جل وعلا، كان لزاما على كل مسلم اقتفاء سنته باتباع سننه .

- ٢ - الاجماع : أجمع المسلمون في القديم والحديث على أن سنة رسول الله ﷺ القولية والفعلية والتقريرية حجة في الدين ومصدر من مصادر التشريع وإن لها منزلة تلي منزلة الكتاب الكريم (٥) .

(١) آل عمران آية ٣١ .

(٢) النساء آية ٥٩ .

(٣) النساء آية ٦٥ .

(٤) الاحزاب آية ٢١ .

(٥) يرى روبسون أن فكرة اعتبار الحديث المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن جاءت متأخرة بعد ظهور المشاكل في الامصار والحاجة الى اعطاء حلول لها وقد سعى بعض المستشرقين قبل روبسون كولد زيهر وشاخت الى تثبيت هذه النظرية ، غير أن القرآن الكريم هو الذي أعطى السنة مكانتها التشريعية والزم المسلمين بالعمل بها يستوي في ذلك الصحابة ومن تلاهم / أكرم ضياء العمري - بحوث في تاريخ السنة المشرقة ص ١٧ - ١٨ .

والكل وحي من الله تعالى « (وما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى • إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) » (١) •

غير أن الكتاب وحي متعبدون بتلاوته وتنزل على الرسول لفظاً ومعنى •
أما السنة فمعناها وحي من الله عز وجل عبر عنها الرسول بألفاظ من عنده •
وقال أبو البقاء في كلياته « والحاصل إن القرآن والحديث متحدان في كونهما وحياً منزلاً من عند الله بدليل إن هو إلا وحي يوحى ، إلا أنهما يتفارقان من حيث أن القرآن هو المنزل للاعجاز والتحدي بخلاف الحديث » (٢) •

ومستند إجماع الأمة على حجية السنة نصوص الكتاب الكريم والأخبار النبوية • ومن أشار إلى الإجماع وحدد مذهب القرآنيين ابن حزم حين قال « ولو أن امرأ قال لا تأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل وأخرى عند الفجر لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة ولا حد للأكثر في ذلك •

وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال (٣) واعتبر الشوكاني ثبوت حجية السنة من ضروريات الدين قال « ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام » (٤) ••

أنواع السنة من حديث الرواية :

ينقسم الحديث باعتبار وصوله إلينا عن طريق ناقله إلى قسمين :

١ - متواتر - وهو في اللغة إسم فاعل مشتق من التواتر أي التتابع تقول تواتر المطر أي تتابع نزوله • وفي الاصطلاح ما رواه عدد يحصل العلم

(١) النجم - آية ٤/٣ •

(٢) الكليات لأبي البقاء ص ٢٨٨ •

(٣) الاحكام - ٨٠/٢ •

(٤) ارشاد الفحول ص ٢٣ •

بصدقهم ضرورة بأن يكونوا جمعا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أول السند الى منتهاه ويكون منتهى سندهم الحسن^(١) . . أي كقولهم سمعنا أو رأينا ونحوها أما إن كان مستند خبرهم العقل كالقول بحدوث العالم مثلا فلا يسمى الخبر حينئذ متواتراً .

حكمه :

أ - يفيد العلم الضروري باتفاق جمهور الفقهاء والمتكلمين^(٢) وهو الذي يضطر الانسان لمعرفة بحيث لا يمكنه دفعه ولا يتطرق الى العقل الشك في صحته .

ب - يجب العمل به من غير بحث عن أحوال روايته^(٣) .

ويوجد في السنة عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة ولكنها بالنسبة الى أحاديث الآحاد قليلة جداً وقد غني بعض العلماء بجمعها في تصانيف مستقلة^(٤) .

٢ - مشهور - انفرد الحنفية بجعل هذا النوع قسما مستقلا بين المتواتر والآحاد وعرفوه - بأنه ما كان خبر آحاد في العصر الاول بأن يرويه عن الصحابة

(١) سليمان بن خلف الباجي - الحدود في الأصول ٦٢ ، الغزالي - المستصفي

١٣٤/١ ، المحلى - شرح الجوامع - ١١٩/١ .

(٢) الامدي - الاحكام في أصول الاحكام ١٨/٢/١ .

(٣) طاهر بن صالح - توجيه النظر الى أصول الاثر ص ٤٩ . الشوكاني - ارشاد الفحول ص ٤٨ .

(٤) فلسيوطي كتاب الفوائد المتكاثرة في الاخبار المتواترة ومختصرة المسمى

الازهار المتناثرة في الاخبار المتواترة ، وقال الكتاني في الرسالة المستطرفة

ص ١٩٤ وعددت أحاديثه فوجدتها مائة واثنى عشر ، ولمحمد بن طولون

الدمشقي المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة اللئالي المتناثرة في الاحاديث

المتواترة وتلخيصه المسمى لقط اللئالي المتناثرة لمحمد مرتضى الحسيني

الزبيدي . .

عدد لا يبلغ حد التواتر ثم يتواتر في عصر التابعين وتايبعهم^(١) .

حكمه :

أ - أعطوه حكم التواتر حيث قالوا أنه صالح لبيان القرآن الكريم فيفصل المجمل ويخصص العام ويقيد المطلق بخلاف خبر الآحاد عندهم فلا يصل الى هذه الدرجة^(٢) .

والجمهور على أن هذا النوع قسم من أقسام خبر الآحاد فالقسمة عندهم ثنائية^(٣) .

ب - قالوا انه يفيد من الطمأنينة ما لا يفيد خبر الواحد ، قلت والمحدثون يرون كذلك أن له ميزة ترجحه على العزيز والغريب فالحكمان متقاربان إن لم يكونا ملتقين .

٣ - آحاد - وهو ما كان من الأخبار غير منته الى حد التواتر^(٤) .

ماذا يفيد خبر الآحاد :

١ - يرى جمهور الاصوليين أن خبر الآحاد ، وإن وجب العمل به لا يفيد العلم اليقيني بل يفيد الظن .

لأن احتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق اليه^(٥) .

(١) ومعنى المشهور عند المحدثين ما رواه في كل طبقة ثلاثة فأكثر من غير أن ينتهي الى التواتر . . .

(٢) محمد أديب صالح - لمحات في أصول الحديث ص ٩٦ .

(٣) أي يجعل المشهور من أقسام خبر الاحاد لا قسيم له أما الحنفية فالقسمة عندهم ثلاثية كما عرفت .

(٤) الأمدي ٣١/٢/١ .

(٥) مذكرة الشنقيطي على الروضة ١٠٣ .

وضرب الغزالي لذلك مثلاً فقال :

« خبر الواحد لا يفيد العلم وهو معلوم بالضرورة فإننا لا نصدق بكل ما نسمع ولو صدقنا وقدرنا تعارض خبرين فكيف نصدق بالضدين وما حكى عن المحدثين من أن ذلك موجب للعلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل إذ يسمى الظن علماً» (١) .

٢ - هناك طائفة ترى أنه يوجب العلم والعمل لأنه يفيد القطع لا الظن وهو مذهب الظاهرية يقول ابن حزم :
« إن خبر الواحد العدل عن مثله الى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا » (٢) .

وهو رواية عن أحمد (٣) .

٣ - التفصيل - فإن احتفت به قرائن دالة على صدقه أفاد العلم والا فالظن (٤) وقد أشار في مراقبي السعود الى المذاهب الثلاثة فقال :
ولا يفيد العلم بالاطلاق عند الجماهير من الحذاق
وبعضهم يفيد ان عدل روى واختير ذا ان القرينة احتوى (٥)

٤ - قال الشنقيطي ما خلاصته أن خبر الآحاد ينظر له من جهتين هو من احدهما قطعي ومن الأخرى ظني .
١ - من حيث وجوب العمل به قطعي .

(١) ١٤٥/١ - والمقصود بخبر الآحاد المقبول منه فيخرج الضعيف المرود بجميع أنواعه .

(٢) الاحكام - ١٠٧/١ .

(٣) الأمدي - الاحكام ٣٢/٢/١ .

(٤) المحلى - شرح جمع الجوامع - ١٣٠/٢ .

(٥) الشنقيطي - مذكرة في أصول الفقه ١٠٤ .

٢ - من حيث مطابقته للواقع في نفس الأمر ظني .

ومثل له بما لو قتلنا رجلا قصاصا بشهادة رجلين قال فقتلنا له هذا قطعي شرعا لا شك فيه وصدق الشاهدين فيما أخبرا به مظنون في نفس الأمر لعدم العصمة (١) .

وحاصل البحث أن خبر الآحاد ظني الدلالة يجب العمل به بالأدلة القطعية، وقد تعبدنا جل وعز بذلك فلا يسع المسلم إلا العمل به . . . والسنة المشرفة إلا السير منها خبر آحاد وعليها بنيت الأحكام وأصلت القواعد فطرحها طرح لمعظم الشريعة لأن الكتاب موكول بيبانه الى السنة .

حجية خبر الآحاد اجمالا :

أطبق فقهاء القرون الخيرة من الصحابة والتابعين وتابعيهم على العمل بخبر الآحاد واعتباره حجة في أمور الدين ومصدراً من مصادر التشريع لإرشاد الكتاب والسنة الى وجوب الأخذ به .

وقد أطال النفس في هذا الموضوع الشافعي رحمه الله في رسالته (٢) تحت عنوان (الحجة في تشييت خبر الواحد) .

واستهل هذا البحث بقوله « فان قال قائل أذكر الحجة في تشييت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع فقلت له أخبرنا » .

وساق بسنده الى رسول الله ﷺ جملة من الاحاديث الدالة على حجية السنة الاحادية - يجدر بذى الهمة العالية الوقوف عليها - .

ثم أردف ذلك بقضايا عن بعض الصحابة تركوا آراءهم لخبر آحاد بلغتهم عن الرسول ﷺ .

(١) محمد أمين الشنقيطي في المذكرة ص ١٠٤ .

(٢) ص ٥١ وما بعدها . . .

وأردف ذلك بذكر أعلام التابعين ومحدثيهم وقال ما نصه :

« كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر الواحد عن رسول الله والالتناء اليه والافتاء به ويقبله كل واحد منهم عن فوقه ويقبله عنه من تحته ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة أجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الواحد والالتناء اليه بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته جاز لي ذلك .. »

ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفت أن ذلك موجود على كلهم » .

وختم هذا البحث بأن أبدي أعذاراً لبعض العلماء إن صح عنهم ترك العمل بأحاديث تروى لهم ، إما بأن يكون عنده حديث يخالفه أو كون من حدثه ليس يحافظ أو متهما عنده أو للحديث احتمالان .

وقال في حصول المأمول ما لفظه ..

« قد دل على العمل بخبر الواحد الكتاب والسنة والاجماع ولم يأت من خالف في العمل به بشيء يصلح للتمسك به ومن تتبع عمل الصحابة من الخلفاء وغيرهم وعمل التابعين فتابعيهم بأخبار الآحاد وجد ذلك في غاية الكثرة بحيث لا يتسع له إلا مصنف بسيط . »

وإذا وقع من بعضهم التردد في العمل به في بعض الأحوال فذلك لأسباب خارجة عن كونه خبر واحد من ريبة في الصحة أو تهمة للراوي أو وجود معارض راجح أو نحو ذلك « (١) . »

حجية نسخ السنة بالسنة :

الكلام على حجية نسخ السنة بالسنة يدعونا الى تعريف النسخ .
والنسخ في اللغة يطلق على معنيين :
أحدهما الرفع والازالة ، يقال نسخت الشمس الظل ونسخت الريح أثر
المشي أي أزالته .

ثانيهما : يطلق على النقل أو ما يشبه النقل فمن الأول نسخت ما في الخلية
من النحل والعسل الى أخرى إذا نقلتها ، وتناسخ الأُنس بانتقالها من بدن الى
غيره عند القائلين بذلك .

ومن الثاني نسخت الكتاب - أي نقلت صورة ما فيه (١) .
أما النسخ في الشرع فهو بمعنى الرفع والازالة لا غير .
وحد الناسخ أنه « الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم
على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه » (٢) .

والنسخ جائز عقلاً (٣) وواقع شرعاً والدليل على ذلك قوله جل وعز :
« (ما نُنسخُ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنسِئُهَا فَاتَّ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) » (٤) .

-
- (١) الأمدى - الاحكام ٩٥/٣/٢ .
 - (٢) سليمان الباجي - الحدود في الاصول ص ٤٩ - الغزالي - المستصفى /
١٠٧ .
 - (٣) والوقوع يستلزم الجواز لكونه أخص فكل واقع جائز إذ لو لم يكن جائزاً
لما وقع وليس كل جائز واقعاً بل منه ما هو واقع وماليس بواقع .
 - (٤) البقرة - آية ١٠٦ .

وقوله سبحانه وتعالى ((وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَكَانَ اللَّهُ أَعْلَمَ بِمَا

يُنزِلُ)) (١) .

وقد اتفقوا على جوازه عقلا وعلى وقوعه شرعا ولم يخالف في ذلك من المسلمين سوى أبي مسلم الأصفهاني فإنه منع من ذلك شرعا وجوزها عقلا (٢) .
وإنكار أبي مسلم الأصفهاني له معناه أنه يميل إلى أنه تخصيص في الزمن لا رافع للحكم (٣) .

فيلخصه في أنه نسخ في زمانه وادعاءه في زمانه أيضا .
والجواب عنه في اللفظ والشرع .
ما ورد في النسخ من الأحاديث

(١) الآية ما قبلها .

الحديث الأول

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ، قال رسول الله ﷺ « **إن أجادت بنا نسخ**

بعضها بعضا كنسخ القرآن » .
التخريج :
(١) « **الحديث** » .

أخرجه الدارقطني (٤) ، فالحسن بن أحمد بن الربيع (٥) الأنماطي فاعمر بن

(١) النحل - آية ١٠١ .
(٢) الاحكام - للألمدي ١٠٦/٣/٢ .
(٣) محمد الأمين - مذكرة أصول الفقه ص ٧٠ .
(٤) في سننه ١٤٥/٢/٢ .
(٥) الحسن بن أحمد بن محمد سمع الحسن بن عرفة وعمر بن شبة وجماعة وعنه الدارقطني وجماعة وثقه الخطيب توفي سنة ٣٢٩ هـ : الخطيب تاريخ بغداد ٢٧٢/٧ .

شبهه (١) نا محمد بن الحارث (٢) نا محمد بن عبد الرحمن البيلماني (٣) عن
أبيه (٤) عن عبد الله .

- (١) عمر بن شبه بفتح المعجمة وتشديد الموحدة ابن عبيدة بن زيد النميري
بالتون مصغرا البصري صدوق له تصانيف من كبار الحادية عشرة مات
سنة ٢٦٢ وقد جاوز التسمين من رجال ابن ماجه - ابن حجر - تقريب ٢٥٤ .
- (٢) محمد بن الحارث هو ابن زياد بن الربيع الحارثي ضعفه ابن حجر ورمز
لكونه من رجال ابن ماجه ، قال ابن معين ليس بشيء وقال عمرو بن علي
روى أحاديث منكرا وهو متروك الحديث وقال الساجي يحدث عن ابن
البيلماني بمنابر ابن حجر تهذيب ١٥/٩ - تقريب ٢٩٣ .
- (٣) محمد بن عبد الرحمن البيلماني قال ابن عدي قال البخاري والنسائي منكر
الحديث وساق له أحاديث ومنها حديث الباب عن أبيه ثم قال : وكل ما روي
عن ابن البيلماني فإن البلاء فيه من ابن البيلماني وإذا روى عن ابن
البيلماني محمد بن الحارث فكلاهما ضعيفان والضعف على حديثهما بين ،
وقال أبو حاتم محمد عبد الرحمن البيلماني منكر الحديث ضعيف الحديث
مضطرب الحديث وعن يحيى بن معين ليس بشيء وضعفه الدارقطني وغيره
وقال ابن حبان حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمائتي حديث كلها موضوعة
وذكر له أحاديث موضوعة . وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره
إلا على وجه التعجب . وقال الحاكم روى عن أبيه عن ابن عمر المعضلات ،
ونقل الألباني اتفاق المحدثين على توهمه وذكره ابن عراق في زمرة
المتهمين بالوضع « ابن عدي الكامل ٦٢/٦١/٣ ق ، ابن أبي حاتم -
الجرح والتعديل القسم الثاني ٣١١/٣ الذهبي - ميزان الاعتدال ٦١٧/٣ -
٦١٨ ، المغني في الضعفاء ٦٠٣/٢ ، ابن حجر تهذيب ٢٩٣/٩ - ٢٩٤ ،
ابن عراق تنزيه الشريعة ١٠٨/١ - سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة
٦٩/١ .
- (٤) هو عبد الرحمن بن البيلماني - قال أبو حاتم لئن الحديث وذكره ابن حبان
في الثقات وقال لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه اذا كان من رواية ابنه
محمد لأن ابنه يضع على أبيه العجائب وقال الدارقطني ضعيف لا تقوم
به حجة وقال الأزدي منكر الحديث يروى عن ابن عمر الأباطيل وضعفه في
التقريب - أنظر تهذيب ١٤٩/٦ - تقريب ص ١٩٩ .

وأخرجه البيهقي^(١) والحازمي من طريق عمر بن شبة به^(٢) وأخرجه أبو الفتح نصر بن ابراهيم المقدسي من طريق الدارقطني به^(٣) .
درجة الحديث :

ضعيف جداً ، قال الحازمي إنما يعرف هذا الحديث من رواية ابن البيلماني وهو صاحب مناكير لا يتابع في حديثه^(٤) .

وقال شمس الحق حديث عبد الله بن عمر رواه ضعفاء^(٥) .

والحديث هذا وإن كان غير ثابت مرفوعاً إلا أن معناه صحيح — إذ المقرر أن السنة ينسخ بعضها بعضاً كنسخ القرآن بعضه بعضاً — ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها »^(٦) .

وكنسخ الرخصة في نكاح المتعة بتحريمها تأييداً في غزوة الفتح^(٧) .
نعم صح معنى هذا الحديث موقوفاً على بعض التابعين كما سيأتي^(٨) .

الحديث الثاني :

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال ، قال رسول الله ﷺ « كلامي لا

(١) السيوطي — مفتاح الجنة — ص ١٣٠ .

(٢) في الاعتبار — باب النسخ في السنة على نحو وقوعه في الكتاب ص ١٦ .

(٣) في رسالته « تحريم نكاح المتعة » ص ١٠١ — مع مقدمتها وتخريجها وجاء في مسند الرسالة محمد بن علي القطري بدل محمد بن داود القنطري — وهو تصحيح بين أما من الناسخ أو من المطبعة لأن المؤلف أسند الحديث من طريق الدارقطني والذي في سننه والاعتبار وغيرهما ما ذكرته .

(٤) الاعتبار — ص ١٦ .

(٥) المغني — على الدارقطني ١٤٥/٤/٢ .

(٦) أخرجه الجماعة الا البخاري في صحيحه .

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه نوي ١٨٦/٩/٥ من حديث سيرة بن معبد وأخرجه غيره . راجع التخريج كاملاً من البحث في تحريم المتعة في الفتح .

(٨) أخرجه مسلم من حديث ابن الشخير .

لا ينسخ كلام الله وكلام الله ينسخ كلامي وكلام الله ينسخ بعضه بعضا » •
التخريج :

أخرجه الدارقطني^(١) فقال :

نا محمد بن مخلد^(٢) نا محمد بن داود القنطري^(٣) أبو جعفر الكبير نا
جبرون بن واقد^(٤) بيت المقدس نا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر •
وأخرجه الحازمي^(٥) وأبو الفتح نصر بن ابراهيم المقدسي^(٦) من طريق
جبرون عن ابن عيينة به •

(١) في سننه ١٤٥/٤/٢ •

ترجمة رجال السنن

(٢) محمد بن مخلد هو ابن حفص أبو عبد الله الدوري روى عنه الدارقطني
قال ابن حجر : وأطاق على اسناد حديثه الضعيف ولم يستثنه كذا ذكره
صاحب الحافل فوهم وهو ثقة ثقة مشهور له في تاريخ بغداد ترجمة
مليحة ابن حجر - لسان الميزان ٣٧٤/٥ - وانظر ترجمته في الخطيب
- تاريخ بغداد ٣١٠/٣ - قلت ما نقل عن الدارقطني غير صحيح وان
صح اطلاقه الضعف على حديث في سننه محمد بن مخلد فلعله أراد بضعفه
وجود ضعيف فيه غير ابن مخلد لأن الدارقطني قد وثق شيخه هذا في غير
موضع من سننه انظر السنن ٤٩/١/١ - ١٢٤ ••

(٣) محمد بن داود - هو ابن يزيد التميمي القنطري أبو جعفر الكبير لأنه أكبر
من أخيه علي أثنى عليه تلميذه محمد بن مخلد ووثقه الخطيب توفي سنة
٢٥٨ ، ذكر الذهبي في ترجمته حديثين موضوعين يرويها عن جبرون هذا
أحدهما والآخر أبو بكر وعمر خيرا الأولين ، وقال تفرد بهما محمد حكى
ذلك عن ابن عدي قال ابن حجر وراجعت نسختي ونسخة أخرى فلم أر ذلك
فيه وأحسب الآفة في الحديث من جبرون - عبد الكريم السمعاني الأنساب
٤٦٣ - الذهبي - ميزان الاعتدال ٥٤/٣ ، ابن حجر - لسان الميزان
١٦١/٥ •

(٤) جبرون بن واقد الافريقي عن سفيان بن عيينة متهم بالوضع قال الذهبي
فانه روى بقلة حياته عن سفيان عن ابي الزبير عن جابر مرفوعا « كلام الله
ينسخ كلامي » وذكر الحديث الآخر وحكم عليهما بالوضع - ميزان الاعتدال
١٨٠/١ - ابن عراق - تنزيه الشريعة المرفوعة - ٤٤/١/١ •

(٥) في الاعتبار في باب نسخ السنة على نحو وقوعه في الكتاب ١٩ •

(٦) في كتابه - تحريم نكاح المتعة - باب صحة نسخ السنة - ١٠١ •

درجة الحديث :

« موضوع » كما قال الذهبي والبليه فيه من جيرون بن واقد وليس من محمد بن داود القنطري لأن هذا وثقه الخطيب ولأن المنفرد برواية هذا الحديث جيرون .

قال الحازمي بعد إيراد هذا الحديث « جيرون بن واقد لا يعرف له سوى حديثين هذا أحدهما وهو منكر ولا أعلم رواه غيره » (١) .

وقال محمد الأمين الشنقيطي « والحديث الذي أورد عن جابر مرفوعاً » « القرآن ينسخ حديثي وحديثي لا ينسخ القرآن » الظاهر أنه غير صحيح وثبت نقيضه بالسنة الثابتة مما يدل على عدم صحته » (٢) . ومقصوده أنه ثبت نسخ القرآن بالسنة الصحيحة ونسخ السنة بالقرآن وهذا مناقض لحديث جابر .

قال الغزالي : ممثلاً لنسخ القرآن بالسنة « قوله ﷺ » قد جعل الله لهم سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » (٣) .

فهو ناسخ لامسكهن في البيوت وهذا الحكم ثابت بالقرآن ، قال الله عز وجل « (وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَمَا اسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَمَا سَكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ) » (٤) .

ثم قال الغزالي : « وهذا فيه نظر لأنه ﷺ بين أن الله تعالى قد جعل لهم سبيلاً » (٥) .

(١) إالة الاعتبار ص ١٩

(٢) مذكورة في أصول الفقه ص ٨٥

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه . وانظر الكلام عليه في سبل السلام ٦/٥/٤

(٤) النساء آية ١٥

(٥) المستصفى ١/١٢٤

ومثال نسخ السنة بالقرآن نسخ التوجه الى بيت المقدس الثابت بالسنة المتواترة بقوله عز وجل «فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» (١)

وخالف الشافعي في أحد قولييه في المسألتين فقال في الرسالة نصاً :
«وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتب بالكتاب وإن السنة لا فاسحة للكتاب وإنما هي تبع له بمثل ما نزل نصاً ومفسرة معتلجاً قولاً لله منه جملاً» واستدل بآيات ثم قال :

«وهكذا سنة رسول الله لا ينسخها إلا سنة رسول الله» (٢)

وكذلك الامام أحمد في إحدى الروايتين عنه فإنه قال :

«لا ينسخ القرآن إلا قرآن يجيء بعده» (٣)

ومذهب الجمهور من الاشاعرة والمعتزلة والفقهاء جواز نسخ السنة بالقرآن

عقلاً ووقوعه شرعاً (٤) وسيأتي المبحث .

وقال مسلم في صحيحه (٥) :

«حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري حدثنا المعتمر حدثنا أبي حدثنا أبو العلاء بن

الشيخير (٦) قال كان رسول الله ﷺ ينسخ حديثه بعضه بعضاً كما ينسخ

القرآن بعضه بعضاً»

والحديث موقوف على ابن الشيخير من كلامه .

(١) البقرة الآية ١٤٤ - الأمدى - الأحكام في أصول الأحكام ٢/٣- ١٣٥ .

(٢) الرسالة ص ٥٥ .

(٣) مذكرة على روضة الناظر : للشنقيطي ص ٨٤ .

(٤) الأحكام للأمدى ٢/٣- ١٣٩ .

(٥) نوي على مسلم ٢/٢- ٣٧ .

(٦) هو يزيد بن عبد الله بن الشيخير بكسر المعجمة وتشديد المعجمة العامري أبو العلاء البصري ثقة من الثانية مائة سنة إحدى وعشرون ومائة أو قبلها وكان

مولده في خلافة عمر فوهم من زعم أن له رواية لابن حجر عنه تقربياً ٢٨٣ .

ومدلول كلامه موضع اتفاق بين علماء الاصول إلا في صورة واحدة ففيها خلاف بينهم وإيضاح هذا •

إن نسخ السنة يقع على أربعة أوجه أحدها نسخ السنة المتواترة بالمتواترة والثاني نسخ خبر الواحد بمثله والثالث نسخ الآحاد بالمتواترة والرابع نسخ المتواترة بالآحاد •

فأما الثلاثة الأولى فهي جائزة بلا خلاف (١) •

وأما الرابع وهو نسخ المتواتر بالآحاد فالخلاف وقع فيه من ناحيتين :

١ - في جوازه عقلا •

٢ - في وقوعه سمعا •

فأما جوازه عقلا فقال به الأكثرون (٢) •

وحكى الاتفاق عليه الآمدي ، قالوا لا يستحيل عقلا نسخ المتواتر بخبر

الآحاد (٣) •

وأما وقوعه سمعا ففيه ثلاثة مذاهب :

١ - ذهب الجمهور الى أنه غير واقع نسخ المتواتر بالآحاد ، واحتجوا بالمعنى :

قالوا إن الآحاد ضعيف والمتواتر أقوى منه فلا يقع الأضعف في مقابلة

الأقوى فالثابت قطعا لا ينسخه مظنون (٤) •

٢ - إنه واقع سمعا نسخ المتواتر بالآحاد •

وهو مذهب داود وأهل الظاهر (٥) • ومنهم ابن حزم (٦) •

(١) الآمدي - الأحكام ١٣٣/٣/٢

(٢) الشويكاني - ارشاد الفحول ١٩٠

(٣) الاحكام - للآمدي ١٣٤/٣/٢

(٤) الآمدي - الاحكام ١٣٤/٣/٢ ، الشوكاني - ارشاد الفحول ١٩٠

(٥) الآمدي - الاحكام ١٣٥/٣/٢

(٦) ابن حزم - الاحكام - ص ٤٧٧/١

واستدل القائلون بالوقوع بما ثبت أن أهل قباء لما سمعوا مناديه صلى الله عليه وسلم يقول ألا إن القبلة قد حولت إلى الكعبة فاستداروا ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليهم •
والتوجه إلى بيت المقدس كان ثابتاً بالسنة المتواترة فدل على جواز نسخ المتواتر بالآحاد (١) ••

وأجيب بأنهم علموا بالقرائن (٢) ••

قال الشوكاني «ومن الوقوع نسخ نكاح المتعة بالنهي عنها وهو آحاد» (٣) •
قلت هذا التمثيل مبني على اعتبار أن قوله سبحانه «(فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ)» يدل على إباحة المتعة كما أشار إلى ذلك في تفسيره (٤) •
وعليه فيكون نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عنها من باب نسخ المتواتر بالآحاد ••
والجواب أن يقال إنه لا دلالة في الآية على نكاح المتعة كما يقتضيه السياق فليس المثال من باب نسخ المتواتر بالآحاد •



-
- (١) الأمدي - الاحكام ١٣٥/٣/٢
 - (٢) الشوكاني - ارشاد الفحول ١٩٠
 - (٣) الشوكاني - ارشاد الفحول ١٩١
 - (٤) فتح القدير ٤٤٩/١ النساء الآية ٢٤

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is mostly illegible due to fading and bleed-through.

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is mostly illegible due to fading and bleed-through.



- (1) ...
- (2) ...
- (3) ...
- (4) ...

الفصل الثاني

ويشتمل على ثلاثة مسائل

المبحث الاول :

تعريف نكاح المتعة

المبحث الثاني :

- ١ - مقارنة نكاح المعل بنكاح المتعة .
- ٢ - مقارنة بين نكاح المتعة والنكاح الشرعي .

المبحث الثالث :

- مقارنة النكاح الموقت عند بعض الحنفية بنكاح المتعة .

1942

1943

1944

1945

1946

1947

1948

المبحث الأول

تعريف نكاح المتعة

المتعة لغة اسم مصدر متع مضعفاً ، وتدور مادته على معنى الانتفاع والالتذاذ
ومنه قول المشعث :

تمتع يا مشعث ان شيئاً سبقت به الممات هو المتاع
أي انتفع وتلذذ .

والمتاع منفق مع المتعة من فاحية الانتفاع المؤقت لاشتقاقها منه ، وفي
التنزيل «(وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعٌ الْعُرُورِ (١))» ، أي قليل منقض
بالنسبة للأخرة . وفي الحديث « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة (٢) » .

والمتعة مضمومة الميم وقد تكسر عند بعض العرب .

وشرعاً يطلق هذا اللفظ على ثلاثة أشياء :

- (١) الحديد آية ٢٠ .
- (٢) أخرجه أحمد في مسنده باسناد صحيح - المسند بتحقيق أحمد شاكر ٧٥/٨ .

١ - متعة الحج^(١) .

٢ - متعة الطلاق^(٢) .

٣ - متعة النكاح .

وهي موضوع الرسالة . .

فتعريف المتعة هو « نكاح المرأة لأجل محدود ثم إخلاء سبيلها بانقضائه^(٣) »

فتقع الفرقة حين انتهاء الأجل دون طلاق . .



(١) أي الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامة وفي التنزيل [فمن

تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي] .

(٢) وهي مال يجب على الزوج دفعه لامراته المفارقة في الحياة بطلاق، وما في

معناه بشروط مخصوصة . محمد الخطيب الشربيني - مغني المحتاج ٣/٢٤١ .

(٣) أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللغة ٥/٢٩٤ .

الجوهري : الصحاح ٣/١٢٨٢/١٢٨٣ .

الزبيدي : تاج العروس ٥/٥٠٧/٥٠٨ .

تعريفها^(١) « وجماع نكاح المتعة المنهي عنه كل نكاح الى أجل من الآجال قرب أو بعد وذلك أن يقول الرجل للمرأة نكحتك يوماً أو عشرة أو شهراً أو نكحتك حتى أخرج من هذا البلد أو نكحتك حتى أصيبك فتحلين لزوج فارقك ثلاثاً أو ما أشبه هذا مما لا يكون النكاح فيه مطلقاً لازماً على الأبد ونكاح المحلل الذي يروى أن رسول الله ﷺ لعنه - والله تعالى أعلم - ضرب من نكاح المتعة لأنه غير مطلق إذا شرط أن ينكحها حتى تكون الاصابة^(٢) » •

مما ورد في التحليل من الأخبار :

عن عقبة بن عامر قال ، قال رسول الله ﷺ « ألا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له » •

- (١) الأم ٧١/١/٣ •
(٢) ظاهر العبارة أنه لا فرق بين أن يكون الشرط المذكوراً في صلب العقد أم قبله لكن الاصحاب يقيدون بطلان هذا النوع من النكاح بما اذا وقع الشرط في صلب العقد فان تواطأ العاقدان على شيء من ذلك قبل العقد ثم عقداً بذلك القصد بلا شرط صح العقد مع الكراهة بخروجاً من خلاف من أبطله / الخطيب الشربيني / مغني المحتاج ٣/١٨٣ ابن حجر الهيتمي - تحفة المحتاج ٧/٣١٢ ، ولعل تقييدهم بصلب العقد مأخذه أن الشرط المعتبر هو ما ذكره مقترباً بالعقد أما التواطؤ قبله والاتفاق على أمر ما فليس بشرط بل مجرد وعد ، ثم وجدت في المحل ٩/١٨٢ ما نصه : « الشافعي وأبو ثور قالوا المحلل - الذي يفسد نكاحه - هو الذي يعقد عليه في نفس عقد النكاح انه انما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها فأما من لم يشترط ذلك عليه في عقد النكاح فهو عقد صحيح لا دخلة فيه سواء شرط ذلك عليه قبل العقد أو لم يشترط » ••
وبذلك اتضح أن الامام الشافعي صرح بالتفريق بين الشرط في صلب العقد وقبله ••

أخرجه ابن ماجة^(١) قال :

حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح المصري^(٢) ثنا أبي^(٣) قال سمعت الليث ابن سعد^(٤) يقول ، قال لي أبو مصعب مشرح بن هاعان^(٥) قال عقبه بن عامر الحديث .

وأخرجه الحاكم ، قال أخبرني أبو بكر محمد بن المؤمل بن الحسن ثنا الفضل بن محمد الشعرائي ثنا أبو صالح^(٦) ثنا الليث قال سمعت مشرح بن هاعان .

وأخرجه البيهقي عنه بمثله^(٧) .

الحكم على الحديث .

هو حسن الاسناد وله شواهد ترقى به الى درجة الصحة .

(١) في سننه ٦٢٢١ .

(٢) يحيى المصري صدوق روى بالتشيع ولىنه بعضهم لكونه حدث من غير أصله
دق - ابن حجر تقريب ٣٧٨ .

(٣) عثمان بن صالح صدوق من كبار العاشرة خسق/تقريب ٢٣٤ .

(٤) الليث بن سعد امام مشهور ثقة ثبت فقيه ع - تقريب ٢٨٧ .

(٥) مشرح ذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطيء ويخالف وذكره في الضعفاء،

وقال يروى عن عقبه مناكير لا يتابع عليها الا أنه قد وثقه ابن معين وقال

أحمد معروف وابن عدي أرجو أنه لا بأس به وقال ابن حجر في التقريب

مقبول وعدّ الليث من رواة ويقول الألباني « هو حسن الحديث عندي» .

ابن حجر - تهذيب ١٥٥/١٠ - تقريب ٣٣٧ .

الألباني - سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧٩/١ .

(٦) في المستدرک على الصحيحين ١٩٩/٢ .

(٧) السنن الكبرى - ٢٠٨/٧ .

←

قال الحاكم في المستدرک : صحيح الاسناد ولم يخرجاه وواقفه الذهبي (١) .
 عن ابن مسعود رضي الله عنه قال ، قال رسول الله ﷺ « لعن الله المحلل
 والمحلل له » (٢) ..

(١) ذيل المستدرک - ١٩٩/٢ .

تنبيه : أعل هذا الحديث بثلاث علل :

- ١ - أن أبا حاتم البستي ضعف مشرح بن هاعان .
- ٢ - قال البخاري ما أرى الليث سمعه من مشرح لأن حيوة يروى
 عن بكر بن عمرو عن مشرح .
- ٣ - قال الجوزجاني - كانوا ينكرون على عثمان هذا الحديث انكارا
 شديدا . وأجيب « أما العلة الأولى - فمشرح قد وثقه يحيى
 ابن معين في رواية عثمان بن سعيد وابن معين أعلم بالرجال
 من ابن حبان قاله محمد بن عبد الواحد المقدسي ثم قال وهو
 صدوق عند الحفاظ لم يتهمه أحد البتة ولا أطلق عليه أحد
 من أهل الحديث قط أنه ضعيف ولا ضعفه ابن حبان وإنما
 قال يروى عن عقبه بن عامر مناكير لا يتابع عليها فالصواب
 ترك ما انفرد به وانفرد ابن حبان بهذا القول فيه ..
 وأما العلة الثانية فمقصود البخاري أن حيوة من أقران الليث أو
 أكبر منه وإنما يروى عن بكر بن عمرو عن مشرح - إلا أن
 الليث صرح بالسماع عند ابن ماجه والحاكم والبيهقي والليث
 معاصر لمشرح وفي بلده ولا مانع من تحديثه فزالت علة
 الانقطاع .

وأما العلة الثالثة - قال ابن تيمية انكار من أنكر هذا الحديث على

عثمان غير جيد لأنه قد تابعه عليه كاتب الليث عنه ولأن

البخاري روى لعثمان هذا في صحيحه فثبت أن هذا الحديث

حديث جيد واسناده حسن اهـ / ابن أبي حاتم - العلل ١/١

/ ٤٢١ . ابن القيم - اعلام الموقعين ٣/٤٥/٤٦ .

(٢) حديث ابن مسعود أخرجه أحمد في المسند ١/٨٣/٨٧/٨٨ قال ابن القيم ،

اسناده حسن - الزاد ١/٢/٤ ، والنسائي ٦/١٢١ ، والترمذي في سننه

وقد صحّح هذا الحديث جماعة (١) ..

ولعن المحلل والمحلل له . ورد عن أبي هريرة مرفوعاً (٢) ..

٢/٣٩٤ ، والدارمي في السنن ١/٢/١٥٨ ، والبيهقي في السنن الكبرى
٧/٢٠٨ .

كلهم من طريق سفيان عن أبي قيس عن الهذيل عن عبد الله بن مسعود ،
وله طريقان آخريان :

الأولى - أخرجها عبد الرزاق في المصنف ٦/٢٦٩ ، عن معمر بن الأعمش عن
عبد الله بن مرة عن العارث بن ابن مسعود ، والثانية - أخرجها اسحاق في
مسنده عن زكرياء بن عدي عن عبيد الله بن عمر وعن عبد الكريم الجزري
عن أبي الواصل عن ابن مسعود . أنظر :

ابن حجر - التلخيص الخبير ٢/١/١٧٠ - مناوي - فيض القدير ٥/٢٧١
الشوكاني - نيل الأوطار ٣/٢/١٥٧ .

(١) قال الترمذي في جامعه ٢/٣٩٤ عقبه « هذا حديث حسن صحيح والعمل

على هذا عند أهل العلم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن
عمر وهو قول الفقهاء من التابعين » . وصححه ابن القطان وابن دقيق
العبد على شروط البخاري كما في النيل ٣/٢/١٤٨ ، والذهبي ، في الكباير
ص ١٤٤ ، ووثق رواته ابن حجر - التلخيص ٢/٢/١٧٠ .

وجاء الحديث عن علي بن أبي طالب ففي المسند ٢/٥٣/٧٥ بتحقيق شاكر
قال وفي سننه العارث بن الأعور وهو ضعيف وسنن أبي داود ١/٤٧٩
والترمذي ٣/٤١٩ طبعة عبد الباقي وابن ماجه ١/٦٢٢ من حديث الشعبي
عن العارث عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه لعن المحلل والمحلل
له » وأخرجه أبو يعلى في مسنده ١/١/٥٤ ق وقد صححه ابن السكن وأهله
الترمذي ، أنظر الشوكاني - النيل ٣/٢/١٤٨ ، المباركفوي - تحفة
الأحوزي - ٤/٢٦٢/٢٦٣ .

(٢) أحمد في المسند ٢/٣٣٢ ، واسحاق والبيهقي ٧/٢٠٨ والبخاري وابن أبي

حاتم في العلل والترمذي في العلل من حديث أبي هريرة وحسنه البخاري .
كذا في التلخيص ٢/١/١٧٠ .

كلهم من حديث عثمان بن الأحنس عن المقبري عن أبي هريرة ، قال ،
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لعن الله المحلل والمحلل له » . قال
الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٤/٢٦٧ ،

« فيه عثمان بن محمد الأحنسي وثقه ابن معين وابن حبان وقال ابن المديني
له عن أبي هريرة أحاديث مناكير » .

وهو حديث حسن (١)

وعن نافع مولى ابن عمر أن رجلاً سأل ابن عمر فقال : « إن خالي فارق امرأته فدخله من ذلك هم وأمر وشق عليه فأردت أن أتزوجها ولم يأمرني بذلك ولم يعلم به فقال ابن عمر لا الانكاح غبطة إن وافقتك أمسكت وإن كرهت فارتقت وإلا فانا كنا نعد هذا في زمان رسول الله ﷺ سفاحاً » .

رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح (٢) ، وله عند مسدد :
« في الرجل يتزوج المرأة يحلها قال هما زانيان وإن مكثا عشر سنين أو عشرين سنة إذا علم أنه يتزوجها لذلك » (٣) .

قال البوصيري - رجاله ثقات (٤) ، لكن في سنده عبد الله بن شريك العامري ، وثقه جماعة وضعفه آخرون (٥) ورمي بالكذب .
وله طريق أخرى - أخرجها الحاكم في المستدرک (٦) .

(١) قال الترمذي سألت أبا عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن . . وقال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - اسناده جيد - كذا في اعلام الموقعين ٣/٤٤/٤٥ . .

(٢) مجمع الزوائد ٢/٤/٢٦٧ .

(٣) ابن حجر - المطالب العالية ٢/٥٩/٦٠ .

(٤) تحقيق الاعظمي للمطالب ٢/٥٩ .

(٥) قال أحمد وابن معين وأبو زرعة ثقة ، وقال أبو حاتم والنسائي ليس بقوي ، وقال الجوزجاني مختار كذاب وذكره ابن حبان في الثقات وقال في الضعفاء كان غالباً في التشيع يروى عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات - تهذيب ٥/٢٥٣ ، وقال في التقريب ص ١٧٧ ، صدوق يتشيع أفرط الجوزجاني فكذبه من الثالثة .

(٦) ١٩٩/٢ من حديث ابن أبي مريم - حدثنا أبو غسان عن عمرو بن نافع عن أبيه انه قال جاء رجل الى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها أخ له من غير مؤامرة منه ليحلها لأخيه قال لا الانكاح رغبة كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . .

وقال عقبة « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » (١) ..
فتبين من هذه الأحاديث بطلان نكاح المحلل ، وحرمة واستحقق المباشر
له اللعن ووصفه بالتيس المستعار ..

أقوال أئمة المذاهب في نكاح المحلل :

أجمع عامة أهل العلم على بطلانه إذا شرط التحليل في صلب العقد (٢) لما
سبق من الأدلة .

واختلفوا فيما إذا شرط عليه قبل عقد النكاح التحليل أعني أن يطلق بعد
إصابتها ولم يذكر في العقد وكان منويا .

١ - ذهب أبو حنيفة (٣) والظاهرية (٤) الى صحة العقد (٥) وكذلك الشافعية
مع الكراهة (٦) .

٢ - ذهب مالك والثوري والليث وابن المبارك وأحمد والحسن والنخعي
وقتادة الى بطلانه . قال ابن تيمية وهو مذهب أهل المدينة وأهل الحديث
وغيرهما (٧) ..

-
- (١) ووافقه الذهبي - ذيل المستدرک ١٩٩/٢ ،
 - البیهقي - السنن الكبرى ٢٠٨/٧ .
 - (٢) ابن قدامة - المغني ٤٤٦/٦ .
 - (٣) الكاساني - بدائع الصنائع ١٩٨٩/٤ .
 - (٤) ابن حزم - المحلى ١٠/١٨٠ ، « ثم اذا تزوجها فهو بالخيار ان شاء طلقها
وان شاء أمسكها فان طلقها حلت للأول » ..
 - (٥) ابن قدامة - المغني ٤٤٦/٦ .
 - (٦) الخطيب الثربيني - مغني المحتاج ١٨٣/٣ .
 - (٧) مجموع فتاواه ١٥٥/٣٢ ، محمد بخيت الطيعي - تكملة شرح المهذب -
٤١١/١٥ .

استدلال المجيزين :

أولاً - استدلال المجيزون بحديث ذي الرقعتين وقصته :
« إن رجلا من أهل المدينة طلق امرأته ثلاثا وندم وبلغ ذلك منه ما شاء الله فقيل له انظر رجلا يحللها لك وكان في المدينة رجل من أهل البادية له حسب أقحم الى المدينة وكان محتاجا ليس له شيء يتواري به إلا رقتين رقة يوارى بها فرجه ورقة يوارى بها دبره فأرسلوا اليه فقالوا له : هل لك أن تزوجك امرأة فتدخل عليها فتكشف عنها خمارها ثم تطلقها ونجعل لك على ذلك جعلا . قال : نعم . فزوجوه فدخل عليها وهو شاب صحيح الحسب فلما دخل عليها أصابها فأعجبها فقالت له : أعندك خير ؟ قال : نعم هو حيث تحبين - جعله الله فداها - قالت : فانظر لا تطلقني بشيء فان عمر لا يكرهك على طلاقي . فلما أصبح لم يكد أن يفتح الباب حتى كادوا أن يكسروه . فلما دخلوا عليه قالوا : طلق قال : الأمر إلى فلانة . قال فقالوا لها قولي أن يطلقك . قالت : إني أكره أن لا يزال يدخل علي . فارتفعوا إلى عمر بن الخطاب فأخبروه فقال إن طلقته لأفعلن بك . ورفع يديه قال : « اللهم أنت رزقت ذا الرقتين إذ بخل عليه عمر » وفي رواية الشافعي : قال له « إلتزم امرأتك فان رابوك بريب فأنتني وأرسل الى المرأة التي مشيت بذلك فنكل بها » ولم ينكر أحد على عمر فدل على أنه إجماع^(١) .

ولأنه خلا عن شرط يفسده فأشبهه ما لو نوى طلاقها لغير الاحلال . .
ولأن العقد يبطل بما شرط لا بما فسد .
ولحديث رفاعة « أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك » .
قالوا فلم يجعل رسول الله ﷺ ارادتها الرجوع الى مطلقها ثلاثا مانعا لها من الرجوع إذا وطنها الثاني .

(١) تكملة شرح المذهب - ٤١٢/١٥ ، محمد بغيت المطيعي وسيأتي تحقيق سنده .

قالوا فالمحلل الملعون الذي يفسخ عقده هو الذي يذكر ذلك في نفس العقد .
وأجابوا عن أحاديث لعن المحلل والمحلل له بأنها واردة فيمن يعقد نكاحه
معلنا بذلك فقط (١) .

وأطال النفس في الاحتجاج لمذهبه ابن حزم فمن ذلك قوله « في الاجابة
عن حديث لعن المحلل والمحلل له » ثم نظراً هل يدخل في ذلك من تزوج وفي
نيته أن يحلها لمطلقها ثلاثاً أم لا يدخل .

فوجدنا كل من يتزوج مطلقة ثلاثاً فانه بوطئه لها محل والمطلق محلل له
نوى ذلك أم لم ينوه ، فبطل أن يكون داخلاً في هذا الوعيد لأنه حتى إن
اشترط ذلك عليه قبل العقد فهو لغر من القول ولم يعقد النكاح إلا صحيحاً
بريا من كل شرط بل كما أمر الله عز وجل .

والعجب أن المخالفين لنا يقولون فيمن تزوج امرأة وفي نيته ألا يمسكها
إلا شهراً ثم يطلقها إلا أنه لم يذكر ذلك في عقد النكاح فانه نكاح صحيح لادخلة
فيه ، وهو مخير إن شاء طلقها وإن شاء أمسكها ، وأنه لو ذكر ذلك في نفس
العقد لكان عقداً فاسداً مفسوخاً ، فأبي فرق بين ما أجازوه وبين ما منعوا منه (٢) .

ثانياً - عن عبد الرزاق ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن
عائشة أم المؤمنين أنها قالت أتت امرأة الى النبي ﷺ فعقدت ثم جاءته بعد
فأخبرته أنه قد مسها فمنعها أن ترجع الى زوجها الأول وقال اللهم إن كان إنما
بها أن يحلها (٣) فلا يتم نكاحها مرة أخرى .

ثم أتت أبا بكر وعمر في خلافتها فمنعها .

قال أبو محمد « فهذه حجة قاطعة لنا عليهم لأن فيه أن رسول الله ﷺ

(١) ابن حزم - المحلى ١٠/١٨٣ .

(٢) ابن حزم - المحلى ١٠/١٨٣ .

(٣) أي إنما نزل بها ووطأها ليحلها لرفاعة .

يُظَلُّ نِكَاحُهَا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ (١) مَعَ تَقْدِيرِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَرِيدُ إِحْلَالَهَا لِرِفَاعَةِ لَكِنِّ لَمَّا
أَنْكَرْتَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ وَطَّئَهَا •

ثُمَّ لَمَّا عَلِمْتَ أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَطَّأَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ رَجَعْتَ عَنْ ذَلِكَ
الْإِنْكَارِ وَأَقْرَبْتَ بِأَنَّهُ وَطَّئَهَا « (٢) •

وَأَجَابَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ، عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ خَالَفُوهُ فِي أَنَّهُ
زَنَى •• الخ (٣) •

وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِظُلْمِهِ :

بِأَحَادِيثِ الْبَابِ الْوَارِدَةِ فِي لَعْنِ الْمُحْلِلِ وَالْمُحْلَلِ لَهُ وَوَصْفِهِ بِالْتِيْسِ الْمُسْتَعَارِ
وَقَالُوا لَا فَرْقَ بَيْنَ النِّيَّةِ وَالتَّوَاتُؤِ قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ ذَكَرَهُ فِيهِ إِذَا الصُّورَتَانِ الْمَقْصُودَتَانِ
بِهِمَا التَّحْلِيلُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مَلْعُونٌ مَرْتَكِبُهُ ، قَالُوا وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ الصَّحَابَةِ ••
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ ، وَعَلِيَّ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ
فِي جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ (٤) •

وَأَمَّا قِصَّةُ ذِي الرِّقْعَتَيْنِ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّحْلِيلَ وَلَا نَوَاهِ بَلْ نَوَى
عِنْدَ الْعَقْدِ غَيْرَ مَا شَرَطَا عَلَيْهِ فَصَارَ نِكَاحٌ رَغْبَةً (٥) •

(١) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِمَفْتَحِ الزَّايِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ الْقُرْطُبِيِّ جَاءَ التَّصْرِيحُ
بِاسْمِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ : وَانظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي آيِنِ حَجَرِ الْإِصَابَةِ
٣٩٨/٢ ط دَارُ صَادِرِ •

(٢) الْمُحَلِّي ١٨٥/١٠ •

(٣) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ •

(٤) انظُرْ هَذِهِ الْأَثَارَ وَالْكَلامَ عَلَيْهَا فِي ابْنِ حَزْمٍ - الْمُحَلِّي ١٨٠/٩ وَمَا بَعْدَهَا ،
وَالسَّنَنِ الْكَبِيرِي لِلْبَيْهَقِيِّ ٢٠٨/٧ ، ٢٠٩ تَجِدُ جَمِيعَ اسْتِدْلالاتِ الْفَرِيقَيْنِ
وَاجِبَتَهُمْ •

(٥) الْبَهْوَتِيُّ - كَشَافُ الْقِنَاعِ ١٠٣/٥ •

تحقيق المقام في حديث ذى الرقعتين :

تخریجه :

• أخرجه سعيد بن منصور (١) .

قال حدثنا هشيم قال حدثنا يونس بن عبيد عن ابن سيرين قال قدم رجل مكة وساق اللفظ السابق .

ورواه أبو حفص العكبري عن ابن سيرين (٢) وعبد الرزاق عنه مختصراً (٣) وأخرجه البيهقي (٥) من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج قال، أخبرت عن ابن سيرين .

نقد الحديث :

هذا الحديث من جميع طرقه يدور على محمد بن سيرين ومجاهد بن جبر كلاهما عن أمير المؤمنين عمر وكلاهما لم يدركاه .

قال أبو عبيد هذا حديث مرسل لأن ابن سيرين وإن كان مأموراً لم ير عمر ولم يدركه فأين هذا من الذين سمعوه يخطب على المنبر « لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجمتها » (٦) .

(١) السنن - ٥٣/٣ .

(٢) ابن تيمية - اقامة الدليل على ابطال التحليل ١٩٩/٣ .

(٣) عن هشام بن حسان عن بن عمرو بن سيرين قال جاءت امرأة الى رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها الاول فأمره عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يقيم عليها ولا يطلقها وأوعده أن يعاقبه ان طلقها « المصنف » ٢٠٩/٧ .

(٤) وسماه في هذه الرواية ذا النمرتين - المصنف ٢٠٩/٧ .

(٥) السنن الكبرى - ٢٠٩/٧ .

(٦) رواه الأثرم وابن المنذر - الذهبى الكيائى ص ١٤٤ . وأخرجه البيهقي في

السنن الكبرى ٢٠٨/٧ ، ابن حزم - المحلى ١٠/١٨١ .

ومن المعروف أن مجاهداً ولد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر فلم يسمع منه ولم يسمع من الصحابة سوى ابن عمر وابن عباس واختلف في سماعه من أبي هريرة (١) .

ولم يُثبِتْ أبو حاتم لابن سيرين السماع من صغار الصحابة كابن عباس فضلاً عن كبارهم .

وساق بسنده الى أبي داود كنا عند شعبة فجاء الحسن بن دينار فقال شعبة يا أبا سعيد ههنا فجلس فقال حدثنا حميد بن هلال عن مجاهد قال سمعت عمر ابن الخطاب يقول :

فجعل شعبة يقول « مجاهد سمع عمر ؟ » فقام الحسن فذهب (٢) .

الحكم على الحديث :

ضعيف - لأنه من جميع طرقه ليس له إسناد متصل :

نعم قال الشافعي سمعت هذا الحديث مسنداً متصلاً عن ابن سيرين يوصله عن عمر (٣) .

ولكن لم يبين الوسطة بينه وبين عمر .

ولذا قال أحمد حديث ذي الرقعتين ليس له إسناد أي متصل - يعني أن

ابن سيرين لم يذكر اسناده الى عمر (٤) .

(١) العلائي - جامع التحصيل في أحكام المراسيل ٦٦٥/٢ ، ابن حجر - تهذيب

التهذيب ٤٣/١٠ .

(٢) أبو حاتم الرازي - كتاب المراسيل ١٢٦ .

(٣) الام - ٨٠/٥ ، ٨١ .

(٤) ابن قدامة - المغني - ٤٤٦/٦ قالوا ومع ضعف الحديث فليس فيه أن ذا

الرقعتين قصد التحليل ولا نواه وإذا كان كذلك لم يتناول محل النزاع -

نفس المصدر والصفحة .

المقارنة بين نكاح المتعة والنكاح الشرعي :

عند المقارنة بين نكاح المتعة وبين النكاح الشرعي يتبين أنها تخالفه من عدة وجوه هي :

١ - أن المتعة مؤقتة بزمن بخلاف النكاح الشرعي فإنه مؤبد لا تنفك عقده إلا بالطلاق وما في معناه^(١) .

٢ - إن المتمتع بها لا تترث المتمتع ولا يرثها^(٢) ، إن مات أحدهما في زمن التمتع .

بخلاف النكاح الشرعي فإن كل واحد من الزوجين يرث الآخر ما لم يتم به مانع من موانع الإرث .

٣ - إنه لا طلاق اجماعاً ولا لعان في أظهر القولين يلحق المرأة المتمتع بها^(٣) بل تقع الفرقة بمجرد انقضاء المدة المتفق عليها .

بخلاف النكاح الشرعي فإنه لا يطوى قيد عصمته إلا بالطلاق وما جرى مجراه واللعان مشروع في النكاح الدائم لمن آراد .

٤ - إن المتمتع بها لا يجب لها نفقة على من يتمتع بها^(٤) .

بخلاف الزوجة فإن نفقتها لازمة على الزوج ما دامت ممكنة غير ناشزة .

٥ - إن الولي والشهود ليسا شرطي صحة فيها^(٥) ، بخلاف النكاح الشرعي . فإن الشهود شرط في صحته وكذا الولي عند الأكثر ، هذا بالنسبة لنا أما

(١) يشترط الامامية في زمن المتعة معرفة قدره بين المتمتعين هذا هو الصحيح والقول المنصور في كتبهم فلا يصح ذكر المرة والمرات مجردة عن الزمان المقدر الا في رواية ضعيفة استند اليها ، الصنعمانني في سبل السلام في نقله عن مذهبه ١٦٤/٣/٢ ، أنظر الحل المختصر النافع ص ١٨٢ .

(٢) الحلّي - المختصر النافع ص ١٨٢ .

(٣) نفس المصدر والصفحة .

(٤) نفس المصدر - ص ١٩٥ .

(٥) نفس المصدر - ص ١٧٠ .

المجوزون فلا يشترطون حضور شاهدين ولا ولي إذا كانت الزوجة بالغة راشدة
على الأصح عندهم (*)

٦ - إن للمتمتع التمتع بأي عدد شاء (٢)

بخلاف النكاح الشرعي فإنه لا يجوز للحر الجمع بين أكثر من أربع ولا
للعبد بين أكثر من إثنين •

٧ - لا عدة على المتمتع بها إلا الاستبراء بحيضتين فقط بالنسبة لذوات
الحيض وإن كانت ممن تحيض ولم تحض فخمسة وأربعون يوماً (٢)

بخلاف الزوجة المطلقة إن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء أو
ممن لم يحضن فثلاثة أشهر بالنص القرآني (٣)

٨ - إن المرأة التي طلقت من زوجها ثلاثاً لا تحل للمطلق إذا نكحت متعة (٤)
بخلاف النكاح الشرعي فإنه يحلها للأول ••

٩ - لا يثبت وصف الإحصان الذي يجب معه الرجم لمن نكح متعة ، فلو
زنى البكر الذي لم يتزوج ولكنه حصل منه التمتع فلا يستحق الرجم •

بخلاف من زنى بعد التزوج فإنه يثبت له وصف الإحصان ويرجم (٥)

١٠ - يجوز للمسلم أن ينكح كتابية متعة ولا يجوز التزوج بها في أظهر
القولين عند المجيزين للمتعة (٦)

* المحلى - المختصر النافع ص ١٧٠

(١) المحلى - المختصر النافع ص ١٧٨

(٢) المحلى - المختصر النافع ص ١٨٢/١٨٣

(٣) قال الله تعالى: [والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (البقرة آية ٢٢٨)]

وقال « واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن أرbitم فعدتهن ثلاثة أشهر

واللائي لم يحضن » • الطلاق آية ٤

(٤) المحلى - الشريعة - ٥٩/٢

(٥) المحلى - المختصر النافع ص ٢١٣

(٦) المحلى - المختصر النافع ص ١٧٩

المبحث الثالث

مقارنة النكاح المؤقت

عند بعض الحنفية بنكاح المتعة

النكاح الذي وقت بزمن نوعان عندهم :

الأول : أن يعقد بلفظ التمتع كأن يقول أعطيك كذا على أن أمتع منك

شهرًا أو سنة أو مدة إقامتي في هذه البلدة^(١) .

ومن النظر في الأمثلة نرى أنه لا يلزم تحديد الزمن المعين بل يكفي ذكر

الزمن المبهم كما في المثال [الثاني] كما يلاحظ أن هذا النوع خال من الأشهاد .

الثاني : أن يعقد بلفظ النكاح والتزويج وما يقوم مقامهما من الإلفاظ مدة

محدودة غير مبهمة كأن يقول أتزوجك عشرة أيام بكذا فتقول زوجت نفسي منك

ويكون هذا بحضور شاهدين مستكملين لشروط الشهادة^(٢) .

وعند المقارنة بين النكاح المؤقت وبين نكاح المتعة ندرك من خلال تعريفهما

فروقاً ثلاثة :

(١) الكاساني ، بدائع الصنائع ٣/١٤١٨/١٤١٩ ، ابن الهمام - فتح القدير

• ٣٨٧/٢

(٢) المبسوط للسرخسي ٣/١٥٢/١

١ - إن نكاح المتعة يكون بلفظ التمتع لا غير والمؤقت يكون بلفظ الزواج والنكاح وما يؤدي معناهما .

٢ - إن الشهود ليسوا بشرط في زواج المتعة وهم شرط في الزواج المؤقت .

٣ - إن تعيين الوقت ليس بشرط في زواج المتعة وهو شرط في الزواج

المؤقت (١) .

حكم النكاح المؤقت عندهم :

أجمع الحنفية - كغيرهم من أهل المذاهب - على تحريم نكاح المتعة وبطلانه فلا يجوز تعاطيه ولا يصح عقده (٢) .

وأجمعوا أيضاً - ما خلا زفر (٣) والحسن بن زياد (٤) - على بطلان النكاح المؤقت وعدم انعقاده سواء طالت مدة التوقيت أم قصرت لأنه في معنى المتعة لأن العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني (٥) .

(١) محمد عبد الحميد - الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية ص ٣٣ .

(٢) الكاساني - بدائع الصنائع ١٤١٩/٣ .

(٣) هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل العنبري البصري الامام صاحب أبي حنيفة ولد سنة عشر ومائة وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائة وله ثمان وأربعين سنة وكان جامعا بين العلم والعبادة وكان صاحب حديث ثم غلب عليه الرأي قال ابن معين زفر صاحب الرأي ثقة مأمون وقال أبو نعيم كان زفر ثقة مأمونا ، النووي - تهذيب الأسماء ١٩٧/١ .

(٤) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي « ولي القضاء ثم استعفى عنه وكان يختلف الى أبي يوسف والى زفر قال يحيى بن آدم ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد ، وقال محمد بن سماعه سمعت الحسن بن زياد يقول كتبت عن ابن جريح اثني عشر ألف حديث كلها يحتاج اليها الفقهاء قال في المبسوط صنف كتاب المقالات توفي سنة أربع ومائتين .

ابن قطلوبغا - تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٢٢ .

(٥) الكاساني - بدائع الصنائع ١٤٢١/٣ .

رأي زفر ووجهة نظره في النكاح المؤقت :

- ١ - يرى زفر أنه نكاح عقد بلفظه بحضور شاهدين أضيف إليه شرط لا يلائم العقد ولا يقره الشرع فيلغو الشرط الفاسد وينعقد النكاح مؤبداً فلا تنحل عقده بانقضاء الزمن المضروب بينهما . فشأن هذا الشرط شأن كل شرط فاسد اقترن بالعقد فيصح النكاح ويبطل الشرط كاشتراط الخمر وغيرها^(١) .
- ٢ - ليس في هذا مصادمة للنسخ الوارد في تحريم المتعة لأن الغاء شرط التوقيت هو أثر النسخ إذ المنهى عنه هو ما ينتهي العقد فيه بانتهاء المدة فاما إذا اعتبرنا شرط التوقيت كالعدم كان هذا الاعتبار أثراً للنسخ^(٢) .
- وأقرب نظير إليه نكاح الشغار فانه صح النهي عنه^(٣) وقلنا يصح موجبا لمهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا النهي^(٤) .

مناقشة رأيه :

- قوله يلغو الشرط شأن كل شرط فاسد .
فالجواب على ذلك من وجوه :

- ١ - إن محل التغاء الشرط الفاسد وصحة العقد إنما يأتي في الشرط الذي لا يناقض مقتضى العقد كاشتراط ألا يسافر بها من بلدها أو أن لا يتزوج عليها فمثل هذا يصح العقد ويلغو الشرط وله بعد أن يسافر بها وأن يتزوج عليها وإن

(١) السرخسي - المبسوط ١٥٢/١/٣ .

(٢) الكمال ابن الهمام - فتح القدير ٣٨٧/٢ .

(٣) رواء الجماعة الشوكاني - نيل الأوطار ١٥٩/٢/٣ .

(٤) فتح القدير ٣٨٧/٢ .

كان الأولى الوفاء^(١) .

أما إذا كان مناقضا لمقتضى العقد كاشتراط التوقيت المناقض لمقصود الديمومة التي تعني إنجاب الأطفال وتكوين الأسرة، فإنه يبطل العقد ويفسده^(٢) .
وقال الكاساني « فصل ومنها التأييد فلا يجوز النكاح المؤقت - الى أن قال بعد تعريفه وهو باطل عند عامة الفقهاء يعني - نكاح المتعة - والثاني يعني ما عقد بلفظ النكاح وما يقوم مقامه وهو فاسد عند أصحابنا الثلاثة^(٣) وقال زفر النكاح جائز وهو مؤبد » والشرط باطل^(٤) .

٢ - إن الشارع قد نص على حرمة هذا النكاح ونهى عنه وفي تجويزنا لهذا العقد بإلغاء شرطه مصادمة للنص واعتداء عليه .

٣ - إن المخالف متفق معنا على تحريم وبطلان العقد الذي عقد بلفظ التمتع ويخرج ما عقد بلفظ النكاح عن دائرة المتعة .

وإذا تأملنا في المعنى الذي حرم وأبطل من أجله وجدناه واضحا في توقيت النكاح إذ التوقيت يشير الى أن المقصود التلذذ وقضاء الوطر ليس إلا ولذا سمي متعة وهذا المعنى نفسه موجود فيما عقد بلفظ النكاح أيضا فوجب تسميته متعة .

ولزم المخالف تحريمه .

(١) الدكتور مصطفى السباعي - المرأة بين الفقه والقانون ٦٧ - ٦٨ خلافا لبعض العلماء كالحنبالية فانهم يعتبرون هذا النوع من الشروط صحيحا لازما للزوجة بمعنى ثبوت الخيار لها بعدهم - أنظر - منصور البهوتي كشاف القناع عن متن الاقناع ٩٩/٩٨/٥، ابراهيم بن ضويان - منار السبيل في شرح الدليل ١٧١/٢ .

(٢) منار السبيل - ١٧٤/٢ .

(٣) يعني أبا حنيفة وصاحبيه أبا يوسف ومحمد بن الحسن .

(٤) بدائع الصنائع ١٤٢١/٣ .

٤- لأن في جعل النكاح الموقت مؤبداً استباحة له وتوقيت النكاح يدخله في دائرة المتعة وعقده بلفظ الانكاح لا يخرجها عن معناها . والعبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني (١) .

٥- يرد قول زفر أيضاً قوله ﷺ بعد الترخيص فيها :

« فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها » (٢) .

وجه الاستدلال به أنه لم يقل فليستدم عشرتها ، حتى يقال ألغى التوقيت وانقلب دائماً - ولكن أمره بفراقهن دليل على بطلان النكاح من أصله منذ طرأ حكم النهي .

فإن قال أنا لا أنازع في هذا متى عقد بلفظ المتعة .

قلنا وإن عقد بلفظ التزويج فهو متعة ما دام التوقيت مشروطاً فيه ، وما يدل على أن ناحية التوقيت هي سبب إبطاله وصيرورته نكاح متعة ما جاء في بعض روايات حديث سبرة: «إن رسول الله ﷺ قال استمتعوا من هذه النساء» . والاستمتاع عندنا التزويج فعرضنا ذلك على النساء فأبين إلا أن يضرب بيننا وبينهن أجلاً فقال ﷺ افعلوا » الخ (٣) .

فهذا يدل على أنه لا فرق بين اللظفين إذ الغاية واحدة وأن سبب البطلان إنما هو التوقيت ، والله أعلم .

(١) الكاساني - بدائع الصنائع ١٤٢١/٣ .

(٢) هذا جواب ابن حجر على قول زفر - انظر - فتح الباري ١٧٣/٩ والحديث صحيح من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عند مسلم ١٨٥/١/٥ ، وفي رواية فكن معنا ثلاثاً ثم أمرنا بفراقهن ١٨٧/١/٥ - مع النووي ، وأخرج الحديث غيره أنظر تخريجه من الرسالة في تحريم المتعة في الفتح ١٧٣/٩ .

(٣) سنن الدارمي ١٤٠/٢/١ ، وأخرجه الجصاص في أحكام القرآن ١٨٦/٢ من طريق أبي نعيم كما في أحكام القرآن وقد أورده مستدلاً به على ما ذكرت وقد أطلال النفس في الرد على الامام زفر راجع ١٨٧/١٨٦/٢ .

فثبت بذلك أن النكاح إلى أجل هو متعة .
ويدل على ذلك أيضاً حديث ابن مسعود « ثم رخص لنا أن نكح المرأة
بالثوب إلى أجل » (١) فأخبر أن المتعة كانت نكاحاً إلى أجل .
وفي حديث عمر « لا أوتي برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته » (٢) .
فأخبر أن النكاح إلى أجل هو متعة .
وإذا ثبت له هذا الاسم وقد نهى النبي ﷺ عن المتعة انتظم ذلك تحريم
النكاح إلى أجل لدخوله تحت الاسم (٣) .
وأيضاً إن ما أطلق عليه اسم المتعة أو المتاع فأنما يراد به التقليل ، فمتعة
الطلاق قليلة بالنسبة إلى المهر الذي يقتضيه العقد وسمي النكاح المؤقت متعة
لقصر مدته وقلة الانتفاع به بالإضافة إلى ما يقتضيه العقد من بقائه مؤبداً فوجب
أن يتناول اسم المتعة من الوجه الذي ذكرنا (٤) .

وأما قول المخالف - إن الغاء شرط التوقيت أثر للنسخ .
فالجواب : إن النسخ لا يتجلى إلا في عدم مباشرة ما نهى الله عنه ، وقد
نهى على لسان رسوله عن المتعة فاسخاً للرخصة فوجب المصير إليه والله أعلم .
ولابن حزم رحمه الله جواب منطقي نفيس على زفر يحسن إirاده قال :
« وأما قول زفر ففاسد لأن العقد لم يقع إلا على أجل مسمى فمن أبطل هذا
الشرط وأجاز العقد فإنه ألزمهما عقداً لم يتعاقداه قط ولا التزامه قط لأن كل
ذي حس سليم يدري بلا شك أن العقد المعقود عليه إلى أجل هو غير العقد الذي
هو إلى غير أجل بلا شك فمن الباطل إبطال عقد تعاقداه وإلزامهما عقداً لم

(١) متفق عليه . .

(٢) أنظر تخريجه من الرسالة في موقف عمر من نكاح المتعة .

(٣) الجصاص - أحكام القرآن ١٨٧/٢ .

(٤) الجصاص - أحكام القرآن ١٨٧/٢ .

يتعاقده وهذا لا يحل البتة إلا أن يأمرنا به الذي أمرنا بالصلاة والزكاة^(١).

وقد تعقب الحنفية زفر في هذه المسألة وردوا عليه^(٢).

نتيجة المناقشة

• إن النكاح المؤقت متعة ورأي زفر فيه مرجوح

رأي الحسن بن زياد في النكاح المؤقت :

يقول « إن ذكراً من الوقت ما يعلم أنهما لا يعيشان أكثر من ذلك كمائة سنة أو أكثر يكون النكاح صحيحاً لأن في هذا تأكيد معنى التأييد فإن النكاح يعقد للعمر بخلاف ما إذا ذكراً مدة يعيشان أكثر من تلك المدة^(٣) »

• وبهذا يعلم أن الحسن موافق للجمهور في المنع بوجه من الوجهين
أعني فيما إذا ذكراً مدة قصيرة قد يعيشان أكثر منها وخالف الجمهور في التوقيت المشابه للدوام

• وهذا الرأي مروى عن أبي حنيفة أيضاً^(٤)

وقد ناقش هذا الرأي صاحب - العلاقات الجنسية غير الشرعية - وخلصتها

أن هذا الرأي مرجوح لثلاثة أمور :

(١) المحلى ٥٢٠/٩

(٢) الكاساني بدائع الصنائع ١٤٢١/٣ ، ابن عابدين - حاشية رد المختار ٥١/٣

(٣) السرخسي - المبسوط ١٥٣/١/٣ ، المهدي - البحر الزخار ٢٢/٣

(٤) الكاساني - بدائع الصنائع ١٤٢١/٣ « لكنها غير ظاهر الرواية عن الامام بل ظاهر الرواية عن الامام المنع وهو المذهب لأن التوقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد » - محمد الحامد نكاح المتعة حرام في الاسلام

- ٧٠/٦٩ -

١ - إن من شرط صحة النكاح التأيد فأبي توقيت يبطله سواء طالت المدة أم قصرت (١) .

٢ - قد يعيشان الى تجاوز المدة الطويلة المذكورة فما يكون حكم قيام الزوجية .

٣ - قوله أن النكاح يعقد للعمر غير مسلم ، لأنه كما يعقد للعمر يعقد للأثار التي تترتب عليه بعد الموت (٢) .

قلت وقوله « لأن في هذا تأكيد معنى التأيد » لا وجه له لأن النكاح المؤقت لا أحد قال أن فيه معنى التأيد متى كانت مدته طويلة لأن الأجل وإن طال لا يخرج النكاح عن كونه مؤقتاً ، فالمؤقت قسيم للمؤبد وليس داخلاً فيه . . .
وبعد : فإن جمهور العلماء على خلافه حيث لم يفرقوا بين طول المدة ولا بين قصرها والله تعالى أعلم . . .

تذييل :

إذا تزوج المرأة وفي نيته أن يطلقها بعد مدة وليس ثم شرط هل يصح نكاحه؟
قولان لأهل العلم : . . .

١ - ذهب الأوزاعي الى أن هذا النكاح لا خير فيه وأنه متعة (٣) . . .
٢ - وقال ابن قدامة « وإن تزوجها بغير شرط إلا أن في نيته طلاقها بعد شهر أو إذا انقضت حاجته فهو صحيح في قول عامة أهل العلم إلا الأوزاعي » (٤) .
وقال في كشف القناع من فقه الحنابلة : « وإن نوى الزوج بقلبه أنه نكاح متعة من غير تلفظ بشرط فكالشرط نصاً خلافاً للموفق نقل أبو داود فيها

(١) السرخسي - المبسوط ١٥٣/٧٣ .

(٢) عبد الملك عبد الرحمن السعدي - العلاقات الجنسية غير الشرعية وعقوبتها

في الشريعة والقانون ص ١٤٧/١٤٨ .

(٣) الجصاص - أحكام القرآن ١٨٦/٢ .

(٤) المغني لابن قدامة ٦٤٥/٦ .

« هو شبيه بالمتعة لا حتى يتزوجها على أنها امرأته ما حبيت » (١) . .

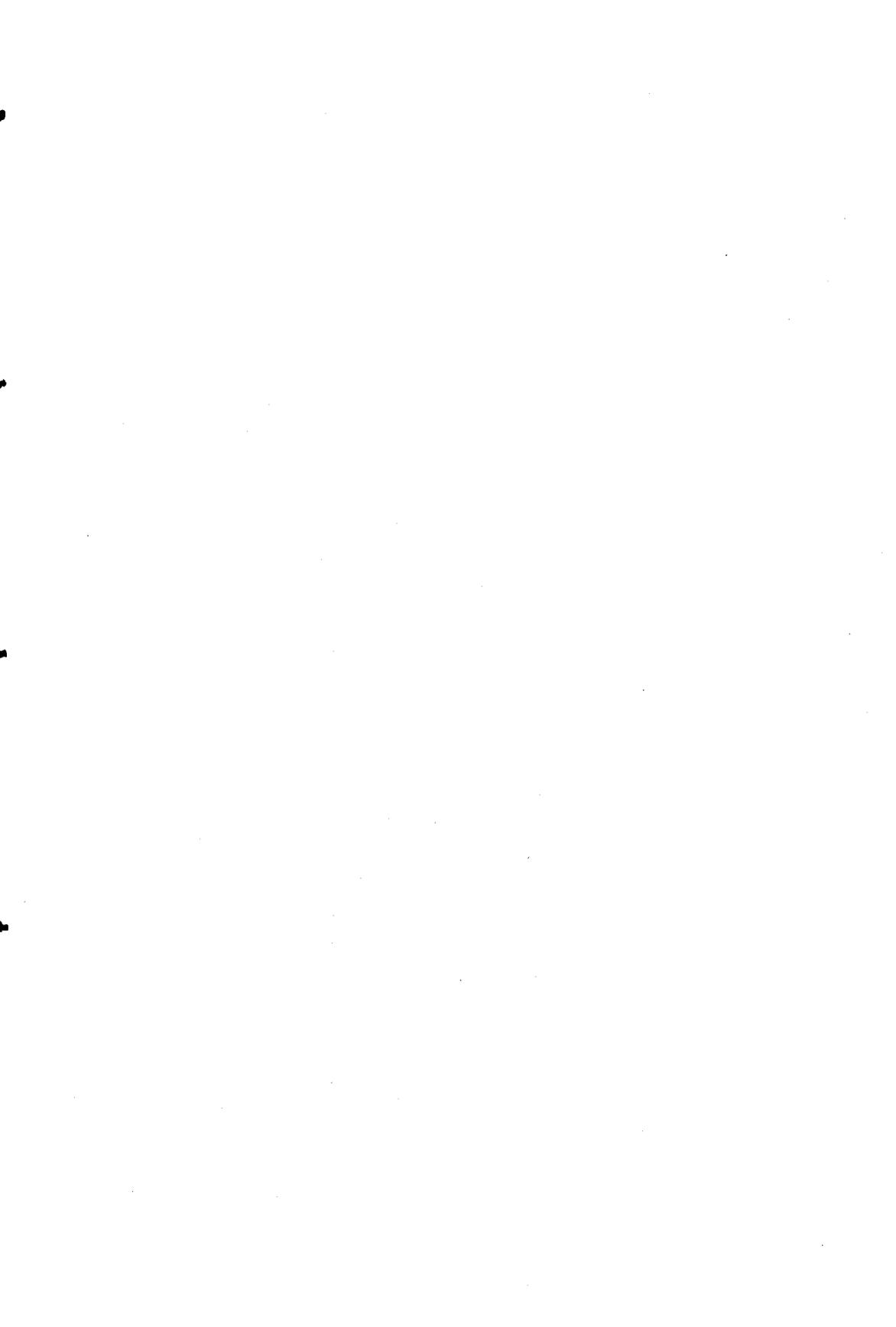
[قلت رأي الجمهور من أن النكاح صحيح أظهر لأن حديث النفس قد عفى عنا وما عفى عنا فلا تأثير له في معاملاتنا ولا يتعلق به حكم شرعي كما في الحديث إن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم به (٢) . .]

-
- (١) متصور البهوتي - شرح الاقناع - ١٠٥/٥ ، ومنار السبيل ١٧٥/٢ .
(٢) أخرجه مسلم - كتاب الايمان ١٤٧/٢/١ وأحمد في مسنده ١٠٦/٦ وغيرهما .
قال النووي ضبط العلماء أنفسها بالنصب والرفع وهما ظاهران الا أن
النصب أظهر وأشهر . شرح مسلم ١٤٧/٢/١ .



الباب الثاني

ويشتمل على فصلين



الفصل الأول

ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول :

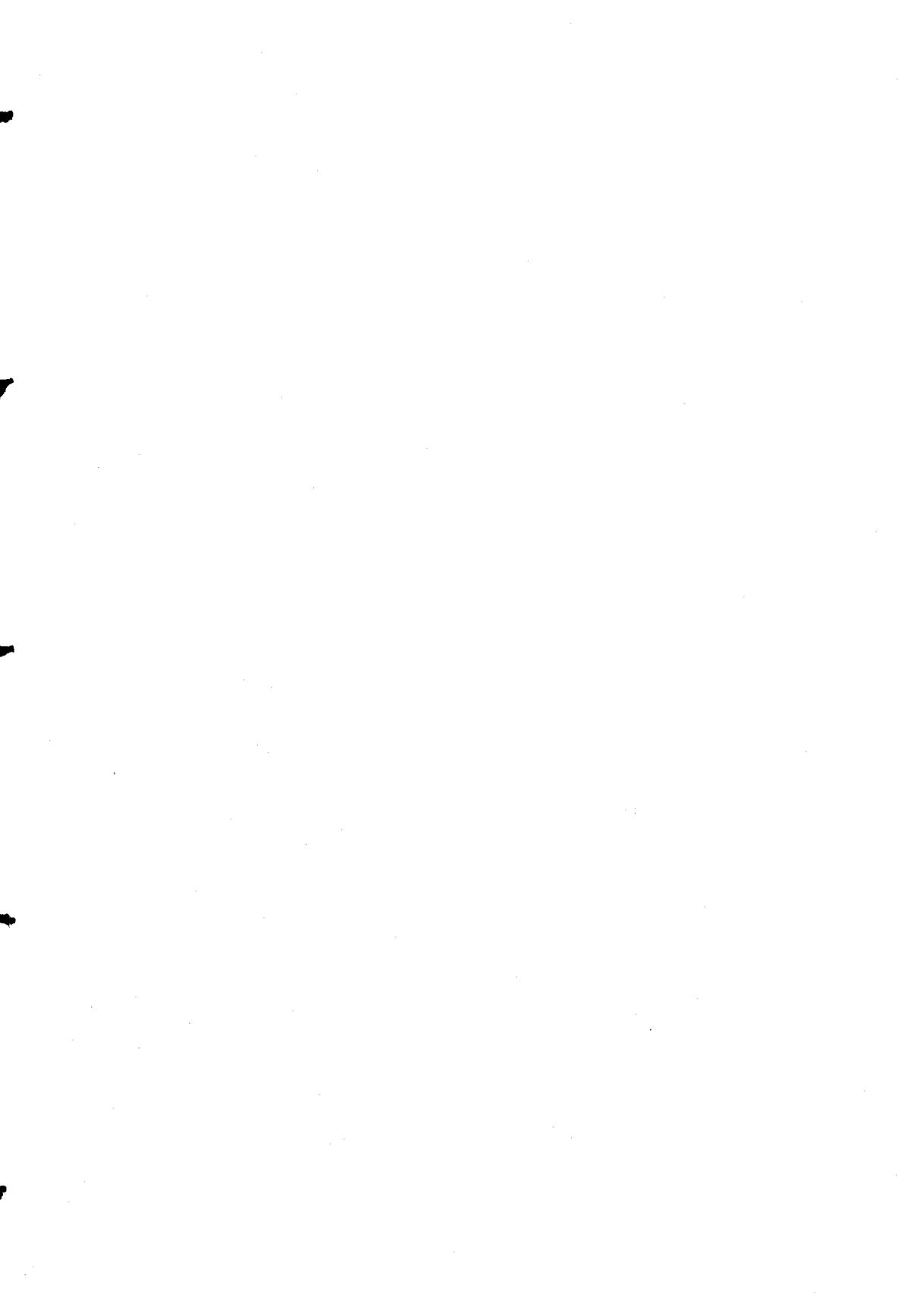
- تحريم المتعة في خير ، أدلتها ، وتحقيقها

المبحث الثاني :

- تحريم المتعة في فتح مكة ، أدلتها ، تحقيقها

المبحث الثالث :

- تحريم المتعة في أوقات ومواطن أخرى ، أدلتها ، تحقيقها



المبحث الأول

تعريم المتعة في خير ، أدلتها ، وتحقيقها

الحديث الأول :

عن علي رضي الله عنه قال ، نهى رسول الله ﷺ عن المتعة عام خير ولحوم
الحمير الأنسية .

التخريج :

أخرجه السبعة^(١) إلا أبا داود ، ومالك^(٢) والدارمي^(٣) وعبد الرزاق^(٤) ،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٢٣/٣/٢ ، حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن ابن اشهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما
عن علي رضي الله عنهم قال نهى ٠٠٠ الحديث ٠ وفي ١٧٥/٣/٢ ، من
طريق ابن عيينة عن الزهري به لكن بتأخير الظرف عنهما ٠ ومسلم في
صحيحه ١٩٠/١٨٩/١/٥ من طرق عن ابن شهاب به إلا أنه قال (يوم
خير) بدل عام خبير ، وفي بعض الروايات أن عليا سمع ابن عباس يلين
في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله نهى عنها يوم خير

←

وسعيد بن منصور^(١) وابن أبي شبيه^(٢) وأبو يعلى^(٣) وأبو عوانه^(٤) وغيرهم^(٥)

وعن لحوم الحمر الانسية . والترمذي في سننه ٣٩٥/٢ من طريق سفيان
عن الزهري به لكن بتأخير « زمن خبير » عنهما . والنسائي ١٢٥/٢/٣ /
١٢٦ ، من طرق عن الزهري به وفي احدهما « أن عليا بلغه أن رجلا لا
يرى بالمتعة بأسا فقال انك تائه الحديث وفي أخرى ١٢٦/٢/٣ - أخبرنا
عمرو بن علي ومحمد بن بشار ومحمد بن المثني قالوا أنبأنا عبد الوهاب
قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني مالك بن أنس أن ابن شهاب به
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خبير عن متعة النساء ، قال
ابن المثني يوم حنين وقال هكذا حدثنا عبد الوهاب من كتابه . وابن
ماجه ١/٦٣٠/٦٣١ من طريق مالك عن ابن شهاب به وذكر يوم ، بدل عام .
وأحمد في المسند من طرق الى ابن شهاب به - الساعاتي - بلوغ الأمانى
١٩١/١٥ .

(٢) في الموطأ ٧٤/٢/١ من تنوير الحوالك .

(٣) في السنن ١٤٠/٢/١ ، من طريق ابن عيينة عن الزهري به لكن بتأخير
الظرف عنهما .

(٤) المصنف ٥٠١/٧ ، ولفظه عن معمر عن الزهري أن حسنا وعبد الله ابني
محمد أخيراه عن أبيهما محمد بن علي أنه سمع أباه علي بن أبي طالب
يقول لابن عباس وبلغه أنه يرخص في المتعة فقال له على أنك امرؤ تائه
إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خبير وعن لحوم الحمر
الانسية .

(١) في السنن ٢١٠/٢٠٩/١/٣ .

(٢) في مصنفه ٢٩٢/٤ .

(٣) في مسنده ٧٣/١ ق من طريق ابن عيينة عن الزهري به .

(٤) في مسنده ١٦٠/١٥٩/١٥٨/١٥٧/٥ ، من طرق عن ابن شهاب به وفي
بعضها الاقتصار على النهي عن تحريم المتعة فقط وهي من رواية عبد الوهاب
الثقفي عن يحيى بن سعيد الانصاري عن مالك .

(٥) أنظر الشافعي - الأم ٧١/١/٣ - الطحاوي - شرح معاني الآثار ٢٥/١/٢
الدارقطني - السنن ٢٥٨/١/٢ .

أبو نعيم - حلية الأولياء ١٧٧/٣ ، والبيهقي - السنن الكبرى ٢٠١/٧ .

الجبصاص - أحكام القرآن ١٥٠/٢ ، أبو الفتح المقدسي - تحريم نكاح

المتعة ص ٩٠/٨٩ وما بعدهما . ابن سيد الناس - عيوس الأثر ص ١٣٣ .

وفي مسند زيد^(١) عن أبيه عن جده قال : نهى رسول ﷺ عن نكاح المتعة عام خيبر .

الحديث الثاني :

عن ابن عمر رضي الله عنهما وقد سأله رجل عن المتعة فقال حرام ، قال فإن فلاناً يقول فيها ، فقال ، والله لقد علم أن رسول الله ﷺ حرّمها يوم خيبر وما كنا مسافحين .

التخريج :

أخرجه الطحاوي^(٢) قال حدثنا يونس^(٣) قال أخبرنا ابن وهب^(٤) قال أخبرني عمر بن محمد العمري^(٥) عن ابن شهاب^(٦) قال أخبرني سالم بن عبد الله^(٧) أن رجلاً سأل ابن عمر^(٨) ، الحديث .

-
- (١) رواية أبي خالد الواسطي ، ص ٣٠٤ .
 - (٢) شرح معاني الآثار ٢٥/١/٢ .
 - (٣) هو يونس بن عبد الأعلى البصري - أبو موسى ثقة من صفار العاشرة مسق تقريب ص ٣٩٠ وفي التهذيب ١١/٤٤٠/المصري .
 - (٤) هو عبد الله بن وهب القرشي أبو عبد الله ثقة حافظ عابد ع ١٩٣ .
 - (٥) العمري ثقة من السادسة خ م د س - تهذيب ٧/٤٩٥ - تقريب ٢٥٦ .
 - (٦) هو محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري أبو بكر متفق على جلالته واتفقانه توفي سنة أربع وعشرين ومائة ع تقريب ٢٥٦ .
 - (٧) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عمر أو أبو عبد الله أحد الفقهاء السبعة وكان ثبناً عابداً فاضلاً كان يشبهه بأبيه في الهدى والسمت ، من كبار الثالثة مات في آخر سنة ست على الصحيح ، ع - تقريب ١١٥ .
 - (٨) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن ، ولد بعد المبعث ببسبر واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة ، وهو

←

أحد المكثرين من الصحابة والعباد له ، وكان من أشد الناس اتباعا للأثر ، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي يليها ، ع ابن حجر - تقريب ص ١٨٢ .

(١) قال في الفتح ١٦٩/٩ ، أخرج أبو عوانه وصححه ، وقال شمس الحق في عون المعبود شرح سنن أبي داود ٨٢/٦ ، إسناده قوي .
وقوله في الحديث وما كنا مسافحين - أي لم نكن لنقدم على فعلها بعد علمنا بالنهي عنها فنكون بذلك مسافحين ويحتمل أن يكون معناه لم نكن في حالة الاباحة مسافحين بالتمتع لباحثها آنذاك ويحتمل أن يكون معناه لو لم يبح ما كنا مسافحين فيكون نافيا بذلك قول من قال انها أبيحت للضرورة كالميتة والدم ثم نهى عنها بعد .
الجصاص - أحكام القرآن ١٥٠/٢ .

(٢) المصنف ٥٠٢/٧ عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله ولفظه « قيل لابن عمر ان ابن عباس يرخص في متعة النساء فقال ما أظن أن ابن عباس يقول هذا ، قالوا بلى والله ، قال أما والله ما كان ليقول هذا في زمن عمر وان كان عمر الينكلنكم عن مثل هذا وما أعلمه الا السفاح » .

(٣) ولفظه عن نافع عن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وعن متعة النساء وما كنا مسافحين . . . وله أيضا عن محارب عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء . . .
الجصاص - أحكام القرآن ١٥٠/٢ ،

الخوارزمي - جامع مسانيد أبي حنيفة ١٠٩/٢ ،
الجواهر المنيفة في أحاديث أبي حنيفة ص ١٥٤ ، وأخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ص ٤٨ ق من طريقه . . .

(٤) في المسند ٥٩/٥٨ ، ١١٠/٨ ، بتحقيق أحمد شاكر قال وإسناده حسن لكن في السنن عبد الرحمن بن نعيم الأعرجي قال ابن حجر في تعجيل المنفعة ص ١٧٢ ، قال الحسيني فيه جهالة وقد أجاب شاكر عنه بقوله « هو تابعي لم يذكر بجرح فهو على السدر والثقة » ٥٨/٨ من المسند ، وذكر أن الهيثمي بعد أن ذكر الحديث من طريق عبد الرحمن الأعرجي لم يعمله ولم يذكر درجته ، قال ولعله ترك ذلك حتى يجد ترجمة لعبد الرحمن بن نعيم ، . . .

(١) في مسنده ٥٢٢/٥٢٢/٥ من طريق ابن نعيم السابق ولفظه ، سأل رجل ابن عمر عن متعة النساء وأنا عنده فغضب وقال ، ما كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بزنائين ولا مسافحين ..

(٢) بمثل حديث الطحاوي الا أن في سنده منصور بن دينار وهو ضعيف ، قاله الهيثمي - مجمع الزوائد ٢٦٥/٤ ، قلت ومنصور هذا ترجمه الحافظ في تمجيل المنفعة ص ٢٦٩/٢٧٠ فقال ، ضعفه ابن معين وقال البخاري في حديثه نظر وقال أبو زرعة كوفي صالح وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن عدي له أحاديث قليلة وهو مع ضعفه يجمع حديثه وقد روى عنه قوم ثقات فيتقوى بشواهد ولا ينزل عن مرتبة الحسن . أي لغيره .

وللطبراني في الأوسط أيضا من طريق سالم بن عبد الله قال ، أتى عبد الله ابن عمر فقليل له ، ان ابن عباس يأمر بنكاح المتعة ، فقال ابن عمر سبحان الله ما أظن ابن عباس يفعل هذا ، قالوا بلى انه يأمر به ، قال وهل كان ابن عباس الا غلاما صغيرا اذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال ابن عمر « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كنا مسافحين » . قال الهيثمي - في مجمع الزوائد ٢٦٥/٤ ورجاله رجال الصحيح خلا المعافى بن سليمان وهو ثقة ، وقال ابن حجر - استناده قوي - تلخيص الجبير ١٥٤/١/٢ ، وهذا الحديث وان لم يكن فيه ذكر للزمن ، الا أنه تقيده الأحاديث الأخرى المصرحة عنه بتحريمها بخبير لأن القصة - والله أعلم - واحدة بقريئة اتحاد الراوي سالم بن عبد الله عن أبيه فان قيل ان بين هذا الحديث والحديث الذي أخرجه الطحاوي تعارضا فهناك يثبت علم ابن عباس بنهي الرسول عنها حين قال « والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خبير » ، وهنا يصنفه بالصغير المتضمن لعدم علمه بتحريم الرسول لها بخبير فيقال يحتمل كون عبد الله بن عمر ظن أن ابن عباس لم يطلع على النهي عنها لصغره ، والصغير مظنة الجهل ، ثم علم بعد أنه عالم بالنهي فحدث به وعنيه فالقصة متعددة ، وهو محتمل . فان قيل ان هذا يقتضي عدم امتثال ابن عباس لما بلغ به من نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن المتعة .

فالجواب - ان ابن عباس كان يرى أنه نهى عنها الرسول صلى الله عليه وسلم لزوال السبب الذي أبيحت من أجله ، فان وقعت حاجة اضطرارية أبيحت بقدر الضرورة ، وهذا القصد يظهر جليا في تشبيهه لها بالميتة ولكنه روى عنه الرجوع كما بيناه في موقف ابن عباس من نكاح المتعة ، الجصاص - أحكام القرآن ١٤٨/٢ ، ابن كثير - البداية والنهاية ١٩٣/٤ ابن القيم - زاد المعاد ١٥٨/١/٢ .

(٣) السنن الكبرى ٢٠٢/٧ ، والمقدسي - تحريم نكاح المتعة ص ٩٩ ، من طريق أبي حنيفة عن ابن عمر ..

الحديث الثالث :

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال ، كنا نغزوا مع رسول الله ﷺ فتطول غربتنا ، فقلنا ، ألا نختصي يا رسول الله ، فنهانا .
ثم رخص لنا أن نتزوج المرأة الى أجل بالشيء .
ثم نهانا عنها يوم خير وعن لحوم الحمر الانسية .

التخريج :

أخرجه عبد الرزاق^(١) عن ابن عيينة^(٢) .

(١) المصنف ٥٠٦/٧ ، وعبد الرزاق هو بن همام الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة ، وقال الأثرم سمعت أحمد يسأل عن حديث النار جبار فقال ومن يحدث به عن عبد الرزاق قلت حدثني أحمد عن شيوخه قال ، هؤلاء سمعوا بعد ما عمي كان يلحقن فلقنه وليس هو في كتبه كان يلحقنها بعدما عمي ، وقال حنبل بن اسحاق عن أحمد نحو ذلك وزاد من سمع من الكتب فهو أصح - ع ، مات سنة احدى عشرة وله خمس وثمانون .

ابن حجر - تهذيب ٣١٠/٦/٣١١ وما بعدهما - تقريب ٢١٣ وقال السنخاوي في فتح المغيب ٣/٣٤٢ ما نصه « وقد جمع القاضي محمد بن أحمد بن مفرح القرطبي الحروف التي أخطأ فيها الدبري وصحفها في مصنف عبد الرزاق وانما الكلام في الاحاديث التي عند الدبري في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير وذلك لأجل سماعه منه في حال اختلاطه .»

(٢) هو سفيان بن عيينة الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه امام حجة الا أنه تغير حفظه بآخره وكان ربما دلس لكن عن الثقات قال ابن حبان وهذا ليس في الدنيا لأحد الا له ولذا عنده ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين ، ونص عبارته في الطبقات « وهم على خمس مراتب الأولى من لم يوصف بذلك الا نادرا كيعقوب بن سعيد الانصاري - الثانية من احتمال الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لامامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس الا عن ثقة كابن عيينة » وذكر في

→

التهذيب أن تغيره كان في آخر سنة من عمره لكن ذكر محمد بن قاسم أحد تلامذته أن الغالب على ظنه أن سائر شيوخ الأئمة الستة سمعوا منه قبل الاختلاط . نقله عن الذهبي - ع ، مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة - الذهبي - تذكرة الحفاظ ١/٢٦٢/٢٦٣ . ابن حجر - تهذيب ٤/١١٩/١٢١ . تقريب - ص ١٢٨ . طبقات المدلسين ٣/بإالة الكاتبة . . .

(١) اسماعيل هو ابن أبي خالد الأحمس مولاهم ثقة ثبت من الرابعة ، روى له الجماعة وذكر ابن حجر أنه روى عن جماعة من الصحابة ومن التابعين سماهم ومنهم قيس بن أبي حازم قال وأكثر عنه وذكر الكثير من ثناء الأئمة عليه ونقل توثيقه عن ابن مهدي وابن معين والنسائي والمجلسي ويعقوب بن أبي شيبة وأبي حاتم ويعقوب بن سليمان - ع ، ابن حجر - تهذيب التهذيب ١/٢٩١ . تقريب ص ٣٣ . . .

(٢) قيس بن أبي حازم البجلي - وثقه الحافظ ورمز لكونه من رجال الجماعة ، قال في تهذيب التهذيب أدرك الجاهلية ورحل الى النبي صلى الله عليه وسلم ليبياعه فقبض وهو في الطريق وأبوه له صحبه ثم ذكر جماعة كثيرين من الصحابة روى عنهم وسرد ابن المديني ثلاثة وعشرين صحابيا منهم ابن مسعود . وقال هؤلاء سمع منهم سماعا ، وذكر في التهذيب جماعة رووا عنه ، ومنهم اسماعيل ونقل توثيقه عن جماعة . وقال الذهبي - أجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه . وقال الحافظ في مقدمة الفتوح وبالغ فيه ابن معين فقال « هو أوثق من الزهري » ابن المديني - العلال ٥٣ ، الذهبي - ميزان الاعتدال ، وابن حجر مقدمة الفتوح ٤٣٦ ، تهذيب ٨/٣٨٦ ، وما بعدها . . .

(٣) هو ابن مسعود الهذلي - أبو عبد الرحمن أسلم بمكة قديما وهاجر الهجرتين وشهد بدرأ ، والمشاهد كلها وكان صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال أبو نعيم كان سادس الاسلام ، وصح أنه قال : أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة ، توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ، وقيل ثلاثة وثلاثين . . . ابن حجر - تهذيب التهذيب - ٦/٢٨ - ٢٩ . . .

الحكم على الحديث :

الحديث أخرجه البخاري^(١) ومسلم^(٢) وغيرهما دون قوله ثم نهانا عنها في خير وعن لحوم الحمر ، وهي على شرطهما ، ولا شك أن هذه الزيادة التي تفرد بها الثقة الحافظ ابن عيينة عن اسماعيل ليس فيها منافاة لما رواه الثقات فحكمها القبول - لأنها كحديث تفرد برواية حملته ثقة من الثقات لا سيما من كان مثل ابن عيينة الامام^(٣) ثم تبين لي أن ابن عيينة لم يتفرد بهذه الزيادة عن اسماعيل

(١) باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والاسلام - الجامع الصحيح ١/٢ / ١٧٠ حدثنا محمد بن المثني حدثنا يحيى حدثنا اسماعيل قال حدثني قيس عن ابن مسعود فذكره ، حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن اسماعيل عن قيس قال ، قال عبد الله فذكره .

(٢) في صحيحه « ما جاء في نكاح المتعة » حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني حدثنا أبي ووكيع وابن بشر عن اسماعيل به وزاد ، ثم قرأ عبد الله [يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين] نووي - شرح مسلم ١٧٩/١/٥ / ١٨٠/١٨١ ١٨٢ . وأخرجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن اسماعيل بهذا الاسناد قال كنا ونحن شباب فقلنا يا رسول الله ألا نستخصي ولم يقتل نفزوا . . والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠١/٧ .

قال البيهقي : وفي هذه الرواية ما دل على كون ذلك قبل فتح خيبر أو قبل فتح مكة فان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه توفي سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة وكان يوم مات ابن بضع وستين سنة ، وكان الفتح فتح خيبر في سنة سبع من الهجرة ، وفتح مكة سنة ثمان ، فعبد الله سنة الفتح كان ابن أربعين سنة أو قريبا منها ، والشباب قبل ذلك ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء زمن خيبر انظر ابن أبي شيبة - المصنف ٤/٢٩٤ .

(٣) أحمد شاكر - الباعث الحثيث ص ٦١/٦٢/٦٣/٦٤ ، وقال ابن المنذر في كتابه الناسخ والمنسوخ من الاحاديث ص (٣٥ ق) ، بعد أن أورد حديث ابن مسعود دون الزيادة قال ما نصه « هذا منسوخ بما

فقد ذكر الاسماعيلي في مستخرجه أنه وقع في رواية أبي معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد « ففعله ثم ترك ذلك » وفي رواية معمر عن اسماعيل « ثم نسخ » وقد أشار الاسماعيلي الى زيادة ابن عينة بقوله ، وفي رواية لابن عينة عن اسماعيل « ثم جاء تحريمها بعد » (١) .

الحديث الرابع :

عن ثعلبة بن الحكم (٢) أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن المتعة .

التفريغ :

« أخرجه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح خلا شريك وهو

ثقة » (٣) .

روي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر » .

وقال أحمد شاكر في تحقيق المسند ٣٧/٦ عند حديث ابن مسعود « وابن مسعود كان يأخذ بهذا ويرى أن نكاح المتعة حلال » ، والزيادة ترد هذا القول .

(١) ابن حجر - فتح الباري ١١٩/٩ .

(٢) هو ثعلبة بن الحكم الليثي - قال البخاري له صحبه أسره الصحابة وهو صغير كما حدث بذلك البخاري عنه قال ابن الأثير - روى عنه سماك بن حرب ويزيد بن أبي زياد وشهد خيبر - قال ابن حجر وله في ابن ماجه حديث باسناد صحيح من رواية سماك بن حرب سمعت ثعلبة بن الحكم قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فانتهب الناس غنماً فنهى عنها فاكفئت القدور - توفي ما بين السبعين الى الثمانين .

انظر ترجمته - في البخاري - التاريخ الكبير القسم الثاني من ج ١٠٣/١ - ورقم الحديث ٢١٠٠ ، ابن عبد البر - الاستيعاب ١/٢٠٤ بذيل الاصابة ، ابن الأثير - أسد الغابة ١/٢٣٩ - ابن حجر - الاصابة ١/٢٣٧ .

(٣) الهيثمي مجمع الزوائد ٤/٢٦٥ وفي مجمع البحرين في زوائد المعجمين ٢/٢٠٠ ق ، حدثنا منتصر عن محمود بن غيلان نا أبو أحمد الزبير نا

←

الحديث الخامس :

عن زيد بن خالد الجهني^(١) قال : كنت أنا وصاحب لي نماكس امرأة في الاجل وتماكسنا فأنا آت فأخبرنا أن رسول الله ﷺ حرم فكاح المتعة وحرم أكل كل ذي ناب من السباع والحمر الانسية •

التغريـج :

رواه الطبراني^(٢) - قال الهيثمي : « وفيه موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف^(٣) إلا أنه يتقوى بشواهد الباب » •

شريك عن سماك بن حرب عن ثعلبة الحديث ثم قال ، لا يروى عن ثعلبة إلا بهذا الاسناد تفرد به محمود ، قلت شريك هو ابن عبد الله القاضي قال ابن حجر - تقريب/ ١٤٥ ، صدوق يخطيء كثيراً لكن الحديث جاء معناه من طرق ثابتة مما يجعلنا نطمئن لثبوتيه وأنه قد حفظه وعلى كل لا ينزل عن درجة الحسن ••

تنبية : وقع في جمع الفوائد ٥٩١/١ - للفاسي ثعلبة بن حكيم وهو أشبه بتصحيح طبع • إذ لم يذكر ابن عبد البر في الاستيعاب ولا ابن حجر في الاصابة ولا ابن سعد في الطبقات من اسمه من الصحابة ثعلبة بن حكيم • زيد بن خالد الجهني صحابي جليل شهد الحديبية وكان معه لواء جهينة يوم الفتح وحديثه في الصحيحين وغيرهما روى عنه ابنه خالد وأبو حرب وعنه أبو سلمة بن عبد الرحمن وبشر بن سعيد توفي بالمدينة سنة ثمان وسبعين وعمره خمس وثمانون سنة •

ابن عبد البر - الاستيعاب ٥٣٩/٤ بذيل الاصابة - ابن حجر - الاصابة - ٥٤٧/٤ ••

ولو صح هذا الحديث لكان دليلاً على أن الصحابة حصل منهم الاستمتاع فعلاً بخيبر لأن فيها كان تحريم الحمر الانسية وكل ذي ناب من السباع كما في الصحيح وغيره ••

(٢) مجمع الزوائد ٢/٢٤٥/٢٤٦ •

(٣) قال أحمد لا يكتب حديثه وقال النسائي وغيره ضعيف وقال ابن عدي الضعف على روايته بين ، وقال ابن معين ليس بشيء وقال ابن سعد ثقة وليس بحجة وقال يعقوب بن شيبه صدوق ضعيف الحديث جداً • الذهبي - ميزان الاعتدال - ٢١٣/٤ - رقم ٨٨٩٥ - وقال ابن حجر ضعيف - تقريب ٣٥١ •

الحديث السادس :

قال ابن شاهين^(١) : « حدثنا عبد الله بن سليمان^(٢) قال نا عبد الله بن سعيد بن الأشج^(٣) قال نا أبو يحيى الرازي^(٤) عن معاوية بن يحيى^(٥) عن الزهري^(٦) عن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري^(٧) عن أبيه قال : نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر »^(٨) . . .

وله^(٩) من طريق منصور بن دينار عن الزهري عن عبد الله بن كعب عن أبيه قال : نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية ،

(١) قال الذهبي « هو الامام الحافظ المفيد الكثير محدث العراق أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي الواعظ المعروف بابن شاهين صاحب التصانيف وثقه الازهري وابن أبي الفوارس والدارقطني توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة بعد الدارقطني بأيام . . . تذكرة الحفاظ ٧٧٢/٢/١ ، وما بعدها .

(٢) هو أبو بكر عبد الله بن الحافظ الكبير أبي داود ولد سنة ثلاث ومائتين ، قال الدارقطني ثقة كثير الخطأ في الكلام على الحديث ووثقه ابن عدي وتكلم فيه ابن صاعد وابن جرير لكن قال الذهبي لا يسمع كلامهما فيه لما بينهم من العداوة وتأول تكذيب والده له وأطال النفس في الثناء عليه والذنب عنه توفي سنة ثلاثمائة وست عشرة . . . ٧٧٢/٢/١ .

(٣) عبد الله الأشج الكوفي ثقة من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ، ع - تقريب - ١٧٥ .

(٤) هو اسحاق بن سليمان الرازي قال ابن سعد كان ثقة له في نفسه فضل وورع ووثقه العجلي وأثنى عليه أحمد . الخطيب - تاريخ بغداد ٦/٣٢٤-٣٢٥ .

(٥) هو معاوية بن يحيى الصدفي ابو روح الدمشقي ضعيف من السابعة . . . تقريب - ١٨٦ .

(٦) هو محمد بن مسلم - متفق على جلالته واتقانه .

(٧) عبد الله بن كعب ، ثقة ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين . . . تقريب ١٨٦ .

(٨) الناسخ والمنسوخ - ص ٤٩ ق . . .

(٩) أي لابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ص ٤٩ ق . . .

والسندان ضعيفان^(١) .. إلا أن شواهد الباب ترفهما إلى أوج الحسن والنهي
عن الأمرين ثابت عنه صلى الله عليه وسلم في خير كما تقدم .

الحديث السابع :

عن أبي رهم الغفاري^(٢) رضي الله عنه قال ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر منادياً
بخبير فنادى أن رسول الله ينهاكم عن الحمر الأنسية قال فكفوا القدور ، وعن
متعة النساء وعن كل ذي ناب ومخالب^(٣) ..

(١) أما الاول ففي سنده معاوية بن يحيى الصدقي ضعفه ابن حجر .
وأما الثاني - ففي سنده منصور بن دينار التميمي قال البخاري في حديثه
نظر وقال ابن معين ضعيف وقال النسائي ليس بالقوي .

البخاري التاريخ الكبير - ٣٤٧/٧ - النسائي - الضعفاء والمتروكون
ص ٩٩ . وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة ص ٢٦٩/٢٧٠ . قال ابن عدي
له أحاديث قليلة وهو مع ضعفه يجمع حديثه وقد روى عنه قوم ثقات ..
(٢) أبو رهم الغفاري اسمه كلثوم بن الحصين الغفاري من أصحاب الشجرة
وقيل غير ذلك أسلم قديماً وشهد أحداً واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم
على المدينة في غزوة الفتح ، وذكر أبو عروبة الحرائثي أنه رمى بسهم في
نحره يوم أحد فبصق فيه النبي صلى الله عليه وسلم فبرأ ، وقال ابن عبد
البر ، استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم مرتين أحدهما في عمرة القضاء ،
وقال ابن سعد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم حين أردا الخروج إلى تبوك .

غ ابن حجر - تهذيب ٤٤٣/٨ ..
(٣) الواقدي - كتاب المغازي ٦٦٠/٢/٦٦١ ولم يذكر له سنداً وإنما قال
« وكان أبو رهم الغفاري يحدث قال أصابنا جوع شديد ونزلنا خيبر زمان
البلح وهي أرض وخيمة حارة شديد حرها فبينما نحن محاصرون حصن
الصعب بن معاذ فخرج عشرون حماراً منه أو ثلاثون فلم يقدر اليهود على
ادخالها وكان حصنهم له منعة فأخذها المسلمون فانتحروها وأوقدوا النيران
وطبخوا لحمها في القدور والمسلمون جيعاً ومر بهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهم أعلى تلك الحال فسأل فأخبر فأمر منادياً بالحديث ..
والواقدي أيضاً متروك كما في ص ٢٢ .

فقه الحديث :

١ - موقع خيبر :

خيبر واحة واسعة بها تربة خصبة ذات عيون ومياه غزيرة ومن أكبر واحات النخيل في الجزيرة ••

وتقع في الشمال الشرقي للمدينة وعلى بعد حوالي سبعين ميلاً منها (١) •

٢ - تاريخ هذه الغزوة :

كانت هذه الغزوة في السنة السابعة في شهر محرم • هذا الذي عليه جمهور المؤرخين (٢) • ويرى بعضهم أنها كانت في آخر السنة السادسة (٣) •• وقيل في جمادى الأولى سنة سبع من مهاجره (٤) ••

وجمع الحافظ ابن حجر بين القولين فقال : إن من أطلق سنة ست بناه على أن ابتداء السنة من شهر الهجرة الحقيقي وهو ربيع الأول ، ومن قال إنها سنة سبع فبالنظر الى أن أول شهر السنة محرم الحرام (٥) قال قتادة وابن أبي ليلى وغيرهما في قوله « وأثابهم فتحاً قريباً » يعني خيبر (٦) •

(١) ياقوت الحموي - معجم البلدان ٤٠٩/٢ محمد أحمد باشميل - غزوة

خيبر ص ٢٤ •

(٢) وراجع ابن سعد - الطبقات ٧٧/٢ ، الطبري - تاريخ الرسل والملوك

• ٩/٣

(٣) ابن حجر - فتح ٤٦٤/٧ •

(٤) ابن سعد - الطبقات ١٠٦/٢ •

(٥) ابن سيد الناس - عيون الأثر ١٣٠/٢ ، ابن كثير - البداية والنهاية

• ١٨١/٢/٢

(٦) الشوكاني - فتح القدير ٥١/٥ •

٢ - سبب الغزوة :

إن يهود خيبر كانوا أعظم مهيج للأحزاب ضد الرسول ﷺ في غزوة الخندق ، وقد لعبوا دوراً كبيراً في محاولة استئصال شأفة المسلمين بتهيج القبائل حين شكلوا وفداً مهمته الاتصال بالقبائل لاقامة اتحاد حربي ضد المسلمين وقد نجح الوفد في مهمته وتحزبت الأحزاب على الرسول ﷺ وأصحابه ولكن الله رد كيدهم في نحورهم .

لذلك أمر الرسول بالتجهز لغزوهم ، واستنفر لذلك من حوله من الأعراب ففتحها الله تعالى على يديه ، وأنجز لهم ما وعدهم به ، « وأثابهم فتحاً قريباً » (١) .

خير ونكاح المتعة :

أحاديث الباب دلت على أن التحريم شمل المتعة والحسر الأهلية معاً وهو الذي جرى عليه كثير من العلماء ، ولأهل العلم في تحريم نكاح المتعة مسالك مع اتفاقهم على تحريمها تأييداً ، ولكن اختلافهم حاصل في زمن التحريم فقط .

المسلك الأول :

أنها حرمت في غزوة خيبر بعد أن كان النبي ﷺ قد رخص لهم في المتعة قبلها لغزوبة كانت بالناس شديدة .
ثم رخص فيها ثانية في فتح مكة ولم يخرج من مكة حتى حرمها الى يوم القيامة .

قال هؤلاء : وأما ما رواه بعض الصحابة من تحريمها فيما سوى ذلك كيوم أوطاس . . . فلنقرب زمنه من غزوة الفتح نسبوا التحريم اليه .

(١) ابن كثير - البداية والنهاية ٩٤/٢/٢ .

وأما النهي عنها في حجة الوداع قالوا : إنما أريد به التأكيد والاشاعة

ليسمعه من لم يسمعه أولاً إن ثبت نهيها فيها .

وسياتي البحث في ذلك قريباً مستوفى .

وهذا المسلك مذهب جماعة منهم الشافعي^(١) وابن حبان^(٢) وابن العربي^(٣)

وأبو حامد^(٤) والنووي^(٥) وغيرهم وهو الراجح الذي تؤيده الأدلة الثابتة^(٦) .

(١) حكى العبادي في طبقاته عن الشافعي قال ليس في الاسلام شيء أحل ثم حرم ثم أحل ثم حرم إلا المتعة . . تلخيص الحبير ١٥٤/٣/٢ .

(٢) قال ابن حبان في صحيحه « قولهم للنبي صلى الله عليه وسلم « ألا نختصي »

دليل على أن المتعة كانت محظورة قبل أن أبيح لهم الاستمتاع ولو لم تكن محظورة لم يكن لسؤالهم عن هذا معنى ثم رخص لهم في الغزو « أن ينكحوا بالشوب الى أجل ، ثم نهى عنها عام خيبر ثم أذن فيها عام الفتح ثم حرمها بعد ثلاث فهي محرمة الى يوم القيامة » ١٢٠/٥ .

(٣) قال ابن العربي « وأما متعة النساء فهي من غرائب الشريعة لأنها أبيحت في

صدر الاسلام ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت في غزوة أوطاس ثم حرمت بعد ذلك واستقر الأمر على التحريم وليس لها أخت في الشريعة إلا مسألة القبلة فان النسخ طرأ عليها مرتين ثم استقرت بعد ذلك » . عارضة الاحوذى ٤٩/٤٨/١/٣ .

(٤) قال « إن ابتداء التحريم كان بخيبر وما ذكره من التحريم بمكة فهو اخبار

عن التحريم المتقدم لا أنه ابتداء تحريم وذلك لأن قريشا لم يكونوا علموا بالتحريم لأنهم كانوا على الكفر عام خيبر فلما فتحت مكة وأسلموا أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يخبرهم بأن النكاح الذي كان جائزاً عندهم وعنده في أول الاسلام قد حرم فأخبرهم بذلك وأنه محرم الى يوم القيامة » . المقدسي - تحريم نكاح المتعة ص ٩٨ . فوافق أصحاب هذا المسلك في وقوع التحريم بخيبر والفتح وخالفهم في نفيه الترخيص في الفتح :

(٥) قال في شرح مسلم ١٨١/١/٥ :

« والصواب المختار أن التحريم والاباحة كانا مرتين وكانت حلالاً قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس لاتصالهما ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً الى يوم القيامة » .

(٦) لأحاديث الباب السابقة .

المسلك الثاني :

إن النبي ﷺ حرّمها في خير فقط وتمتع بعض الصحابة في فتح مكة من غير علم بوقوع النهي فنهاهم الرسول ﷺ .

وهي طريقة أبي الفرج بن الجوزي ولذا قال بعد إيراد حديث علي وسبرة ما نصه « الأحاديث متفقة على تحريم نكاح المتعة إلا أن حديث سبرة يدل على وقوع التحريم بمكة وحديث علي أن ذلك كان بخير وهو مقدم لثلاثة أوجه ، أحدها أنه متفق على صحته وحديث سبرة من أفراد مسلم .

والثاني أن علياً رضي الله عنه أعلم بأحوال النبي ﷺ من غيره .

والثالث أنه أثبت تقديماً في الزمان خفي على غيره .

وكأنهم استعملوا عند فتح مكة ما كان مباحاً لهم من غير علم بالناسخ أنه قد وقع فنهاهم .

وقد كان خفي ذلك عن جماعة منهم ابن عباس فإنه كان يفتي بها مدة حتى نهاه علي بن أبي طالب .

وكذلك قال جابر « استمتعنا أصحاب رسول الله ﷺ حتى نهانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث » (١) .

المسلك الثالث :

أنها لم تحرم عام خبير وإنما حرمت عام الفتح فقط .

(١) ابن الجوزي - كتاب أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار الناسخ والمنسوخ من الحديث ص ١٢٦ . طبع ضمن كتاب المستفاد من مبهمات المتن والاسناد للزين العراقي .

ونصر هذا الرأي البيهقي وحكاه عن ابن عيينة^(١) قال ليكون احتجاجاً
بنهيه آخراً لتقوم به الحجة على ابن عباس ، وإليه جنح ابن تيمية^(٢) ، وقال
ابن القيم إنه هو الصواب^(٣) .

قال ابن كثير « وإليه كان يميل الحافظ أبو الحجاج المزي^(٤) » .
قال أصحاب هذا المسلك إن منشأ الوهم من بعض الرواة حيث ظن أن يوم
خير زمن للتحريمين فقيدهما به .

قالوا وقصة خير لم يكن فيها صحابه يتمتعون باليهوديات ولا استأذنوا
في ذلك رسول الله ﷺ ولا نقله أحد قط في هذه الغزوة ولا كان للمتعة فيها
ذكر البتة لا فعلاً ولا تحريماً بخلاف غزوة الفتح^(٥) .

المسلك الرابع :

إن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يحرمها تحريماً عاماً البتة بل حرمها في
حالة الرفاهية والوجدان والاستغناء عنها وأباحها عند الحاجة إليها وهي طريقة
ابن عباس ومن تبعه حتى كان يفتي بها يقول « هي كالميتة والدم ولحم الخنزير » .
أي تباح عند الاضطرار إليها وخشية العنت ثم رجع أخيراً إلى القول
بالتحريم^(٦) .

-
- (١) البيهقي - السنن الكبرى ٢٠٧/٧ .
(٢) ولفظه في الفتاوى ٩٦/٣٣ « ويوم خير كان تحريم الحمر الاهلية ، وأما
تحريم المتعة فإنه عام فتح مكة كما ثبت ذلك وظن الناس أنها حُرمت ثم
أبيحت ثم حُرمت فظن بعضهم أن ذلك كان ثلاثاً وليس الأمر كذلك » .
(٣) زاد المعاد ١٥٨/١/٢ .
(٤) ابن كثير - البداية والنهاية ١٩٤/١٩٣/٢/٢ .
(٥) ابن القيم - زاد المعاد ١٥٩/١٥٨/١/٢ .
(٦) ابن كثير - البداية والنهاية ١٩٤/١٩٣/٢/٢ - ابن القيم ، الزاد
١٥٨/١/٢ .

المسلك الخامس :

يرى بعضهم أن النبي ﷺ ما نهاهم عن نكاح المتعة عام خبير إلا لأنهم استمتعوا من يهوديات في دار شرك فكره ذلك لهم لا على تحريمه لأن الناس استمتعوا عام الفتح (١) .

المسلك السادس :

قال بعض من جمع طرق الاحاديث كلها أنها تقتضي التحليل والتحرير سبع مرات فروى ابن أبي عمرة أنها كانت في صدر الاسلام وسلمة أنها كانت عام أو طاس وعلي روى تحريمها يوم خبير وسبرة ذكر الترخيص فيها في الفتح . وعن علي النهي عنها في غزوة تبوك وللربيع بن سبرة عن أبيه النهي عنها في حجة الوداع وعن الحسن ما حلت المتعة قط إلا ثلاثاً في عمرة القضاء فهذه سبعة مواطن أحلت بها المتعة وحرمت (٢) .

المسلك السابع :

إن الإباحة مختصة بما قبل خبير والتحرير يوم خبير للتأييد وإن الذي كان يوم الفتح مجرد توكيد التحريم من غير تقدم إباحة عام الفتح واختاره المازري ، والقاضي (٣) .

مناقشة الآراء السابقة على ضوء الروايات :

أما المسلك الأول فهو مؤيد بالنصوص الصحيحة .

(١) المقدسي - تحريم نكاح المتعة ص ١٠٦ .

(٢) القرطبي - أحكام القرآن ١٣١/٥ .

(٣) نووي - شرح مسلم ١٨١/١/٥ .

فأما الترخيص فيها قبل خبير ثم تحريمها بها فلدلالة أحاديث الباب على ذلك .
وأما الترخيص فيها في عام الفتح ثم تحريمها على وجه التأييد ، فلما روى
مسلم في صحيحه عن سبرة بن معبد الجهني قال أمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة عام
الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها .

وفي رواية له أنه ﷺ قال « يا أيها الناس إني قد أذنت لكم في الاستمتاع
من النساء وإن الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل
سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً » (١) .

وأما المسلك الثاني القائل بأنها حرمت بخبير فقط فمردود بالحديث السابق
أيضاً فان فيه أذن رسول الله ﷺ لهم في التمتع عام الفتح وهذا ثابت في صحيح
مسلم وغيره .

وأما المسلك الثالث - القائل بأنها لم تحرم إلا عام الفتح فقط الى آخر
ما ذكره .

فالجواب : سوى ما تقدم .

١ - إن ابن عيينة نفسه في حديث على المذكور قد رواه كما في صحيح مسلم
بلفظ « نهى رسول الله ﷺ يوم خبير عن متعة النساء وعن لحوم الحمر
الأهلية » (٢) .

وهذا يدفع ما حكاه البيهقي عن ابن عيينة (٣) فإن ما في الصحيح أولى بالقبول .
فان قيل أن ابن عيينة إنما رواه بتأخير « زمن خبير » عن النهي عن المتعة

(١) صحيح مسلم مع نووي ١٨٧/١٨٦/١/٥ . وانظر التخريج كاملاً في
تحريم المتعة عام الفتح .

(٢) صحيح مسلم ١٩٠/١٨٩/١/٥ بشرح النووي .

(٣) السنن الكبرى ٢٠٧/٧ ، حيث ذكر عن ابن عيينة أن حديث على وقع فيه
تقديم وتأخير والظرف قيد للحوم الحمر الأهلية فقط .

ولحوم الحمر الأهلية .. كما في البخاري .. فعمل الراوي عن سفيان انقلب
عليه الحديث فأحدث التقديم والتأخير •

قلنا بأنه قد رواه عن سفيان جماعة بلفظ النهي عن المتعة زمن خبير وهم
أبو بكر بن أبي شيبة وزهير ابن حرب وابن نمير ثلاثهم عند مسلم^(١) وسعيد
ابن منصور^(٢) عنه •

وعبد الرزاق في المصنف عنه في حديث عبد الله بن مسعود^(٣) •

٢ - ورواه عن الزهري سوى ابن عيينة بلفظ النهي عنها عام خبير جماعة
منهم مالك بن أنس وعبيد الله بن عبد الله ويونس بن يزيد^(٤) •

فدل هذا على أن الزهري حدث به كذلك تلامذته وكلهم حفاظ ثقات
فوجب المصير الى قولهم •

٣ - إنه ورد من غير طريق الزهري عن غير علي ما يدل على تحريمها في خبير
كحديث ابن مسعود وابن عمر وثعلبة بن الحكم وزيد بن خالد الجهني^(٥) وهذا
يرد ما قاله السهيلي « من أن ذلك تقديم وتأخير وقع في لفظ ابن شهاب لا في
لفظ مالك لأن مالكا قد وافقه على لفظه جماعة من رواة ابن شهاب لأن تحريمها
في خبير شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الأثر »^(٦) •

ونحن لو سلمنا جدلاً أن الزهري أو غيره من رواة حديث علي حصل في
حديثه تقديم وتأخير •

(١) نووي على مسلم ١٨٩/١/٥ •

(٢) السنن - ٢٠٩/٣ •

(٣) (المصنف - ٥٠١/٧ - رقم الحديث ٣٢ - ١٤) •

(٤) نووي على مسلم ١٩٠/١٨٩/١/٥ •

(٥) أنظر تخريج الاحاديث من الرسالة « مبحث تحريم المتعة بخبير » •

(٦) الروض الأنف - ٥٥٧/٧ •

فان رواية عبد الله بن مسعود وبقيّة من ذكرنا تكفي دليلاً على ما قررنا على أن بعض الروايات في حديث علي اقتضت على النهي عن نكاح المتعة زمن خبير فقط فأين حصل الوهم فيها .

ثم إن الأصل عدم الوهم على الثقة الضابط الحافظ كالزهري وتلامذته - فما بالك وقد قامت الأدلة على ذلك .

وقال الحافظ بن حجر :

« راجعت مسند الحميدي من طريق قاسم بن أصبغ عن أبي اسماعيل السلمي عنه فقال بعد سياق الحديث - يعني حديث علي - قال ابن عينة يعني أنه نهى عن لحوم الحمر الأهلية زمن خبير ولا يعني نكاح المتعة . قال ابن عبد البر - وعلى هذا أكثر الناس وذكر قول البيهقي السالف - ثم قال وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون - معنى حديث علي أنه نهى يوم خبير عن لحوم الحمر وأما المتعة فسكت عنها وإنما نهى عنها يوم الفتح اهـ . قال والحامل لهؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خبير كما أشار إليه البيهقي لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عنها عن قرب » (١) .

وهو جواب حسن مرضي وذلك لأن علياً لم يكن ليحتج على حبر الأمة ويشدد عليه كما في رواية إنك امرؤ تائه (٢) إلا وهو يعتقد أن ذلك النهي لم يعقبه الترخيص .

وهناك جواب آخر : « وهو أن علياً رضي الله عنه عرف الرخصة يوم الفتح ولكن فهم توقيت الترخيص وهو أيام شدة الحاجة مع العزوبة وبعد مضي ذلك فهي باقية على أصل التحريم المتقدم .

(١) فتح الباري ١٦٩/٩ .

(٢) هذه الرواية لمسلم من طريق جويرية عن مالك يسنده إلى محمد بن الحنفية

أنه سمع علي ابن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل تائه ١٨٩/١/٥ .

وعلى هذا تكون له الحجة قائمة « على ابن عباس » (١) .

ويؤيد هذا الفهم أن أحاديث الترخيص في المتعة واردة بألفاظ تشعر بأن هذا الحكم أملت الضرورة وفرضه الاضطرار وهو في طريقه الى الزوال متى زال السبب الذي هو البعد عن الوطن للجهاد في سبيل الله مع عدم النساء وشدة العزوبة ، وهم في قطر حار (٢) . . لذا نرى ألفاظ الاباحة واردة بلفظ أذن، رخص .

• لكن ما أجاب به الحافظ ابن حجر أولى .

لأن علماً لو علم الرخصة فيها عام الفتح ثم النهي عنها تأييداً لذكره له لكونه أوكد في التحريم وأبلغ في الاقتناع .

ولكان مانعاً لابن عباس من سلوكه النهج القياسي في نكاح المتعة ، « فإنه كان يتأول في إباحته للمضطرين اليه بطول العزوبة وقلة اليسار والجدة (٣) »

وأما قول بعضهم أن ابن عباس توقف وأمسك عن الفتوى ، بذلك ويوشك أن يكون سبب رجوعه قول علي رضي الله عنه وانكاره عليه (٤) .

فيدفعه محاوراة ابن الزبير لابن عباس في عهد امارته كما يشير الى ذلك حديث مسلم (٥) وغيره .

وعلى كل فان الترخيص في نكاح المتعة عام الفتح لم يكن أمده طويلاً ، وإنما كان قصيراً جداً فإنه ورد التحريم بعد الترخيص فيها ثلاثة أيام فقط (٦) ، لذا لم ينتشر هذا الأمر بين الصحابة كلهم فكان من لم يعلمه كابن عمر وعلي رضي الله عنهم متمسكاً بالتحريم لها في خير .

(١) صديق حسن القنوجي الحسيني - فتح العلام شرح بلوغ المرام ١٠١/٢ .

(٢) نووي على مسلم ١٨٠/١٧٩/١/٥ .

(٣) الحازمي - الاعتبار في التناسخ والنسخ من الآثار ص ١٧٩ .

(٤) المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٥) في صحيحه ١٨٨/١/٥ .

(٦) صحيح مسلم مع نووي ١٨٥/١٨٤/١/٥ .

ولذا لم يرد الترخيص فيها في الفتح إلا عن سبرة بن معبد الجهني ليس إلا نعم ورد النهي عنها مطلقاً غير مقيد بزمن عن غيره كما سيأتي مفصلاً في تحريمها في فتح مكة .

وأما قولهم : إن الصحابة لم يكونوا فيها يستمتعون باليهوديات ولا استأذنوا في ذلك الرسول عليه الصلاة والسلام . . . فالجواب : إنه ليس في أحاديث تحريمها بخبير أنه أباحها لهم فيها بل الذي يظهر من الأدلة عكس ذلك فإن حديث ابن مسعود السابق يدل دلالة واضحة أن الترخيص فيها كان سابقاً على هذه الغزوة وهذا لفظه .

كنا نغزوا مع رسول الله ﷺ فتطول عزوبتنا فقلنا : « ألا نخضع يا رسول الله فنهاناً ثم رخص أن تتزوج المرأة الى أجل » متفق عليه - وزاد عبد الرزاق (١) ثم نهانا عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأنسية .
وقال ابن حجر :

« والجواب عن قول السهيلي إنه لم يكن في خيبر نساء يستمتع بهن ظاهر مما بينته من الجواب عن قول ابن القيم لم يكن الصحابة يتمتعون باليهوديات وأيضاً فيقال كما تقدم لم يقع في الحديث التصريح بأنهم استمتعوا في خيبر وإنما فيه مجرد النهي فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان حلالاً وسبب تحليله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال كنا نغزو وليس لنا شيء ثم قال فرخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب - فأشار الى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء وكذلك في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ « إنما رخص النبي ﷺ في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها » فلما فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبي فتناسب النهي عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة بعد الضيق .

أو كانت الإباحة إنما تقع في المغازي التي يكون في المسافة إليها بُعد

ومشقة ، وخيبر بخلاف ذلك لأنها بقرب المدينة فوق النهي عن المتعة فيها إشارة الى ذلك من غير تقدم أذن فيها ثم عادوا الى سفرة بعيدة المدة وهي غزوة الفتح وشقت عليهم العزوبة أذن لهم في المتعة لكنه مقيد بثلاثة أيام فقط دفعا للحاجة ثم نهام بعد انقضائها عنها كما سيأتي من رواية سلمة^(١) ، إلا أن الاذن فيها قبل خيبر واضح من حديث ابن مسعود كما بيناه .

ومناسبة التحريم بخيبر الظاهر أنها مجموع السبين اللذين ذكرهما الحافظ وهي :

- ١ - التوسعة عليهم من المال ومن السبي .
 - ٢ - عدم بُعد الشقة لكون خيبر قريبة من المدينة المشرفة .
- وأما قول ابن القيم - لم ينقل تحريمها في هذه الغزوة ولا كان لها ذكر لا فعلا ولا تحريماً - فالجواب أنه قد نقل تحريمها عن جماعة من الصحابة هم علي وابن مسعود وابن عمر وثعلبة بن الحكم الليثي وزيد بن خالد الجهني^(٢) وكلهم يصرحون بتحريمها بخيبر .
- وأما فعلها فنعم إنه لم ينقل فعلها بخيبر^(٣) ولم يتعرض لذلك أحد ولكن عدم فعلها لا يمنع من تحريمها .
- وذلك لزوال السبين اللذين ذكرناهما آنفاً .
- وأما المسلك الرابع الذي سلكه ابن عباس رضي الله عنهما .
- فالجواب عنه يبين .

(١) فتح الباري ١٧١/٩ .

(٢) ثم يصرح بذلك خيبر لكن فهم من قرئة تحريم المتعة بالنهي عن لحوم الحمر الانسية وتحريمها بخيبر موضح اتفاق .

(٣) أي من طريق ثابت وإلا فان حديث سهل بن سعد يشير الى أن بعضهم عملها في الغزوة لكن الحديث ضعيف كما سبق .

وذلك ظاهر في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهى عن المتعة وقال ألا أنها حرام من يومكم هذا .. الى يوم القيامة .. وفي رواية عنه إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئاً (١) .

أما المسلك الخامس ، الذي يقول إن النهي عنها في خير إنما هو على الكراهة لأنهم استمتعوا يهوديات لا على التحريم والدليل على ذلك استمتاعهم في فتح مكة .

فقد ناقشه الامام الشافعي رحمه الله وأبطله وهذا نص كلامه :

« وخالفنا مخالفون في نكاح المتعة فقال بعضهم النهي عن نكاح المتعة عام خير على أنهم استمتعوا من يهوديات في دار شرك فكره ذلك لهم لا على تحريمه لأن الناس استمتعوا عام الفتح في حديث عمر بن عبد العزيز .

قال الشافعي : فليل له الحديث عام الفتح في النهي عن نكاح المتعة على الأبد أي من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ..

والنهي عندنا على التحريم إلا أن تأتي دلالة على أنه اختيار لا تحريم قال الشافعي فقال ، أفرايت إن لم يكن في النهي عن نكاح المتعة دلالة على ناسخ

(١) أخرجه مسلم ١٨٨/١٧٦/١/٥ مع شرح النووي - والدارمي في سننه ١٤٠/٢ وابن ماجه ٦٣١/١ رقم ١٩٦٢ - والطحاوي في معاني الآثار في ١٤/٣ - وابن أبي شيبة في المصنف ٤٤/٧ وابن الجارود ٦٩٩ - والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٣/٧ وأحمد في مسنده ٤٠٤/٣ - ٤٠٥ ، وقال الخطابي في معالم السنن ١٩١/١/٢ .. « فهذا يبين لك أنه إنما سلك فيه مذهب القياس وشبهه بالضرر الى الطعام وهو قياس غير صحيح لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كلها في باب الطعام الذي به قوام الأنفس وبعدهم يكون التلف وإنما هذا من باب غلبة الشهوة ومصابرتها ممكنة وقد تحسم مادتها بالصوم والعلاج فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر» وانظر ابن القيم - زاد المعاد ١٥٨/٢/١ .

ولا منسوخ إلا خاص فيها أولى أم النهي عنها ، قلنا بل النهي عنها والله أعلم ، قال فما الدلالة على ما وصفت قلت قال الله تعالى « (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين) » (١) .

فحرم النساء إلا بنكاح أو ملك يمين ، وقال في المنكوحات « (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) » (٢) فأحلهن بعد التحريم بالنكاح ولم يحرمهن إلا بالطلاق .

وقال في الطلاق « (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) » (٣) وقال « (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج) » (٤) الآية .. فجعل الى الأزواج فرقة من عقدوا عليه النكاح فكان بيناً ، والله أعلم أن يكون نكاح المتعة منسوخاً بالقرآن والسنة في النهي عنه لما وصفت .

لأن نكاح المتعة أن ينكح امرأة مدة ثم يفسخ نكاحه بلا إحداث طلاق منه ، وفي نكاح المتعة إبطال ما وصفت مما جعل الله الى الأزواج من الإمساك والطلاق وإبطال المواريث بين الزوجين ، وأحكام النكاح التي حكم الله عز وجل بها من الظهار والإيلاء واللعان « (٥) .

وأما المسلك السادس القائل بأن الأحاديث تقتضي التحليل والتحريم سبع مرات ... الخ ..

فالجواب أن الثابت من المواطن المذكورة موطنان فقط وهما تحريمها بخير ، ثم الاذن فيها عام الفتح ثلاثة أيام ثم عقبه التحريم على التأيد .

(١) المؤمنون آية ٥/٦ ، الماعز آية ٢٩/٣٠ .

(٢) الأحزاب آية ٤٩ .

(٣) البقرة آية ٢٢٩ .

(٤) النساء آية ٢٠ .

(٥) المقدسي - تحريم نكاح المتعة ، ص ١٠٦/١٠٧ .

وبقية الروايات أما ضعيفة أو مؤولة ، وقد عقدت لها فصلا وبينت حالها فأقراء ان أردت الاستفادة .

وأما المسلك السابع ، القائل بأن تحريمها بخير للتأييد الخ . . .
فمردود بأن الروايات التي ذكرها مسلم وغيره في الاباحة يوم الفتح صريحة في ذلك فلا يجوز إسقاطها ولا مانع يمنع تكرار الاباحة^(١) .

وأيضاً فتعليهم النهي بالاستمتاع باليهوديات قول لا دليل عليه لأنه لم يثبت في غزوة خيبر إلا التحريم فقط ، أما الفعل فلم ينقل إلينا إلا من طرق ضعيفة . . وكما ذكرت أن النهي لا يستلزم فعلهم لها في ذلك الزمن .

وحديث ابن مسعود السالف يشير الى أن الترخيص كان سابقاً على غزوة خيبر حيث عطف بتم المتتضية للترتيب والتراخي في قوله « ثم نهانا عنها يوم خيبر » .

وبقرينة قوله « كنا نغزوا » الخ . . فكان نهي رسول الله ﷺ عن المتعة لكونه سبق الترخيص لهم فيها قبل غزوة خيبر .

نعم ذكر خليل أحمد السهار نفوري أنها أبيضت زمن خيبر ثم نسخت وهذا القول نجم عن تصوره أن تحريم الرسول ﷺ لها بخيبر بسبب استمتاعهم في تلك الغزوة^(٢) .

وفي الحقيقة هذا لا يستبعد لو نقل إلينا ، ولكن الذي نقل تحريمها فقط في غزوة خيبر . . بل ذكر ابن القيم « أن الصحابة لم يكونوا يستمتعون باليهوديات »^(٣) . فيقول القول بأنه لم يقع هناك فعل نكاح المتعة .

وذكر بعضهم أن يهود خيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الاسلام فيجوز أن يكون هناك من نسائهم من وقع التمتع بهن^(٤) إلا أن هذا مجرد تجويز واحتمال لا قطع بوقوعه .

-
- (١) النووي - شرح مسلم ، ١٨١/١/٥ .
 - (٢) بذل المجهود ٦٣/١٠ - ٦٣ .
 - (٣) زاد المعاد المعاد ١٥٨/٢/١ .
 - (٤) ابن حجر - فتح ١٧٠/٩ .

خلاصة المناقشة :

- أولاً - تبيّن ثبوت النهي عنها زمن خبير .
 - ثانياً - ثبتت الرخصة فيها قبل غزوة خبير .
 - ثالثاً - ثبت تكرر نسخها مرتين على نحو ما سبق .
- فإن قيل إنكار عليّ على ابن عباس إنما هو لترخيصه في المتعة فقط ، فلم قرنها بلحوم الحمر الانسية .
- فالجواب إن كان ابن عباس كان يرخص في الأمرين معاً فردهما عليه وذكر له أن تحريمهما كان في زمن خبير^(١) .
- وترخيص ابن عباس في لحوم الحمر الأهلية ثابت في صحيح البخاري^(٢) .
- قال البخاري : حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو قلت لجابر بن زيد يزعمون أن رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية فقال قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة ولكن أبي ذلك البحر ابن عباس وقرأ «(قتل لا أجِدُ في ما أَوْحِي اليّ مُحَرَّمًا)»^(٣) .
- وورد عنه أيضاً التوقف في النهي عن الحمر في البخاري ولفظه : لا أدري أنهى عنه رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم أو حرّمها البتة يوم خبير^(٤) .

(١) ابن حجر - الفتح (١٧٠/٩ - ١٧١) .
(٢) كتاب الذبائح والصيد . باب لحوم الحمر الانسية ٢٢٤/١/٢ .
(٣) الانعام آية ١٤٥ ، قال ابن حجر في الفتح ٦٥٥/٩ ، « والاستدلال بهذا للحل انما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريمه وقد تواردت الاخبار بذلك والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس » .
(٤) صحيح البخاري ٣٨/١/٢ .

وقوله في الحديث « الحمر الأنسية » بكسر الهزة وسكون النون منسوبة الى الانس والمراد بها التي تألف البيوت ويقال فيه أنسية - بفتحين - (١) .

تنبهات :

الأول ، إن جميع الرواة عن الزهري رواه بلفظ « خير » بالمعجمة أوله والراء آخره إلا ما رواه محمد بن المثني عن عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فانه قال حنين (بمهمله أوله ونونين) أخرجه النسائي والدارقطني ونباها على أنه وهم تفرد به عبد الوهاب (٢) .

وذلك لأن الدارقطني أخرجه من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد ، فقال خير على الصواب (٣) .

الثاني - قال الدارقطني روى اسحاق بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد وحده عن أبيه عن علي نهى رسول الله ﷺ عن المتعة في غزوة تبوك، قال ولا يقول ذلك غيره - أي أخطأ فيه - (٤) .

الثالث - في حديث علي أخبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبد الله عن أبيهما أن علياً . الخ . وأبوهما هو محمد بن الحنفية .
وعبد الله ليس له في البخاري سوى هذا الحديث أما الحسن فأخرج له

(١) ابن حجر - فتح ٦٥٤/٩ .

(٢) فقال النسائي ١٢٦/٢/٣ بعد إيراده الحديث قال « ابن المثني يوم حنين هكذا حدثنا عبد الوهاب من كتابه » .

(٣) ابن حجر فتح الباري ١٦٨/٩ .

(٤) الملل - ١٣٣/١ ق - مصورة .

البخاري غير هذا ولم يخرج البخاري حديث عبد الله الا مقروناً بأخيه (١) .

الرابع - جاء حديث علي عند الطبراني بلفظ « أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء في حجة الوداع ففي مجمع البحرين (٢) في زوائد المعجمين للهيثمي حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة نا سعيد بن عمر الاسمن نا عنبر بن القاسم عن سفيان الثوري عن مالك بن أنس عن محمد بن مسلم الزهري عن الحسن بن محمد بن الحنفية عن أبيه، قال : تكلم علي وابن عباس في متعة النكاح فقال له علي إنك امرؤ تائه إن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء في حجة الوداع ، قال الهيثمي قلت وهو في الصحيح خلا قوله في حجة الوداع لم يروه عن الثوري إلا عنبر تفرد به سعيد (٣) ، وقال في مجمع الزوائد (٤) قلت في الصحيح النهي عنها يوم خيبر .

الخامس - قال ابن العربي أن ابن أبي شيبة قد روى عن وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قليس بن أبي حازم عن ابن مسعود قال رخص لنا رسول الله ﷺ ونحن شباب أن نكح المرأة بالثوب الى أجل ثم نهانا عنها - يعني عن المتعة - يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية كما روى عن علي (٥) .

وقد راجعت مصنف ابن أبي شيبة فوجدته ذكر الحديث بنفس السند وبدون زيادة ثم نهانا عنها يوم خيبر وراجعت المطالب العالية لعلّي أجده في

(١) ابن حجر - فتح ١٦٧/٩ وقد ذكر الحديث في باب غزوة خيبر في صحيح البخاري ٣٧/٣ ، وباب الحيلة في النكاح ١٤٤/٤ وباب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة آخرأ ٢٤٦/٤ ، وباب لحوم الحمر الانسية ٣١٢/٤ من كتاب الصيد والذبائح .

(٢) ٢٠٠/٢ ق تصوير .

(٣) الهيثمي - مجمع البحرين ٢٠١/٢ ق .

(٤) الهيثمي - ٢٦٥/٣ .

(٥) عارضة الأحوذى - ٥٠/٥ .

زوائد مسنده فلم يذكرها ابن حجر ولا البوصيري (١) .
 نعم الحديث بهذه الزيادة أخرجه عبد الرزاق في مصنفه كما سبق من
 طريق ابن عيينة عن اسماعيل به .
 ولم يتيسر لي الوقوف على مخطوطات مصنف ابن أبي شيبة إذ يجوز أن
 يكون السقط مطبعياً ونقل المتقدمين من الأئمة كابن العربي له أصل ولعله أيضاً
 سبق قلم منه رأى الرواية في مصنف عبد الرزاق فظنه مصنف ابن شيبة، ولكن
 يردّه ذكر وكيع وليس يرويه عن وكيع إلا ابن أبي شيبة .

الفائدة الأولى :

قال السياغي قال المؤيد بالله أخبرنا أبو العباس الحسيني قال نا عبد العزيز
 ابن إسحاق قال نا أحمد بن منصور الحري ، نا محمد بن الأزهر الطائي نا
 ابراهيم بن يحيى المزني عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده عن علي عليهم
 السلام قال حرم رسول الله ﷺ المتعة من النساء يوم خيبر وقال لا أجد أحدا
 يعمل بها إلا جلدته .

قال ولعل قوله لا أجد أحدا من قول علي عليه السلام .
 وذكر أن الذهبي تكلم في عبد العزيز ألبقال شيخ الزيدية بما يعود الى
 المخالفة في المذهب وأن باقي رجال السند ترجم لهم صاحب المشارق (٢) .

الفائدة الثانية :

سبق وأن ذكرنا عن جماعة من السلف قولهم أن المتعة بمنزلة الزنا .
 قال أبو بكر الجصاص « فان قيل لا يجوز أن تكون المتعة زنا لأنه لم

(١) اعني في اتحاف الخيرة .

(٢) الروض النضير ٢١٣/٤ .

يختلف أهل النقل أن المتعة قد كانت مباحة في بعض الاوقات ولم يبح الله تعالى الزنا قط « قيل له لم تكن زنا في وقت الاباحة فلما حرمها الله تعالى جاز إطلاق اسم الزنا عليها . . كما روي عن النبي ﷺ أنه قال الزانية هي التي تتكح نفسها بغير بينة^(١) وايماء عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر^(٢) وإنما معناه التحريم لا حقيقة الزنا وقد قال ﷺ العينان تزنيان والرجلان تزنيان ، فزنا العين النظر ، وزنا الرجلين المشي ، ويصدق ذلك كله الفرج أو يكذبه^(٣) .

فأطلق اسم الزنا على وجه المجاز إذ كان محرماً فكذلك من أطلق اسم الزنا على المتعة فإنما أطلقه على وجه المجاز وتأكيده التحريم «^(٤) .

الفائدة الثالثة :

ذكر كاتب شيعي امامي أن علي بن أبي طالب قد تظافر النقل عنه بانكار حرمة المتعة وأن حليتها صارت شعاراً وشارة لآل البيت .
 واستدل على ما ادعى بأثر يروي عن علي أخرجه الطبري « لولا أن عمر نهى الناس عن المتعة ما زنى إلا شقي »^(٥) .

(١) أخرجه الدارقطني ٢/١/٢٢٧ بلفظ « فان الزانية هي التي تزوج نفسها » وفي سنده مقال - انظر الزيلعي - نصب الراية ٣/١٨٨ .

(٢) أخرجه الترمذي وحسنه ٣/٤١٠ طبعة عبد الباقي ورواه الحاكم في المستدرک ٢/١٩٤ وقال حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢/٢٧٦ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ .

(٤) أحكام القرآن ٢/١٧٨ - ١٧٩ .

(٥) محمد الحسين آل كاشف الغطاء - أصل الشيعة وأصولها ١٧٤ - ويروي الاشفا بموحدة فوقية أي الاقليل ، من الناس من قولهم « غابت الشمس الاشفا » أي الاقليل من ضوئها عند غروبها .

ابن الاثير - النهاية في غريب الحديث والأثر - ٢/٤٤٨/٤٤٩ .

هكذا أوردته بدون سند ولا تعليق متغافلاً عن الروايات المستفيضة في صحاح السنة وبسند آل البيت أنفسهم •

وبالرجوع الى تفسير ابن جرير الطبري تبين عوار قوله وضعف الرواية لانقطاعها ، قال ابن جرير :

حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن الحكم قال سألته عن هذه الآية «(فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ)» أمسوخة هي ، قال لا ، قال الحكم وقال علي رضي الله عنه «لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي» (٢) •

فالحكم هو ابن عتيبة الكندي يكنى أبا محمد من رجال الجماعة لكن قال ابن حبان ، كان يدلس وكان مولده سنة خمسين وقيل سنة سبع وأربعين (٣) فتبين من تاريخ مولده أنه لم يدرك علياً فالرواية منقطعة جزماً لا تقوم بها حجة كيف وقد ثبت عنه رضي الله عنه التشديد فيها حتى قال لابن عمه ابن عباس «إنك امرؤ تائه» (٤) لما رخص في المتعة •

نعم هذا الاثر أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء سمعت ابن عباس يقول «يرحم الله عمر ما كانت المتعة إلا رخصة من الله عز وجل رحم بها أمة محمد ﷺ فلولا نهيها عنها ما احتاج الى الزنا إلا شقي» قال كأني والله أسمع قوله إلا شقي (٥) •

وأخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أيوب عن ابن جريح عن عطاء (٦) به

(١) النساء الآية ٢٤ •

(٢) تفسير ابن جرير رقم ٩٠٤١ - ١٧٨/٨ •

(٣) ابن حجر - تهذيب التهذيب ٤٣٤/٢ - تقريب ٨٠ •

(٤) صحيح مسلم ١٨٩/١/٥ - مع نووي •

(٥) المصنف ٢٩٦/٧ - ٢٩٧ •

(٦) شرح معاني الآثار ٢٦/٣ •

إلا أنه صرح باسم القائل فقال قال عطاء « كأي أسمعها من ابن عباس
إلا شفا » (١) .

وابن جريح ، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح مع كونه ثقة فقيهاً إلا
أنه كان يدلس ويرسل (٢) .

ولم نجد في ما أطلعنا عليه أنه صرح بالسماع فتوقف عن الجزم بصحة
هذه الرواية عن ابن عباس .

لكن ذكر السيوطي أن هذا الأثر أخرجه ابن المنذر أيضاً من طريق
عطاء (٣) . وكتبه غير موجودة لدينا (٤) فلا ندري أهو من طريق ابن جريح
معناها كهذه الرواية أم مصرحاً بالسماع أم من غير طريقة فليحرر .

وجاء عكس هذا الأثر عن سعيد بن المسيب موقوفاً عليه عند ابن أبي
شيبه عن عبدة عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال :
رحم الله عمر لولا أنه نهى عن المنعة صار الزنى جهاراً » (٥) .

ثم اطلعت بعد ذلك على روايه عن علي أورها عبد الرزاق في مصنفه (٦) .
لفظها . « قال ابن جريح وأخبرني من أصدق أن علياً قال بالكوفة لولا ماسبق
من رأى عمر بن الخطاب أو قال من رأى ابن الخطاب لأمرت بالمنعة ثم ما زنا
إلا شقي » .

وهذا الأثر لا يصح لأمر :

أولاً : لأن في سنده مبهماً - أي رأو لم يسم (فهو مجهول العين) -
ولا يمكن والحالة هذه أن نعرف عدالته .

(١) الظاهر أن هذا شك من عطاء فيما سمعه من ابن عباس هل لفظ الا شفي
بالمثناة الفوقية أو بالموحدة ومعناه الا قليل أو الا من اشفى وشارف على
الهلكة .

(٢) ابن حجر - تقريب التهذيب ٢١٩ .

(٣) الدر المنثور في التفسير بالماثور ١٤٠/٢ .

(٤) ما عدا الاشراف وبعد مراجعتي فيه لم أجد هذا الحديث فيه .

(٥) المصنف ٢٩٣/٤ .

(٦) ٥٠٠/٧ .

فان قيل إن هذا وإن كان مبهماً فقد عدله الراوي عنه حيث قال «وأخبرني من أصدق» قلنا أن تعديله إياه مع ابهامه غير كاف في تعديله . قال الزين العراقي في ألفيته :

ومبهم التعديل ليس مكثفي
وقيل يكفي نحو أن يقالا
جميع أشياخي ثقات لو لم
به الخطيب والفقير الصيرفي
حدثني الثقة بل لو قالوا
اسم لا يقبل من قد أبهم^(١)

قال السخاوي بعد ذكر هذين القولين بحسب ترتيب الناظم « والصحيح الأول لأنه لا يلزم من تعديله أن تكون عند غيره كذلك فلعله إذا سماه يعرف بخلافها وربما يكون قد انفرد بتوثيقه كما وقع للشافعي في ابراهيم بن أبي يحيى فقد قال النووي أنه لم يوثقه غيره وهو ضعيف باتفاق المحدثين ، بل اضراب المحدث عن تسميته ريبة توقع تردها في القلب»^(٢) .

وقال في المبهات ما لفظه « ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه فكيف عدالته بل ولو فرض تعديل الراوي عنه له مع ابهامه إياه لا يكفي على الأصح كما تقرر في بابه »^(٣) .

وبهذا تبين ضعف الحديث فهو مردود .

ثانياً - إنه صح عن علي رضي الله عنه وبسند آل البيت أنفسهم نهيه عن نكاح المتعة حتى قال لابن عمه لما بلغه ترخيصه فيها « إنك امرؤ تائه » ، فلما عارض هذا الحديث الصحيح تحققنا بطلانه وازم رده .

خلاصة البحث :

١ - أن الأثر الذي نسبه مبيحوا المتعة الى علي غير صحيح .

(١) ٢٦٣/١ - من فتح المغيث على الألفية .

(٢) فتح المغيث - شرح ألفية الحديث ٢٨٨/١ .

(٣) ٢٧٤/٣ - من فتح المغيث .

٢ - إن الثابت عنه تحريمه لها وسيأتي البحث مستوفي في مواقف الصحابة من نكاح المتعة فراجعته تستفد .

٣ - صرح علماء الزيدية بأن آل البيت مجمعون على تحريمها ومنهم علي رضي الله عنه ، وقد سبق أن نقلنا عنهم قوله « لا أجد أحداً يعمل بها إلا جلدته » (١) .

٤ - « لو أنه كان يرى إباحتها لأذن فيها زمن خلافته فعدم إذنه دليل على رؤيته تحريمها » (٢) .

ولأن عمر رضي الله عنه حسم كل خلاف أو نزاع فيها حين خطب على المنبر ناهياً عنها ، فانتهى الناس نهائياً كما قال جابر عنها عمر فاتتهينا (٣) .
ولذا لم نر بعد عهده من يخالف فيها غير ابن عباس ثم روى رجوعه عنها .
فائدة :

قال الخطيب البغدادي (٤) أخبرني القاضي أبو عبد الله الحسين بن الصميري حدثنا محمد بن عمران المرزباني أخبرنا الصولي حدثنا أبو العيناء حدثنا أحمد ابن داؤد قال الصولي وحدثنا محمد بن موسى بن حماد حدثنا المشرف بن سعيد حدثنا محمد بن منصور واللفظ لأبي العيناء قال : « كنا مع المأمون في طريق الشام فأمر فنودي بتحليل المتعة فقال يحيى بن أكثم (٥) لي ولأبي العيناء بكرا

(١) الروض النضير ٤/٢١٣ .

(٢) محمد العامد - نكاح المتعة حرام في الاسلام ص ٤٧ .

(٣) عطية سالم - نكاح المتعة عبر التاريخ ١٦ .

(٤) تاريخ بغداد ١٤/١٩٩/٢٠٠ . ابن خلكان ٠٠ وفيات الاعيان ٥/١٩٩/
٢٠٠ .

(٥) هو يحيى بن أكثم بن محمد بن ولد أكثم بن صيفي التميمي يكنى أبا محمد سمع عبد الله بن المبارك وجرير بن عبد الحميد وسفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح وجماعة وعنه البخاري وأبو حاتم الرازي وجماعة وكان عالماً بالفقه بصيراً بالأحكام وولاه المأمون القضاء ببغداد وكان سليماً من البدعة ينتحل مذهب أهل السنة - الخطيب - تاريخ بغداد ١٤/١٩١/١٩٨ .

غدا إليه فان رأيتما للقول وجهاً فقولوا وإلا فاسكتا الى أن أدخل .. فدخلوا عليه
في حال غيظه فسكتا ..

فجاء يحيى بن أكثم فجلس وجلسنا فقال المأمون ليحيى مالي أراك متغيراً
فقال ، هو غم يا أمير المؤمنين لما حدث في الاسلام ، قال وما حدث فيه ، قال
النداء بتحليل الزنا ، قال الزنا ، قال نعم المتعة زنا ، قال ومن أين قلت هذا ،
قال من كتاب الله عز وجل وحديث رسول الله ﷺ ، قال الله تعالى «(قَدْ أَفْلَحَ
الْمُؤْمِنُونَ .. الى قوله .. فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَاُولَٰئِكَ هُمُ
الْعَادُونَ(١))» .

يا أمير المؤمنين زوجة المتعة ملك يمين ، قال لا ، قال فهي الزوجة التي عند
الله ترث وتورث وتلحق الولد ولها شرائطها ، قال لا ، قال قد صار متجاوز
هذين من العادين .

وهذا الزهري يا أمير المؤمنين روى عن عبد الله والحسن ابني محمد بن
الحنفية عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ، أمرني رسول الله
ﷺ أن أنادي بالنهي عن المتعة وتحريمها بعد أن كان أمر بها .

فالتفت الينا المأمون فقال ، أمحفوظ هذا من حديث الزهري فقلنا نعم
يا أمير المؤمنين .. « رواه جماعة منهم مالك رضي الله عنه فقال ، أستغفر الله
نادوا بتحريم المتعة فنادوا بها » ..

(١) المؤمنون الآية ١/٧ .

هل هناك مسألة تكرر نسخها غير المتعة :

- علمنا مما سبق أن المتعة تكرر نسخها مرتين فهل لها نظير في الشريعة .
ذكر بعض العلماء إنها إحدى أربع مسائل تكرر نسخها مرتين ..
وقد نظم ذلك السيوطي بقوله (١) :

وأربع تكرر النسخ لها جاءت بها النصوص والآثار
لقبلة (٢) ومتعة وحرر كذا الوضو مما تمس النار

وفي الذي ذكره نظر ظاهر ..

- ١ - أما القبلة فقد كان النبي ﷺ يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والقبلة بين يديه وعندما هاجر الى المدينة ستة عشر شهراً ثم صرف الى الكعبة (٣) .
وفي صحيح البخاري (٤) عن البراء بن عارب قال كان رسول الله ﷺ يجب أن يوجه الى الكعبة فأنزله الله (« قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ») فتوجه نحو الكعبة . وقال السفهاء من الناس - وهم اليهود - « مَا وَلاَهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ التِّي كَانُوا عَلَيْهَا قَتْلَ اللَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (٥) .

-
- (١) حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب ٤٥٦/٢ ، وذكر الزيلعي أنه تكرر نسخ هذه الأمور ما عدا الأخير في البيتين المذكورين - حامد أفندي - اللمعة في نكاح المتعة ٤٣٧/ق مخطوطة ضمن الرسائل الحامدية ..
(٢) أي أمر تحويل القبلة وقع مرتين وذكره العيني حكاية عن بعض العلماء وحكاة القاضي عياض في الاكمال - المصدر السابق برقم الصفحة المذكور .
(٣) أخرجه أحمد والطبراني في الكبير والبيزار عن ابن عباس ، قال العراقي وامناده صحيح - كذا في النيل ١٨٦/٢/١ .
(٤) ٥٠٢/١ ، من فتح الباري ..
(٥) البقرة : رقم الآية ١٤٢ .

قال علي بن أبي طلحة^(١) عن ابن عباس أن رسول الله لما هاجر الى المدينة أمره الله أن يستقبل بيت المقدس^(٢) ففرحت اليهود فاستقبلها بضعة عشر شهراً وكان يحب قبلة ابراهيم وكان يدعو الله وينظر الى السماء فأنزل الله «فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» فارتاب في ذلك اليهود وقالوا «(ما ولاههم عن قبليتهم التي كانوا عليها)» فأنزل الله «(قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ)» وقال «(فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتُومُوا وَجْهَ اللَّهِ)»^(٣) .

هذه خلاصة هذا المقام وليس فيه تكرار النسخ . .

نعم أخرج ابن جرير من طريق ابن جريح^(٤) رضي الله عنه أول ما صلى الى الكعبة^(٥) ثم صرف الى بيت المقدس فصلت الأنصار نحو بيت المقدس قبل قدومه ثلاث حجج وصلى بعد قدومه ستة عشر شهراً ثم ولاه الله جل ثناؤه الى الكعبة . وهذا يدل على تكرار النسخ إن صح ولكن الحديث أرسله ابن جريح فلا

(١) علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس بينهما مجاهدان جبر وهو ثقة محتج به كان عالماً في التفسير - ابن حجر - تهذيب ٣٣٩/٧ . وقال السيوطي استاده قوي والمعنى أيضاً يساعده فليتمد لياب النقول بهامش الجلالين ص ٢٤ .

(٢) ظاهره أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة الى المدينة وحديث ابن عباس السابق يفيد أنه استقبال بيت المقدس قبل الهجرة «والجمع بينهما ممكن بأن يكون أمير صلى الله عليه وسلم لما هاجر أن يستمر على الصلاة لبيت المقدس» فتح ٥٠٢/١ -

(٣) أخرجه ابن جرير ٥/٤/٢ حدثنا المثنى قال ثنا عبد الله بن صالح قال ثنا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة . . الآيات ١٤٤ - ١٤٢ - ١١٦ من سورة البقرة .

(٤) تفسير الطبري ٤/٢ - ٥ حدثنا القاسم قال ثنا الحسين قال حدثني حجاج قال قال ابن جريح صلى رسول الله الخ . . وفي التهذيب ٤٠٤/٦ - وقال الاثرم عن أحمد إذ قال ابن جريح قال فلان ، وقال فلان وأخبرت جاء بمنابر قلت امثل هذا الحديث والمقصود أن من أرسل عنهم ليسوا من أهل الاحتجاج بهم فالنكارة في حديث غيره وحجاج هو بن محمد المصيص وان كان ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره وحدث في حال اختلاطه . تهذيب ٢٠٧/٢٠٦/٢ . تفسير ابن كثير ١٩٥/١ .

حجة فيه ولعله هو الذي حدا ببعضهم الى القول بتكرار نسخ القبلة ولا يشكل على ما قررته ورود الامر في القرآن الكريم بالاتجاه الى الكعبة في ثلاث آيات . فقد قال ابن كثير « وقد اختلفوا في حكمة التكرار ثلاث مرات فقليل تأكيد لانه أول فاسخ وقع في الاسلام وقيل بل هو منزل على أحوال وذكرها » (١) .

وبناء على ما سبق يكون هذا من باب نسخ السنة بالقرآن كما هو مذهب الجمهور (٢) .

وذهبت طائفة أخرى ممن يعتبر التجانس في الناسخ والمنسوخ الى أن الحكم « الأول ثابت » بالقرآن (٣) ثم نسخ بالقرآن لا ينسخ إلا بالقرآن وكذلك السنة (٤) .

وعلى كلا المذهبين فلا يترتب على ذلك تكرار للنسخ ، وهو ظاهر مذهب الحازمي في المسألة .

٢ - وأما الحرمة الأهلية فحرمتها ﷺ بخير (٥) . ولم يرد بعد هذا التحريم الترخيص فيها إلا ما أخرجه أبو داود من طريق غالب ابن أبجر « أن

(١) تفسير ابن كثير ١٩٥/١ .

(٢) الخضري - أصول الفقه ص ٢٦١ .

(٣) أي بقوله تعالى [والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله] فعن ابن عباس قال أول ما نسخ من القرآن فيما ذكر لنا والله أعلم شأن القبلة قال الله عز وجل « والله المشرق » الخ . فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى نحو بيت المقدس وترك البيت المتيق ثم صرفه الله تعالى الى البيت المتيق ونسخها فقال [ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام] أخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في سننه - كذا في فتح القدير ١٣٢/١ للشوكاني .

(٤) الحازمي - الاعتبار ص ٦٥ ، الخضري - أصول الفقه ص ٢٦١ ، وهو

مذهب الشافعي رحمه الله تعالى .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٢٤/٢٢٣/١/٢ ، ومسلم ١-٥-١٨٩-١٩٠ - مع نووي وغيرهما .

رسول الله ﷺ أذن له أن يطعم أهله في سنة أصابتهم من لحوم الحمر الأهلية وقال له أطعم أهلك من سمين حمر ك فأنما حرمتها من أجل جوال القرية» (١) .
لكن قال ابن حجر « اسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة فالاعتماد عليها» (٢) .

وأخرج ابن شيبه والطبراني عن أم نصر المحاربية « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن الحمر الأهلية فقال أليس ترعى الكلا فتأكل الشجر قال بلى قال فأصب من لحومها» وفيه مقال (٣) .

وعن خالد بن الوليد رفعه حرام عليكم حمر الأهلية وخيلها وبعالها وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخب من الطير أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

لكن قال أحمد أنه حديث منكر وقال أبو داود منسوخ وقال النسائي لا أعلم رواه غير بقية وضعفه الدارقطني وقال هذا إسناد مضطرب (٤) .
إذا تقرر هذا فلا نسخ أيضاً في تحريم لحوم الحمر ولعل القائل بالنسخ نظر الى حديث غالب بن أبجر وأم نصر فاستدل بهما على الترخيص في أكل لحومها بعد تحريمها ثم رأى حديث خالد بن الوليد وفيه تحريمها وهو لم يشهد خبير اتفاقاً فرآه ناسخاً للرخصة السابقة .

(١) يعني الجلالة . .

(٢) فتح ٦٥٦/٩ - وقال المنذري اختلف في اسناده كثيراً ، وقال البيهقي اسناده مضطرب وقال ابن عبد البرروي عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريم الحمر الأهلية عن جماعة من الصحابة وسماههم وقال حديث غالب بن أبجر لا يمرج على مثله مع ما يعارضه كذا في التيل ١١٩/٢/٤ . .

(٣) قال الصنعاني - هذه رواية غير صحيحة لا تعارض بها الاحاديث الصحيحة .
سبل السلام ٢/٤ ج ٧٤/٤ .

(٤) أعذب الموارد في تخريج جمع الفوائد ٥٤٩/١ لمعبد الله هاشم اليماني .

وقد علمت أن الأحاديث الثلاثة غير ثابتة لما فيها من المقال فتقرر عدم تكرار النسخ في لحوم الحمر .. وانظر بسط الخلاف في مسألة لحوم الحمر وأقوال أهل العلم في ذلك في الفتح تستفد^(١) .

٣- وأما الوضوء مما تمس النار فهو مروى عن جماعة من الصحابة :

١- عن أبي هريرة^(٢) ، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول .. توضأوا مما مست النار .

٢- عن أبي أيوب وأبي طلحة بلفظ توضؤوا مما غيرت النار^(٣) ..

٣- عن زيد بن ثابت يرفعه - الوضوء مما مست النار^(٤) .

٤- عن عائشة رفعتة توضؤوا مما مست النار^(٥) ..

هذه الأخبار تدل على إيجاب الوضوء على من أكل من ما مسته النار .

والملاحظ أن أبا هريرة سمع من الرسول ذلك ولم يقدم أبو هريرة على الرسول ﷺ إلا بعد فتح خيبر .

ثم جاءت أخبار أخرى تعارض الأحاديث السابقة وهي كما يلي :

١- عن ابن عباس أنه ﷺ أكل عرقاً أو لحماً ثم صلى ولم يتوضأ^(٦)

(١) ابن حجر فتح الباري ٩/٦٥٣/٦٥٤/٦٥٥-٦٥٦ .

(٢) عند الستة إلا البخاري - جمع الفوائد ١/١٠١ .

(٣) أخرجه النسائي ١/١٠٦/١٠٦ ورجاله رجال الصحيح ، كذا في أعذب الموارد ١٠١/١ .

وأخرجه الحازمي في الاعتبار عن النسائي ، وقال هذا حديث حسن ص ٤٩ .

(٤) صحيح مسلم - نووي ٢/٢/٤٣ .

(٥) صحيح مسلم - نووي ٢/٢/٤٤ ، الحازمي في الاعتبار ٤٩ .

(٦) أخرجه البخاري ٢/١١١/٢١١ ومسلم نووي ٢/٢/٤٥ ومالك زرقاني ١-٧٥ .

- العرق - بفتح المهملة وسكون الراء - العظم عليه قليل من اللحم (١) .
- ٢ - عن عمرو بن أمية الضمري قال رأيت رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة فأكل منها فدعي إلى الصلاة فقام وطرح السكين وصلى ولم يتوضأ (٢) .
- ٣ - عن ميمونة أن النبي ﷺ أكل عندها كتفاً ثم صلى ولم يتوضأ (٣) .
- ٤ - عن أبي رافع قال أشهد لكنت أشوي لرسول الله ﷺ بطن الشاة ثم يصلي ولم يتوضأ (٤) .
- ٥ - عن جابر قال كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مسته النار (٥) .
- ٦ - عن سويد بن النعمان قال خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر فلما كنا بالصهباء دعا بطعام فما أتى إلا بسويق فأكلنا، فقام إلى الصلاة فتمضمض ومضمضنا . قال يحيى سمعت بشيراً يقول حدثنا سويد خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر فلما كنا بالصهباء قال يحيى وهي من خيبر على راحة دعا بطعام فما أتى إلا بسويق (٦) فلكننا ، فأكلنا معه ثم دعا بماء فمضمض ومضمضنا معه ثم صلى بنا المغرب ولم يتوضأ (٧) .
- ٧ - عن محمد بن سلمة أن النبي ﷺ أكل آخر أمره لحماً ثم صلى ولم يتوضأ (٨) .

- (١) نوي على مسلم ٤٥/٢/٢ .
- (٢) متفق عليه - بخاري ٢١٢/٢١١/١/٢ ، مسلم ٤٥/٢/٢ مع نوي وأخرجه غيرهما . . .
- (٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٤٥/٢/٢ وغيره . . .
- (٤) أخرجه مسلم ٤٦/٢/٢ وغيره . . .
- (٥) أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما وقال النووي حديث صحيح كذا في شرح مسلم ٤٣/٢/٢ .
- (٦) السويق هو دقيق الشعير أو السلت المقلو - زرقاني ٥٨/١ شرح الموطأ .
- (٧) أخرجه البخاري في صحيحه ٢١٦/٢/٢ ، ومالك - الزرقاني ٥٨/١ وغيرهما .
- (٨) أخرجه الحازمي - في الاعتبار ص ٥١ .

الأحاديث في البابين صحيحة متكافئة فذهب الأكثر الى أن هذا مما طرأ عليه النسخ فكان عدم الوضوء مما مسته النار ناسخاً للحكم الأول قال الشافعي وأمين الدلالات على ذلك أن عبد الله بن عباس إنما صحب رسول الله ﷺ بعد الفتح أو أن الأمر بالوضوء منه بالغسل للتنظيف (١) .

وحديث جابر ومحمد بن مسلمة بينة الدلالة على النسخ ثم إجماع الخلفاء الأربعة (٢) وأئمة الأمصار على عدم النقض بذلك يدل على صحة النسخ .
وبعضهم عكس الأمر ، فقال الأمر بالوضوء ناسخ للآخر وإليه ذهب الزهري وجماعة (٣) .

ماخذ من رأي تكرر النسخ :

رأى أن حديث سويد الثابت يدل على عدم النقض من أكل ما مسته النار قبل خبير ..

وحديث أبي هريرة يدل على الأمر بالوضوء ولم يقدم أبو هريرة على الرسول ﷺ إلا بعد فتح خبير ، فكان ناسخاً لحديث سويد .

ثم يأتي حديث ابن عباس بالرخصة فكان ناسخاً لحديث أبي هريرة .. لأن ابن عباس إنما صحب الرسول ﷺ بعد الفتح ..

وعلى هذا الرأي تنضم شمل الأحاديث ويندفع التعارض .

وهذا الرأي جرى عليه الحازمي في الاعتبار (٤) .

وعليه فالتكرار إنما حصل في الترخيص لا في الأمر بالوضوء (٥) .

(١) الحازمي ص ٥١/٥٠ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ : أنظر زرقاني ٦٠/٥٩/١ - وانظر نووي على

مسلم ٤٣/٢/٢ ..

(٣) الحازمي - الاعتبار ص ٥١ .

(٤) ص ٥٣/٥٢/٥١ .

(٥) أي بخلاف المتعة فإنه تكرر الترخيص فيها والتحرير أيضاً فلا يتم التنظير

بها إلا في طرف واحدة ..

- لكن هذا لا يتمشى مع رأي الزهري ومن نحا نحوه .
- وأيضاً فإن الشافعي له طريقة أخرى في جمع الأحاديث حين قال :
« أو أن الأمر بالوضوء منه بالغسل للتنظيف »^(١) .
- وهو جمع حسن ، يرد القول بتكرار النسخ فتدبر ..



(١) الحازمي - ٥١ في الاعتبار ..

المبحث الثاني

تعريم المتعة في فتح مكة (١)

ادلتها ، تحقيقها :

عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه سبرة أنه قال : أذن لنا رسول الله ﷺ بالمتعة فانطلقت أنا ورجل الى امرأة من بني عامر كأنها بكرة عيطاء (٢) فعرضنا عليها أنفسنا فقالت ما تعطي فقلت ردائي وقال صاحبي ردائي وكان رداء صاحبي أجود من ردائي وكنت أشب منه فاذا نظرت الى رداء صاحبي أعجبها واذا نظرت اليّ أعجبتني ، ثم قالت أنت وردائك يكفيني فمكثت معها ثلاثاً ، ثم أن رسول الله ﷺ قال من كان عنده شيء من هذه النساء التي يتمتع فليخل سبيلها •

وفي رواية عبد العزيز بن عمر وأبيه عمر بن عبد العزيز كلاهما عن الربيع ابن سبرة عن أبيه أن النبي ﷺ قال :

« يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة » ..

(١) كان فتح مكة في شهر رمضان سنة ثمان من الهجرة •

ابن هشام ٦٠/٧ من الروض الأنف للسهيبي ابن حجر - فتح الباري ٤/٨

(٢) « أما البكرة فهي الفتية من الابل أي الشابة القوية وأما العيطاء فهي

الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام ، والعيط طويل العنق » نووي على

مسلم ١٨٥/١٨٤/١/٥ •

التخريج :

هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من طرق عن الربيع بن سبرة عن أبيه مطولاً ومختصراً (١) .

وكلها ذكرت النهي عنها في فتح مكة (٢) .

(١) صحيح مسلم ١٨٥/١/٥ مع شرح النووي - بيان طرق الحديث الى الربيع ابن سبرة في صحيح مسلم والفاظ التحريم .

الأولى - ١٨٥/١/٥ ، حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري حدثنا بشر يعني ابن مفضل حدثنا عمارة بن غزية عن الربيع بن سبرة يذكر الاذن في المتعة وقصة المرأة والبرد وفي آخره « فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

الثانية - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي عبد العزيز بن عمر حدثني الربيع بن سبرة يذكر الاذن فيها ثم تحريمها تأبداً ١٨٦/١/٥ .
الثالثة - حدثنا اسحاق بن ابراهيم أخبرنا يحيى بن آدم حدثنا ابراهيم ابن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده يذكر القصة في الفتح وفيه « فكن معنا ثلاثاً ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهن » ١٨٧/١/٥ .

الرابعة - حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا عبد العزيز بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده يذكر قصة المرأة والبرد وفيه « فكن معنا ثلاثاً ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهن » - ١٨٧/١/٥ .

الخامسة - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا ابن عليه عن معمر عن الزهري عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم الفتح عن متعة النساء ١/٥ / ١٨٧ .

(٢) وقد نسب جماعة من العلماء الى صحيح مسلم أنه أخرج رواية التحريم في حجة الوداع وهو خطأ بين تابع فيه المتأخر المتقدم ومنهم ابن كثير في تفسيره ١/٤٧٤ . والصابوني في مختصر تفسير ابن كثير ١/٣٧٥ - ومحمد نسيب الرفاعي في اختصاره لابن كثير ٢/٣٧٤ - والشوكاني في تفسيره فتح القدير ١/٤٤٩ والاستاذ محمد عبد الحميد مرداد في بحث نكاح المتعة المنشور في مجلة رابطة العالم الاسلامي في عددها التاسع للسنة الثالثة عشرة ص ٤٥

وأخرجه أبو داود^(١) من طريق اسماعيل ابن أمية عن الزهري عن الربيع إلا أنه يذكر النهي عنها في حجة الوداع ، تفرد بها اسماعيل وهي شاذة^(٢) والصحيح ما رواه مسلم وغيره بأن النهي عام الفتح .

→

ومما يجدر التنبيه عليه أن المرداد وقع في خطأين آخرين في قوله « المتعة أبيحت في غزوة أوطاس ثم كانت غزوة الفتح في السنة العاشرة وفيها حرم نكاح المتعة الى يوم القيامة » فالخطأ الأول أن غزوة أوطاس كانت بعد الفتح لا قبلها وكانا في عام واحد ، والثاني أن غزوة الفتح لم تكن في السنة العاشرة جزماً بل في السنة الثامنة .

انظر السهيلي - الروض الأنف ٤٩/٧ .

(١) سنن أبي داود ٤٧٨/١/٤٧٩ ، قال حدثنا مسدد بن سرهد ثنا عبيد

الوارث عن اسماعيل بن أمية عن الزهري قال كنا عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع . .

(٢) الكلام على رواية أبي داود - وهي عند أحمد أيضاً من طريق اسماعيل -

٤/٣٠٤ هذه الرواية ذكرت أن النهي عن متعة النساء حصل في حجة الوداع والمتفرد بذلك عن الزهري اسمعيل بن أمية وخالفه الجماعة الثقات فقد رووه عن الزهري مقيدين النهي عن المتعة بعام الفتح . .

فرواه معمر عند أحمد في المسند ٤/٣٠٤ ومسلم ١/٥ وابن أبي شيبة ٤/٢٩٢ ، في المصنف ورواه سفيان كما في السنن ٣/٢٠٨/٢٠٩ لسعيد ابن منصور ، وأيوب عند الطحاوي - شرح معاني الآثار ٢/١/٢٥ وصالح عند مسلم أيضاً ١/٥ كل هؤلاء يروون عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه النهي في الفتح .

لذا فرواية اسمعيل هذه شاذة لمخالفتها رواية الثقات . .

وقد حكم البيهقي لرواية الجماعة عن الزهري بالأولوية - السنن الكبرى ٧/٢٠٤ وقرر ابن حجر أن الاختلاف في حديث أبي داود صادر من أصحاب الزهري عنه - الدرارية - في تخريج أحاديث الهداية ٢/٥٨ ، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/١١٥ ، رقم ٣٨١ ، ما نصه « تنبيه جاء في كثير من طرق هذا الحديث أن التحريم كان يوم الفتح وهو الصواب وجاء في بعضها أنه كان في حجة الوداع وهو شاذ » .

وأحمد^(١) عن الربيع عن أبيه من طرق مطولاً ومختصراً يذكر الإذن في
المتعة والنهي في الفتح^(٢) .

إلا رواية عبد العزيز بن عمر عن الربيع فإنه يذكر قصة البرد والمرأة في
حجة الوداع ثم يذكر نهى النبي ﷺ تأييداً^(٣) .

ورواية عبد العزيز بن عمر^(٤) نقدها الحفاظ ووهموه فيها ، لأن سائر

الرواة عن الربيع وعن سبرة أطبقوا على أن الحادثة كانت في الفتح . .

ولذا لم يخرج مسلم في صحيحه روايته^(٥) .

(١) في المسند ٤٠٤/٣/٤٠٥/٥٠٦/٤ .

(٢) ومنها ثنا عفان بن وهيب قال ثنا عمار بن غزوية الانصاري ثنا الربيع بن
سيرة الجهني عن أبيه قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
الفتح وذكر قصة المرأة والبرد » ثم قال « فلم نخرج حتى حرمها رسول الله
صلى الله عليه وسلم » . .

(٣) ثنا عبد الرزاق ثنا معمر أخبرني عبد العزيز بن عمر عن الربيع بن سبرة
عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة في حجة
الوداع - وذكر البرد والمرأة فيه - فلما أصبحت غدوت الى المسجد فسمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر يخطب ويقول « من كان منكم تزوج
امراة الى أجل فليعطها ما سمي لها ولا يسترجع مما أعطها شيئاً وليفارقها
فإن الله تعالى قد حرمها عليكم الى يوم القيامة » .

ثنا وكيع ثنا عبد العزيز قال أخبرني الربيع بن سبرة الجهني بمثله غير
أنه قال فلما قضينا عمرتنا قال لنا استمتعوا وذكر قصة البرد والمرأة ثم
النهي تأييداً . .

(٤) هو عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي أبو محمد المدني
نزيل الكوفة - صدوق يخطيء - ع ابن حجر تقريب ص ٢١٥ .

(٥) الكلام على رواية عبد العزيز بن عمر عن الربيع في النهي عن المتعة بعجة
الوداع . . سيأتي مفصلاً بعد نهاية التخريج . .

وأخرجه ابن ماجة^(١) ، وعبد الرزاق^(٢) والدارمي^(٣) من طريق عبد العزيز
ابن عمر يذكرون النهي في حجة الوداع ..

وابن أبي شيبه عن الربيع عن أبيه من طريقين احدهما تذكر النهي في
الفتح والأخرى تذكر النهي مطلقاً غير مقيد بزمن^(٤) إلا أنه ذكر الموضوع الذي
نهى الرسول عليه الصلاة والسلام فيه وهو مكة^(٥) .. وسعيد بن منصور^(٦)
من وجهين ، عن الربيع .

يذكر النهي عنها في الفتح .

وأبو حنيفة عن سبرة من طريقين يذكر النهي عنها في فتح مكة .

الأولى — عن يونس بن عبد الله عن أبيه عن ربيع بن سبرة الجهني عن أبيه
أن النبي ﷺ نهى يوم مكة عن متعة النساء^(٧) .
وعن يونس بن عبد الله بن أبي فروة عن الربيع بن سبرة عن أبيه به^(٨) ..

(١) سنن ابن ماجة ٦٣٢/١ ، يذكر قصة المرأة والبرد ثم التحريم الى يوم
القيامة .

(٢) في مصنفه ٥٠٤/٧ .

(٣) سنن الدارمي ١٤٠/٢/١ من طريقين .

في احدهما الزهري عن الربيع عن أبيه قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن نكاح المتعة عام الفتح وفي الاخرى عبد العزيز بن عمر يذكر
النهي عنها في حجة الوداع ..

(٤) المصنف ٢٩٢/٤ ، نكاح المتعة وما ورد فيها .

(٥) ولفظه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً بين الركن والباب وهو
يقول : أيها الناس اني كنت أذنت لكم في الاستمتاع إلا وان الله حرمها الى
يوم القيامة » .

وسنده هكذا ثنا عبدة عن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه ..

(٦) السنن ٢٠٨/٢٠٩/٣ من طريق الزهري وعمرو بن الحارث كلاهما عن
الربيع عن أبيه .

(٧) الخوارزمي — جامع المسانيد ٨٦/٢ .

(٨) جامع المسانيد ٨٨/٨٧/٢ .

والثانية عن الزهري عن محمد بن عبد الله^(١) عن سبرة الجهني أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة^(٢) .
 وأخرجه الشافعي^(٣) عن الزهري عن الربيع عن أبيه . . قال نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة . . والطحاوي^(٤) .
 الكلام علي حديث « سبرة بن محمد الجهني » :

اعلم أن حديث سبرة لم يرو عنه إلا من طريق ابنه الربيع هكذا في ما اطلعنا عليه من كتب الحديث التي في متناولنا وشروحها .
 إلا ما رواه الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى^(٥) عن الزهري عن محمد بن عبد الله عن سبرة الجهني أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة^(٦) .

-
- (١) هو محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي النوفلي المدني مقبول . من الثالثة ت/س/تقريب ٣٠٤ .
 (٢) الجصاص - أحكام القرآن ١٥١/٢ ، الخوارزمي - جامع مسانيد أبي حنيفة ٨٨/٢ .
 (٣) ترتيب مسند الشافعي - للمساعاتي ٣٤١/٢ .
 (٤) شرح معاني الآثار ٢٥/١/٢ .
 (٥) هو الامام فقيه العراق النعمان بن ثابت التيمي مولا هم الكوفي ولد سنة ثمانين . .
 قال الذهبي « وكان إماماً ورعاً عالماً عاملاً متعبداً كبير الشأن لا يقبل جوائز السلطان » . .
 وذكر جماعة روى عنهم وآخريين رووا عنه وذكر في التهذيب كثيراً من ثناء الأئمة علي فقهه وآرائه . .
 الذهبي - تذكرة الحفاظ ١٦٨/١/١٦٩ ابن حجر - تهذيب ٤٤٩/١٠
 أحكام القرآن ١٥١/٢ الخوارزمي - جامع المسانيد ٨٨/٢ . .

وحديث سبرة لما كان قصة واحدة لا تحتمل التعدد يذكر فيها قصة المرأة والبرد والرداء تعين أن تكون في زمن واحد .

ولا يخلو من كونها في غزاة الفتح أو حجة الوداع .

ولما ذكروا القصة تارة في فتح مكة وتارة في حجة الوداع تعين ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى .

والطريق التي أخرجها مسلم مصرحه بأنها في زمن الفتح أرجح فتعين المصير اليها^(١) . .

وأما رواية ابن ماجة من طريق عبد العزيز بن عمر عن الربيع عن أبيه . . يذكر الترخيص فيها وقصة الرداء والمرأة والتحریم المؤبد في حجة الوداع وأخرجها أحمد عن عبد العزيز بن عمر بطولها في حجة الوداع والدارمي أيضاً وغيرهم . . فلما كانت القصة واقعة واحدة لا تحتمل التعدد لقيام القرائن على ذلك تعين تمحيص الرواية للجزم بوقوعها في موطن واحد .

وهنا نرى أن جميع الرواة الذين يروون القصة عن الربيع ومنهم عند مسلم عمارة بن غزية وعبد الملك وعبد العزيز ابنا الربيع عنه والزهري كلهم يذكرون وقوع القصة في فتح مكة .

وتفرد عبد العزيز بن عمر بذكر حجة الوداع فتعين قبول خبر الجماعة لأنه المحفوظ وتوهيم المتفرد المخالف وإن كان ثقة فكيف وقد تقرر أنه صدوق يخطئ^(٢) ، لا سيما والراوون عن الربيع بلغوا درجة الشهرة في تلك الطبقة .

قال البيهقي متعباً حديث عبد العزيز بن عمر :

« رواه جعفر بن عون وأبو نعيم عن عبد العزيز بن عمر مؤرخاً بحجة الوداع وكذلك رواه جماعة من الأكابر كإبن جريح والثوري وغيرهما عن عبد العزيز

(١) ابن حجر - فتح الباري ١٧١/٩ .

(٢) ابن حجر - تقريب ص ٢١٥ .

وهو وهم منه فرواية الجمهور عن الربيع بن سبرة أن ذلك كان زمن الفتح^(١)». وقال القاضي عياض ما لفظه :

« وفي أبي داود أنه أباحها في حجة الوداع ثم نهى عنها فيها وهو خطأ لأنه لم تكن ضرورة وأكثرهم حج بأهله »^(٢) .

وأجاب ابن حجر عن ذلك بجوابين :

أحدهما أن المراد بذكر ذلك في حجة الوداع اشاعة النهي والتحریم لكثرة من حضرها من الخلائق .

والثاني احتمال أن يكون انتقل ذهن أحد رواة من فتح مكة الى حجة الوداع لأن أكثر الرواة عن سبرة أن ذلك كان زمن الفتح^(٣) . والجواب الأول ترده أمور :

أولاً - إن الحديث المنفرد به عبد العزيز بن عمر لم يقتصر على ذكر النهي والتحریم فقط بل ذكر الترخيص وقصة سبرة مع المرأة ، وإعجابها بشبابه وهذا ما يدعو المتأمل لاستبعاد هذا الجواب^(٤) .

ثانياً - إن ما ثبت في الصحيح مقدم على ما ورد في غيره وقد صرح بوقوع القصة في الفتح فاتفق وقوعها في غيرها .

ثالثاً - إن الراويين عن الربيع خالفوا عبد العزيز وهم ثقات وهو ليس في درجة أحدهم منفرداً فكيف مع أطباقتهم على مخالفته .

رابعاً - إن عبد العزيز هذا ، قال ابن حجر بأنه صدوق يخطيء فنعتبر

(١) السنن الكبرى ٢٠٣/٧ .

(٢) اكمال - اكمال المعلم - ١٢/٤ ، طبعة السعادة الأولى .

(٣) تلخيص الحبير ١٥٦/١/٢ .

(٤) ابن ماجة - السنن ٦٣٢/١ ، مسند أحمد ٤٠٦/٤٠٥/٣ ، سنن الدارمي

١٤٠/٢

هذا من أخطائه (١) .

خامساً - إنه ورد من غير طريق سبرة النهي عنها في مكة .

فقد أخرج الطبراني عن الحارث بن غزية أن النبي ﷺ نهى عنها في فتح

مكة (٢) . .

كما ورد من غير طريق الربيع عن سبرة ، فعن أبي حنيفة عن الزهري عن محمد بن عبد الله عن سبرة نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء في الفتح (٣) . .

سادساً - إن النهي عنها في الفتح جاء مؤبداً الى يوم القيامة فأما أنه لن يقع في المستقبل الترخيص فيها . قال المنذري « ودل قوله ﷺ ألا وإن الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة على أن النسخ لا يجوز أن يقع عليه » (٤) .

فلو اعتبرنا حديث الربيع وقع في حجة الوداع للزم الترخيص فيها وحصل تناقض فتبين من هذا كله أن عبد العزيز هو الواهم بذكره حجة الوداع ، ولا يقال كيف أخرج له الشيخان مع كونه يخطيء ، إذ الجواب إنهما لا يخرجان عنه إلا ما صح ، ولم يصح لهما حديثه هذا فلم يخرجاه .

ولو كان تكرر الترخيص فيها والنهي في حجة الوداع حاصلًا لنقل إلينا عن كثير من الصحابة كما نقل قوله وفعله في حجة الوداع بطريق الاستفاضة ، ولكن

(١) وعبد العزيز هذا مع كونه من رجال الشيخين فقد تكلم فيه فأورده الذهبي في الضعفاء « وقال ثقة ضعفه أبو مسهر » ، وفي التهذيب ٦/٣٥٠ ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطيء يعتبر حديثه إذا كان دونه ثقات ، وقال أحمد ليس هو من أهل الحفاظ والاتقان .

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤/٢٦٦ وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف وقال ابن حجر « متروك من الرابعة » تقريب ٢٩ . .

(٣) الخوارزمي - جامع مسابيد أبي حنيفة ٢/٨٨ .
الجصاص - أحكام القرآن ٢/١٥١ .

(٤) ابن المنذر - الاشراف ١/٢٠ ق باب نكاح المتعة - مخطوط .

لم نجد من ذكر التحريم في حجة الوداع عنه ﷺ من الصحابة • وهي من أقوى الحجج على عدم وقوع التحريم في حجة الوداع وأنه وقع في فتح مكة • والله أعلم •
 وقال القرطبي في أحكام القرآن ما نصه « فأما حديث سبرة الذي فيه إباحة النبي ﷺ لها في حجة الوداع فخارج عن معانيها كلها وقد اعتبرنا هذا الحرف (١) فلم نجده إلا في رواية عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز خاصة وقد رواه اسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عمر فذكر أن ذلك كان في فتح مكة وأنهم شكوا إليه العزبة فرخص لهم فيها ومحال أن يشكوا إليه العزبة في حجة الوداع لأنهم كانوا حجوا بالنساء وكان تزويج النساء بمكة يمكنهم ولم يكونوا حينئذ كما كانوا في الغزوات المتقدمة ، ويحتمل أنه لما كانت عادة النبي ﷺ تكرير مثل هذا في مغازيه وفي المواضع الجامعة ذكر تحريمها في حجة الوداع لاجتماع الناس حتى يسمعه من لم يكن سمعه فاكد ذلك حتى لا تبقى شبهة لأحد يدعي تحليلها ، ولأن أهل مكة كانوا يستعملونها كثيراً » (٢) •

والاحتمال الذي ذكره حسن لو ساعدت الرواية على ذلك ، لأن الرواية تذكر الترخيص والقصة التي حدثت لسبرة بن معبد الجهني مع المرأة التي أراد هو وصاحبه أن يستمتعا بها تذكر ذلك في حجة الوداع أيضاً على نحو ما جاء في فتح مكة •

وهذا الجواب إنما يتم لو ورد مجرد النهي عنها في حجة الوداع ••

قال ابن شاهين (٣) : حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث (٤) ، قال حدثنا

(١) أحكام القرآن ٥/١٣١/١٣٢ •

(٢) يعني لفظ « حجة الوداع » •

(٣) قال الذهبي : « هو الامام الحافظ المفيد الكثير محدث العراق أبو حفص

عمر بن أحمد البغدادي الراعي المعروف بابن شاهين صاحب التصانيف

« وثقة الأزهرى وابن ابي الفوارس والدارقطني توفي سنة خمس وثمانين

وثلاثمائة بعد الدارقطني بأيام - تذكرة الحفاظ ١/٢٧٢/٧٧٢ وما بعدها •

(٤) هو أبو بكر عبد الله بن الحافظ الكبير أبي داود ولد سنة ثلاثين ومائتين

أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي^(١) خال نا بكر بن يزيد العقيلي^(٢) عن عكرمة بن عمار^(٣) عن سعيد بن أبي سعيد^(٤) عن أبيه^(٥) عن أبي هريرة قال : « تمتعنا مع رسول الله ﷺ بمكة من النساء ثم قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن الله عز وجل حرم متعة النساء فمن عنده منهن شيء فليفارقه ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً قال : ففارقناهن ولم نأخذ مما أعطيناهن شيئاً »^(٦) .

والحديث ضعيف جداً بهذا السند وإن كان معناه ثابتاً من حديث سبرة عند مسلم وغيره .

وقال^(٧) : أخبرنا عبد الله بن سليمان^(٨) قال نا أحمد بن محمد بن عمر

→

قال الدارقطني ، ثقة كثير الخطأ في الكلام على الحديث ووثقه ابن عدي وتكلم فيه ابن صاعد وابن جرير لكن قال الذهبي لا يسمع كلامهما فيه لما بينهم من العداوة وتأول تكذيب والده له وأطال النفس في الثناء عليه . . . والذب عنه ، توفي سنة ٣١٦ هـ . . . تذكرة ١/٢٧٢/٧٧٢ وما بعدها . . .

(١) أحمد اليمامي قال الخطيب كان غير ثقة وقال ابن عدي حدث بأحاديث مناكير عن ثقات وكذبه أبو حاتم وابن صاعد - تاريخ بغداد ٥/٦٥/٦٦ ، ابن عراق تنزيه الشريعة ص ٣٣ . . . لم أقف على ترجمته .

(٢) عكرمة بن عمار هو العجلي اليمامي صدوق يغلط خت سرق - تقريب ٢٤٢ .

(٤) سعيد بن أبي سعيد هو المقبري أبو سعيد المدني ثقة من الثالثة تغير قبل موته بأربع سنين توفي في حدود العشرين وقيل بعدها . ع تقريب ١٢٢ ، تهذيب ٣٨/٤ .

(٥) هو كهسان بن سعيد المقبري ثقة ثبت من الثانية مات سنة مائة ، تقريب ع ٢٨٧ .

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ٤٧ ق مخطوط .

(٧) أي ابن شاهين .

(٨) هو ابن أبي داود تقدمت ترجمته في الحديث السابق .

اليمامي^(١) قال نا عمر بن يونس^(٢) قال نا الحسن^(٣) بن زيد بن الحسن بن علي ابن أبي طالب عليه السلام عن أبيه^(٤) أنه سمع الحسن بن علي^(٥) يقول نا علي ابن أبي طالب أنه سمع النبي ﷺ ينهى عن متعة النساء ويقول هي حرام الى يوم القيامة^(٦) وأخرجه من طريق عبد الله بن سليمان عن أحمد اليمامي عن عبادة ابن عمر عن محمد بن المهاجر قاضي اليمامة قال سألت الحسن بن زيد عن المتعة وحدث به^(٧) . وفي سنده أحمد اليمامي رمى بالكذب فالحديث ضعيف جداً وقال ابن شاهين^(٨) « حدثنا الحسن بن عبد الرحمن السفعي^(٩) الحمصي (١٠) ومحمد بالبصرة قال نا عيسى بن عياش قال نا الربيع بن روح^(١١) قال

- (١) رمى بالكذب تقدم الكلام عليه سابقاً .
- (٢) هو عمر بن يونس اليمامي ثقة من التاسعة . ع تقريب ٢٥٧ .
- (٣) الحسن بن زيد صدوق بهم وكان فاضلاً ولي إمرة المدينة للمنصور من السابعة مات سنة ثمان وستين وهو ابن خمس وثمانين - س تقريب ٧٠ وانظر تاريخ بغداد ٣٠٩/٧ .
- (٤) هو زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني ثقة جليل من الرابعة مات سنة عشرين أي بعد المائة - ابن حجر - تقريب ص ١١٢ .
- (٥) هو « الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته وقد صحبه وحفظ عنه مات شهيداً بالسنة تسع وأربعين وهو ابن سبع وأربعين ، وقيل بل مات سنة خمسين ، وقيل بعدها » . . . ابن حجر - تقريب ع ٧٠ .
- (٦) ابن شاهين - الناسخ والمنسوخ ص ٤٨ ق مخطوط .
- (٧) ابن شاهين - الناسخ والمنسوخ ص ٤٨ ق مخطوط .
- (٨) الناسخ والمنسوخ ص ٤٨ ق مخطوط .
- (٩) الكلمة غير واضحة في الأصل وهذا شكلها التقريبي في المخطوطة .
- (١٠) لم أقف على ترجمته ، والراوي الذي بعده لم يذكر في الأصل اسم أبيه ومحله بياض
- (١١) هو الربيع بن روح اللاحوني الحمصي ثقة من التاسعة دس - تقريب ١٠١ .

نا اسماعيل يعني ابن عياش^(١) عن سعيد بن أبي عروبة^(٢) عن نافع^(٣) عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه نهى عن متعة النساء يوم الفتح ، الحسن وشيخه لم أعرفهما وابن أبي عروبة عنهن في الرواية وهو كثير التدليس ومعنى الحديث جاء من طريق صحيحه كما سبق .

عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن المتعة^(٤) .

عن سهل بن سعد الساعدي^(٥) رضي الله عنه قال : « إنما رخص رسول الله ﷺ في المتعة لحاجة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها بعد » . .

(١) هو اسمعيل بن عياش العنسي الحمصي الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مختلط في غيرهم من الثامنة مات سنة احدى واثنتين وثمانين وله بضع وسبعون سنة ع - تقريب ابن حجر ص ٣٤ .

(٢) هو سعيد بن أبي عروبة البصري ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة مات سنة ست وقيل سبع وخمسين من السادسة ع - ابن حجر - تقريب ص ١٢٤ .

(٣) نافع هو مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه ع - ابن حجر - تقريب (٣٥٥) .

(٤) الخوارزمي - جامع مسانيد أبي حنيفة ٨٦/٢ ، أبو حنيفة عن الزهري عن أنس فذكره :

وله عن معارب عن ابن عمر رضي الله عنهما النهي عن المتعة مطلقاً غير مقيد بزمن - المصدر السابق ٨٦/٢ .

(٥) هو سهل بن سعد الانصاري الساعدي يكنى أبا العباس وقيل أبو يحيى وكان اسمه حزناً فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلاً قال الزهري رأى سهل بن سعد النبي صلى الله عليه وسلم وسمع منه وذكر أنه كان له يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سنة توفي سهل سنة ثمان وثمانين وهو ابن ست وتسعين سنة ويقال أنه آخر من بقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة - ابن الاثير - أسد الغابة ٣٦٦/٢ - ٣٦٧ .

رواه الطبراني - قال الهيثمي وفيه يحيى بن عثمان بن صالح وابن لهيعة
وكلاهما حديثه حسن (١) .

(١) مجمع الزوائد ٤/٢٦٦ - وهذا الحديث يدل على أن المتعة إنما رخص
فيها لعوامل قوية استدعت الترخيص فيها ويمكننا أن نبرز هذه العوامل
فيما يلي :

١ - ضيق ذات اليد - فقد كان الصحابة قبل أن يوسع الله عليهم حالتهم ضيقة
سيما المهاجرين الذين فروا بأنفسهم ودينهم إلى المدينة - ونبدوا أموالهم
وأهلهم ابتغاء رضى المولى جل وعز . .

٢ - قلة النساء - وهذا واضح في حديث الدارقطني عن ابن عباس عن عمر
حين قال « إنما أحل الله ذلك للناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
والنساء يومئذ قليل ثم حرم عليهم بعد » .

٣ - الأسفار المتتابعة - ففي جميع أحاديث المتعة لم تذكر أنها أبيحت لهم في
بلادهم بل بالمكس فإنها ما أحلت لهم إلا وهم مسافرون غزاة لإعلاء كلمة
الله تعالى . وقد يطول سفرهم وقطرهم حار ، فكان الترخيص حينئذ لضرورة
ملحة . . وحاجة شديدة . .

المبحث الثالث

تحريم المتعة في أوقات ومواطن أخرى

أدلتها ، تحقيقها :

إعلم أنه بالنظر الى مجموع الروايات الواردة في تعيين زمن تحريم المتعة
تجتمع لنا سبعة مواطن جاء في الأخبار ذكر تحريمها فيها ..

وسأذكر هذه الروايات مفصلة بحسب ترتيبها الزمني مع تحقيقها :

١ - خبير وقد سبق الكلام عليها .

٢ - عمرة القضاء (١) ..

عن الحسن (٢) قال لما قدم رسول الله ﷺ مكة في عمرته تزين نساء أهل

(١) وكانت في ذي القعدة سنة سبع من الهجرة - ويقال لها عمرة التقصاص لأن
المشركين بمكة صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة في الشهر
الحرام من سنة ست عن البيت الحرام وقد جاءه معتمراً وتم صلح الحديبية
فاقتصر رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم فدخل مكة في ذي القعدة في
الشهر الحرام الذي صدوه فيه من سنة سبع - ابن هشام ٧/٧ من الروض
الأنف للسهيلي .

(٢) هو البصري المشهور قال ابن حجر « ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل
كثيراً ويدلس توفي سنة عشر ومائة - تقريب ٦٩ .

المدينة^(١) فشكى أصحاب رسول الله ﷺ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« تمتعوا منهن واجعلوا الأجل بينكم وبينهن ثلاثاً فما أحسب رجلاً يتمكن من
إمرأة ثلاثاً إلا ولاها الدبر^(٢) .

هذا مرسل أرسله الحسن البصري وهو وإن كان من الثقات المحتج بهم
إلا أن مراسيله ضعيفة لا يعتمد عليها ، قال ابن سعد في ترجمته كان عالماً جامعاً
رفيعاً ثقة . الخ وكل ما أسند من حديثه وروى عن سمع منه فهو حجة وما
أرسله فليس بحجة^(٣) .

وقد وضع السخاوي المراسيل باعتبار القوة والضعف ست طبقات أعلاها
ما أرسله صحابي ثبت سماعه - أي عن الرسول ﷺ وأدناها مراسيل من كان
يأخذ عن كل أحد ، ومثل لها بمراسيل الحسن^(٤) .

التخريج :

أخرجه سعيد بن منصور^(٥) .

فا هشيم قال أنا منصور عن الحسن ، وأخرجه بالسند نفسه إلى الحسن
بلفظ « إنما كانت المتعة من النساء ثلاثة أيام ولم يكن قبل ذلك ولا بعده
وأخرجه عبد الرزاق^(٦) عن معمر عن الحسن بلفظ « ما حلت المتعة قط إلا ثلاثاً
في عمرة القضاء ما حلت قبلها ولا بعدها . .

(١) قال الأعظمي : في تحقيقه لسنن سعيد بن منصور ٢٠٨/٣ « والعل كلمة

المدينة سهو والصواب مكة » ولكن استدراكه غير متعين إذ المراد بنساء أهل

المدينة مكة لتقدم ذكرها فالسياق فيما أرى واضح .

(٢) أي فارقها والحديث رواه سعيد بن منصور في سننه ٢٠٨/٣ .

(٣) ابن حجر - تهذيب ٢/٢٦٦ .

(٤) فتح المنيث ١/١٤٨ .

(٥) السنن - رقم ٨٤٤ - ٢٠٨/٣ .

(٦) المصنف - رقم ١٤٤٠ - ٥٠٣/٧ .

وله طريق أخرى الى الحسن عن عبدة عن سعيد عن قتادة عن الحسن قال :
 « والله ما كانت المتعة إلا ثلاثة أيام أذن لهم رسول الله ﷺ فيها ما كانت قبل
 ذلك ولا بعده » - ولم يقيده بزمن •

وطريق أخرى الى الحسن عن الثوري عن مالك بن مِغْوَل (١) عنه قال
 « ما كانت المتعة إلا ثلاثة أيام حتى حرّمها الله عز وجل ورسوله ﷺ (٢) قال
 ابن حجر - وله شاهد أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث سبرة بن معبد
 قال خرجنا مع رسول الله ﷺ فلما قضينا عمرتنا قال لنا « ألا تستمتعون من
 هذه النساء فذكر الحديث » (٣) •

وأثر الحسن كما في بعض ألفاظه بقصر الترخيص والتحریم على عمرة القضاء
 فقط فيدفعه ما ثبت عنه ﷺ من الترخيص فيها بعد فتح مكة وهي بعد عمرة
 القضاء اتفاقاً ، كما يدفعه الترخيص فيها قبل خيبر ثم تحريمها فيها وهي قبل عمرة
 القضاء قاله النووي ، ولذلك استغرب السهيلي رواية الحسن كما نقله عنه
 الزيلعي (٤) •

وقال ابن حجر « أما عمرة القضاء فلم يصح الأثر فيها لضعف مراسيل الحسن
 لأنه كان يأخذ عن كل أحد وعلى تقدير ثبوته فلعله أراد أيام خيبر لأنهما كانا في
 سنة واحدة (٥) •

وهذا الاحتمال مدفوع أيضاً تأباه رواية الترخيص فيها في فتح مكة •• فلا
 يتفق مع قول الحسن - « ما حلت المتعة قط إلا ثلاثاً في عمرة القضاء » •

(١) مالك بن مغول بكسر أوله وسكون المعجمة وفتح الواو الكوفي أبو عبد الله
 ثقة ثبت من كبار السابعة - ع تقريب ص ٣٢٧ •

(٢) المصنف - ٥٠٥/٧ •

(٣) تلخيص الحبير ١٥٥/١/٢ •

(٤) نصب الراية ١٧٩/٣ •

(٥) فتح الباري ١٧٠/٩ •

فلاحتمال بعيد ولو قال الحسن - زمن عمرة القضاء أو عامة لحسن هذا الاحتمال على تقدير ثبوت الرواية ، لكن سيدفعه ثبوت الترخيص فيها عام الفتح .
 وضعف مرسل الحسن يغنينا عن التقديرات والاحتمالات البعيدة ،
 نعم حكم ابن حجر على هذه الزيادة « ما كانت قبلها ولا بعدها » ، أخرجها عبد الرزاق حكم عليها بالنكارة لأنها من رواية عمرو بن عبيد وهو ساقط الحديث (١) . . . لكن ثبتت هذه الزيادة عند عبد الرزاق أيضاً من غير طريق عمرو ابن عبيد فعن عبدة بن سعيد عن قتادة عن الحسن قال : « والله ما كانت المتعة إلا ثلاثة أيام أذن لهم رسول الله ﷺ فيها ما كانت قبل ذلك ولا بعده » وعبدة هو ابن سليمان الكلابي ثقة ثبت (٢) وسعيد هو ابن أبي عروبة ثقة حافظ لكنه كثير التدليس واختلط (٣) وقتادة هو ابن دعامة السدوسي ثقة ثبت (٤) . . .
 كما أخرج هذه الزيادة سعيد بن منصور (٥) نا هشيم (٦) قال أنا منصور (٧) عن الحسن «إنما كانت المتعة من النساء ثلاثة أيام ولم يكن قبل ذلك ولا بعده» .
 فهذا السند صحيح الى الحسن لأن هشيماً قد أمنا من تدليسه حيث صرح بالسماع لكن الأثر موقوف على الحسن لم يرفعه فليس بحجة إذ هو رأي رآه معارض بالحجج الصحيحة . . .

-
- (١) فتح الباري ١٦٩/٩ .
 (٢) تقريب ٢٢٣ .
 (٣) تقريب ١٢٤ إلا أنه كان من اثبت الناس في قتادة . . .
 (٤) تقريب ٢٨١ .
 (٥) السنن - ٢٠٨/٣ .
 (٦) هشيم بالتصغير بن بشير بوزن عظيم بن القاسم بن دينار السلمي ثقة ثبت كثير التدليس والارسال الخفي من السابعة مات سنة ٨٣ وقد قارب الثمانين روى له الجماعة تقريب ٣٦٥ .
 (٧) منصور هو بن زاذان - بزاي وذال معجمة - الواسطي الثقفني أبو المغيرة ثقة ثبت عابد من السادسة مات سنة ٢٩ على الصحيح ، روى له الجماعة ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

وأما حديث سبرة بن معبد الذي اعتبره ابن حجر شاهداً لمرسى الحسن فقد أخرجه مسلم في صحيحه مطولاً ومختصراً كما سبق وكل الروايات عنه تذكر أن الترخيص والتحریم وقعا في غزوة الفتح وفي بعضها يذكر مدة الترخيص مقيدة بثلاثة أيام ومنها ••

« فكن معنا ثلاثاً ثم أمرنا رسول الله ﷺ برفاقهن » (١) •

« فمكث معها ثلاثاً ثم إن رسول الله ﷺ قال من كان عنده شيء من هذه النساء التي يتمتع فليخل سبيلها » (٢) •

وما في الصحيح أولى وأرجح لأن الحديث مخرجه واحد وقصته واحدة فيبعد القول بتكررها مع سبرة ••

على أن قوله « فلما قضينا عمرتنا » غير صريح في كون ذلك في عمرة القضاء إذ يحتمل أن يكون مراده فلما قضينا عمرتنا « في حجة الوداع ، لأن النبي ﷺ أمر من لم يسق الهدى من أصحابه في حجة الوداع أن يحل من إحرامه ويجعلها عمرة •

ويؤيده ما جاء عن سبرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه يذكر الاستمتاع والنهي في حجة الوداع وقد بينا أن ذلك وهم من بعض الرواة سبق ذهنه من الفتح الى حجة الوداع وسفر الوهم كثيراً ما يعرض للحفاظ (٣) ••
والخلاصة أنه لم يثبت في عمرة القضاء حصول ترخيص ولا تحریم في المتعة •

غزوة الفتح :

وقد مضى حديث سبرة بن معبد الجهني الذي أخرجه مسلم في صحيحه وغيره

(١) نووي على مسلم ١٨٧/١/٥ •

(٢) نووي على مسلم ١٨٤/١/٥ - ١٨٥ •

(٣) ابن حجر - التلخيص الحبير ١٥٦/١/٢ •

وفيه أن رسول الله ﷺ قال في فتح مكة « يا أيها الناس إني قد أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة » (١) • •

عام أوطاس : (٢)

قال البخاري (٣) حدثنا سفيان قال عمرو عن الحسن بن محمد (٤) عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قالوا كنا في جيش فأتانا رسول (٥) رسول الله ﷺ فقال إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا •

ولمسلم من طريق شعبة عن عمرو به قال خرج علينا منادي رسول الله ﷺ • • الحديث • •

-
- (١) صحيح مسلم ١٨٦/١/٥ ، بشرح النووي •
- (٢) أوطاس واد في دار هوازن غير وادي حنين وكانت الغزوة عام الفتح في السنة الثامنة أي بعد الفتح ببسير وذلك أن هوازن لما انهزموا صارت طائفة منهم الى الطائف وطائفة الى بجيلة وطائفة الى أوطاس فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم عسكرياً مَقْدَمَ مَتْنَهُمْ أبو عامر الأشعري الى من مضى الى أوطاس ومقتل أبي عامر في هذه الغزوة ثابت في صحيح البخاري •
- ابن حجر - فتح الباري ٤٣/٤٢/٨ •
- (٣) في صحيحه - فتح ١٦٧/٩ ، باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيراً • •
- (٤) هو الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب - قال الأبي نقلنا عن بعضهم انظر قوله عن الحسن عن سلمة ولم يدركه - اكمال المعلم شرح مسلم ١٥/٤ ، مع اكمال السنوسي وقد أجاب ابن حجر على هذا بقوله « وقد أدركهما - يعني جابراً وسلمة - الحسن بن محمد جميعاً لكن روايته عن جابر أشهر • •
- فتح الباري ١٧٢/٩ • •
- (٥) قال ابن حجر لم أقف على اسمة لكن في رواية شعبة خرج علينا منادي رسول الله فيشبهه أن يكون هو بلال - فتح ١٧٨/٩ •

وله^(١) من طريق روح عن عمرو به أن رسول الله ﷺ أتانا فأذن لنا في المتعة^(٢) .

قال البخاري في صحيحه^(٣) وقال ابن أبي ذئب ، حدثني إياس بن سلمة بن الأكوع : عن أبيه^(٤) ، عن رسول الله ﷺ^(٥) أيما رجل وإمرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال فإن أحبا أن يتزايدا أو يتتاركا تتاركا^(٦) فما أدرى أشيء كان لنا خاصة أم للناس عامة .

قال أبو عبد الله وبينه وعلي عن النبي ﷺ أنه منسوخ . . ولم يعين سلمة في هذه الرواية زمن الترخيص .

ولكن عند مسلم وغيره جاء تعيين العام الذي رخص فيه وأمد الترخيص ثم النهي عنها .

-
- (١) نووي على مسلم ١٨٣/١٨٢/١/٥ .
 - (٢) قال النووي - قوله أتانا يحتمل أتانا رسوله ومناديه كما صرح به في الرواية الأولى ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم مر عليهم فقال لهم ذلك بلسانه . . شرح مسلم ١٨٣/١/٥ .
 - (٣) ١٧٦/١/٢ .
 - (٤) هو سلمة بن الأكوع الأسلمي يكنى أبا مسلم وكان ممن بايع تحت الشجرة مرتين سكن المدينة ثم انتقل فسكن الريذة وكان شجاعاً رامياً محسناً خيراً فاضلاً وهو الذي استنقذ لقاح رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة ذي قرد وتوفي سنة أربع وسبعين بالمدينة وهو ابن ثمانين سنة - ابن الاثير - أسد الغابة ٣٣٣/٢ .
 - (٥) هذا أحد معلقات البخاري وقد وصله في تفلين التعليق ص ٢٦٧/٣ ق - الحافظ ابن حجر فقال « أما حديث ابن أبي ذئب فقال الطبراني في المعجم الكبير حدثنا محمد بن عبد الله بن السراج ومحمد بن علي بن المديني قالوا ثنا محمد بن حماد المكي ثنا حاتم بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . .
 - (٦) والمعنى أن اطلاق الأجل محمول على التقعيد بثلاثة أيام بليليهن . فتح ١٧٣/٩ .

فعن إياس بن سلمة عن أبيه قال رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة
ثلاثاً ثم نهى عنها •
التخريج :

أخرجه مسلم^(١) وإسناده :
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يونس بن محمد حدثنا عبد الواحد بن
زياد حدثنا أبو عميس عن إياس بن سلمة عن أبيه •• وابن أبي شيبة عن يونس
به^(٢) •• والطحاوي^(٣) عن علي بن معبد عن يونس به إلا أنه قال أذن بدل
رخص •• والدارقطني^(٤) عن عبد الله بن أبي داود عن محمد بن يحيى عن يونس
به •• وأبو داود الطيالسي^(٥) عن عبد الله بن أحمد عن أبيه عن يونس به •
وأحمد عن يونس به^(٦) •• والبيهقي من طريق يونس به^(٧) •
فالحديث صحيح - مخرج في مسلم كما عرفت •

النهي عن نكاح المتعة عام أوطاس :

انما يعني عام الفتح

اعلم أن حديث سلمة بن الأكوع الثابت يدل على الترخيص بنكاح المتعة
ثم النهي عنها عام أوطاس ••
ولا يخلو الحال من أمرين :

إما أن يكون النهي وقع في هذه الغزوة حقيقة أو نسب إليها مجازاً لقرب
الزمن لكونهما في عام واحد ، وربما يقع في الذهن إمكان الجمع بالقول أن المتعة

-
- (١) في صحيحه - نووي ما جاء في نكاح المتعة ١٨٤/١/٥ •
 - (٢) المصنف - في نكاح المتعة وحرمتها ٢٩٢/٤ •
 - (٣) شرح معاني الآثار ٢٦/١/٢ •
 - (٤) السنن باب المهر رقم الحديث ٥٢ - ٢٥٨/١/٢ •
 - (٥) مسند الطيالسي ترتيب الساعاتي - ٣٠٩ •
 - (٦) المسند - ٥٥/٤ •
 - (٧) السنن الكبرى - ٢٠٤/٧ •

وقعت ممن سبق له أن سمع الرخصة فيها في الفتح وفاته سماع النهي المؤبد عنها، فأعيد النهي ليشيع ويسمعه من لم يسمعه، إلا أنه لما جاء في حديث سلمة الترخيص فيها ثلاثاً عام أوطاس ثم النهي عنها تبين أن ذلك في فتح مكة لأنها موافقة لرواية الربيع السابقة في صحيح مسلم وغيره .. ويبعد أن يقال الترخيص في أوطاس غير الذي في فتح مكة، لأنه ثبت النهي في فتح مكة عنها على وجه التأييد فتأكدنا أنه لن يقع في المستقبل الترخيص فيها بخلاف تحريمها بخير فإنه لم يذكر مؤبداً إيداناً بأنه سيقع الترخيص فيما بعد ويؤيده أن في غزوة أوطاس لم يكن الرسول عليه الصلاة والسلام مع أصحابه بل أرسل سرية كما أسلفنا .

ويقويه أن سلمة لم يقل « في غزوة أوطاس » وإنما ذكر الطرف الشامل لفتح مكة وأوطاس وهو لفظ « عام أوطاس » .. ولذا يقول البيهقي (١) :

« وعام أوطاس وعام الفتح واحد ، فأوطاس وإن كانت بعد الفتح فكانت في عام الفتح بعده بيسير فما نهى عنه لا فرق بين أن ينسب إلى عام أحدهما أو إلى الآخر ..

وفي رواية سبرة بن معبد ما دل على أن الإذن فيه كان ثلاثاً ثم وقع التحريم كما هو في رواية سلمة بن الأكوع فروايتها ترجع إلى وقت واحد .
ثم إن كان الإذن في رواية سلمة بن الأكوع بعد الفتح في غزوة أوطاس فقد نقل نهيها عنها بعد الإذن فيها ولم يثبت الإذن فيها بعد غزوة أوطاس فبقي تحريمها إلى الأبد والله أعلم ..

فإن زعم زاعم أنه نهى بضم النون وكسر الهاء وإن المراد بالناهي في حديث سلمة بن الأكوع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالمحفوظ عندنا ثم نهى بفتح النون والهاء ورأيته في كتاب بعضهم بالألف « ثم نها عنها بعد » .. على أنها

(١) السنن الكبرى - ٢٠٤/٧ -

إن كانت الرواية نهى بضم النون وكسر الهاء فيحتمل أن يكون المراد بالناهي رسول الله ﷺ ويحتمل أن يكون عمر رضي الله عنه ورواية الربيع بن سبرة عن أبيه قاطعة بأن الناهي عنها في هذا العام رسول الله ﷺ فتكون أولى من رواية من أبيهم» (١) .

وقال النووي معلقاً على حديث سلمة :

« هذا تصريح بأنها أبيحت يوم فتح مكة . وهو ويوم أوطاس شيء واحد (٢) .
وقال ابن حجر : « وظاهر الحديثين - أي حديث سبرة وسلمة » المغايرة ولكن يحتمل أن يكون أطلق على عام الفتح عام أوطاس لتقاربهما ولو وقع في سياقه أنهم تمتعوا من النساء في غزوة أوطاس لما حسن هذا الجمع - أي لكن جاء في السياق بلفظ « عام أوطاس » .»

نعم ويبعد أن يقع الاذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها ، في غزوة الفتح بأنها حرمت الى يوم القيامة (٣) .

وقال العيني : « إن الجمع بين هذه الأحاديث وترجيح بعضها عند عدم إمكان الجمع على وجوه ذكرها العلماء .

فقال المازري : ليس هذا تناقضاً لأنه يصح أن ينهى عنها في زمن ثم ينهى عنها في زمن آخر تؤكداً أو ليشتهر النهي ويسمعه من لم يكن سمعه أولاً فسمع بعض الرواة النهي في زمن وسمعه آخرون في زمن آخر فنقل بعضهم كل ما سمعه وأضافه الى زمن سماعه .

وقال القاضي عياض يحتمل أنه ﷺ أباحها لهم للضرورة بعد التحريم ثم حرمها تحريماً مؤكداً فيكون أنه حرمها يوم خيبر وفي عمرة القضاء ثم أباحها

(١) السنن الكبرى - ٢٠٤/٧ -

(٢) شرح مسلم ١٨٤/١/٥ -

(٣) فتح الباري ١٧٠/٩ -

يوم الفتح للضرورة بعد التحريم ثم حرما تحريماً مؤبداً» (١) .
وفيما قالاه نظر . .

أما قول المازري فيرده ما سبق من أن النهين سبقهما الترخيص فرخص فيها قبل خير كما في حديث ابن مسعود وحرما فيها ورخص فيها ثلاثة أيام في غزوة الفتح وحرما فيها . وهذا في الحقيقة لا يمنع تكرير النهي للتأكيد والإشاعة غير أنه لم يثبت لما تقدم . .

وأما قول القاضي عياض أن تحريمها حدث في عمرة القضاء فغير مسلم . . لأنه لم يحدث بذلك سوى الحسن البصري مرسلاً ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد (٢) كما مر .

يوم حنين :

قال النسائي (٤) - أخبرنا عمرو بن علي ومحمد بن بشار بن المثني قالوا أنبأنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني مالك بن أنس

(١) عمدة القاري ٣١٢/٨ .

(٢) ابن حجر - فتح الباري ١٧٠/٩ .

(٣) قال ابن اسحاق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى هوازن بعد الفتح في خامس شوال سنة ثمان وقال الواقدي خرج لست خلون من شوال فانتهى الى حنين في عاشره وحنين واد قال السهيلي سمي بحنين بن قايته ، قيل هو واد قبل الطائف ، وقيل واد بجنب ذي المجاز ، وقال الواقدي بينه وبين مكة ثلاث ليال ، وهو يذكر ويؤنث فإن قصدت به البلد ذكرته وصرفته كقبوله سبحانه [ويوم حنين اذ أمجيتكم كثرتمكم] . وان قصدت به البلدة والبقعة أنثته ولم تصرفه كقبول الشاعر :

نصروا نبيهم وشدوا أزره
بحنين يوم تواكل الأبطال

ياقوت الحموي - معجم البلدان ٣١٣/٢ .

ابن كثير - البداية والنهاية ٣٢٢/٢/٢ .

(٤) في السنن ١٢٦/٢/٣ .

أن ابن شهاب أخبره أن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي أخبراه أن أباهما محمد بن علي أخبرهما أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن متعة النساء، قال ابن المثنى، يوم حنين، وقال هكذا حدثنا عبد الوهاب من كتابه وأخرجه الدارقطني^(١) وقال إن عبد الوهاب الثقفى تفرد عن يحيى بن سعيد عن مالك بقوله حنين أي فالوهم جاء من قبله، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خيبر على الصواب .. قال ابن حجر - والظاهر أنه تصحيف من خيبر^(٢) ..

وعلى هذا فالرواية هذه مطروحة لا اعتماد عليها ..

تبوك:

روى اسحاق بن راشد^(٤) عن الزهري عن عبد الله بن محمد وحده عن أبيه

(١) لم أجده في السنن ولا في العلل بلفظ حنين بل بلفظ تبوك ص ١٣٣/١ ق

ونسبه هكذا الى الدارقطني .. ابن حجر - في الفتح والتلخيص ..

ابن حجر - فتح الباري ١٦٨/٩ .

(٢) ١٥٥/١/٢ من التلخيص الخبير .

(٣) وتسمى غزوة العسرة مأخوذ من قوله سبحانه [الذين اتبعوه في ساعة

العسرة] وتبوك المشهور فيها عدم الصرف للتأنيث والعلمية ومن صرفها

أراد الموضع ووقع تسميتها بتبوك في الأحاديث الصحيحة منها حديث مسلم

« إنكم ستأتون غداً عين تبوك » ، وتبوك موضع معروف بينها وبين المدينة

من جهة الشام أربع عشرة مرحلة وسببها كما ذكره ابن سعد وغيره أنه

بلغ المسلمين من الأنباط الذين يقدمون بالزيت من الشام الى المدينة أن

الروم جمعت جمعاً وأجلبت معهم لحم وجماد وغيرهم من متصرة العرب

وجاءت مقدمتهم الى البلقاء فنذب النبي صلى الله عليه وسلم الناس الى

الخروج وأعلمهم بجهة غزوهم وكانت في شهر رجب من سنة تسع قبل حجة

الوداع بلا خلاف .

ابن كثير - البداية والنهاية ٣/١/٣ وما بعدها ..

ابن حجر - فتح الباري ١١١/٨ .

(٤) هو اسحاق بن راشد الجزري أبو سليمان ثقة في حديثه عن الزهري بمض

←

عن علي قال « نهى رسول الله ﷺ عن المتعة في غزوة تبوك » •

أخرجه الدارقطني^(١) من طريق إسحاق وقال إنه لا يقول ذلك غيره ••

• أي أنه أخطأ فيه وإنما الصواب في غزوة خيبر ••

قال ابن حجر عند ذكر حديث علي واستغرابه رواية عبد الوهاب بلفظ حنين وأغرب من ذلك رواية إسحاق بن راشد عن الزهري بلفظ نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة وهو خطأ^(٢) وغلطه النووي أيضاً فقال : « إن إسحاق لم يتابعه أحد على هذا وهو غلط منه »^(٣) •

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فنزلنا ثنية الوداع فرأى رسول الله مصابيح ورأى نساء يبكين فقال ما هذا فقيل نساء يبكين تمتنع منهن فقال رسول الله ﷺ حرم - أو قال هدم - المتعة •
النكاح والطلاق والعدة والميراث

التخريج :

أخرجه ابن حبان إلا أنه لم يذكر تبوك بل قال لما خرج ﷺ نزل ثنية الوداع

→
الوهم من السابعة مات في خلافة أبي جعفر خ ع تقريبات ص ٢٨ ، وقال في التهذيب ٢٣٠/١ عن ابن معين « لمسهما في الزهري بذاك » يعني إسحاق بن راشد ومعمراً وفي صفحة ٢٣١ • « وقال أبو الوليد الطيالسي حدثني صاحب لي من أهل الري يقال له أشرس قال قدم علينا إسحاق بن راشد فجعل يقول حدثنا الزهري حدثنا الزهري قال فقلت له أين لقيت ابن شهاب قال لم ألقه مررت ببيت المقدس فوجت كتاباً له « لكن أعقب ابن حجر ذلك بقصة يثبت فيها لقاء إسحاق للزهري ••

(١) في الملل ١٣٣/١ ق مصورة •

(٢) فتح الباري ١٦٨/٩ •

(٣) نووي على مسلم ١٨٠/١/٥ •

فرأى مصابيح وسمع نساء ييكنين فقال ما هذا ، فقالوا يا رسول الله نساء كانوا تمتعوا منهن فقال الحديث .. (١) .

والطحاوي - يذكر غزوة تبوك (٢) والدارقطني قال الحافظ بإسناد حسن كما في تلخيص الحبير ١٥٤/١/٢ والبيهقي (٣) كلهم من طريق مؤمل بن اسماعيل (٤) عن عكرمة بن عمار (٥) عن سعيد المقبري (٦) عن أبي هريرة .

درجة الحديث :

هذا الحديث ضعيف إلا أن له شاهداً من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري

ولفظه ..

خرجنا ومعنا النساء اللاتي استمتعنا بهن حتى أتينا ثنية الركاب فقلنا يا رسول الله هؤلاء النسوة اللاتي استمتعنا بهن فقال رسول الله ﷺ هن حرام الى يوم القيامة فودعتنا عند ذلك سميت ثنية الوداع وما كانت قبل ذلك إلا ثنية الركاب .

(١) في صحيحه « موارد الظمان الى زوائد ابن حبان رقم ١٢٦٧ - ٣٠٩ .

(٢) معاني الآثار ٢/١/٢٦ - باب نكاح المتعة .

(٣) السنن الكبرى ٧/٢٠٢ .

(٤) مؤمل بن اسماعيل : قال الهيثمي وثقه ابن معين وابن حبان وضعفه البخاري

وغيره « وقال الألباني مؤمل بن اسماعيل صدوق كثير الخطأ كما قال أبو حاتم

وغيره مجمع الزوائد ٤/٢٦٤ ، سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة

١٣١/١ .

(٥) عكرمة بن عمار العجلي اليمامي صدوق يغلط ولم يكن له كتاب من الخامسة

توفى قبل الستين : ابن حجر - تقريب التهذيب ٢٤٢ - ورمز لكون

البخاري أخرج له تعليقا والنسائي وابن ماجه ..

(٦) هو سعيد بن أبي كيسان المقبري المدني أبو سعد ثقة من الثالثة تغير قبل

موته بأربع سنين مات في حدود العشرين - بعد المائة من رجال الجماعة ..

ابن حجر ، تقريب ١٢٢ .

التخريج :

أخرجه الطبراني (١) قال حدثنا أحمد بن مسعود (٢) نا عمرو بن أبي سلمة (٣) نا صدقة بن عبد الله (٤) عن اسماعيل بن أمية (٥) عن محمد بن المنكدر (٦) عن جابر بن عبد الله (٧) .

- (١) الهيثمي - مجمع البحرين ٢/٢٦٤ ق مخطوط مصور .
- (٢) أحمد بن مسعود الخياط المقدسي أحد شيوخ الطبراني .
- (٣) عمرو بن أبي سلمة التنيسي بمشاة فوقيه ونون ثقيلة بعدها تحتانية أبو حفص الدمشقي صدوق له أوهام من كبار العاشرة مات سنة مائتين وثلاث عشرة أو بعدها ورمز لكونه من رجال الجماعة - ابن حجر - تقريب ٢٦٠ . وقال الذهبي في الكاشف ٢/٣٣١ وثقة جماعة وقال أبو حاتم لا يحتج به « وجاء في تصوير مخطوطة مجمع البحرين عمرو بن سلمه باسقاط « أبي » وهو تصحيف فقد ذكر المزي في تهذيبه ٦/٥١٨ ق ، أن عمرو بن أبي سلمه روى عنه أحمد بن مسعود الخياط المقدسي وروى عن صدقه .
- (٤) صدقه هو ابن عبد الله السمين الدمشقي - قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ما كان من حديثه مرفوعا فهو منكر وما كان من حديثه مرسلا عن مكحول فهو أسهل وهو ضعيف جداً وقال ابن معين والخارقي وأبو زرعه ضعيف وقال مسلم منكر الحديث وقال أبو حاتم محله الصدق وضعفه الذهبي وابن حجر . . الذهبي - ميزان الاعتدال ١/٤٦٤ ، الكاشف ١/٢٧ ، ابن حجر تهذيب ٤/٤١٦ تقريب ١٥٢ - أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه .
- (٥) هو اسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص ثقة ثبت من السادسة توفي سنة ٤٤ وقيل قبلها روى له الجماعة « تقريب ٣٢ » .
- (٦) محمد بن المنكدر التيمي المدني ثقة فاضل من الثالثة مات سنة ٣٠ أو بعدها تقريب ٣٢٠ .
- (٧) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الانصاري ثم السلمى بفتح التين صحابي ابن صحابي غزا تسع عشرة غزوة ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين وهو أحد الكثيرين من رواية الاحاديث قال السيوطي : والمكثرون في رواية الأثر أبو هريرة يليه ابن عمر وأنس والبحر كالخدري وجابر وزوجة النبي

←

وأخرج الحازمي (١) حديث جابر هذا من طريق عباد بن كثير (٢) حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل (٣) سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول خرجنا مع رسول الله ﷺ الى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جئن (٤) نسوة فذكرنا تمتعنا وهن يجان في رحالنا. أو قال يظفن في رحالنا، فجاءنا رسول الله ﷺ فنظر إليهن فقال من هؤلاء النسوة فقلنا يا رسول الله نسوة تمتعنا منهن قال فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجنتاه وتغير لونه واشتد غضبه وقام فينا خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ثم نهى عن المتعة فتوادعنا يومئذ الرجال والنساء ولم نعد ولا نعود لها أبداً ، فيها يومئذ سميت ثنية الوداع .

درجة حديث جابر :

ضعيف - بسند الطبراني لضعف راويه صدقه ولذا قال الهيثمي - وفيه صدقة بن عبد الله وثقه أبو حاتم وغيره وضعفه أحمد وجماعة وبقية رجاله رجال الصحيح (٥) .

أما بسند الحازمي فضعيف جداً لا يصلح جعله شاهداً لأن فيه عباد بن كثير

والمراد بالبحر ابن عباس وبزوجة النبي عائشة رضي الله عن الجميع وأبو هريرة يقرأ في النظم مصروفا ليستقيم الوزن وذلك جائز في الضرورة الشعرية قال الحريري :

وجائز في صنعة الشعر الصلّف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف
ابن حجر - الاصابة ١/٢١٤/٢١٥ ، تقريب ٥٢ ، السيوطي - ألقينه
الحديث بشرح أحمد شاكر ص ٢١٨ .

(١) الاعتبار ص ١٤٠ .

(٢) عباد بن كثير الثقفي البصري متروك قال احمد روى أحاديث كذب ممن
السابعة مات بعد الأربعين - تقريب ١٦٣ .

(٣) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي صدوق في حديثه لين ،
ويقال تغير بأخوه من الرابعة ، مات بعد الأربعين . . . تقريب ص ١٨٨ .

(٤) هذا جارٍ على لغة أكلوهم البراغيث .

(٥) مجمع الزوائد ٤/٢٦٤ .

الثقفي وهو متروك وقال ابن حجر في التلخيص إسناده ضعيف^(١) وقال في الفتح^(٢) لا يصح لأنه من طريق عباد بن كثير وهو متروك اه .
وأيضاً فهو معارض بما صحّ عن جابر رضي الله عنه قال « كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث^(٣) .

فظاهر هذا الحديث أن جابراً لم يبلغه الناسخ وحديث الحازمي يفيد أنه بلغه النهي ولذلك قال « ولا نعود لها أبداً »^(٤) فتبين سقوطه مع أنه واضح في أنه لم يحصل منهم التمتع آنذاك وإنما رأوهن تذكروا ما سبق لهم من الترخيص في المتعة تأمل قوله « فذكرنا تمتعنا وهن يطعن في رحالنا » . . .

والخلاصة إن حديث أبي هريرة السابق يرتقى الى درجة الحسن بالشاهد الذي أوردهنا عن الطبراني من حديث جابر فلا يمنع من كونه حسناً لغيره وجود مؤمل بن اسماعيل في سنده لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه عن حد الحسن إذا انضم إليه شاهد يقويه^(٥) .

لا سيما والذي وثقه ابن معين وهو من المشددين فتوثيقه يرتاح إليه ويعض عليه بالنواجذ^(٦) .

هل حديث أبي هريرة وجابر يدلان على تمتع بعض الصحابة وهم ذاهبون لغزوة تبوك؟

ليس في الحديثين ما يدل على تمتعهم في تلك الحالة إذ غاية مفادهما

(١) ١٥٥/١/٢ .

(٢) ١٧٠/٩ .

(٣) أخرجه مسلم ١٨٣/١/٥ - نووي وغيره . . .

(٤) الحازمي - بالاعتبار ١٤٠ .

(٥) الشوكاني - نيل الاوطار ١٥٦/٢/٣ .

(٦) عبد الوهاب عبد اللطيف - المبتكر في علوم الأثر ص ٥٧ - ٥٨ .

حضور نسوة معهم سبق التمتع بهن فحصل التوديع لهن حين نهاهم رسول الله ﷺ . . فليس فيهما التصريح بأنهم استمتعوا منهن في تلك الحالة ، أو كان النهي وقع قديماً فلم يبلغ بعضهم فأستمر على الرخصة فلذلك قرن النهي بالغضب لتقدم النهي في ذلك (١) .

ومما يظهر أن الحديث وإن كان ارتقى الى درجة الحسن لغيره صناعة (٢) ، إلا أن فيه نظراً من جهة متنه لأمرين :

أولاً - مفاده أن ثنية الوداع ما كانت تسمى قبل الغزوة إلا ثنية الركاب وهذا يردده أمور : أولاً - ذكر ياقوت الحموي أنه وقع الاختلاف في سبب تسمية هذه الثنية بثنية الوداع فقيل لأنها موضع وداع المسافرين من المدينة الى مكة . . وقيل لأن النبي ﷺ ودع بها بعض من خلفه على المدينة في آخر خرجاته . . وقيل في بعض سراياه المبعوثه عنه . . وقيل الوداع اسم واد بالمدينة ثم قال :

والصحيح أنه اسم قديم جاهلي سمي لتوديع المسافرين (٣) .

وقال فأما ثنية الركاب بكسر الراء فهي ثنية على فراسخ من نهاوند أرض الجبل . . قال سيف ازدحمت ركاب المسلمين أيام نهاوند على ثنية من ثناياه فسميت بذلك ثنية الركاب (٤) . .

(١) ابن حجر - فتح ١٧٠/٩ .

(٢) لأن الصناعة الحديثية تقتضي أن الضعيف يرتقى الى درجة الحسن لغيره ، بأمرين هما - أولاً : أن يروى من طريق آخر فأكثر على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه ، ثانياً : أن يكون سبب ضعف الحديث اما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده ، أما إذا كان سبب ضعف الحديث فسق الراوي أو كذبه فلا يرتقى الى درجة الحسن لغيره وان تعددت طرقه . ابن الصلاح - علوم الحديث . .

ابن كثير - اختصار علوم الحديث ص ٤٠ .

(٣) معجم البلدان ٨٦/٢ لياقوت الحموي .

(٤) معجم البلدان ٨٦/٢ لياقوت الحموي .

فدل النقلان على أن ثنية الوداع لم تكن قبل تسمية ثنية الركاب ولم يكن سبب التسمية توديعهم للنساء المتمتع بهن .

ثانياً - قال البيهقي أخبرنا أبو نصر بن قتادة أخبرنا أبو عمرو بن مطر سمعت أبا خليفة يقول سمعت ابن عائشة يقول : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة جعل النساء والصبيان والولائد يقلن :

« طلع البدر علينا ، من ثنيات الوداع ، وجب الشكر علينا ، ما دعا الله داع » .

قال البيهقي « هذا يذكره علماءنا عند مقدمه المدينة من مكة » لا أنه لما قدم المدينة من ثنيات الوداع عند مقدمه من تبوك والله أعلم^(١) . وهذا يدل على أن ثنية الوداع تسميتها قديمة كما دل عليه النص ، إلا أن الحديث في سنده أبو خليفة واسمه عبد الله بن خليفة ، ويقال خليفة بن عبد الله البصري مجهول^(٢) .

ثم إن الحديث منقطع كما ترى لذا يقول الحافظ . .

وقد روينا بسند منقطع في الحليات قول النسوة لما قدم النبي ﷺ المدينة فذكر البيتين - وقال قيل كان ذلك عند قدومه من الهجرة وقيل عند قدومه من غزوة تبوك^(٣) .

وقال الكتاني - هذا الشعر أنشد عند قدومه ﷺ المدينة رواه البيهقي في الدلائل وأبو بكر المقرئ في كتاب السمائل له عن ابن عائشة . . وذكر الطبري في الرياض عن أبي الفضل الجمحي قال سمعت ابن عائشة يقول ، أراه عن أبيه فذكره وقال خرجه الحلواني على شرط الشيخين^(٤) .

وذكر في المواهب « ولما دنا رسول الله ﷺ من المدينة خرج الناس لتلقيه والنساء والصبيان والولائد يقلن » ، ثم ذكر البيتين .

(١) السنن الكبرى ١٧٥/٩ ، ابن كثير - البداية والنهاية ٢٢/٥ ، ٢٣ . .

(٢) ابن حجر - تقريب ٤١٢/١ .

(٣) فتح الباري ٩٨/٨ .

(٤) التراتيب الادارية ١٢٩/٢ - ١٣١ .

ثم قال وهم بعض الرواة فقال إنما كان هذا عند مقدمه المدينة من مكة وهو وهم ظاهر لأن ثنيات الوداع إنما هي من ناحية الشام لا يراها القادم من مكة الى المدينة ولا يراها إلا إذا توجه الى الشام كما قدمت ذلك (١) .

وما قاله صاحب المواهب هو الواقع الذي يشهد له ما في الصحيح وغيره .

قال البخاري حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن السائب ذكر : أني خرجت مع الصبيان تتلقى النبي ﷺ الى ثنية الوداع مقدمه من تبوك (٢) .

وأخرجه أبو داود (٣) والترمذي (٤) .

فتبين ضعف رواية من قال إن الشعر أشد عند مقدمه المدينة من مكة . .

وثبت أن تلقيه الى ثنية الوداع وقع عند مقدمه من تبوك ، إذا علم هذا . .

فان هذه الرواية تنعكس على رواية جابر بالبطلان وذلك لأن حديث جابر يفيد إن ثنية الوداع لم تسم بهذا الاسم إلا وهم سائرون الى تبوك وكون الصحابة يستقبلون الرسول ويذكرون أنه طالع من ثنية الوداع . .

هذا الحديث يفيد أن التسمية معلومة عندهم من قبل لأنهم لم يحضروا قصة النسوة وتوديع الرجال لهن مع جابر ، وبالإضافة الى ما قاله الحموي تتأكد أن التسمية قديمة كما قال . .

ثانياً — ذكر الحديث أنها كانت قبل ذلك تسمى ثنية الركاب .

وعلى هذا فلم يبق لنا من المواطن التي حصل الترخيص فيها ثم عقبه التحريم سوى موطنين صريحين . . أولاً — الترخيص فيها قبل غزوة خيبر ثم تحريمها في

(١) المواهب اللدنية مع شرحها ٤١٧/١ .

(٢) صحيح البخاري — كتاب المغازي ٦/٨ من الفتح .

(٣) في سننه — الجهاد باب في التلقي ١١٩/٢ .

(٤) في جامعه ٢١٤/٨ — ٢١٥ — من تحفة الأحوذى . .

تلك الغزوة ثانياً - الترخيص فيها عام الفتح ثلاثة أيام ثم تحريمها على سبيل
التأييد الى يوم القيامة •

وما سوى ذلك من المواطن لم يصح الخبر فيه سوى أوطاس وهو راجع
الى فتح مكة كما أسلفنا •

وأما حديث الربيع : - يذكر حجة الوداع - فقد بينّا أن هذه الرواية
شاذة وما في الصحيح أولى •

ولا يقال إن هذا اضطراب من الراوي يوجب طرح ما رواه وعدم الأخذ بما
اضطرب فيه ، لأن ذلك دليل على عدم ضبطه لما أخذ وهذا يقتضي ضعفه •

إذ الجواب أنه لا يتحقق الاضطراب في حديث إلا بشرطين هما :

أ - اختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينهما •

ب - تساوي الروايات في القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى ••

أما إذا ترجحت إحدى الروايات على الأخرى أو أمكن الجمع بينهما بشكل
مقبول فإن صفة الاضطراب تزول عن الحديث ونعمل بالرواية الراجحة في حالة
الترجيح أو نعمل بجميع الروايات في حالة إمكان الجمع بينهما^(١) •

وهنا عدم الشرطان كلاهما فالروايات لم تتساو في القوة إذ ما خرج
مسلم أرجح مما خرج غيره من أهل السنن ، وأيضا لولا الترجيح لأمكننا الجمع
بين الروايات كلها •

(١) محمود الطحان - تيسير مصطلح الحديث ١١٢/١١١ •

الفصل الثاني

ويضم أربعة مباحث

المبحث الاول :

موقف الصحابة من نكاح المتعة :

المبحث الثاني :

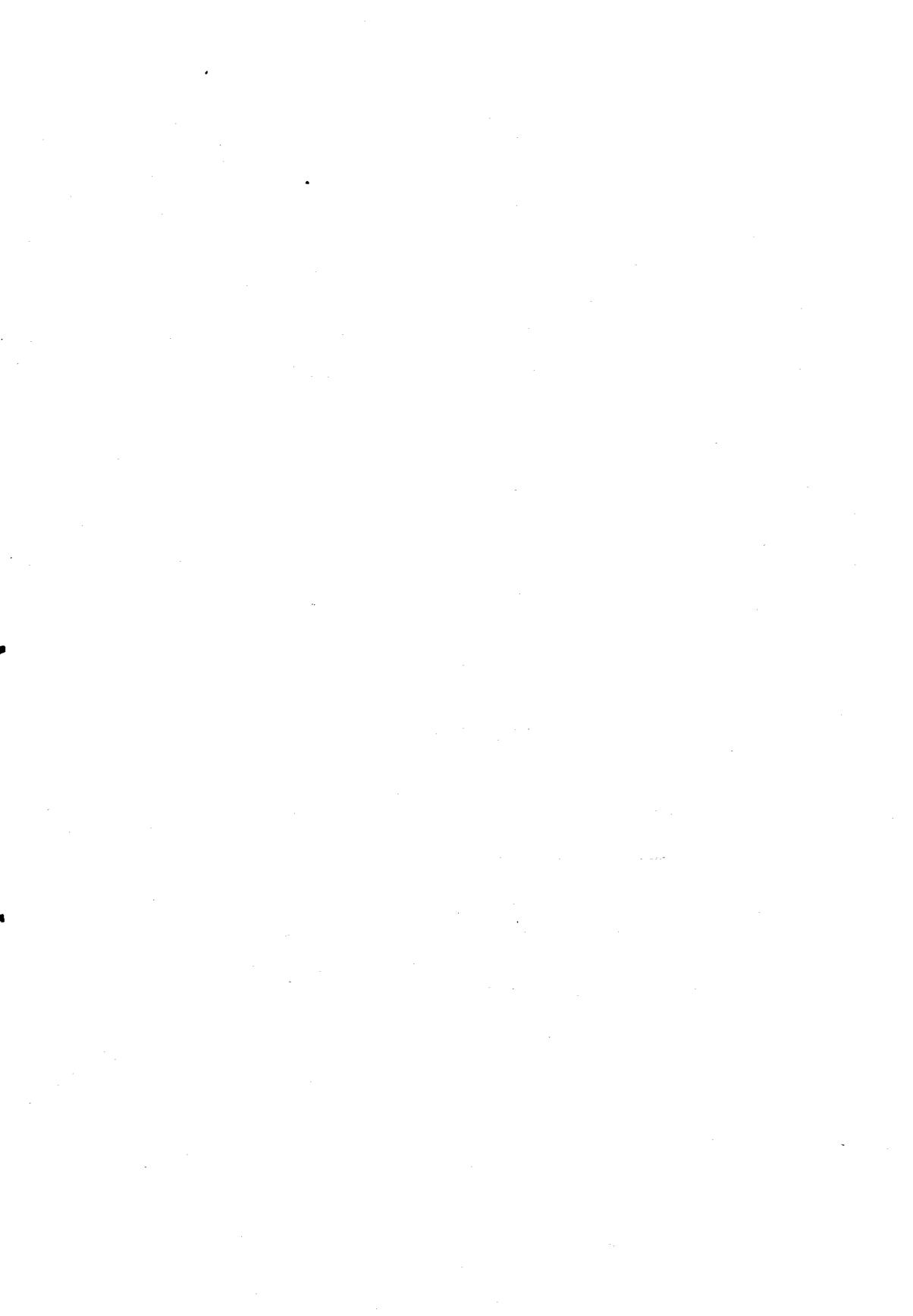
موقف التابعين من نكاح المتعة :

المبحث الثالث :

• موقف أهل العلم وأئمة الفقهاء من نكاح المتعة

المبحث الرابع :

• موقف علماء آل البيت من نكاح المتعة



المبحث الأول

موقف الصحابة من نكاح المتعة

الذي نعتده في صحابة رسول الله ﷺ بصورة عامة وهم أحرص الناس على امتثال أوامر الله تعالى والابتعاد عن نواهيه أن كل من بلغه نهي رسول الله عن المتعة تأييداً فذلك موقفه منها •

وأن كل من لم يبلغه النهي في عصر النبوة ثم بلغه بعد ذلك فإنه التزمه وقال به •

إلا ابن عباس رضي الله عنهما فإن له فيها مسلكاً سوف أتكلم عليه بعد ••

ومع هذا فلا ينكر أن بعض الصحابة لم يبلغه النهي إطلاقاً إلا بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام •

والذي أوجب هذا الخفاء هو كون المتعة وقع فيها الترخيص مرتين وقد يحضر الصحابي موطن الرخصة فيسمعه ويفوته سماع النهي^(١) ، مما أدى إلى تمسك بعضهم بالرخصة فيها^(٢)

(١) ولا غرابة في مثل هذا فقد خفي على عدد جلة من الصحابة كثير من أحاديث

الاحكام وانظر في هذا الموضوع - ابن حزم - الاحكام في أصول الاحكام

١٢٧/٢ فقد سرد أمثلة كثيرة بهذا الصدد •

(٢) أي إلى زمن خلافة عمر ••

وها أنا أذكر ما عثرت عليه من مواقف بعض الصحابة من المتعة وتحريمها.

(١) المتعة في عهد أبي بكر الصديق : رضي الله عنه

لم تذكر كتب السنة التي اطلعت عليها رأي أبي بكر رضي الله عنه في المتعة والظاهر أن موقفه - وهو الملازم لرسول الله ﷺ في جميع غزواته وأغلب حالاته - التحريم لها ..

وأما حديث جابر « كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث (٢) »

(١) هو أمير المؤمنين أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة القرشي التيمي يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بين كعب وأم أبي بكر أم الخير بنت صخر أسلم أبو بكر وأمه وصحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم والأحاديث كثيرة في فضله ومنها حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر ولكن أخي وصاحبي » . أخرجه البخاري وغيره ، أجمعت الامة على صحة خلافته وقدمته الصحابة لكونه أفضلهم وأحقهم بها من غيره .. وقد قال علي رضي الله عنه « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر يصلي بالناس وأنا حاضر غير غائب وصحيح غير مريض ولو شاء أن يقدمني القدمني فرضيانا لدينانا من رضاه الله ورسوله لديننا » . ولد بعد الفيل بثلاث سنين تقريبا وتوفى وله ثلاث وستون سنة ، تهذيب الاسماء - نوي ١٨١/٢/١ وما بعدها ..

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١٧٣/١/٥ - ١٧٤ وعبد الرزاق في مصنفه : ٥٠٠/٤٩٩/٧ وسعيد بن منصور في السنن ٢١٠/١/٣ وأحمد في مسنده ٥٢/١ واسناده صحيح ، قلت قصة عمرو بن حريث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٥٠٠/٧ ، عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله قال قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة فأتى بها عمر وهي حبلى فسألها فقالت ، استمتع بي عمرو بن حريث ، فسأله فأخبره بذلك أمراً ظاهراً قال فهلا غيرها فذلك حين نهى عنها وهذا اسناد صحيح ..

وفي رواية عنه استمتعتنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر (١) . . .
هذا الحديث ليس فيه دلالة على أن أبا بكر رضي الله عنه يرى حلها إذ لم يذكر جابر اطلاع أبي بكر على فاعلها والرضى به وأعتقد أنه لو اطلع الصديق على فاعلها في خلافته لوقف منها موقف الفاروق .

وهذا الفاروق فعلت في عهده ولم يطلع عليها كما يدل عليه حديث جابر الثاني ثم اطلع بعد فنهى عنها وقال فيها أشد القول ولعل السبب في عدم اطلاع الصديق عليها لكونها نكاح سر حيث لم يشترط فيها الأشهاد كما أسلفنا .
ولما كانت خالية عن الاعلان حق لها أن تخفى على القريب فضلا عن المضطلع بأعباء الخلافة وأمر المسلمين كافة أبي بكر ، وقد علق النووي على حديث جابر الماضي بقوله « هذا محمول على أن الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ (٢) » .

وأجاب ابن حجر عن حديث جابر هذا بمثل جواب النووي (٣) .
وقال أبو الفتح المقدسي - مجيباً عن حديث جابر ما لفظه « إن جابر بن عبد الله يجوز أن يكون خفي عليه النسخ فعمل على ما كان في أول الإسلام ثم علم النسخ والتحريم من جهة عمر بن الخطاب فرجع الى ذلك وامتنع من اجازتها » .
وجواب آخر وهو رواية من روى عن النبي ﷺ النهي عنها وتحريمها الى يوم القيامة أولى بالتقديم من فعل جابر بن عبد الله (٤) .

والذي نقصده في هذه الأسطر أنه لا يلزم من كون البعض فعلها في عهد

-
- (١) أخرجه مسلم في صحيحه ١٧٤/١/٥ ، وعبد الرزاق في مصنفه ٥٠٠/٧ .
(٢) شرح مسلم ١٧٣/١/٥ ، وانظر الزرقاني - شرح الموطأ ١٥٤/٣ .
(٣) ابن حجر - فتح الباري ١٧٢/٩ .
(٤) المقدسي - تحريم نكاح المتعة ١٣٩/١٣٨ .

أبي بكر - أن يكون مطلعاً عليها (١) . .

موقف عمر رضي الله عنه :

الثابت عن عمر رضي الله عنه النهي عن نكاح المتعة ففي صحيح مسلم من طريق أبي نضرة قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال ابن عباس وابن الزبير اختلنا في المتعتين فقال جابر فعلتاهما مع رسول الله ﷺ ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما (٣) . . وقال سعيد بن منصور (٤) . . فاهشيم (٥) فا خالد (٦) عن أبي

(١) وأجاب ابن العربي في عارضة الاحوذى ٥١/١/٣ عن حديث جابر بما لفظه « فأما حديث جابر بأنهم فعلوها على عهد أبي بكر فذلك من اشتغال الخلق بالفتنة عن تمهيد الشريعة فلما علا الحق على الباطل وتفرغ الامام والمسلمون ونظروا في فروع الدين بعد تمهيد أصوله أنفذوا في تحريم المتعة ما كان مشهوراً لديهم حتى رأى عمر معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن حريث فنهاهما . »

(٢) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب العدوي أبو حفص ولد بعد عام الفيل بثلاث عشرة سنة وكان إسلامه بعد أربعين رجلاً واحدى عشرة امرأة فكان إسلامه عزاً أظهر الله به الإسلام بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم وهاجر وشهد بدرأ ويبيعة الرضوان وكل مشهد شهده الرسول عليه الصلاة والسلام وتوفى رسول الله وهو عنه راض ولي الخلافة بعد أبي بكر سنة ثلاثة عشرة فسار بأحسن سيرة وكان لا يخاف في الله لومة لائم ، وقتل مطعوناً طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة وسنه ثلاث وستون سنة ، وقيل غير ذلك .

ابن عبد البر - الاستيعاب ١١٤٤/٣ - وما بعدها بتحقيق البجاوي . .

(٣) ١٨٤/١/٥ ، نووي على مسلم ، البيهقي - السنن الكبرى ٢٠٦/٧ .

(٤) السنن ٢١٠/١/٣ ، وأخرجه مسلم مطولاً من طريق أبي نضرة ١٦٨/٣ ،

وأحمد في المسند ٥٢/١ باسناد صحيح ، والبيهقي في السنن ٢٠٦/٧ .

(٥) هشيم هو ابن بشير الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والارسال الخفي من السابعة مات سنة ٨٣ هـ - ابن حجر - تقريب ٣٦٥ .

(٦) هو خالد بن مهران البصري الحذاء ثقة يرسل من الخامسة وقد أشار حماد

ابن زيد الى أن حفظه تغير لما قدم من الشام وعاب عليه بعضهم دخوله في

عمل السلطان . ع - تقريب ٩٠ / تهذيب ١٢٠/٣ .

قلاية (١) قال قال عمر رضي الله عنه متعتان كاتتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما متعة النساء ومتعة الحج .

ناهشيم نا داود بن أبي هند (٢) عن سعيد بن المسيب (٣) أن عمر نهى عن متعة النساء ومتعة الحج (٤) .

فهذه الآثار تثبت نهى الفاروق عن المتعتين متعة الحج (٥) ومتعة النساء

(١) أبو قلاية هو عبد الله بن زيد الجرمي ثقة فاضل كثير الإرسال من الثالثة توفي سنة أربع ومائة . ع - تقريب ١٧٤ .

وهذا الأثر منقطع لأن أبا قلاية لم يسمع من عمر كما في تهذيب التهذيب ولكن شواهد صحيحة تقويه وقد أخرجه الطحاوي ١٤٦/٢/١ من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر متعتان . الحديث .

(٢) هو داود بن أبي هند القشيري ثقة متقن كان يهيم بآخره من الخامسة مات سنة أربعين أي بعد المائة . تقريب ٩٧ .

(٣) هو سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل ، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين ع / تقريب ١٢٦ . وقال في التهذيب ٨٥/٤ - ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر سال أبو طالب أحمد فقال له سعيد عن عمر حجة فقال هو عندنا حجة قد رأى عمر وسمع منه .

(٤) وانظر الأثر هذا في الحلبة لأبي نعيم ٢٠٥/٥ ، والمقدسي في رسالته تحريم نكاح المتعة من طريق داود به ص ١١٩ ، وانظر البوصيري في إتحاف الخيرة ٨٦/٣/١ ق تصوير مخطوطة .

(٥) ويقصد الفاروق بمتعة الحج الاعتمار في أشهر الحج ثم الحج من عامه ذلك في سفرة واحدة كما ترشد الى ذلك الآثار الواردة عنه . وفي عرف الشرع تسمى تمتعا وإن أفرد كلا بسفرة مستقلة في عام واحد وقد يطلق على القران تمتع وانظر نووي على مسلم ١٦٩/٢/٤ . ويرى الطحاوي أن المتعة التي نهى عنها عمر وتوعد من فعلها بالعقوبة هي الإحرام الذي كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرموه - أي فسخ الحج إلى عمرة لأنها منسوخة - معاني الآثار ١٤٧/١٤٦/١/٢ .

فأما متعة الحج فأفراد بنهيه عنها اختيار الأفراد والترغيب فيه لا تحريم التمتع
أو بطلانه كما يدل عليه كلامه الآتي :

والذي دفعه الى اختيار الافراد على التمتع الامور التالية :

قال أحمد^(١) : حدثنا عبد الرزاق قال وأخبرني هشيم عن الحجاج بن
أرطاة^(٢) عن الحكم بن عتيبة ، عن عمارة عن أبي بردة، عن أبي موسى، أن عمر
قال « هي سنة رسول الله - يعني المتعة - ولكنني أخشى أن يعرضوا بهن تحت
الأراك ثم يروحوا حجاجاً » .

وقال أحمد^(٣) : نا أبو عبد الله محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم عن
عمارة بن عمير عن إبراهيم بن أبي موسى^(٤) أنه كان يفتي بالمتعة فقال له رجل
رويدك^(٥) بعض فتياك فإنك لا تدري ماذا أحدث أمير المؤمنين في النسك بعدك
حتى لقيه بعد . فسأله ، فقال عمر رضي الله عنه « قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله
وأصحابه ولكنني كرهت أن يظلوا بهن معرسين^(٦) في الأراك ثم يروحوا بالحج
تقطر رؤوسهم » .

(١) في المسند ٥٢/٤٩/١ .

(٢) الحجاج بن أرطاة صدوق ولكنه يدلس ولم يصرح هنا بالتحديث ولكن جاء
الحديث من طريق شعبة عن الحكم فذهب وزال ما كان يخشى من تدليس
الحجاج وبقية الرجال ثقات فالسند صحيح ، وانظر المسند بتحقيق أحمد
شاکر ٥٢/٤٩/١ .

(٣) في المسند ٥٢/٤٩/١ .

(٤) هذا الإسناد صحيح وانظر المسند بتحقيق أحمد شاکر ٣٠٦/٣٠٣/١ ،
وأخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر به ، نووي ٢٠١/٨ ، والتسائي
١٥٣/٥ ، وابن ماجه ٩٩٢/٢ .

(٥) أي آخر .

(٦) معرسين هو باسكان العين وتخفيف الراء والضمير في بهن يعود على النساء
للعلم بهن من السياق ومعناه كرهت التمتع لأنه يقتضي التحلل ووطء
النساء الى حين الخروج الى عرفات - نووي على مسلم ٢٠١/٢/٤ .

وقال النسائي (١) :

حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق ثنا أبي عن جمره السكري عن مطرف عن سلمة بن كهيل عن طاووس عن ابن عباس عن عمر أنه قال : «والله إني لأنهاكم عن المتعة وإنها لفي كتاب الله وقد فعلها النبي ﷺ يعني العمرة في الحج» .
قال ابن كثير هذا إسناد جيد (٢) .

وأخرج البيهقي (٣) من طريق عبيد بن عمير قال ، قال علي بن أبي طالب لعمر ابن الخطاب أنهيت عن المتعة قال لا ، ولكنني أردت زيارة البيت . فقال علي من أفرد الحج فحسن ، ومن تمتع فقد أخذ بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ .
فدلت هذه الأحاديث أن نهيه عن متعة الحج إنما كان لأمرين :

١ - إكراهة أن يذهب الناس إلى عرفة حجاجاً إثر مقارفتهم للنساء والحاج لا يترفه .

٢ - التلا يؤدي التمتع إلى هجر البيت بقية السنة فلا يطوف به معتمر لاكتفائهم بعمرة الحج (٤) .

هذا مع تصريحه أنها سنة رسول الله كما نص على ذلك حديث أبي موسى .
ولذا ورد عنه قوله « لو اعتمرت ثم حججت لتمتعت » (٤) .

قال البيهقي « ولم نجده ﷺ نهى عن متعة الحج في رواية صحيحة عنه ، ووجدنا في قول عمر رضي الله عنه ما دل على أنه أحب أن يفصل بين الحج

(١) في سننه ١٥٣/٥ .

(٢) البداية والنهاية ١٢٩/٢/٢ .

(٣) السنن الكبرى ٢١/٥ .

(٤) ويقول ابن كثير - في البداية ١٤١/٥ - « ونهى عمر عن متعة الحج لم يكن على وجه التحريم والحتم وإنما كان ينهى عنها لتفرد عن الحج بسفر آخر ليكثر زيارة البيت » .

(٥) أخرجه مسدد - المطالب العالية ١١٧/٢ ، قال البوصيري رجاله ثقات . .

والعمرة ليكون أتم لهما فحملنا نهييه عن متعة الحج على التنزيه ، وعلى اختيار الأفراد على غيره ، لا على التحريم» (١) .

ولما كان نهييه عن متعة الحج إنما هو رأي إرآه واختاره غير مستند إلى نص كمتعة النكاح لم يسلم له الصحابة ذلك .

يقول ابن تيمية « وعمر لما نهى عن المتعة خالفه غيره من الصحابة كعمران بن حصين (٢) وعلي بن أبي طالب (٣) . . . وعبد الله بن عباس (٤) وغيرهم (٥) » .
وهذا بخلاف نهييه عن متعة النساء فإن علياً وسائر الصحابة وافقوه على ذلك .

كما أنكروا علياً بن عباس الترخيص في متعة النكاح فقال له علي إنك امرؤ تائه ، إن رسول الله ﷺ حرم متعة النساء وحرم لحوم الحمر الأهلية عام خير» (٦) .

فنهى عمر عن نكاح المتعة مستند إلى نهي رسول الله ﷺ ولعلمه باختصاص الصحابة بها دون غيرهم مؤقتاً ثم حرمت . . .
قال ابن ماجه (٧) :

-
- (١) السنن الكبرى ٢٠٦/٧ .
 - (٢) أخرجه البخاري ٧٥/١/٢ ، ومسلم ٤-٢-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨ .
 - (٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣٣٢/١ بتحقيق أحمد شاكر ، والبيهقي في سننه ٢١/٥ .
 - (٤) أخرجه البخاري ١٩٣/١ .
 - (٥) الفتاوى ٩٦/٣٣ ، وممن عارض رأي عمر في متعة الحج ابنه عبد الله كما في سنن الترمذي بسند صحيح ٥٥٦/٣ وسعد بن أبي وقاص كما في الموطأ ٢٦٥/٢ بشرح الزرقاني ، وانظر معاني السنن والآثار للطحاوي ١٤٢/٢/١ .
 - (٦) الفتاوى ٩٦/٣٣ .
 - (٧) في سننه ٦٢١/١ .

حدثنا محمد بن خلف العسقلاني (١) ثنا الثوري (٢) عن أبان بن أبي حازم (٣) عن أبي بكر بن حفص (٤) عن ابن عمر قال ، لما ولي عمر بن الخطاب خطب الناس فقال « إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ، ثم حرمها . والله لا أعلم أحداً يتمتع وهو محصن إلا رجسته بالحجارة إلا أن يأتيني بأربعة شهداء يشهدون أن رسول الله أحلها بعد إذ حرمها » وهذا إسناد حسن (٥) .

وأخرجه أبو الفتح المقدسي من طريق أبان به وزاد « ولا أجد رجلاً من المسلمين متمتعاً لم يحصن إلا جلده مائة جلدة إلا أن يأتي بشهود يشهدون أن رسول الله ﷺ أحلها بعد ما حرمها » (٦) .

وللبیهقي من طريق سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : صعد عمر على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما بال رجال

(١) قال ابن حجر صدوق من الحادية عشرة سق - تقريب ٢٩٦ .

(٢) هو محمد بن يوسف الضبي ثقة فاضل من التاسعة ع - تقريب ٣٢٥ .

(٣) قال في التقريب صدوق في حفظه لين من رجال الأربعة ص ١٨ .

(٤) قال البوصيري « في إسناده أبو بكر بن حفص اسمه اسماعيل الإبائي ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن أبي حاتم عن أبيه كتب عنه وعن أبيه وكان أبوه يكذب ، قلت لا بأس به قال ابن أبي حاتم ، وثقه أحمد وابن معين والمجلي وابن نمير وغيرهم ، وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه ، والحاكم في المستدرک » . هكذا في سنن ابن ماجه طبعة عبد الباقي ٦٣١/١ ، قلت وهم البوصيري لأن أباب بكر المذكور في هذا الإسناد ليس اسماعيل كما ذكر بل هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص ثقة من الخامسة أخرج له الجماعة يروى عن ابن عمر وعنه أبان الجعفي كما في التهذيب

٥٠ ١٨٩/١٨٨/٥ .

أما من ترجم له البوصيري فمن الطبقة المباشرة يروى عنه ابن ماجه مباشرة فهو أحد شيوخه وغالباً ما يذكره بكنيته « أبي بكر » لا يزيد عليها ، كما في سنن ابن ماجه ١٢٣٢/٢ ، ١٢٣٣/١ وروى باسمه كمل في ١٢١٦/٢ .

(٥) وصححه الشوكاني في التلخيص ١٥٦/٢/١٧٤ - تقريباً (٣) .

(٦) تحريم نكاح المتعة ص ١٨٨ ، تقريباً ٥٧٢ - تقريباً (٥) .

ينكحون هذه المتعة وقد نهى رسول الله ﷺ عنها • « ألا وإنني لا أوتي بأحد نكحها إلا رجمته » (١) •• وفي سنده (٢) متروك •

وللدارقطني بسند حسن عن ابن عباس أن عمر نهى عن المتعة التي في النساء وقال « إنما أحل الله ذلك للناس على عهد رسول الله ﷺ والنساء يومئذ قليل ثم حرم عليهم بعد فلا أقدر على أحد يفعل من ذلك شيئاً فتحل به العقوبة » (٣) •
فهذه الآثار تدل على أن عمر رضي الله عنه إنما نهى عما نهى عنه رسول الله

ﷺ •

وفي تهديد عمر برجم المحصن الذي باشر هذا النكاح بعد علمه بالتحريم دليل على ثبوت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها عنده وعلمه به وإلا فما كان وهو الملقب بالفاروق ليقدم على التهديد بإقامة حد من حدود الله فيه إزهاق روح بدون بينة من أمره وبدون ضياء من مشكاة النبوة ••

ولما كان الأمر كذلك لم يعارضه أحد لاستناده إلى دليل يخالف متعة الحج فإنه لما نهى عنها وقصد أولوية الأفراد عارضه جمع من الصحابة كما أسلفنا •

قال الطحاوي « فهذا عمر قد نهى عن متعة النساء بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر ذلك عليه وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه من ذلك وفي إجماعهم على النهي في ذلك عنها دليل على نسخها وحجة (٤) •

وقال محمود شلتوت « وما كان نهى عمر عنها — يعني المتعة — وتوعده فاعلمها أمام جمع من الصحابة وإقرارهم إياه إلا عملاً بهذه الأحاديث الصحيحة واقتلاعاً للفكرة مشروعيتها من بعض الأذهان » (٥) •

(١) السنن الكبرى ٢٠٦/٧ •

(٢) في سنده عبد العزيز بن أبان الأموي متروك — تقريب ٢٠٤ •

(٣) سنن الدارقطني ٢٥٨/١/٢ ، من طريق البراء بن يزيد الغنوي • من أبي نضرة والبراء ضعيف يجبر ضعفه بمتابعة عاصم له عن أبي نضرة ، عند مسلم ، وبقيه رجاله ثقات — وعليه فالحديث حسن لغيره ••

(٤) الطحاوي — معاني السنن والآثار ٢٧/١/٢ •

(٥) الفتاوى ص ٢٧٥ ، الطبعة الثانية دار القلم ••

من فقه عمر إعطاء المتعة حكم الزنا فيجلد البكر ويرجم الشيب إن باشرها
العالم بالتحريم •

قال الإمام مالك (١) :

عن ابن شهاب (٢) عن عروة بن الزبير (٣) ، أن خولة بنت حكيم (٤) دخلت
على عمر بن الخطاب فقالت إن ربيعة بن أمية (٥) استمتع بامرأة فحملت منه فخرج
عمر بن الخطاب فرعاً يجر رداءه فقال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيها
لرجمت (٦) •

وأخرجه البيهقي من طريق مالك (٧) وأبو الفتح المقدسي من طريق الشافعي
عن مالك به وزاد بامرأة مولدة (٨) •

(١) الموطأ ٣/١٥٤ ، بشرح الزرقاني •

(٢) هو محمد بن شهاب الزهري متفق على جلالته وإتقانه /ع• تقريب ٣١٨ •

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه مشهور
من الثانية مات سنة أربع وتسعين على الصحيح ومولده في أوائل خلافة
الفاروق • ع• تقريب ٢٣٨ • وفي التهذيب نقلا عن ابن أبي حاتم عن
أبيه قال عروة بن الزبير عن علي مرسل وعن مسلم حج عروة مع عثمان
وحفظ عن أبيه فمن دونهما من الصحابة وخطأ ابن حجر ابن حزم حيث
ذكر أن عروة أدرك عمر واعتمر معه - ١٨٥/٧ • من التهذيب •

(٤) هي خولة بنت حكيم بن أمية السلمية يقال لها أم شريك ويقال لها خويلة
أيضاً بالتصغير صحابية مشهورة يقال إنها التي وهبت نفسها للنبي صلى
الله عليه وسلم وكانت قبل تحت عثمان بن مظعون - ابن حجر - تقريب
•• ٤٦٨/٤٦٧ •

(٥) هو ربيعة بن أمية بن خلف الجهمي ، أخو صفوان • أسلم يوم الفتح وشهد
حجة الوداع وجاء من طرق أن عمر غربه في الخمر إلى خبير فلحق بهرقل
وتنصر فقال عمر ، لا أغرب بعد أحداً - ابن حجر الإصابة •

(٦) أي لو كنت سبقت غيري لرجمت فاعلمها وهذا القول من قبل نهيها عنها •

زرقاني على الموطأ ٣/١٥٤ •

(٧) السنن الكبرى ٧/٢٠٦ •

(٨) تحريم نكاح المتعة ص ١١٧ •

وأخرجه عبد الرزاق^(١) بأطول من هذا ونصه •

عن معمر^(٢) عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن ربيعة بن أمية ابن خلف تزوج مولدة من مولدات المدينة بشهادة امرأتين إحداهما إخوله بنت حكيم وكانت امرأة صالحة فلم يفاجأهم إلا الوليدة قد حملت فذكرت ذلك خولة لعمر بن الخطاب فقام يجر صنفه ردائه من الغضب حتى اصعد المنبر فقال : إنه بلغني أن ربيعة بن أمية تزوج مولدة من مولدات المدينة بشهادة امرأتين وإني لو كنت تقدمت في هذا لرجمت •

العكم على الحديث :

الحديث عند مخرجه يدور على عروة عن عمر وعروة لم يثبت سماعه من عمر كما أوضحناه وعليه فالسند منقطع ولذا قال ابن عبد البر « الخبر عن عمر من رواية مالك منقطع ورويناه متصلًا ثم أسنده عن يحيى بن سعيد عن فافع عن ابن عمر • قال ، قال عمر لو تقدمت فيها لرجمت - يعني المتعة -^(٣) •

قلت حديث ابن عمر الذي أشار إليه ابن عبد البر أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح^(٤) •

إلا أنه لم يذكر قصة استمتاع ربيعة بن أمية وإنما فيه مجرد الإعلان بإقامة الحد على من يأتي المتعة بعد علمه بالنهاي •
ولا يكفي دليلاً على صحة القصة مع عدم اتصالها •

(١) المصنف ٥٠٣/٧ •
٧٢٤/٨٢٤ ••

(٢) معمر هو بن راشد الأزدي ثقة ثبت فاضل قال في التهذيب عن ابن معين لم يثبت له ثبوت الناب في الزهري مالك ومعمر وعبد جماعة وعن ابن معين أيضاً معمر أنبت في الزهري من ابن عبيدة بن ٢٤٤/١ تهذيب •

(٣) الزرقاني على الموطأ ١٥٤/٣ ، وقال العلاءي قال أبو حاتم وأبو زرعة • حديثه - يعني عروة - عن أبي بكر الصديق وعمر وعلي بن رضي الله عنهم

مرسل ، جامع التحصيل ٥٥٨/٢ •• ٧٢٠/٢ ••
(٤) المصنف ٢٩٢/٤ قال « نا بن إدريس عن يحيى بن سعيد به • »
(٥) ••

أخرج عبد الرزاق^(١) عن ابن جريج^(٢) قال أخبرني عمرو بن دينار^(٣) عن طاوس^(٤) عن ابن عباس قال لم يرع عمر أمير المؤمنين إلا أم أراكه^(٥) قد خرجت حبل فساءلها عمر عن حملها فقالت استمتع بي سلمة بن أمية بن خلف^(٦) فلما أنكر صفوان^(٧) على ابن عباس بعض ما يقول في ذلك قال فسل عمك هل استمتع .

الحكم على الحديث :

إسناده صحيح كما أشار إليه ابن حجر في الفتح^(٨) .

وأخرج القصة عبد الرزاق من طريق ابن جريج قال أخبرني عطاء قال أخبرني من شئت عن أبي سعيد الخدري قال لقد كان أحدنا يستمتع بملىء القدح سويقاً

(١) المصنف ٤٩٨/٧ - ٤٩٩ .

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز الأموي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل من السادسة مات سنة خمسين أو بعدها وقد جاوز السبعين ابن حجر - تقريب ٢١٩ ع .

(٣) هو عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم الجمحي ثقة ثبت من الرابعة مات سنة ست وعشرين ع تقريب ٢٥٩ .

(٤) هو طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن ثقة فقيه فاضل من الثالثة مات سنة ست ومائة وقيل بعد ذلك ع - تقريب ١٥٦ .

(٥) لم يذكرها ابن حجر في الإصابة ولا ابن عبد البر في أسد الغابة ولا ابن سعد في طبقاته .

(٦) هو سلمة بن أمية بن خلف الجمحي ذكره خليفة بن خياط فيمن سكن مكة

من الصحابة . . . الإصابة ٦١/٢ .

(٧) هو صفوان بن يحيى المصنف صفوان وهو لا يستقيم مع قول ابن عباس « فسل عمك » فالصحيح « ابن صفوان » كما ذكره عبد الرزاق من طريق آخرى ٤٩٩/٧ .

وفي كتاب المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان القسوي « ابن صفوان » ٥٣٣/١ ، وابن صفوان هو عبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف (ولد على

لبنه) روى عنه الزهري وصلى الله عليه وسلم، وانظر من الحديث في تاريخ خليفة بن خياط - لسنه ٢٦٦/١ تحقيقاً في رواية مسلمة بن عبد الله بن يوسف بن عمار بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود .

(٨) فتح الباري ١٧٤/٩ . ٣٧١/٦ من المصنف (٥)

وقال صفوان هذا ابن عباس يفتي بالزنا • فقال ابن عباس إني لا أفتي بالزنا
أفندي صفوان أم أراكه فوالله إن ابنها لمن ذلك أفزنا هو قال واستمتع بها
رجل من بني جمح^(١) •

لكن أخرج عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير وسمعت
طاووسا يقول ، قال ابن صفوان^(٢) يفتي ابن عباس بالزنا ، قال فعد ابن عباس
رجالا كانوا من أهل المتعة ، قال فلا أذكر ممن عدد غير معبد بن أمية^(٣) •

فترى أن القصة اختلف فيها على ثلاثة أقوال :

- ١ - فمن قائل أن المتمتع ربعة بن أمية كما في الموطأ •
 - ٢ - ومن قائل أن المتمتع سلمة بن أمية كما في المصنف لمعبد الرزاق •
 - ٣ - ومن قائل إن المتمتع معبد بن أمية كما في المصنف •
- وقد بينا أن رواية الموطأ منقطعة •

فبقيت روايتنا سلمة ومعبد^(٤) •

قال ابن حجر « وأما سلمة ومعبد فقصتهما واحدة اختلف فيها ، هل وقعت

لهذا أو لهذا »^(٥) •

(١) المصنف ٤٩٨/٧ - ويعني بذلك سلمة بن أمية بن خلف الجمحي كما سبق •

(٢) هكذا في المصنف ولكن الروايات الأخرى عنده تذكر أنه صفوان وهو خطأ
كما بيناه ••

(٣) المصنف ٤٩٩/٧ - باب المتعة ••

(٤) عد ابن حزم في محلاه - أن سلمة ومعبد من جملة من ثبت على إباحتهما

يعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرى أن القصة حصلت لكل منهما •

(٥) فتح الباري ١٧٤/٩ •

عن ابن عمر قال ، قال عمر « لو كنت تقدمت في متعة النساء لرجمت » (١) .
أخرجه مسدد ، وابن أبي شيبة (٢) .

سبق أن أوردنا حديث جابر الذي أخرجه مسلم في صحيحه وغيره وفيه أن
عمر كان سبب نهييه عن المتعة استمتاع عمرو بن حريث ونصها كما عند عبد الرزاق .

عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول ، قدم
عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة فأتي بها عمر وهي حبلى . فسألها ، فقالت
استمتع بي عمرو بن حريث . فسأله فأخبره بذلك أمراً ظاهراً ، قال فهل غيرها
فذلك حين نهي عنها (٣) . . . وهذا الحديث إسناده صحيح .

وقال سعيد بن منصور (٤) :

فا هشيم (٥) قال أنا يونس (٦) عن عبيد قال أنا الحسن (٧) إن رجلاً تزوج
امراًة سراً فكان يختلف إليها فرآه جار له فقذفه فاستعدى عليه عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ، فقال له عمر بينتك على تزويجها ، فقال يا أمير المؤمنين كان أمرنا
دون فأشهدت عليها أهلها فدرأ عمر الحد عن قاذفه وقال « حصنوا فروج هذه

(١) ابن حجر - المطالب العالمة - باب المتعة ١١٧/٢ . وفي التعليق بأسفل
الصفحة نفسها ما نصه قال البوصيري - أي في اتحاف الخيرة - رجاله ثقات
وقوله « ولو كنت تقدمت . . . اللخ » يعني لو كان سبق مني فيها أمر .

(٢) ٢٩٢/٤ .

(٣) المصنف ٥٠٠/٧ .

(٤) في سننه ١٦٠/١٥٩/٣ ، والبيهقي في سننه من طريق المصنف ٢٩٠/٧ .

(٥) هشيم هو ابن بشير السلمية ثقة ثبت كثير التدليس والارسال الخفي من
السابعة ع تقريب ٣٦٥ .

(٦) كذا في الاصل يونس عن عبيد والظاهر أنه يونس بن عبيد بن دينار العبدي
أبو عبيد البصري ثقة ثبت فاضل ورع من الخامسة ق تقريب ٣٩٠ وذكر

صاحب التهذيب ٤٢٢/١١ ، ان من تلامذته هشيم ومن شيوخه الحسن .

(٧) هو الحسن بن يسار البصري ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً
ويدلس قال البزار كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول
حدثنا وخطبنا - يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة - قال ابن سعد
والد لسنتين بقيتا من خلافة عمر . انظر التهذيب ٢٦٣/٢ ، تقريب ٦٩ ع .

النساء وأعلنوا هذا النكاح وهى عن المتعة ..

الحكم على هذا الحديث :

ضعيف لانقطاع السند (١) .

أخرج عبد الرزاق عن إسرائيل بن يونس (٢) عن إبراهيم بن عبد الأعلى (٣)

عن سويد بن غفلة (٤) قال سمعت عمر ينهى عن متعة النساء (٥) .

الحكم على الحديث :

إسناده صحيح ...

قال الامام مسلم حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قال ابن المثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة ، قال سمعت قتادة يحدث عن أبي نضرة قال كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينهى عنها ، قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال على يدي دار الحديث ، تمتعنا مع رسول الله ﷺ فلما قام عمر قال إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء وإن القرآن قد نزل منازلها فأتوا الحج والعمرة لله كما أمركم الله وأبیتوا نكاح هذه النساء فلن أوتى برجل نكح امرأة الى أجل إلا رجمته بالحجارة .. وحدثني زهير بن حرب حدثنا عفان حدثنا همام حدثنا

(١) أي لأن الحسن لم يسمع من عمر - انظر العلائي جامع التخصيل ١/٣٤١ .

(٢) هو إسرائيل بن يونس السبيعي ثقة تكلم فيه بلا حجة من السابعة مات

سنة ستين وقيل بعدها ع تقريب ٣١ .

(٣) هو إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي مولاهم ثقة من السادسة م لا سق -

تقريب ٢١ .

(٤) هو سويد بن غفلة بفتح المعجمة والقاء أبو أمية الجعفي مخضرم من كبار

التابعين قدم المدينة يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم وكان مسلما في

حياته نزل الكوفة ومات سنة ثمانين وله مائة وثلاثون سنة ع تقريب ١٤١ .

وثقه ابن معين والمجلي وقال علي بن المدائني دخلت بيت أحمد بن حنبل

فما شبهت بيته إلا بما وصف من بيت سويد بن غفلة من زهده وتواضعه ،

تهذيب ٤/٢٧٨ .

(٥) المصنف ٧/٥٠٦ .

قتادة بهذا الإسناد، وقال في الحديث فافصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم
وأتم لعمرتكم (١) ..

وأخرج ابن أبي شيبة عن مروان بن معاوية (٢) عن العلاء بن المسيب (٣) عن
أبيه (٤) قال قال عمر لو أتيت برجل تمتع بامرأة لرجمته بالحجارة إن كان أحسن
فإن لم يكن أحسن ضربته (٥) ..

ويؤخذ من الأحاديث التي صحت عن الفاروق رضي الله عنه ما يلي :

- ١ - نكاح المتعة نكاح باطل ..
- ٢ - نهي رسول الله ﷺ عنه ..
- ٣ - تحديد المدة من أسباب بطلان هذه العلاقة ..
- ٤ - وخلو هذا النكاح من الإيثار من أسباب بطلانه أيضا ..
- ٥ - مذهبه رجم المحسن وجلد البكر الذي تعاطى هذه المتعة عالماً
بالتحريم (٦) ..

(١) ١٦٨/٢/٤ - نووي على مسلم - كتاب الحج والطحاوي في معاني الآثار

١٤٤/٢ وأخرجه البيهقي ٢٠٦/٧ من طريق همام به .

(٢) هو مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري ثقة حافظ وكان يدلس أسماء

الشيوخ من الثامنة مات سنة ٩٣ ع تقريب ٣٢٣ .

(٣) هو العلاء بن المسيب بن رافع الكاهلي ويقال الثعلبي الكوفي ثقة ربما

وهم من السادسة خمدست تقريب ٢٦٩ .

(٤) هو المسيب بن رافع الكاهلي ثقة من الرابعة تقريب ٣٣٧ .

(٥) المصنف ٢٩٣/٤ .

(٦) هذا هو الذي يوحيه صريح كلامه فيما سبق وأما ما تأوله فخر الدين الرازي

وغيره من حمل قوله وقول ابن الزبير الآتي على الزجر والتهديد كسياسة

شرعية رأيها ، وأن مثل هذه السياسات جائزة للإمام عند المصلحة - فإن

هذا الاحتمال ضعيف يتنافى مع صراحتهما - وانظر محمد الحامد - نكاح

المتعة حرام في الإسلام ص ٦٤ .

وللفخر الرازي حول نهي عمر عن المتعة كلام نفيس يحسن إيراده هنا قال :

« الحجّة الثانية ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال في خطبته متعتان

كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما » ، ذكر هذا الكلام في مجمع من الصحابة وما أنكر عليه أحد. فالحال ههنا لا يخلو، أما أن يقال إنهم عالمون بحرمة المتعة فسكتوا ، أو كانوا عالمين بإنها مباحة ولكنهم فسكتوا على سبيل المداهنة ، أو ما عرفوا بإاحتها ولا حرمتها فسكتوا لسكوتهم متوقفين في ذلك . والأول هو المطلوب .

والثاني يوجب تكفير عمر وتكفير الصحابة لأن من علم أن النبي ﷺ حكم بإباحة المتعة ثم قال إنها محرمة محظورة من غير نسخ لها فهو أكافه بالله ، ومن صدقه مع علمه بكونه مخطئاً كان كافراً أيضاً ، وهذا يقتضي تكفير الأمة وهو على حد قوله « كنتم خير أمة » .

والقسم الثالث وهو أنهم ما كانوا عالمين بكون المتعة حراماً أو مباحة فلهذا فسكتوا ، فهذا أيضاً باطل لأن المتعة بتقدير كونها مباحة تكون كالنكاح واحتياج الناس إلى معرفة الحال في كل واحد منهما عام في حق الكل بومثل هذا يمنع أن يكون مخفياً بل يجب أن يشتهر العلم به فكما أن الكل كانوا عارفين بأن النكاح مباح وأن إباحته غير منسوخة وجب أن يكون الحال في المتعة كذلك .

ولما بطل هذان القسمان ، اثبت أن الصحابة إنما فسكتوا عن الإنكار على عمر رضي الله عنه لأنهم أكانوا عالمين بأن المتعة اصارت منسوخة (في الإسلام) .

وقال المقدسي في رسالته باب ذكر إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على تحريم نكاح المتعة وبعد أن أورد حديث نهي عمر عن المتعة على المنبر عقب على ذلك بقوله :

« وهذا يدل على صحة ما قلناه من الإجماع على تحريمها لأن عمر بن

(١) تفسير الفخر الرازي ٢٨٧/٣ طبعة بولاق .

الخطاب في هذه الأخبار وفيما تقدم نهي عنها على المنبر وتوعد عليها وغلظ أمرها وذكر أن رسول الله حرمها ونهى عنها وذلك بحضرة المهاجرين والأنصار إلى أن قال ، فلما سكتوا على ذلك ولم ينكره منهم أحد علم أن ذلك هو الحق وأنه ثابت في الشريعة من (١) نسخ المتعة وتحريمها كما ثبت عنده فصار ذلك كأن جميعهم قرروا تحريمها وثبتوا نسخها فكانت حراماً على التأيد» (٢) . .

موقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه : من نكاح المتعة :

سبق وأن ذكرنا أحاديث عليّ في إخباره عن نهي رسول الله ﷺ عن المتعة ومن طريق آل البيت زيد بن علي عن أبيه عن جده (٣) . .

وقد قال لابن عمه عبد الله بن عباس لما بلغه أنه يرخص في المتعة إنك امرؤ تائه إن رسول الله ﷺ حرم انكاح المتعة ولحوم الحمر الأهلية عام خبير (٤) . . وقال البخاري ، وقال ابن أبي ذئب (٥) حدثني إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله ﷺ . . أيما رجل وامرأة توافقا ففشرة ما بينهما ثلاث ليال (٦) فإن أحببنا أن يتزايدوا أو يتتاركا تتاركا « فما أدري أشيء كان لنا خاصة أم للناس عامة » (٧) . .

(١) كذا في الأصل من نسخ والظاهر أن (من) زيادة من الكاتب . أو يزداد بعد

قوله وتحريمها لفظ « عندهم » ليستقيم المعنى وهو الأولى .

(٢) تحريم نكاح المتعة ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) راجع مبحث تحريم المتعة بغير . ص ١٠٧ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١٩٠/١٧٩/١/٥ .

(٥) وصله الطبراني والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب .

ابن حجر فتح ١٧٣/٩ .

(٦) أي أن إطلاق الاجل محمول على التقيد بثلاثة أيام بلياليهن .

ابن حجر فتح ١٧٣/٩ .

(٧) وقد وقع التصريح باختصاصهم بها من حديث أبي ذر إنما كانت المتعة

لحربنا وخوفنا . وفي رواية أخرى إنما أحلت لنا أصحاب رسول الله صلى الله

قال أبو عبد الله وقد بينه علي عن النبي ﷺ أنه منسوخ (١) .

• أراد البخاري التصريح علي عن النبي ﷺ بالنهي عنها بعد الإذن فيها (٢) .
• وأخرج عبد الرزاق عن علي نسخ رمضان كل صوم ، ونسخت الزكاة كل صدقة .
• ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث (٣) .

وأخرج الدارقطني عن علي رضي الله عنه . قال : نهى رسول الله ﷺ عن المتعة
قال وإنما كانت لمن لم يجد فلما نزل النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج
والمرأة نسخت (٤) .

وبعد أن عرفنا أن موقف علي هو تحريم نكاح المتعة فهل هناك ما يدل
على أنه سلك فيها مسلك عمر رضي الله عنهما من إقامة الحد على فاعلها ، لم

→

عليه وسلم متعة النساء ثلاثة أيام ثم نهى عنها .

أخرجهما البيهقي ٢٠٧/٧ قال الحافظ بإسناد حسن - فتح ١٧٣/٩ ،
ولمسلم في صحيحه ٢٠٣/٢/٤ عن أبي ذر قال لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة
- يعني متعة النساء ومتعة الحج - .

(١) صحيح البخاري ١٧٦/١/٢ .

(٢) ابن حجر - فتح ١٧٣/٩ .

(٣) المصنف ٥٠٥/٧ الا أن في سنده مجهولا فان عبد الرزاق قال وسمعت رجلا
يحدث معمرا قال أخبرني الأشعث والحجاج بن أرطاة أنهما سمعا أبا اسحاق
يحدث عن الحارث عن علي فذكره وأخرجه البيهقي ٢٠٧/٧ من طريق
إياس بن عامر عن علي ، وروى ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة مرفوعا
هدم - أو قال حرم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث - ص ٣٠٩ .
موارد الظمان .

(٤) ٢٥٩/١/٢ - ٢٦٠ نا أبو بكر بن أبي داود نا يعقوب بن سفيان نا ابن
بكير نا عبد الله بن لهيعة عن موسى بن أيوب عن إياس بن عامر عن علي
وأخرجه الطبراني كما في مجمع البحرين ٢/ق ٢٠٠ حدثنا هرون بن كامل
عن ابن بكير به وقال « نهانا عنها - بدل نسخت - قال الهيثمي عقبه قلت
هو في الصحيح باختصار من هذا لم يروه عن موسى إلا بن لهيعة ورواه
الحازمي - في الاعتبار ١٧٨ . من طريق الدارقطني - وقال غريب من
هذا الوجه وقد صح الحديث عن علي في هذا الباب من غير وجه .

نعثر فيما اطلعنا عليه على رأي فيمن يفعل هذه المتعة عالماً بالتحريم إلا ما ذكره القاضي السياغي - من أعلام الأئمة الزيدية قال قال المؤيد بالله أخيراً أبو العباس الحسن بن علي بن أحمد بن منصور الحري نا محمد بن الأزهر الطائي نا ابراهيم بن يحيى المزني عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال حرم رسول الله ﷺ المتعة من النساء يوم خيبر وقال لا أجد أحداً يعمل بها إلا جلدته^(١)، ثم قال ولعل قوله « لا أجد أحداً من قول علي عليه السلام ..

فهذا إن صح يدل على أنها عنده مثل الزنا في وجوب إقامة الحد على متعاطيها • والله أعلم ..

موقف عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - من نكاح المتعة : (٢)

صرح ابن عمر في غير ما حديث بأن المتعة حرام بل سماها سفاحا والسفاح الزنا • وقد سبق ذكر بعض الاحاديث المروية عنه في تحريم المتعة بخير .. وأخرج عبد الرزاق عن الثوري^(٣) عن إسماعيل بن أمية^(٤) عن رجل قال سئل ابن عمر عن المتعة فقال هو السفاح^(٥) ..

(١) الروض النضير ٢١٣/٤ •

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عبد الرحمن أسلم قديما وهو صغير وهاجر مع أبيه واستصغر في أحد ثم شهد الخندق وبيعة الرضوان والمشاهد بعدها • قال ابن مسعود ان من أملك شباب قريش لنفسه عن الدنيا لَعَبْدُ الله بن عمر • وقال أبو نعيم الحافظ أعطى ابن عمر القوة في الجهاد والعبادة والبضاع والمعرفة بالآخرة والإيثار لها وكان من التمسك بآثار النبي صلى الله عليه وسلم بالسبيل المتين وما مات حتى اعتق ألف إنسان أو أزيد وكانت وفاته سنة ثلاث وسبعين • تهذيب ٣٣٠/٥ •

(٣) هو سفيان بن سعيد الثوري الكوفي حافظ فقيه عابد إمام حجة •

ابن حجر - تقريب ع ١٢٨ •

(٤) هو إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي ثقة ثبت من السادسة ع - تقريب ٣٢ •

(٥) المصنف ٥٠٥/٧ - نكاح المتعة -

وفي سنده مبهم • لكن أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه • قال سئل عن متعة النساء فقال لا نعلمها إلا السفاح^(١) •

هذا إسناد صحيح ••

وأخرج أيضا من طريق نافع عن ابن عمر سئل عن المتعة فقال حرام فليل إن ابن عباس يفتي بها قال فهلا تزوم بها^(٢) في زمان عمر^(٣) •

وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم قيل لابن عمر : إن ابن عباس يرخص في متعة النساء فقال ما أظن ابن عباس يقول هذا • قالوا - بلى والله إنه ليقوله • قال - أما والله ما كان ليقول هذا في زمن عمر وإن كان عمر لينكلنكم عن مثل هذا وما أعلمه إلا السفاح^(٤) وأخرج القصة الطبراني من طريق إسحاق بن راشد عن الزهري عن سالم به^(٥) •

هذا إسناد صحيح •

فدلت هذه الأحاديث على تحريم ابن عمر للمتعة ، حيث صرح بذلك في غير

ما حديث •

كما سمى المتعة سفاحا - ويؤخذ من كونه اعتبرها سفاحا ، أن مذهبه فيها وجوب إقامة الحد على فاعلها ، كما يقام على المسافح - اللهم إلا أن يقال

(١) المصنف ٢٩٢/٤ - ٢٩٣ •

(٢) الزمزمة - صوت خفي لا يكاد يفهم •

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢٩٣/٤ - في نكاح المتعة وحرمتها •

(٤) المصنف ٥٠٢/٧ - وأخرجه البيهقي ٢٠٦/٧ من طريق عمر بن محمد

عن الزهري وأخرج أيضا ٢٠٦/٧ من طريق نافع عن عبد الله بن عمر أنه

سئل عن متعة النساء فقال حرام أما إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

لو أخذ فيها أحدا لرجمه بالحجارة •• وأخرج المقدسي حديث ابن عمر

المصرح بأن المتعة سفاح ص ١١٥ - ١١٦ - رقم الحديث ٥٣-٥٤-٥٥

وبوب لذلك بقوله « باب من سمى نكاح المتعة سفاحا والسفاح الزنا » ••

(٥) الهيثمي - مجمع البحرين في زوائد المعجمين ٢/ق ٢٠١ •

إنّ هذا تشبيه لها بالسفاح ، من حيث الحرمة ، وهو لا يقتضى أن مذهبه وجوب إقامة الحد ، إذ التشبيه يحصل في وجه واحد ، وقد حصل • لكن المتبادر إلى الذهن ، أنه موافق لأبيه في ما ذهب إليه فيها ، بدليل أنه روى قوله : « لو أخذ فيها أحداً لرجمه بالحجارة » • وأقره ولم ينكر عليه ؛ مع أنه أنكر على أبيه ، فهيه عن التمتع بالعمرة الى الحج (١) •

وقال البيهقي : « أخبرنا أبو الحسين بن بشران ببغداد (٢) أنبأ اسمعيل الصفار (٣) ثنا عبد الكريم بن الهيثم (٤) ثنا أبو اليمان (٥) أخبرنا شعيب (٦) عن نافع (٧) قال : — قال ابن عمر — : « لا يحل لرجل أن ينكح امرأة إلا نكاح الإسلام بمهرها ويرثها وترثه ولا يقاضيهما على أجل معلوم أنها امرأته فإن مات أحدهما لم يتوارثا » •

-
- (١) كما سبق •
- (٢) هو أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي المعدل المتوفي سنة ٤١٥ قال القطيب كان صدوقاً ثقة ثبتاً حسن الأخلاق تام المرومة ظاهر الديانة — تاريخ بغداد ٩٨/١٤ — ٩٩ •
- (٣) إسماعيل الصفار هو شيخ أبي الحسين واسمه إسماعيل بن محمد البغدادي النحوي الأديب صاحب المبرد سمع الحسن بن عرفة وسعد بن مضر وطائفة توفي في المحرم وله أربع وتسعون سنة • ابن العماد — شذرات الذهب ٣٥٨/٢ •
- (٤) هو شيخ إسماعيل الصفار واسمه عبد الكريم بن الهيثم بن زياد أبو يحيى القطان ثقة ثبت توفي سنة ٢٧٨ • الخطيب — تاريخ بغداد ٧٨/١١ •
- (٥) هو الحكم بن نافع الهرازي الحمصي مشهور بكنيته ثقة ثبت يقال إن أكثر حديثه عن شعيب مناولة من العاشرة مات سنة ٢٢ هـ ابن حجر — تقريب ص ٨٠ •
- (٦) هو شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم واسم أبيه دينار أبو بشر الحمصي ثقة عابد • ع — تقريب ١٤٦ •
- (٧) هو نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك • ع • تقريب ٣٥٥ •

إسناده جيد •
 وفيه دليل على أن جميع الأنكحة المعروفة لدى الجاهلية هدمها الإسلام ،
 عدا النكاح الذي ذكره ابن عمر ، وهو نكاح الناس اليوم كما قالت عائشة ••
 وفيه دليل على أن مذهبه تحريم نكاح المتعة ، وأن علة التحريم هو توقيته
 بزمن محدود •
 وأن المتَّمَع بها ليست بزوجة ، إذ لو كانت زوجة لورثت والله أعلم •

تنبيه مهم :

قال في الروضة البهية^(١) ، جاء في صحيح الترمذي أن رجلا من أهل الشام
 سأل ابن عمر عن متعة النساء • فقال : « هي حلال » • فقال : « إن أباك قد
 نهى عنها » فقال ابن عمر : « رأيتَ إن كانَ أبي نهى عنها ، وصنعها رسول الله
 ﷺ ، أتترك السنة وتتبع قول أبي ؟؟ » •

وذكره الحصري في كتابه « النكاح والقضايا المتعلقة به »^(٢) في معرض
 ذكر أدلة الشيعة •• ولم يذكر مناقشة حول الحديث بالذات ، مع أنه ناقش بقية
 أدلتهم •

وبالرجوع إلى جامع الترمذي تبين أن النص ليس كما ذكر الشيعة ، فقد
 أقحموا لفظ - (متعة النساء) - بدل - (التمتع بالعمرة إلى الحج) - وهذا
 نص الترمذي :

حدثنا عبد بن حميد ، أخبرني يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، أخبرنا أبي عن
 صالح بن كيسان عن ابن شهاب ، أن سالم بن عبد الله ، حدثه أنه سمع رجلا من
 أهل الشام ، وهو يسأل عبد الله بن عمر ، عن التمتع بالعمرة إلى الحج ، فقال عبد
 الله بن عمر : « هي حلال •• الخ » - قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح^(٣) •
 وأخرجه الطحاوي وغيره •

(١) شرح اللمعة الدمشقية ١٤٠/٢ ، توفيق الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٤٢ •
 وحكاه أيضا عن الحلبي في كتابه نهج الصدق •

(٢) ص ١٧٨ •

(٣) ٥٥٦/٣ - كتاب الحج - باب ما جاء في التمتع •

وقد سبق أن ابن عمر قال في متعة النكاح : « نهانا عنها رسول الله ﷺ وما كنا مسأفحين » (١) .

فبطل ما ادعاه الميخون على ابن الفاروق رضي الله عنهما (٢) .
وهذا يبين الأمانة العلمية في النقل ، وينخرط المتعمد في سلك أهل الخيانة ،
وعليه فعبد الله بن عمر لم يتناقض » .

قال الإمامية : - « إن ابن عمر تناقض كلامه » ، فهو بينما يفتي بجواز
المتعة كما في مسند أحمد ٩٥/٢ ، وإذا به يروي عن أبيه ، أنه خطب فقال :
« إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً (٣) ثم حرمها » .

والجواب على دعوى التناقض واضح .
لأن ابن عمر لم يفت بجواز متعة النساء ، وإنما أفتى بشرعية متعة الحجج ،
وأما الأولى فقد وسمها بالسفاح ، فهو لم يتناقض فيما أفتى به ، ولا فيما رواه
عن أبيه ، كما أوضحنا .

موقف عائشة رضي الله عنها

قال الحارث بن محمد بن أسامة في مسنده (٤) .
ثنا بشر بن عمر (٥) ثنا فافع بن عمر (٦) عن ابن أبي ملكية (٧) ، أن عائشة كانت

-
- (١) وسبق قريباً في هذا البحث .
 - (٢) قال ابن حزم : « وصح تحريمها عن ابن عمر » المحلى ٥٢٠/٩ .
 - (٣) العاملي - الروضة البهية ٢٧٥/٥ .
 - (٤) البوصيري - اتحاف الخيرة ١/٢ ق ٨٦ ، ابن حجر - المطالب العالمة ص ٧/٢ .
 - (٥) هو بشر بن عمر الزهراني أبو محمد ثقة من التاسعة ع - تقريب ٤٥ .
 - (٦) هو نافع بن عمر بن عبد الله المكي ثقة ثبت من كبار السابعة ع - تقريب ص ٣٥٥ .
 - (٧) هو عبد الله بن عبيد بن أبي ملكية بالتصغير التيمي المدني ثقة فقيه من الثالثة ع - تقريب ١٨١ .

إذا سُئِلت عن المتعة قالت : « بيني وبينكم كتاب الله » • قال الله عز وجل :
 ((والذين هُم لفرّوجهم حافِظون إلا على أزواجِهِم أو ما ملكت أيماهم
 فإنهم غيرُ مَكْثومين)) • فمن ابتغى غير ما زوجه الله فقد عدا • - (إسناده
 صحيح على شرط الشيخين^(١)) •

وهذه المسألة ، عدّها بدر الدين الزركشي من استدراقات عائشة على

الصحابة^(٢) •

فهذا النص من أم المؤمنين ، يدل على أنها ترى تحريم المتعة بنص كتاب الله
 تعالى ؛ وسوف يأتي ذكر الآية مع مزيد إيضاح إن شاء الله • • قلت ، وهذا يدل
 على أن عائشة لم تفهم من قوله سبحانه ((فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ))
 متعة النكاح ؛ لأنها لو اعتبرت هذا المعنى لصححت بالنسخ ؛ ولأنه لا يتم ، لكون
 آية المؤمنين متقدمة نزولاً على آية النساء ، فالأولى مكية ، والثانية مدنية • • ومثل
 هذا لا يبغله مثل أم المؤمنين^(٣) •

(١) وأخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور ٥/٥ والحاكم في
 المستدرک ٣٠٥/٢ ، وقال عقبه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه
 وأقره الذهبي •

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٦/٧/٢٠٧ ، من طريق الحاكم
 ثم قال وروى في ذلك عن القاسم بن محمد عن عائشة وبعد مراجعتي
 لحديث القاسم بن محمد لم أجده إلا موقوفاً عليه أخرجه عبد الرزاق في
 المصنف ٥٠٣/٥٠٢/٧ ولفظه « عن معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد
 قال إني لأرى تحريمها في القرآن قال فقلت أين قال فقرأ عليّ هذه الآية
 « والذين هم لفرّوجهم حافِظون إلا على أزواجِهِم أو ما ملكت أيماهم » ،
 قال الشوكاني في فتح القدير ٤٧٥/٣ ، وأخرجه أبو داود في ناسخه • •
 انظر - الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ١٦٥ •

(٢) هي أم عبد الله حبيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنت خليفة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق رضي الله عنه من أكبر فقهاء المدينة
 كان فقهاء أصحاب رسول الله يرجعون إليها تفقه بها جماعة • بنى بها
 النبي صلى الله عليه وسلم في شوال بعد وقعة بدر فأقامت في صحبتها ثمانية
 أعوام وخمسة أشهر فكانت أحب نسائه إليه • وعاشت خمساً وستين سنة

←

موقف عبد الله بن الزبير من المتعة :

قال الإمام مسلم : « وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، قال ابن شهاب « أخبرني عروة بن الزبير ، أن عبد الله بن الزبير قام بمكة • فقال : « إن أناسا أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتنون بالمتعة » • يُعرِّضُ برجل ، فناده فقال : « إنك لجِلْفٌ » جالف^(١) • فلعمري ، لقد كانت المتعة تُفْعَلُ على عهد إمام المتقين - يريد رسول الله ﷺ - فقال له ابن الزبير : « فجرب نفسك ، فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك »^(٢) •

وأخرج القصة يعقوب بن سفيان القسوي^(٣) ، من وجه آخر ، بأطول مما هنا ونظفه :

« حدثنا أحمد بن سعيد^(٤) ، قال حدثنا وهب بن جرير^(٥) ، قال حدثنا أبي^(٦) ،

- حدث عنها جماعة من الصحابة •• وعن أبي موسى قال ما أشكل علينا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علما • ومناقبها كثيرة •• الذهبي - تذكرة الحفاظ ١/١/٢٧ •
- (١) الجلف بكسر الجيم قال ابن السكيت وغيره الجلف هو الجاني وعلى هذا قيل إنما جمع بينهما توكيدا لاختلاف اللفظ والجاني هو الغليظ الطبع القليل الفهم والعلم والأدب لبعده عن أهل ذلك • نووي ١/٥/١٨٨ • شرح مسلم • صحيح مسلم - ١/٥/١٨٨ •
- (٢) هو الإمام الحافظ الحجة أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي القسوي صاحب التاريخ والمشيخة - ولد في العقد الأخير من القرن الثاني الهجري في مدينة فسا توفي في مدينة البصرة في ١٣ رجب سنة ٢٧٧ هـ ، الذهبي - تذكرة الحفاظ ١/٥٨٢/٥٨٣ ،
- أكرم ضياء العمري - مقدمة التحقيق لكتاب المعرفة والتاريخ ١/٧ •
- (٤) هو أحمد بن سعيد الرباطي المروزي أبو عبد الله الأشقر ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة ست وأربعين خدمت - تقريب ص ١٢ •
- (٥) هو وهب بن جرير بن حازم البصري أبو عبد الله ثقة من التاسعة - مات سنة ست ومائتين ع تقريب ص ٣٧٢ •
- (٦) هو جرير بن حازم البصري أبو النضر ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه من السادسة مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في اختلاطه • ع تقريب ص ٥٤ •

قال سمعت محمد بن اسحاق^(١) يحدث عن عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم^(٢) ، عن نافع بن جبير^(٣) ، قال سمعت ابن الزبير^(٤) يخطب الناس بمكة وهو يقول : « إن ها هنا رجلاً ، أعمى الله عز وجل قلبه ، كما أعمى بصره ، يفتي الناس بالمتعة ، وأيم الله ، لا أوتى برجل عمل بها إلا رجمتها بالحجارة^(٥) » .

فأشخص له ابن عباس صدره ، فقال : « إنك تخرف »^(٦) ، إنما أمركم بهذا الأمر ابن صفوان^(٧) لعلي بعمة الجميد^(٨) ، حين جيء بأمراته ، وبطنها إلى فيها وأنتها^(٩) ، فسكت ابن الزبير ، قال نافع : « فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز » فقال : « لعمرك إن كان ابن عباس لعرييا » .

- (١) هو محمد بن اسحاق بن يسار أبو بكر المطلبى مولا هم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلس ورمى بالتشيع والتقدر من صغار الخامسة مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها من السادسة ع خت - تقريب ص ٢٩٠ .
- (٢) القرشي النوفلي المكي قاضيا ثقة من السادسة خت م د تم س ق تقريب ٢٣٤ .
- (٣) هو نافع بن جبير بن مطعم النوفلي أبو محمد أو أبو عبد الله ثقة فاضل من الثالثة مات سنة تسع وتسعين ع ٠٠ تقريب ص ٣٥٥ .
- (٤) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي أبو بكر وأبو خبيب كان أول مولود في الاسلام بالمدينة من المهاجرين وولي الخلافة تسع سنين قتل في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين ع ٠٠ تقريب ص ١٧٣ ، وانظر ترجمته مستوفاة في ابن حجر - الإصابة ٠٠ ٩٠/٨٩/٤ بتحقيق علي البجاوي .
- (٥) أي الرجل والمرأة معا ٠٠ .
- (٦) أي فسد عقلك من الكبر وبابه طرب - الرازي مختار الصحاح ص ١٧٣ .
- (٧) هو عبد الله بن صفوان بن أمية القرشي ثقة من الثالثة ٠ بخ م س ق - تقريب ص ١٥٣ .
- (٨) هكذا في الاصل - « بعمة الجميد » وليس معناه واضحا، فلعل العبارة هكذا « لعلي بعم الجميد - حين جيء بأمراته وبطنها الى فيها » ويعني بالجميد ابن صفوان عيتره ابن عباس بعمه أنه استمتع ، وقد سبقت قصته في موقف عمر أخرجها عبد الرزاق في مصنفه ٤٩٩/٤٩٨/٧ بسند صحيح الى ابن عباس بلفظ « لم يرع عمر أمير المؤمنين إلا أم أراكه قد خرجت حبل فقالت استمتع بي سلمة بن أمية ٠ الحديث وسلمة هم عم عبد الله بن صفوان بن أمية فوضع المراد من السياق والله أعلم ٠
- (٩) أي حامل من نكاح المتعة ٠

موقف أبي ذر الغفاري رضي الله عنه

قال مسلم - وحدنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا جرير عن فضيل عن زيد عن ابراهيم التيمي ، عن أبيه قال ، قال أبو ذر رضي الله عنه : « لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة » ، يعني متعة النساء ومتعة الحج^(١) . وأخرجه أبو الفتح المقدسي في رسالته^(٢) .

قال الطحاوي^(٣) ، حدثنا أبو بشر الرقي * قال : « ثنا شجاع بن الوليد^(٤) ، عن ليث بن أبي سليم^(٥) ، عن طلحة بن مصرف^(٦) ، عن خيثمة بن عبد الرحمن^(٧) ، عن أبي ذر رضي الله عنه ، قال : « إنما كانت متعة النساء لنا خاصة » . وأخرجه المقدسي - من طريق عبد السلام ، عن ليث ، به بلفظ : « إن

(١) نووي ٢٠٣/٢/٤ . ترجمة أبي ذر هو الصحابي الجليل جندب بضم الجيم

وبضم الدال أو فتحها ابن جنادة الغفاري من السابقين إلى الإسلام ففي صحيح مسلم « أنه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أول الإسلام فقال يا رسول الله من أتبعك على هذا قال حر وعبد » هاجر إلى المدينة وصحب رسول الله (ص) حتى توفي بالربيعة سنة اثنتين وثلاثين وكان طويلاً عظيماً زاهداً متقللاً من الدنيا وكان مذهبه أنه يحرم على الإنسان ادخار ما زاد على حاجته وكان قوالاً بالحق النووي - تهذيب الأسماء ١/٢٢٩/٢٣٠ .

(٢) تحريم نكاح المتعة - ص ١١٤ - من طريق أبي حصين عن إبراهيم التيمي .

(٣) باب نكاح المتعة - معاني الآثار ٢/١/٢٦ .

* لم أقف على ترجمته .

(٤) شجاع بن الوليد هو أبو بدر الكوفي صدوق له أوهام من التاسعة مات سنة

أربع ومائتين ع - تقريب ١٤٣ - ١٤٤ .

(٥) صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك من السادسة خت م ع - تقريب

ص ٢٨٧ . وانظر الضعفاء والمتروكين - للنسائي ٩٠ - الميزان - للذهبي

٣/٤٢٠ - البخاري - التاريخ الكبير ٧/٢٤٦ .

(٧) هو اليامي الكوفي ثقة قارئ فاضل من الخامسة ع - تقريب ١٥٧ .

(٨) هو الكوفي ثقة وكان يرسل من الثالثة ع - تقريب ص ٩٥ .

متاع النساء ، كانت كرامة أكرم الله بها أصحاب محمد ﷺ ، وكانت رخصة لهم
دون الناس (١) »

وقال البيهقي في سننه (٢) :

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (٣) ، وأبو زكريا بن أبي اسحق ، قالا : ثنا
أبو العباس محمد بن يعقوب (٤) ، ثنا العباس بن محمد الدوري (٥) ، ثنا خنيس
ابن بكر بن خنيس (٦) ، ثنا مالك بن مغول (٧) عن عبد الرحمن بن الأسود (٨) عن
أبي ذر قال : « إنما أُحِلَّتْ لنا أصحاب رسول الله ﷺ متعة النساء ثلاثة أيام ،
ثم نهى عنها .. » ، في أسناده خنيس بن بكر ضعيف ، وشاهده في صحيح مسلم

(١) في رسالته - تحريم نكاح المتعة - ص ١١٤ .

(٢) ص ٢٠٧/٧ .

(٣) قال الذهبي هو إمام المحدثين محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه
النيسابوري المعروف بابن صاحب التصانيف ولد سنة إحدى وعشرين
وثلاثمائة في ربيع الأول وذكر كثيراً من شيوخه وتلامذته وحكى توثيقه عن
جماعة وذكر كثيراً من ثناء الأئمة عليه توفي في صفر سنة خمس وأربعمائة
- تذكرة الحفاظ ١٣٩/٣ - وما بعدها ..

(٤) قال الذهبي : « هو الامام المفيد الثقة محدث المشرق أبو العباس محمد بن
يعقوب الأصم وكان محدث عصره بلا مدافعة قاله الحاكم ، ولد سنة سبع
وأربعين ومائتين وذكر ثناء الحاكم وغيره عليه من ذلك قوله عنه « حدث في
الإسلام ستاً وسبعين سنة ولم يختلف في صدقه وصحة سماعه » - تذكرة

(٥) هو العباس بن محمد الدوري البغدادي أبو الفضل ثقة حافظ من الحادية
عشرة - ع - تقريب ص ١٦٦ .

(٦) قال الذهبي - قال صالح بن محمد جزره ضعيف - الميزان ١/٦٦٩ - قلت
وذكره ابن حبان في الثقات .

(٧) مالك بن مغول - بكسر أوله وسكون المعجمة وفتح الواو الكوفي أبو عبد
الله ثقة ثبت من كبار السابعة - ع - تقريب ٣٢٧ .

(٨) هو ابن عبد ينفوت الزهري ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات
أبوه في ذلك الزمان فقد لذلك في الصحابة وقال المعجلي من كبار التابعين

- خدق - تقريب ص ١٩٨ .

وغيره •• إذ هو موافق لرواية الربيع عن أبيه ، ورواية سلمة بن الأكوع الثابتين ، حيث قيدت الرخصة بثلاثة أيام في حديثهما ، كما في بعض الروايات (١) .

لكن حديث أبي ذر يحدد الرخصة بثلاثة أيام ، وهذا يعني عام الفتح . وقصر الرخصة على ما ذكر يعارضه ثبوت الإذن فيها قبل خيبر والله أعلم .

قال البيهقي : « وأخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد المقرئ ابن الحمامي (٢) ببغداد ، أنبأ إسماعيل بن علي الخطيب (٣) ، ثنا موسى بن إسحاق الأنصاري (٤) ثنا سعيد بن عمر (٥) ، أنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة (٦) ، عن محمد بن

- (١) راجع - صحيح مسلم ١٨٧/١/٥ .
- (٢) وصفه الذهبي بأنه مقرئ العصر ولم يشر إلى جرح ولا تعديل فيه قال وكانت وفاته سنة سبع عشرة وأربعمائة - ١٠٧٣/٣ من تذكرة الحفاظ وقال الخطيب « تفرد بأسانيد القراءات وعلوها في وقته » وقد اقتبس منه الخطيب وحدث عنه - أكرم العمري - موارد الخطيب ٤٦٨/٤٦٩ .
- (٣) إسماعيل بن علي - ترجمه الخطيب - في تاريخ بغداد ٣٠٤/٦/٣٠٦/٣٠٥ وذكر توثيقه عن الدارقطني وعن محمد بن العباس قال كان إسماعيل بن علي الخطيب ذكياً عاقلاً ذا رأي حسن مقدماً عند المشايخ المتقدمين من بني هاشم وغيرهم من أهل الفقه والأدب ، توفي يوم الثلاثاء لسبع بقين من جمادى الآخرة سنة خمسين وثلاثمائة .
- (٤) هو موسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري الخطمي بالفتح والسكون نسبة إلى بني خطم بطن من الأنصار القاضي أبو بكر الفقيه الشافعي بالأهواز وثقه ابن أبي حاتم وابن ناصر الدين قال الأسنوي وكان يضرب به المثل في ورعه وصيافته في القضاء ، سمع أحمد بن حنبل وغيره •• ابن العماد - شذرات ٢٢٦/٢/٢٢٧ .
- (٥) هو سعيد بن عمر بن الفتح أبو عمرو الفقيه الشافعي ببغداد حدث بالشام ولم يذكره الخطيب بجرح ولا تعديل - تاريخ بغداد ١١١/٧ .
- (٦) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني أبو سعيد الكوفي ثقة متقن من كبار التاسعة مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة - ع - تقريب ٣٧٥ .

إسحاق^(١) ، عن عبد الرحمن بن الأسود^(٢) ، عن ابراهيم التيمي^(٣) ، عن سليم المحاربي^(٤) ، عن يزيد التيمي^(٥) ، عن أبي ذر قال : « إن كانت المتعة لخوفنا ولحربنا » - قال ابن حجر - إسناده حسن^(٦) .

قلت في سنده محمد بن إسحاق ، حدث هو وإبراهيم التيمي بالعنعنة ، وهما مدلسان ، إلا أن شواهدة تقويه ؛ منها حديث ابن مسعود : « كنا نغزو وليس لنا نساء » . ولأبي ذر عند مسلم : « لا تصلح المعتان الا لنا خاصة » .
وأخرج المقدسي من طريق أبي نعيم^(٧) .

قال حدثنا عبد السلام^(٨) ، عن ليث^(٩) ، عن طلحة^(١٠) ، عن خيشمة^(١١) ، عن

-
- (١) إمام المغازي تقدم بأنه صدوق يدللس - خت ع - تقريب ٢٩٠ .
 - (٢) هو عبد الرحمن بن الأسود بن يغوث الزهري ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات أبوه في ذلك الزمان فمد لذلك في الصحابة وقال المعجلي من كبار التابعين - خدق - تقريب ١٩٨ .
 - (٣) هو إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي ثقة إلا أنه يرسل ويدلس من الخامسة ع - تقريب ص ٢٤ .
 - (٤) هو سليم بن أسود بن حنظلة أبو الشعثاء المحاربي الكوفي ثقة باتفاق من كبار الثالثة - ع ص ١٣٢ .
 - (٥) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي الكوفي ثقة يقال إنه أدرك الجاهلية من الثانية مات في خلافة عبد الملك - ع ٣٨٢ - انظر تهذيب ٣٣٧/١١ .
 - (٦) فتح الباري ١٧٢/٩ ، وانظر حديث أبي ذر في السنن الكبرى ص ٢٠٧/٧ .
 - (٧) تحريم نكاح المتعة - ١١٤ للمقدسي .
 - (٨) هو عبد السلام بن حرب النهدي الملائي أبو بكر الكوفي ثقة حافظ له مناكير من صفار الثامنة مات سنة سبع وثمانين وله ست وتسعون سنة ٢١٣ ، ع - انظر تهذيب ٣١٦/٦/٣١٧ .
 - (٩) هو الليث بن أبي سليم بن زنيم صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك من السادسة مات سنة ثمان وأربعين - خت ع - تقريب ٢٨٧ .
 - (١٠) هو طلحة بن مصرف الياامي الكوفي ثقة قارىء فاضل من الخامسة مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها - ع - تقريب ١٥٧ وانظر التهذيب ٢٦/٢٥/٥ .
 - (١١) هو خيشمة بن عبد الرحمن بن أبي سبرة الكوفي ثقة وكان يرسل من الثالثة مات بعد سنة ثمانين ٠٠ ع - تقريب ٩٥ .

أبي ذر قال : « إن متعة النساء كانت كرامة أكرم الله بها أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، كانت رخصة لهم دون الناس » •

• إسناده ضعيف ، لأن الليث مختلط وخيشمة مدلس

• وشواهد كثيرة ، وهو صريح في اختصاص الصحابة بها •

وبهذا ، يكون أبو ذر منضما إلى صفوف المحرّمين للمتعة ، إذ تصريحه

باختصاصهم بها ، معناه تحريمها على من سواهم ؛ بل صرح بنهي رسول الله ﷺ

عنها ، بعد ترخيصه لهم فيها ثلاثة أيام •

ويؤيد أحاديث أبي ذر ، ما رواه عمر رضي الله عنه : « متعتان كانت لنا

وليست لكم » • وحديث سهل بن سعد : « إنما رخص رسول الله فيها لعزبة

كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها^(١) » •

ولابن مسعود كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ، ليس لنا نساء ، فقلنا : « ألا

نختصي » فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا ، أن نكح المرأة بالثوب إلى أجل^(٢) •

هذه النصوص تؤكد أن المتعة إنما رخص فيها آنذاك لظروف خاصة ، ثم

سد هذا الباب إلى يوم القيامة •

بعد أن وطدت أحكام الزواج ، وقررت لوازمه في الكتاب والسنة •

قال في الوسيط « واعتقادي أنه — يعني نكاح المتعة — لا يعدو إلا أن يكون

زنا ، وعاملا يهدم استقرار الأسرة ، ويحقر المرأة ، ويجعلها مجرد بضاعة تباع

وتشتري ، ويجعل العلاقة بها علاقة جنس ، لا ترقى إلى المستوى الإنساني السامي ،

وما أجدرنا أن نتخلص من تأثير العادات الفارسية في هذا الموضوع^(٣) » •

(١) أخرجه ابن عبد البر كذا في الفتح ١٧١/٩ •

(٢) متفق عليه • وقد سبق تخريجه من الرسالة في تحريم المتعة بخبير •

(٣) الوسيط — شرح مدونة الأحوال الشخصية لعبد النبي ميكوص ٣٩٢ •

موقف أبي سعيد الخدري: (١)

١ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « كنا نتمتع على عهد رسول الله ﷺ بالثوب » .

رواه أحمد والبزار (٢) . قال الهيثمي : « رجال أحمد رجال الصحيح (٣) »
قال أحمد في مسنده (٤) .

٢ - حدثنا عبيدة بن حميد (٥) ، عن داود بن أبي هند ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، قال : خطب عمر الناس فقال : « إن الله عز وجل رخص لنييه ما شاء ، وإن نبي الله ﷺ قد مضى لسبيله ، فأتوا الحجاج والعمرة كما أمركم الله ، وحصنوا فروج هذه النساء » .
إسناد صحيح (٦) .

وجه الدلالة من الحديث ، موافقة أبي سعيد الخدري عمر رضي الله عنهما ، على ما ذهب إليه من النهي عنها ، ولو لم يوافق على ذلك ، لصرح بذلك عند روايته لخطبته ، وما كان مثل أبي سعيد ليسكت على خطأ . بل ما كان ليسكت

(١) عده ابن حزم - في محلاه - ممن ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥١٩/٩ - وليس الأمر كذلك كما ستراه .

(٢) فني زوائد مسند البزار لابن حجر ١٢٥/٢ ق تصوير حدثنا أحمد بن ثابت ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن زيد العمى عن أبي الصديق عن أبي سعيد فذكره .

(٣) مجمع الزوائد ٢٦٤/٤ .

(٤) ٢٠٠/١ .

(٥) هو ابن حميد الكوفي المعروف بالحذاء صدوق نحوي ربما أخطأ من الثامنة ع - تقريب ٢٣٠ ، وداود وأبو نضرة ثقتان سبقت ترجمتهما .

(٦) قاله أحمد شاكر - أنظر تحقيق المسند ٢٠٠/١ - رقم ١٠٤ ولعله أراد أنه صحيح لغيره إذ هو مرتبته الحسن لو جرد ابن حميد وهو صدوق والمحدث شواهد كثيرة سبقت راجعها إن شئت .

على تشريع من عند مخلوق لو كان ، ومعاذ الله أن يأتي الفاروق بشيء لم يشرعه الله تعالى ولا رسوله •

٣ - أخرج عبد الرزاق^(١) ، عن ابن جريج ، أن عطاء قال : « أخبرني من شئت عن أبي سعيد^(٢) » قال : « لقد كان أحدنا يستمتع بملء القدح سويقا » •
فهذا مع كونه ضعيفا ، للجهل بأحد رواته حين أبهمه الراوي ، فليس فيه التصريح ، بأنه كان بعد النبي ﷺ ، بل مثل هذه العبارة لا تصدر من صحابي ، إلا وهو يريد ما كان عليه في العهد النبوي ؛ كقول بعض الصحابة : « كنا نعزل والقرآن ينزل » - أي في عصر النبوة •

موقف أسماء بنت أبي بكر من نكاح المتعة :

قال ابن حزم : « وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله ﷺ جماعة من السلف منهم أسماء بنت أبي بكر »^(٣) •
قال ابن حجر : « فأما ما ذكره عن أسماء ، فأخرجه النسائي من طريق مسلم القرى ، قال : « دخلت على أسماء بنت أبي بكر ، فسألناها ، عن متعة النساء ، فقالت : « فعلناها على عهد رسول الله ﷺ » »^(٤) •

(١) المصنف ٤٩٨/٧ •

(٢) أبو سعيد الخدري - هو سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي استصغر بأحد واستشهد أبوه بها وغزا هو ما بعدها روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير وعن جماعة من الصحابة كان من أفقه أحداث الصحابة ، وروى عنه خلق كثير • قال الواقي - مات سنة أربع وسبعين وقيل أربع وستين وقال المدائني مات سنة ثلاث وستين وقال العسكري مات سنة خمس وستين •

ابن حجر - الإصابة ٣٣/٣٢/٢ •

(٣) المحلى ٦٣٣/٩ •

(٤) التلخيص الحبير ١٥٩/١/٢ •

قلت : بحثت عن هذا الحديث في سنن النسائي الصغرى فلم أظفر به •
 ولا في بقية السنن ، لأبي داود والترمذي •• وابن ماجه •
 ثم عثرت على الحديث في مسند أحمد ، من طريق مسلم القرطبي ، كما ذكر
 ابن حجر ، لكن ذلك في متعة الحج ، وليس في متعة النكاح وهذا لفظه :
 «حدثنا روح^(١) ، حدثنا شعبة^(٢) ، عن مسلم القرطبي^(٣) ، قال : « سألت
 ابن عباس عن متعة الحج ، فرخص فيها ، وكان ابن الزبير ينهى عنها • فقال :
 « هذه أم ابن الزبير تحدّث أن رسول الله ﷺ رخص فيها ، فادخلوا عليها
 فاسألوها ، قال : فدخلنا عليها ، فإذا امرأة ضخمة عمياء ، فقالت : « قد رخص
 رسول الله ﷺ فيها^(٤) » •

إسناده حسن بل صحيح لغيره ، لأن له شواهد ترقيه آتية •
 ولهذا الحديث طرق أخرى ، بألفاظ متقاربة عند أحمد في المسند^(٥) ، وبهذا ،
 لا تكون لأسماء رواية في نكاح المتعة ، بل في متعة الحج ، وما ذكره الحافظ في
 تلخيصه يشبه أن يكون وهما • والله أعلم •

- (١) روح هو بن عبادة القيسي أبو محمد النصري ثقة فاضل له تصانيف من
 التاسعة ع - تقريب ١٠٤ - تهذيب ٢٩٣/٣ •
 (٢) شعبة هو بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث تقدم أنظر تهذيب ٣٢٨/٤
 وما بعدها ••
 (٣) مسلم هو ابن مخراق العبدي القرطبي بضم القاف وتشديد الراء البصري
 صدوق من الرابعة م دس - تقريب ص ٣٣٦ • وقال المعجلي تابعي ثقة •
 تهذيب ١٣٦/١٠ - ١٣٧ •
 (٤) أحمد - المسند ٣٤٨/٦ •
 (٥) ٣٥٠/٣٤٩/٣٤٥/٣٤٤/٦ - وأيضا فان اللفظ الذي ذكره الحافظ عن
 أسماء لا يدل على أنها كانت ترى إباحتها بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهذا موضع اتفاق • وقد عرفت أن مقصودها متعة الحج لا النساء •

أسماء والشيعة :

ذكر صاحب أصل الشيعة^(١) ، وتبعه الفكيكي^(٢) ، أن أسماء بنت أبي بكر ما تزوجها الزبير إلا بالمتعة ، وإن عبد الله بن الزبير ما ولدته إلا من ذلك النكاح . واستندا في ما ذكرناه إلى ما قاله الراغب في كتابه الموسوم بالمحاضرات : « إن عبد الله بن الزبير عيّر ابن عباس بتحليله المتعة . فقال له ابن عباس : « سل أمك كيف سطعت المجامر بينها وبين أبيك » فسألها ، فقالت : « والله ما ولدتك إلا بالمتعة » .

وما ذكره هؤلاء باطل ، لا وجه له ، وذلك من وجوه :

١ - إن حديث سطوع المجامر ، أخرجه أحمد في مسنده عن أسماء من طرق ، ولفظه : « ثنا عبيدة بن حميد ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن أسماء بنت أبي بكر ، قالت : « حججنا مع رسول الله ﷺ ، فأمرنا ، فجعلناها عمرة ، فأحللنا كل الإحلال ، حتى سطعت المجامر بين النساء والرجال » .

وقال : ثنا محمد بن فضيل ، ثنا يزيد يعني ابن أبي زياد عن مجاهد ، قال : قال عبد الله بن الزبير : « أفردوا بالحج ودعوا قول هذا » - يعني ابن عباس ، فقال ابن العباس : « ألا تسأل أمك عن هذا » . فأرسل إليها ، فقالت : « صدق ابن عباس بمثل الحديث الأول^(٣) » .

فهذه نص المحاورة ، وهي واردة في متعة الحج صريحا ، فأوردوها في نكاح

-
- (١) محمد الحسين آل كاشف الغطاء - ١٧٧/١٧٨ .
(٢) المتعة وأثرها (٤٤) كما أورد الفكيكي نص المحاورة بين عبد الله بن الزبير وابن عباس ٤٦/٤٥ نقلا من شرح نهج البلاغة « لابن أبي الحديد وهي طويلة تقع في صفتين ملئت بالشمم والنقيصة للمصحابة وظاهرها ينبيء عن حالها وكفى أن لا مرجع لها إلا نهج البلاغة الذي لا يعول على مثله في أحكام الشرع - ٣٥٠/٦ .
(٣) أحمد - المسند ٣٤٤/٦/٣٤٥ .

المتعة ، كما فعلوا في حق ابن عمر وعمران بن حصين - وزادوا في آخر الحديث:
« والله ما ولدتك إلا بالمتعة » .

ولكن الأمر هنا في حق أسماء أوضح بكثير بحيث لا يلتبس على المتأمل
الفطن .

٢ - « إن أصحاب السير والتواريخ نقلوا : « أن الزبير تزوج أسماء بكرا ،
ثم مات عنها ولم تتزوج غيره » (١) .

٣ - « لما حصر ابن الزبير إمكة ، كان أصحاب الحجاج يعيرون عبد الله ،
فيقولون : « يا ابن ذات النطاقين » (٢) فذكر ذلك لأمه أسماء ، فقالت : « وتلك
شكاة زائل عنك عارها » (٣) فلو كان هذا الذي ادعاه المخالف صحيحا ، لعيروه
بأن أمه تزوجت متعة ، لأنهم ممن يعتقدون بطلانها (٤) .

٤ - ومما اكتشفته من تاريخ الرخصة في المتعة ، يتضح بطلان ما رووه
وذلك كالتالي :

(١) المقدسي - تحريم نكاح المتعة ١٤٨ ، وانظر ابن الجوزي - صفة الصفوة
٢٢/ب٥ ، ابن حجر - الإصابة ٤/٢٢٤ .

(٢) سميت بذات النطاقين لأنها لما أرادت أن تعلق السفارة لرسول الله صلى الله
عليه وسلم حين مهاجرته إلى المدينة شقت نطاقها نصفين فعلقت السفارة
بواحد وانتطقت بالآخر - ابن هشام ٤/١٨٣/١٨٤ ، من الروض الأنف
وأسند ابن سعد في الطبقات القصة إلى هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء
وأنها قالت لأبي بكر ما أجد إلا نطاقي قال شقيه باثنين فاربطي بواحد
منهما السقاء وبالآخر السفارة قال ابن حجر وسنده صحيح - الإصابة
٤/٢٢٤ - وقال الزبير بن بكار في هذه القصة قال لها رسول الله صلى الله
عليه وسلم « أبدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنة » فقيل لها ذات
النطاقين .

(٢) هو للذهلي وصدره « وعيّرهما الوشون أني أحبها » . . . وبعده :

« فان اعتذر عنها فإنني مكذب وإن تمعذر يردد عليك اعتذارها الخ .
ابن عبد البر - الاستيعاب ٤/٢٢٩/٢٣٠ - بذييل الإصابة . . .

(٤) المقدسي ١٤٨/١٤٩ . . .

ذكر أهل السير والتاريخ، بل وفي صحيح البخاري أن أسماء لما هاجرت كانت حاملاً بعبد الله بن الزبير ، وما وضعته إلا بقاء ، كما في الصحيح - من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن أسماء ، أنها حملت بعبد الله بن الزبير بمكة ، قالت : « فخرجت وأنا متم ، فأتيت المدينة ، ونزلت بقاء ، فولدته بقاء ، ثم أتيت به رسول الله ، إلى أن أقالت ب : وكان أول مولود ولد في الإسلام . ومعلوم أنه ما حصل الترخيص بالمتعة إلا بعد الهجرة . . . » لأنها لم تبح لهم وهم في أوطانهم « (١) » .

كما يشهد له حديث ابن مسعود : « كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ، فتطول عزبتنا ، فقلنا : « ألا نختصي يا رسول الله » أفهاناه ، ثم رخص أن تتزوج المرأة إلى أجل بالشيء ، ثم نهانا عنها يوم أخير ، وعن لحوم الحمر الأنسية » (٢) .

إذ الغزو لم يحصل إلا بعد الهجرة (٣) .

إذا فشرعية الترخيص في المتعة لم توجد إلا بعد الهجرة ، وقبل غزوة خيبر . والزبير تزوج أسماء قبل الهجرة ، وما جاءت المدينة إلا وهي حامل به متم ، فتعين أن يكون الزواج زواج الدوام المعهود ، وسقطت روايتهم ، وما نقله أهل العلم في تزوج الزبير بأسماء ، كاف في الرد عليهم وبطلان زعمهم (٤) .

(١) الحازمي - الاعتبار ص ١٧٧ .

(٢) متفق عليه دون قوله ثم نهانا عنها . . الخ . وهي عند عبد الرزاق في مصنفه .

(٣) وأما قبل الهجرة فكان صلى الله عليه وسلم ممنوعاً أول الإسلام من قتال الكفار مأموراً بالصبر على الأذى وكذلك من تبعه - بقوله سبحانه « لتبلون في أموالكم » الآية . . ثم هاجر فأمر به إذا ابتدأوه به بقوله سبحانه « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم » ثم أبيع له ابتدأوه في غير الأشهر الحرم بقوله تعالى « فإذا انسلخ الأشهر الحرم » ثم أمر به من غير تقييد بشرط ولا زمان بقوله سبحانه « واقتلوهم حيث ثقتموهم » .

(٤) الخطيب الشربيني - مغني المحتاج ٢٠٩/٤ .

ابن حجر - الإصابة ٢٢٤/٤ .

٥ - لو كان ما ذكره عن الزبير حقاً ، لكان لزمه أن يخلى أسماء ويفارقها ،
عندما قال النبي ﷺ : « فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها » (١) .

فلما لم يحصل من هذا شيء ، تبين بطلان الدعوى . . ؛ إذ لو حدث مثل
هذا من حوار رسول الله ﷺ ، لنقل إلينا .

والعجب كل العجب ، أن محمد الحسين - يترفع بأشرف الشيعة وسراتها
عن تعاطيها ، إذ يقول في كتابه : « أما تحاشي أشرف الشيعة وسراتهم من
تعاطيها ، فهو عفة وترفع واستغناء واكتفاء بما أحل الله من تعدد الزوجات » .
إلى أن قال : « وتحاشي الأشراف والسراة لا يدل على الكراهة الشرعية فضلاً
عن عدم المشروعية » (٢) .

ثم لا يهجمه أن يلزق ما ينتحاشي عنه الأشراف والسراة ، بزعمه ، في بلدهم ،
بحواري رسول الله ﷺ ، بدون أن ينتهت في النقل ، أو يرجع إلى مراجع أجمهرة
الامة الاسلامية ؛ وفي الحقيقة لو كانت هذه الدعوى صحيحة افتراضاً ، لما
كان في هذا عار على أحد من الثلاثة ، لا على الزبير ولا على زوجته ولا على ابنيهما (٣) .
ولكن الحقيقة غير هذا كما عرفت فالله المستعان .

ورجعت إلى كتاب الراغب « محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء » (٤) .
لأنظر الرواية فيه كما نقلوا عنه ، لعلني أجدها مسندة من طريق من يعتد بهم في نقل
الشريعة ، وإذا بي أجدها ليس لها سند ، وإنما وردت ككثير من الحكايات التي
يذكرها أهل الأدب ، على سبيل التندر والتفكه ، بغض النظر عن صحتها أو كذبها ،
إذ الغرض المنشود عندهم ، أن يكون لها أثر في قلب السامع تستهويه وتستميله .

(١) سبق تخريجه والحديث صحيح . أنظر ص ١٥٢ وما بعدها .

(٢) أصل الشيعة وأصولها ١٨٨/١٨٩ .

(٣) لكون المتمتع في زمن الرخصة آنذاك بما رخص الله له فيه . .

(٤) ٢١٤/٣ .

فهل مثل هذه الحكاية المبتورة في كتاب الراغب ، تثبت حقيقة شرعية ،
وتعارض بها الروايات المسندة من كتب المحدثين المعتمدة ؛ لا وألف لا •

وأخيراً ، فإن مما يكذب تلك المحاوراة التي أملاها الفكيكي ، بل سود بها
قراطيسه ، التي ملئت بالشتائم والنقيصة لابن حوارى رسول الله ﷺ ، من ابن
عباس في ما يزعمون •

يكذبها ما جاء في الصحيح « عن ابن عباس أنه وصف ابن الزبير فقال :
« عفيف الاسلام ، قارئ القرآن ، أبوه حوارى رسول الله ﷺ وأمه بنت الصديق
وجدته صفية عمة رسول الله ﷺ وعمه أبيه خديجة بنت خويلد » (١) •

فمن كان هذا وصفه لابن الزبير في غيبته ، فهل من المعقول عند كل ذي لب ،
أن يقول له في وجهه ، وفي عهد إمارته وعلى أملا من الناس ، « هل من الممكن أن
يقول له : « وأما المتعة فسل أمك أسماء ، إذا نزلت عن بردى عوسجة » (٢) ، أو
يسمح لشاعره فيما يزعمونه أن يقول مخاطباً ابن الزبير :

يا ابن الزبير لقد لاقيت بأثقة من البوائق فالطف لطف محتال
لا قيته هاشمياً طاب منبته في مغرسه كريم العم والخال
ما زال يقرع عنك العظم مقتدرا على الجواب بصوت مسمع عال
حتى رأيتك مثل الكلب منحجرا خلف الغيظ وكنت البازح العالي (٣)

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً » (٤) •

(١) صحيح البخاري ٩٧/١/٢ •

(٢) هكذا في الأصل •

(٣) الفكيكي - المتعة وأثرها ٤٥/٤٦ •

(٤) الأحزاب آية ٧٠ •

موقف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (١)

عده ابن حزم من جملة من ثبت على تحليل المتعة ، بعد وفاة رسول الله ﷺ (٢) .

ولعل حديث الصحيحين السالف : « ثم رخص لنا أن نكح المرأة بالثوب إلى أجل » ، هو مستنده الذي بنى عليه قوله :

لكن لهذا الحديث تنمة جاءت في مصنف عبد الرزاق ، وأشار إليها ابن حجر في الفتح ، ولفظها عند الإسماعيلي ، من رواية أبي معاوية : « ففعله ثم ترك ذلك » . • • • • • أولابن عيينة عن إسماعيل : « ثم جاء تحريمها بعد » وفي رواية معمر عن إسماعيل : « ثم نسخ » (٣) .

وللبيهقي تعليقا عن عبد الله بن مسعود ، قال : « المتعة منسوخة نسخها الطلاق والصداق والعدة والميراث » (٤) .

فدل ما ذكره على أن ابن مسعود كان يروي تحريمها ويراه .
قال القرطبي ، عقب ذكره حديث الاستخفاء : « لعلته حينئذ لم يكن بلغه الناسخ ثم بلغه فرجع بعد » .

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله ابن أم عبد الهذلي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه وأحد السابقين الأولين ومن كبار البدرين ومن نبلام الفقهاء والمقرئين كان ممن يتحرى في الأداء ويشدد في الرواية ويزجر تلامذته عن التهاون في الألفاظ أسلم قبل عمر وحفظ من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وقال في حقه « من أحب أن يقرأ القرآن فضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن عبد توفى بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وله نحو من ستين سنة ، الذهبي - تذكرة الحفاظ ١٤/١٣/١/١ .

(٢) المحلى - ٥١٩/٩ .

(٣) ابن حجر - فتح الباري ١١٩/٩ .

(٤) السنن الكبرى ٢٠٧/٧ .

• وأيد ابن حجر قوله بروايات الإسماعيلي السالفة^(١) .

موقف جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنه :

• عده ابن حبيب وابن حزم ممن ثبت على تحليلها ، بعد رسول الله ﷺ^(٢) .

وقد ثبت في الصحيحين ، عن سلمة وجابر قالا : « إن رسول الله ﷺ أتانا

فأذن لنا في المتعة »^(٣) .

إلا أنه أخرج مسلم من طريق عبد الرزاق ، قال : أخبرنا ابن جريج قال قال

عطاء : « قدِمَ جابر بن عبد الله معتمراً ، فجنناه في منزله ، فسأله القوم عن

أشياء ، ثم ذكروا له المتعة ، فقال : « نعم استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ

وأبي بكر وعمر »^(٤) .

وعلى هذه الرواية اعتمد ابن حزم حين قال : « ورواه جابر عن جميع

الصحابة مدة رسول الله ﷺ ومدة أبي بكر ومدة عمر إلى قرب آخر خلافته^(٥) ،

يعني تحليل نكاح المتعة .

وأجاب العلماء عن هذا الحديث وأشباهه ، بأن المستمتعين لم يبلغهم

النسخ^(٦) .

وأخرج مسلم أيضا ، من طريق أبي الزبير قال : سمعت جابر بن عبد الله

يقول : « كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام ، على عهد رسول الله

(١) فتح الباري ٩/١١٩/١٧٤ .

(٢) المعبر ، لأبي جعفر محمد بن حبيب الهاشمي البغدادي ص ٢٨٩ ، المحلى

٦٣٣/٩ .

(٣) البخاري في صحيحه ، مسلم ١٨٣/١٨٢/١/٥ مع نووي .

(٤) ١٨٣/٩ - المصنف ٧/٥٠٠ .

(٥) المحلى ٥١٩/٩ .

(٦) نووي على مسلم ١٨٣/١/٥ - الأبي ٤/١٥ - مع السنوسي .

صلى الله عليه وآله وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو بن حريث «^(١)» وقد تقدم ذكر قصته •

إلا أنه ثبت أخيراً امتناع جابر عنها ، لما اطلع على نهى رسول الله ﷺ عن طريق عمر ، وتصرّحه بعدم العودة إليها ، دليل على رجوعه عن القول بحلها • قال مسلم في صحيحه :

« حدثنا حامد بن عمر البكر اوي ، حدثنا عبد الواحد يعني ابن زياد عن عاصم عن أبي نضرة ، قال : كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال : ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر : « فعلناهما مع رسول الله ﷺ ثم نهانا عنها عمر فلم نعد لهما »^(٢) •

لذا فجابر رضي الله عنه يضم إلى صفوف المحرّمين للمتعة لا المبيحين لها • قال ابن حجر بعد إيراده هذا الحديث : « أفهّداً يردّ عده - يعني ابن حزم - جابراً فيمن ثبت على تحليلها ، ثم قال : « فإن كان قوله - يعني جابراً - يعم جميع الصحابة ، فقوله - ثم لم نعد - يعم جميع الصحابة ، فيكون إجماعاً ، وقد ظهر أن مستنده الأحاديث الصحيحة التي يبيّنّاها »^(٣) •

(١) مسلم ١٨٤/١٨٣/١/٥ - وعبد الرزاق - المصنف ٥٠٠/٧ - السنن

للمعيد بن منصور ٢١٠/٣ • وأبو الفتح المقدسي ص ١٣٨ •

(٢) ١٨٤/١/٥ •

السنن الكبرى - ٢٠٦/٧ من طريق أحمد بن سلمة عن حامد البكر اوي به ، وأحمد في مستنده من طريق علي بن زيد وعاصم عن أبي نضرة به ولفظه « فلما كان عمر نهانا عنها فانتهينا » - ٣٦٣/٣ •

(٣) ابن حجر - فتح الباري ١٧٤/٩ •

موقف زيد بن ثابت (١) وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهما :

قال ابن حبيب البغدادي إن من جملة من كان يرى المتعة من أصحاب النبي ﷺ زيد بن ثابت الأنصاري وسلمة بن الأكوع (٢) ، فأما زيد ، فلم يذكره ابن حزم ولا غيره في صف المحيزين للمتعة ، ولم أعثر على رواية عنه تدل على أنه كان يرى إباحتها فليراجع .

وأما سلمة فورد عنه حكاية الترخيص والنهي عن رسول الله ﷺ .
• فربما نظر الناقل إلى بعض روايات الترخيص ، فظن بذلك أنه لا زال مستمراً .
وقد مضت روايات سلمة ، وفي بعضها ذكر الترخيص في المتعة مقروفاً بالنهي ،
أخرجه مسلم في صحيحه وغيره .

موقف معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما :

قال محمد بن يحيى بن أبي عمر : « ثنا سفيان (٣) عن عمرو (٤) ، سمعت ابن عباس وأنا قائم على رأسه يقول ورجل يقول له : « إن معاوية ينهى عن المتعة »

(١) هو الصحابي الجليل زيد بن ثابت الأنصاري الخزرجي أبو سعيد استصفر يوم بدر ويقال أنه شهد أحداً ويقال أول مشاهده الخندق ، كتب الوحي للنبي صلى الله عليه وسلم روى عنه جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وأبو سعيد وابن عمر وأنس وسهل بن سعد وسهل بن حنيف ومن التابعين سعيد بن المسيب وولده خارجة وسليمان وألقاسم بن محمد وسليمان بن يسار وآخرون وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر ثبت ذلك في الصحيح وقال له أبو بكر « إنك شاب عاقل لا نتهمك » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم أفرضكم زيد ورواه أحمد بإسناد صحيح وكان من أصحاب الفتوى ، توفي سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وأربعين . ابن حجر - الإصابة ٥٤٣/١ - ٥٤٤ .

(٢) الحبر - ص ٢٨٩ .

(٣) سفيان هو ابن عيينة تقدمت ترجمته .

(٤) عمرو هو ابن دينار تقدم .

فقال ابن عباس : « انظروا فإن كانت في كتاب الله فقد كذب على رسول الله ﷺ وإن لم يكن في كتاب الله فهو كما يقول » .

قال البوصيري : هذا الإسناد رجاله ثقات (١) .

وقال ابن حجر : هذا صحيح موقوف (٢) .

وزاد بعد إيراده هذا الحديث قوله : « وأراد بقوله في كتاب الله قوله تعالى : ((فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ)) الآية . وبها احتج ابن مسعود ، كما وقع في البخاري عنه (٣) .

قلت : « هذه الزيادة المفسرة ، يظهر أنها مدرجة من كلام ابن حجر ، فسر بها كلام ابن عباس ؛ إلا أن الآية التي احتج بها ابن مسعود ليست هذه ، وإنما هي قول الله عز وجل : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ)) (٤) .

وقد رفع معاوية النهي عن المتعة إلى رسول الله ﷺ ، ففي الجامع الصغير (٩٤٠٠) ، نهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة ، ونهى عن لبس الذهب والحريز ، ونهى عن جلود النمر أن يركب عليها ، ونهى عن المتعة ، ونهى عن تشييد البناء . أخرجه الطبراني عن معاوية ، ورمز له السيوطي بعلامة الصحة (٥) .

(١) إتحاف الخيرة ١/٣/١٠٨٦ .

(٢) المطالب العالية ٢/٧٠ .

(٣) المطالب العالية ٢/٧٠ .

(٤) أنظر البخاري ١/٢/٩٠ من كتاب التفسير و ١/٢/١٧١ من كتاب النكاح

مع حاشية السندي ومسلم ١/٥/١٨٢ مع النووي .

(٥) السيوطي ٦/٣١٧ - فأن المناوي في الفيض وروى الدارقطني نحوه عن علي

د قلت إلا أنه لم يذكر النهي عن المتعة ، أنظر سنن الدارقطني ١/١/٤١ .

وحديث الطبراني يؤكد تفسير ابن حجر للمتعة ، بأن المقصود بها متعة النساء في حديث معاوية ، إذ لم يرد قط النهي عن متعة الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل العكس • لكن أخرج مسلم من طريق غنيم بن قيس قال : « سألت سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن المتعة ، فقال : فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش^(١) - يعني بيوت مكة - وبين في الرواية الأخرى أنه يعني معاوية^(٢) » •

فهذا يشير إلى أن معاوية كان ينهى عن متعة الحج ، لا متعة النساء • وقال أبو داود ، حدثنا موسى أبو سلمة ، أخبرنا حماد عن قتادة عن أبي شيخ الهنائي حيوان بن خلد ، ممن قرأ على أبي موسى الأشعري من أهل البصرة ، أن معاوية ابن أبي سفيان قال لأصحابه : « يا أصحاب النبي ﷺ ، هل تعلمون أن رسول الله نهى عن كذا وكذا وعن ركوب جلود النمر ؟ » قالوا : « نعم » • • قال : « أفتعلمون أنه نهى أن يقرن بين الحج والعمرة ؟ » فقالوا : « أما هذا فلا » • فقال : « أما إنها معهن ولكنكم نسيتم » •

وأخرجه النسائي مختصراً^(٣) ، وأحمد^(٤) ، من طرق عن أبي شيخ الهنائي به ، ولأحمد في رواية : « وتعلمون أنه نهى عن المتعة - يعني متعة الحج - ، قالوا : اللهم لا » •

(١) العرش بضم العين والراء وهي بيوت مكة كما فسره في الرواية والمراد بالمتعة العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة وهي عمرة القضاء وكسان معاوية يومئذ كافراً وإنما أسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان • وقيل إنه أسلم بعد عمرة القضاء سنة سبع والصحيح الأول - نووي على مسلم ٢/٤ • ٢٠٥/٤٠٤/

(٢) مسلم ٢/٤ - نووي •

(٣) السنن ١/٣/١٥٣/١٥٤ عن ابن عباس قال : هذا معاوية ينهى الناس عن

المتعة وقد تمتع النبي صلى الله عليه وسلم •

(٤) في مسنده ٩٢/٤ • ٩٩/

قال ابن كثير هذا الحديث جيد الإسناد (١) .

واستغرب رواية معاوية التي تصرح بالنهى عن القران ، وجاء باحتمالات عدة:

١ - لعل أصل الحديث النهي عن المتعة فاعتقد الراوي أنها متعة الحج ،

وإنما هي متعة النساء .

٢ - لعل النهي بمن الإقران في التمر ، فاعتقد الراوي أن المراد القران في

الحج وليس كذلك .

٣ - لعل معاوية رضي الله عنه قال : « أتعلمون أنه نهى عن كذا ، فبناه

لما لم يسم فاعله ، فصرح الراوي بالرفع إلى النبي ﷺ ، ووهم في ذلك ، فإن الذي

كان ينهى عن متعة الحج عمر رضي الله عنه (٢) .

قلت : « أما الاحتمال الأول ، فقريب إلى الذهن ، لولا ما ثبت في صحيح

مسلم من التصريح بمتعة الحج » .

وأما الاحتمال الثاني ، فبعيد كل البعد ، لأن الأمر دائر بين أمرين ، متعة

الحج أو النساء ، ولا دخل للإقران بالتمر هنا ، كيف وقد ثبت قول ابن عباس :

« أنظروا فإن كان في كتاب الله » - ولا ذكر للقران في التمر في الكتاب العزيز .

وأما الثالث ، فيرده ما ثبت في معجم الطبراني مصرحا برفعه الى رسول الله

ﷺ كما سبق .

تذكر للحافظ المنذري أنه قد اختلف في هذا الحديث أعني حديث أبي شيخ

الهنائي اختلافا كثيراً وبين وجه الاختلاف (٣) .

وقال شمس الدين ابن القيم نقلاً عن عبد الحق : « لم يسمع أبو شيخ من

معاوية هذا الحديث ، وإنما سمع منه النهي عن ركوب جلود النمر ، فأما النهي

(١) البداية والنهاية ١٤١/١/٣ - كتاب حجة الوداع سنة عشر .

(٢) المصدر السابق والصفحة .

(٣) محمد شمس الحق - عون المعبود ٢٢١/٥ .

عن القرآن ، فسمعه من أبي حسان عن معاوية ، ومرة يقول عن أخيه « حمان » ومرة يقول « جمان » وهم مجهولون قال : « بعض العلماء إنَّ أبا شيخ هذا لم نعلم عدالته وحفظه ، ولو كان حافظا لكان حديثه هذا معلوم البطلان ، إذ هو خلاف المتواتر عن رسول الله ﷺ من فعله وقوله ، فانه أحرم قارنا ؛ رواه عنه ستة عشر نفسا من أصحابه (١) .

قلت أبو شيخ ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه ابن سعد والعجلي (٢) .

وعلى فرض عدم صحة هذا الحديث ، أفنيه عن المتعة كما أسلفنا ، من غير طريق أبي شيخ ، عند مسلم والطبراني والنسائي ، وعلى كل فإن الصحابة لم يوافقوا معاوية على هذه الرواية ، بل ردوها عليه .

قال الخطابي : « ويشبه أن يكون - يعني معاوية - ذهب في ذلك إلى تأويل قوله ، حين أمر أصحابه في حجته ، بالإحلال فاشق عليهم : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي » ، وكان قارنا (٣) . يعني فتمنى النبي ﷺ أنه لو لم يسق الهدي لتمتع ، ليس ذلك لأفضلية التمتع ، وإنما ذلك للتمني ، قاله من باب تطيب خاطر أصحابه ، لما شق عليهم أمره لهم بالفسخ ، وفي هذا التأويل بُعد .

وأحسن منه وأقرب ما أجاب به ابن القيم حين قال :

« ولو افترض صحة هذا من معاوية ، فقد أنكر الصحابة عليه ، أن يكون رسول الله ﷺ نهى عنه ، فلعله وكهّم أو اشتبه عليه نهيه عن متعة النساء بمتعة الحج ، كما اشتبه على غيره ، والقران داخل عندهم في اسم المتعة ، وكما اشتبه

(١) شرح أبي داود لابن القيم ٢٢٠/٥ - ٢٢١ - بنديل عون المعبود .

(٢) ابن حجر - تهذيب التهذيب ١٤/١٢٩/١٣٠ ورمز لكونه من رجال أبي

داود والنسائي .

(٣) معالم السنن ١/٢١/١٦٧ .

عليه تقصيره عن رسول الله ﷺ في بعض عُمَرِه بأن ذلك في حجته» (١) •
 قصة تمتع معاوية رضي الله عنه :

أخرج عبد الرزاق بن جريج (٢) عن عطاء (٣) ، قال لأوّل من سمعت منه المتعة صفوان بن يعلى (٤) ، قال : « أخبرني عن يعلى (٥) إن معاوية استمتع بامرأة بالطائف ، فأنكرت ذلك عليه ، فدخلنا على ابن عباس ، فذكر له بعضنا ، فقال له : « نعم » فلم يقر في نفسي حتى قدم جابر بن عبد الله ، فجئناه في منزله فسأله القوم عن أشياء ، ثم ذكروا له المتعة ، فقال : « نعم استمتعنا على عهد رسول الله » • الحديث (٦) •

قال ابن حجر ، إسناده صحيح (٧) •

لكن ابن جريج وشيخه عطاء مدلسان وقد عنعنا ، فيتوقف تصحيح الإسناد على التصريح بالتحديث ، ولم أعر عليه •

نعم أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : وقال أبو الزبير : سمعت جابر بن عبد الله يقول : « استمتع معاوية بن أبي سفيان ، مقدمه من الطائف على ثقيف بمولاة ابن الحضرمي يقال لها معانة » •

قال جابر : « ثم أدركت معانة خلافة معاوية بحية ، فكان معاوية يرسل إليها بجائزة في كل عام حتى ماتت (٨) » •

(١) شرح سنن أبي داود ٢٢٢/٢٢١/٥ بذيّل عون المعبود •

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل من السادسة مات سنة خمسين أو بعدها وقد جاوز السبعين وقيل جاوز المائة ولم يثبت • ع - تقريب ٢١٩ •

(٣) هو عطاء بن أبي رباح القرشي مولا هم المكي ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال من الثالثة مات سنة أربع عشرة على المشهور وقيل إنه تغير بآخره ولم يكن ذلك منه ، ع - تقريب ٢٣٩ •

(٤) هو صفوان بن يعلى بن أمية التميمي المكي ثقة من الثالثة ع تقريب ١٥٣ •

(٥) هو يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي صحابي مشهور مات سنة بضع وأربعين • ع - تقريب ٣٨٧ •

(٦) المصنف ٤٩٦/٧-٤٩٧ •

(٧) فتح الباري ١٧٤/٩ •

(٨) المصنف ٤٩٩/٧ •

وفيه عنعنة ابن جريج أيضا •

وهذا يدل على أن تمتع معاوية كان قديما ، فلعل ذلك كان قبل أن يبلغه النهي • « وقد كان متبعا لعمر ، مقتديا به ، فلا يشك أنه عمل بقوله بعد النهي » (١) • وهذا يرد ما حكاه ابن حزم في محلاه ، حيث عدّ معاوية من جملة من ثبت على تحليلها (٢) •

موقف عبد الله بن عباس من نكاح المتعة :

وردت عن ابن عباس عدة روايات مختلفة ، وتبرز خلاصة هذه الروايات في الأقوال التالية :

- ١ - إباحة المتعة مطلقا ، أي من غير قيد الضرورة •
- ٢ - لا تحل المتعة إلا لمن اشتدت حاجته إليها وخشي العنت ، فتحل له اضطرارا ، كإباحة الميتة والدم ولحم الخنزير للمضطر •
- ٣ - إن المتعة رخصة ورد بها القرآن ، فأبيحت في فترة من الزمن ، ثم نسخت بآية أخرى • واختلفت الرواية عنه في الآية الناسخة •
- ٤ - إنه كان يفتي بجوازها قبل اطلاعه على نسخها ، ثم اطلع عليه ، فرجع عن فتواه وحرّمها (٣) •

ذكر الروايات وتمحيصها :

- ١ - أخرج مسلم عن خالد بن المهاجر أنه بينما هو جالس عند رجل ، جاءه رجل فاستفتاه في المتعة ، فقال له ابن أبي عمرة (٤) : « مهلا » قال : « ما هي والله لقد فعلت مع إمام المتقين » •

(١) ابن حجر - فتح الباري ١٧٤/٩ •
(٢) المحلى ٥١٩/٩ •
(٣) الجصاص - أحكام القرآن ١٧٩/٢ ، الفخر الرازي ٤٩/١٠ •
(٤) هو عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري البخاري يقال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن أبي حاتم ليست له صحبة ••
ع تقريب ٢٠٧ •

- فقال ابن أبي عمرة: « إنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير ، ثم أحكم الله تعالى الدين ونهى عنها (١) » .
- ٢ - وأخرج عبد الرزاق عن أبي الزبير قال سمعت طاوسا يقول : قال ابن صفوان : « يفتي ابن عباس بالزنا » قال : « فعدّد ابن عباس رجلا كانوا من أهل المتعة » قال : « فلا أذكر ممن عدد غير معبد بن أمية (٢) » .
- ٣ - محاورة ابن الزبير مع ابن عباس (٣) وقد تقدمت .
- ٤ - رد علي بن أبي طالب على ابن عباس في المتعة ولحوم الحمر الاهلية (٤) .
- فهذه النصوص عن ابن عباس تفيد أنه أطلق إباحتها من غير تقييد لها بحالة ضرورة أو ظرف خاص .

ومستنده في الإباحة أمران :

- أولا - إن القرآن الكريم ورد بإباحتها ،
- ثانيا - أنها فعلت في عهد إمام المتقين - يعني بذلك رسول الله ﷺ .

- (١) نووي على مسلم ١٨٨/١/٥ ، المصنف لعبد الرزاق ٥٠٢/٧ ، عن معمر قال أخبرني الزهري به إلا أنه لم يذكر لفظ « ونهى عنها » وصرح بأن المرخص فيها كان ابن عباس وأن ابن أبي عمرة قال له « ما هذا يا ابن عباس » .
- (٢) المصنف ٤٩٩/٧ .
- (٣) أنظر القصة من الرسالة في موقف ابن الزبير وهي ثابتة في صحيح مسلم ١٨٨/١/٥ وغيره .
- (٤) أنظر الحديث وتخريجه من الرسالة في تحريم المتعة بخبير وهو حديث متفق عليه ٠٠ ص ١٠٧ .

تحقيق الرويات

عن ابن عباس في آية الاستمتاع والحرف الذي قرأ به :

قال ابن جرير^(١) : « حدثنا ابن المثنى »^(٢) قال : « حدثنا محمد بن جعفر^(٣) اقال : « حدثنا شعبة^(٤) عن أبي سلسة^(٥) عن أبي نضرة^(٦) » قال : « قرأت هذه الآية على ابن عباس » (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ) قال : ابن عباس : « إلى أجل مسمى » قال : « قلت ما أقرأها كذلك » قال : « والله لأنزلها الله كذلك ثلاث مرات » .

• إسناده صحيح

وأخرجه عبد بن حميد و ابن الأنباري في « المصاحف »^(٧) والحاكم وصححه^(٨) .

-
- (١) في تفسيره ١٧٧/٨ .
 - (٢) هو محمد بن المثنى العنبري أبو موسى البصري ثقة ثبت من العاشرة - ع تقريب ٢٠٤/٢ .
 - (٣) هو المعروف بغندر قال الحافظ ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة من التاسعة مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين بعد المائتين ع - تقريب ٢٩٣ .
 - (٤) هو ابن الحجاج العتكي ثقة حافظ متقن من السابعة توفي سنة ١٦٠ هـ - ع تقريب ٣٥١/١ .
 - (٥) هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري قيل اسمه عبد الله وقيل إسماعيل ثقة مكث من الثالثة مات سنة ١٩٤ - ع - تقريب ٤٠٩ .
 - (٦) هو المنذر بن مالك بن قطعة العبدي العوفي بالقاف ثقة من الثالثة مات سنة ثمان أو تسع ومائة - ع م ع - تقريب ٣٤٧ .
 - (٧) أنظر السيوطي - الدر المنثور ١٤٠/٢ .
 - (٨) المستدرک ٣٠٥/٢ - قال أخبرنا أبو زكريا العنبري ثنا محمد بن عبد السلام ثنا إسحاق بن إبراهيم أنبا النضر بن شميل أنبا شعبة به وقال عقبه هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقهم الذهبي .
• أنظر - تلخيص المستدرک بذييل الصحيفة ٣٠٥/٢ .

وقال ابن جرير في « تفسيره » (١) :

« حدثنا حميد بن مسعدة^(٢) ، قال : حدثنا بشر بن المفضل^(٣) ، قال :
حدثنا داود^(٤) عن أبي نضرة قال : « سألت ابن عباس عن متعة النساء » فقال :
« أما تقرأ سورة النساء ؟ » قال قلت « بلى » . قال : « فما تقرأ فيها » (فَمَا
اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) ؟ قال - قلت - : « لا » . لو
قرأتها هكذا ما سألتك » ، قال : « فانها كذا » .

اسناده حسن ولحميد المذكور متابع في حديثه ، وهو محمد بن المشنى عن
عبد الاعلى عن داود عن أبي نضرة به ، كما في ذيل الصحيفة ، فيتقوى الاسناد
ويصل الى درجة الصحيح لغيره .

وأخرج عبد الرزاق^(٥) ، عن ابن جريج^(٦) قال : « أخبرني عطاء^(٧)
أنه سمع ابن عباس يراها الآن حالاً ، وأخبرني أنه كان يقرأ » (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ
بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ فَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ) .
اسناده صحيح .

-
- (١) ١٧٧/٨ - وله طريق أخرى أجود من هذه حدثنا محمد بن المشنى قال
حدثني عبد الأعلى قال حدثني داود عن أبي نضرة قال سألت ابن عباس عن
المتعة فذكر نحوه ١٧٧/٨ .
- (٢) هو حميد بن مسعدة السامي صدوق من العاشرة مات سنة ٤٤ م ع ٢٠٣/١ .
- (٣) هو بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي أبو اسماعيل البصري ثقة ثبت عابد
من الثامنة توفي سنة ست أو سبع وثمانين بعد المائة . ع - تقريب ١٠١/١ .
- (٤) هو ابن أبي هند القشيري ثقة متقن كان يهيم بأخيه من الخامسة خت م ع
أنظر التقريب ١/٢٣٥ - الكبير ٢/١/٢١١ . وابن أبي حاتم ١-٢-٢-٤١١ - ٤١٢ .
- (٥) المصنف ٧/٤٩٨ وأخرجه أبو الفتح من طريق عبد بن حميد عن أبي داود
به ص ١٢٨ إلا أنه قال عمير بن بريم وهو تصحيف ظاهر .
- (٦) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل
وكان يدلس ويرسل . ع . تقريب ص ٢١٩ .
- (٧) هو ابن أبي رباح المكي ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال من الثالثة مات
سنة أربع عشرة . ع . تقريب ص ٢٣٩ .

وقال ابن جرير (١) :

حدثنا ابن المثني (٢) قال : حدثنا أبو داود (٣) قال : حدثنا شعبة (٤) عن أبي إسحاق (٥) عن عمير (٦) ، أن ابن عباس قرأ « (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) » .
إسناده صحيح ، وقال ابن جرير (٧) :

حدثنا أبو كريب (٨) قال : حدثنا يحيى بن عيسى (٩) قال : حدثنا نصير ابن أبي الأشعث (١٠) قال : حدثني ابن حبيب (١١) بن أبي ثابت عن أبيه (١٢) قال : « أعطاني ابن عباس مصحفا فقال : هذا على قراءة أبي » ، قال أبو كريب قال

(١) في تفسيره ١٧٧/٨ .

(٢) سبقت ترجمته ٢٠ ص ٢٤١ .

(٣) هو سليمان بن داود أبو داود الطيالسي البصري ثقة حافظ غلط في أحاديث من التاسعة توفي سنة ٢٠٤ ، خت م ع - تقريب ص ١٣٣ .

(٤) هو ابن الحجاج تقدمت ترجمته .

(٥) أبو إسحاق هو السبيعي واسمه عمرو بن عبد الله ثقة عابد من الثالثة اختلط بآخره - ع - تقريب ٧٣/٢ .

(٦) هو عمير بن عبد الله الهلالي أبو عبد الله المدني مولى أم الفضل تابعي ثقة أخرج له الشيخان وغيرهما ترجمة ابن أبي حاتم ٣٨٠/١/٣ ونقل في التهذيب توثيقه عن ابن إسحاق والنسائي وابن حبان ١٤٨/٨ .

(٧) ١٧٦/٨ - ١٧٧ .

(٨) أبو كريب : محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي الحافظ أحد الأثبات المكثرين (ع) توفي سنة ٢٤٨ . الخزرجي - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ٤٤٦/٢ .

(٩) يحيى بن عيسى الرملي صدوق يخطى رومي بالتشيع من التاسعة مات سنة إحدى ومائتين بخ مدتق - تقريب ٣٧٨ ترجمه البخاري في التاريخ الكبير ٢٩٦/٢/٤ وابن أبي حاتم ١٧٨/٢/٤ .

(١٠) هو الأسدي أبو الوليد الكوفي ثقة من السابعة خ تقريب ٣٥٧ .

(١١) لحبيب أربعة أولاد كلهم ثقات كما قال الدارقطني قال أحمد شاعر ولم يتميز لي من منهم الراوي . وعلى كل لا يضير هذا ما داموا موثقين .
أنظر ابن جرير ١٧٧/٨ .

(١٢) هو حبيب بن أبي ثابت الأسدي أبو يحيى ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال واطدليس من الثالثة مات سنة تسع عشرة ومائة - ع تقريب ٦٣ .

يحيى : فرأيت المصحف عند نصير فيه « (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) » .

هذه الآثار تثبت الحرف الذي كان يقرأ به ابن عباس . . . ورؤي هذا الحرف عن أبي بن كعب أيضا رضي الله عنهم (١) .
وقد أجاب العلماء عن هذه القراءة بأجوبة تلخص فيما يلي :

أولا - إن قوله « (إلى أجلٍ مُّسَمًّى) » ليس بقرآن وليس بمنزل من الله تعالى ، ولو كان قرآنا لوجدناه فيه ولقراء به في المحارب ، وكفى بالمصحف وإجماع الصحابة على أنه ليس منه (٢) .

ثانيا - وقال ابن جرير بعد سرد أسانيد القراءة ما لفظه : « وأما ما روى عن أبي بن كعب وابن عباس من قراءتهما « (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى) » ، فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين ، وغير جائز لأحد ، أن يلحق في كتاب الله تعالى شيئا لم يأت الخبر القاطع العذر عن لا يجوز خلافه » (٣) .

ثالثا - إن القرآن من شرط ثبوته التواتر ، ولم تتواتر هذه القراءة ، إذ لم تتجاوز حد الآحاد ، فليست بقرآن ولا سنة ، لأجل روايتها قرآنا ، فيكون من قبيل التفسير للآية وليس ذلك بحجة (٤) .

رابعا - قال من لم يشترط التواتر في ثبوت القرآن ، لا مانع من نسخ

(١) أخرجه عنه ابن جرير ١٧٧/٨ .

(٢) المقدسي ص ١٢٨ - تحريم نكاح المتعة .

(٣) تفسير الطبري ١٧٥/٨ وهذا يرد ما نقله الشوكاني في النيل ١٥٥/٢/٣ حين قال ويروى أيضا عن ابن جرير جوازه وبعد التأمل وجدت أن النص من قوله « فلم يبق اليوم في ذلك خلاف الخ . . مأخوذ حرفياً من الاعتبار للحازمي ص ١٧٧ - وفيه ويروى أيضا عن ابن جريج جوازه . . فتبين أن في النقل تصحيفا .

(٤) الشوكاني - نيل الاوطار ١٥٧/٢/٣ .

ظني القرآن بظني السنة ، كما تقرر في الأصول (١) ، وعليه فتكون أحاديث التحريم ناسخة لما وردت به قراءة ابن عباس •

خامسا - لو كان في القرآن ذكر الأجل ، لما دل أيضا على متعة النساء ، لأن الأجل يجوز أن يكون داخلا على المهر ، فيكون تقديره - فما دخلتم به منهن بمهر إلى أجل مسمى فآتوهن مهورهن عند حلول الأجل (٢) •

سادسا - ليست هذه القراءة متواترة ، وغايتها أن تكون كأخبار الآحاد ، ونحن لا نكر أن المتعة أحلت في أول الإسلام ، لكن الكلام في دلالة القرآن على ذلك (٣) •

سابعا - إن كان هذا الحرف أنزل ، فلا ريب أنه ليس ثابتا من القراءة المشهورة ، فيكون منسوخا ، ويكون لما كانت المتعة مباحة فلما حرمت نسخ هذا الحرف (٤) •

ثامنا - لو مثينا على الاحتجاج بهذا التفسير كخبر آحاد ، فهو معارض بأقوى منه ، لأن جمهور العلماء على خلافه ، ولأن الأحاديث الصحيحة الصريحة قاطعة بكثرة بتحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة (٥) • وهذا جواب حسن وجيه - وهو المختار من الأجوبة عندي (٦) •

(١) الشوكاني - نيل الاوطار ١٥٧/٢/٣

(٢) الجصاص - أحكام القرآن ١٧٩/٢

(٣) ابن تيمية منهاج السنة النبوية ١٥٦/٢

(٤) نفس المصدر والصفحة •

(٥) محمد الأمين - أضواء البيان ٢٨٤/١ ••

(٦) وسبب الاختيار أمران. أولا إن هذا القول يقطع شبهة المخالف فلا يورد عليه

شبهه لوضوحه وواقعيته ، ثانيا إن هذا القول هو الذي تقويه آيتا المؤمنين

والمعارج إذ كلتاهما تدلان على تحريم المتعة وهما ترشدان أيضا إلى أن

آية النساء غير واردة في المتعة وبالتالي تسقط قراءة ابن عباس •• إذ

لا يبدو كون هذا الحرف خبر آحاد عورض بنص قرآني وخبر نبوي أصح

منه أيضا • يقول علامة العراق الألوسي « القراءة شاذة وما دل على التحريم

كآية « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » قطعي فلا تعارضه ••

روح المعاني ٧/٦ •

تاسعا - أو يكون الأمر بالإيتاء في الوقت ، تنبيها على الإيتاء في النكاح المطلق ، وغاية ما يقال إنهما قراءتان وكلاهما حق .

فالأمر بالإيتاء في الاستمتاع إلى أجل واجب ، إذا كان ذلك حلالا ، وهذا كان في أول الإسلام ، فليس في الآية ما يدل على أن الاستمتاع إلى أجل مسمى حلال ، فإنه لم يقل : وأحل لكم أن تستمتعوا بهن إلى أجل بل قال : «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ») فهذا يتناول ما وقع من الاستمتاع سواء كان حلالا أم وطء بشبهه ، ولهذا يجب المهر في النكاح الفاسد بالسنة ، والمتمتع إذا اعتقد حل المتعة وفعلا فعليه المهر . . وإما الاستمتاع المحرم فلم تتناوله الآية (١) .

وفي كلام شيخ الاسلام نظر .

فإن قوله فليس في الآية ما يدل على أن الاستمتاع بها إلى أجل مسمى حلال ، فإنه لم يقل وأحل لكم أن تستمتعوا بهن إلى أجل مسمى الخ محل تأمل . إذ سياق الآية وارد في النكاح الحلال ، فبعد أن بينت الآيات التي قبلها الأنكحة المحرمة ، قال : «(وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصَنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ ، فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ)» . فالضمير في منهن من قوله : «(فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ » راجع إلى ما وقع عليه الحل والآية في تبيان ذلك .

عاشرا - هذه القراءة على الرغم من شدوذها ، وإمعانها بأقوى منها ، - فلو فرضنا جدلا أن الدليلين متساويان في القوة ، وتعارضوا في الحل والحرمه يلزم تقديم دليل الحرمة منهما . لأن الحظر مقدم على الإباحة (٢) . قلت : حرر السيوطي ما فصله ابن الجزري في موضوع القراءات فقال : « وقد تحرر لي منه أن القراءات أنواع » .

(١) ابن تيمية - منهاج السنة ١٥٦/٢ .

(٢) روح المعاني ٧/٦ وذلك لأن تقديم المحرم قد يؤدي إلى ترك المباح وتقديم المبيح قد يؤدي إلى ارتكاب الحرام وترك المباح أولى من ارتكاب الحرام .

الأول - المتواتر وغالب القراءات كذلك •

الثاني - المشهور وعرفه •

الثالث - الآحاد وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر

الاشتهار المذكور ، ولا يقرأ به •

الرابع - الشاذ وهو ما لم يصح سنده •

الخامس - الموضوع كقراءات الخزاعي ،

وظهر لي سادس ، يشبه من أنواع الحديث المدرج ، وهو ما زيد في

القراءات على وجه التفسير ، كقراءة سعيد بن جبير ، (وله أخ أو أخت من أم)

وذكر أمثلة •

قال ابن الجزري - وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءات إيضاحاً وبيانا ،

لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنا ، فهم آمنون من الالتباس وربما

كان بعضهم يكتبه معه (١) •

قلت ومن النوع السادس قراءة ابن عباس (٢) ، فهي بمثابة التفسير ، وعلى كل

فقد جاءنا عن الذي لا ينطق عن الهوى تحريم المتعة إلى يوم القيامة ، فوجب المصير

إليه والله أعلم •

أضواء على آية النساء :

قال الله تعالى - عقب بيان المحرمات في النكاح :

« (وأحلّ لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غيرَ

(١) الإتيان في علوم القرآن باختصار ١/٧٧ •

(٢) والشيمة الإمامية المجوزون للمتعة ينفون أن تكون هذه القراءة قرآنا قالوا

بل هي تفسير أخذه حبر الأمة عن الرسول صلى الله عليه وسلم قالوا ومعنى

قول ابن عباس (والله لأنزلها الله كذلك) - ان الله أنزل تفسيرها كذلك •

محمد الحسين - أصل الشيمة وأصولها ١٦٧ - ١٦٨ •

مَسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا» (١) .

هذه الآية الكريمة يبرز من سياقها ، أن المقصود بذلك النكاح لا المتعة وذلك من وجوه عدة :

أولاً - إن الله جل وعلا بدأ بذكر المحرمات في النكاح ، وبعد أن أنهى البيان في ذلك عطف بقوله : «(وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ)» فتعين أن يكون المعنى إباحة نكاح ما عدا المحرمات لا محالة ، لأنه لا خلاف في أن النكاح مراد بذلك ، فوجب أن يكون ذكر الاستمتاع بياناً لحكم المدخول بها بالنكاح ، في استحقاقها لجميع الصداق (٢) .

ويكون المعنى الإجمالي - فما انتفعتم وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الصحيح فآتوهن مهورهن .

قال ابن جرير - هو أولى التأويلين بالصواب (٣) .

أما قول الشيعة إن الأمر بإيفاء الأجر ، إشارة إلى أن العقد عقد إيجار ، ونكاح المتعة استئجار لمنفعة البضع .

فيردده قول الله تعالى : «(فَاذْكُرُونَهُنَّ كَذِكْرِكُمْ أَنْفُسَهُنَّ وَأُولِي الْأَرْحَامِ وَأُولِي الْأَرْحَامِ كَمَا كُنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْبُيُوتِ وَالْمَهْرُ الْمُنْفَعَةُ الْبُضْعُ ، وَلِلْمَهْرِ أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ (٥) » .

(١) النساء ج ٥ - آية ٢٤ .

(٢) الجصاص - أحكام القرآن ١٧٩/٢ .

(٣) تفسير الطبري ١٩٨/٨ .

(٤) آية ٢٥ من سورة النساء .

(٥) له ثمانية أسماء مجموعة في قول الناظم :

صداق ومهر نحلة وفريضة حباء وأجر ثم عقر علائق

وزاد بعضهم الطول لقوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولاً » . الخطيب

الشربيني مغني المحتاج ٢٢٠/٣ .

ثانيا - قول الله تعالى : «(أن تبتغوا باموالكم محصنين)» - والإحصان لا يكون إلا في نكاح صحيح ، لأن النكاح بالمتعة لا يكون محصنا ، فلا يتناوله هذا الاسم عند المجيزين ، فعلمنا أنه أراد النكاح (١) .

وقد تقدم أن جريبا سأل عطاء ، هل المتعة إحصان ؟ فقال : « لا أعلم » وما راجعت فيها أصحابي .

لكن الإمامية لا يثبت عندهم حكم الإحصان إلا بالعقد الدائم ، أو الملك ، بخلاف العقد المنقطع (٢) ، فلا إحصان به ، فزعمهم أن يفسروه بالنكاح الصحيح .

ثالثا - في قوله جل وعز : «(غير مسافحين)» إشارة إلى تحريم المتعة أيضا . وذلك لما كان الزنا ليس إلا مجرد سفح الماء في الرحم ، وليس لأحكام النكاح به تعلق ، سماه الله تعالى سفاحا ، ولما كانت المتعة لا تتعلق بها لوازم الزوجية أيضا أشبهت السفاح ، ولعل هذا هو السر في تسمية بعض الصحابة لها بالسفاح (٣) .

رابعا - إن سياق ما بعد الآية وما قبلها منصب في النكاح الشرعي ، حيث يقول الله تعالى بعد الآية مباشرة : «(ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات)» (٤) فدل على أن القرآن الكريم في هذه الآيات يبين أحكام النكاح ، الذي فصل أحكامه وأرسل قواعده . لا متعة النكاح التي لا هدف لها سوى مباشرة الجنس ليس إلا .

وروى ابن عبد البر (٥) عن الليث (٦) بن سعد عن بكير بن الأشج (٧)

(١) الجصاص : أحكام القرآن ١٧٩/٢ / ١٨٠ .

(٢) الحلبي - المختصر النافع ، الفصل الأول في حد الزنا ص ٢١٣ .

(٣) الجصاص - أحكام القرآن ١٨٠/٢ .

(٤) النساء آية ٢٥ .

(٥) كذا في التلخيص ١٥٨/١/٢ / ١٥٩ وأخرجه الجصاص في أحكام القرآن

١٧٨/٢ - قال وحدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن

محمد اليمان قال حدثنا أبو عبيد قال حدثنا ابن بكير عن الليث به . .

(٦) إمام مشهور ثقة ثبت فقيه - ع تقريب ص ٢٨٧ .

(٧) هو بكير بن عبد الله بن الأشج المصري ثقة من الخامسة - ع تقريب ص

٤٨/٤٧ .

عن عمار مولى الشريد (١) ، سألت ابن عباس عن المتعة أسفاح هي أم نكاح ؟
قال : « لا سفاح ولا نكاح » • قلت : « فما هي » ؟ قال : « المتعة كما قال
الله » • قلت : « هل عليها حيضة » ؟ قال : « نعم » • قلت : « يتوارثان » ؟
قال : « لا » •

وهو من أدلة الإباحة المطلقة ، ويشعر بأن الإباحة مأخوذة من آية النساء :
(« فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ ») الآية •

وروي عن ابن عباس أن هذه الآية ليس المراد بها متعة النكاح ، وإنما
المقصود بالاستمتاع في الآية الجماع •
قال ابن جرير (٢) :

حدثنا المثني (٣) ، قال : « حدثنا عبد الله بن صالح ، قال : حدثني معاوية
ابن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله : « فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ
مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً » يقول إذا تزوج الرجل منكم المرأة
ثم فكحها مرة واحدة فقد وجب صداقها كله » •

إسناده ضعيف — لأن فيه المثني وهو مجهول ، وفي السند انقطاع ، لأن
علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس (٤) •
والمشهور عن ابن عباس الاستدلال بالآية على المتعة كما تقدم ، فهذا الأثر
مع ضعفه معارض بما ثبت عنه والله أعلم •
وجمهور أهل العلم يرون أن الآية إنما تعني النكاح •

(١) هو عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم صدوق ربما أخطأ من الثالثة ،

م ع — مات بعد العشرين ، تقريب ص ٣٥٠ — تهذيب ٤٠٤/٧ •

(٢) تفسير الطبري ١٧٥/٨ •

(٣) وأخرجه ابن أبي حاتم والنحاس في ناسخه عن علي بن أبي طلحة كذا في

الدر — ١٣٩٠/٢ • للسيوطي •

(٤) انظر العلائي — جامع التحصيل ٥٧١/٢ — الذهبي ١٣٤/٣ — من الميزان

— ابن حجر — التهذيب ٣٣٩/٧ •

قال ابن جرير : (١)

« حدثني يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال قال : ابن زيد (٢) في قوله تعالى : « (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً) » • قال هذا النكاح ، وما في القرآن إلا نكاح إذا أخذتها واستمتعت بها فأعطها أجرها - أي صداقها - • فإن وضعت لك منه شيئا فهو لك سائق ، فرض الله عليها العدة وفرض لها الميراث ، قال : « والاستمتاع هو النكاح ههنا إذا دخل بها » •
إسناده إلى ابن زيد صحيح •

مستند القول الثاني : إن المتعة إنما يرخص فيها للمضطر فقط •

عن أبي جمرة (٣) قال : « سمعت ابن عباس ، وسئل عن متعة النساء ، فرخص فيها • فقال له مولى له : (٤) إنما كان ذلك وفي النساء قلة والحال شديد • فقال ابن عباس : نعم (٥) » •

فتصديقه لمولاه يدل على أنه إنما رخص فيها للأمر التالية :

- ١ - الاغتراب بسبب الجهاد في سبيل الله تعالى •
- ٢ - قلة النساء ، بحيث يصعب التزوج لعدم توفر النساء في تلك الحال •

(١) ١٧٦/٨ من تفسيره ••

(٢) هو محمد بن زيد بن المهاجر القرشي التيمي المدني ثقة من الخامسة م ع - تقريب ٢٩٨ ••

(٣) هو أبو جمرة - نصر بن عمران الضبيعي البصري نزيل خراسان مشهور بكنيته ثقة ثبت من الثالثة مات سنة ثمان وعشرين - ع تقريب ٣٥٧ •

(٤) قال ابن حجر - لم أقف على اسمه صريحا وأظنه عكرمة • فتح - ١٧١/٩ •

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ١٧٦/١/٢ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٥/٧ - من طريقه ، وللبيهقي أيضا من طريق الإسماعيلي « إنما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل فقال ابن عباس صدق ٢٠٤/٧ ، وأخرجه الطحاوي ٢٦/١/٢ - شرح معاني الآثار ، وأبو الفتح المقدسي في رسالته « تحريم نكاح المتعة » من طريق البخاري ص ١١٢/١١٣ •

٣ - شدة الحاجة إلى النكاح .

وقد ورد تصريح ابن عباس بأنه لا يرخص فيها إلا للمضطر .

قال الخطابي: (١) « نا ابن السماك (٢) ، نا الحسن بن سلام (٣) ، نا الفضل بن دكين (٤) ، نا عبد السلام (٥) عن الحجاج ، (٦) عن أبي خالد (٧) عن المنهال (٨) عن سعيد بن جبير (٩) ، قال : « قلت لابن عباس ، لقد سارت بفتياك الركبان ، وقالت فيها الشعراء . قال : وما قالوا . قلت : قالوا :

-
- (١) هو الإمام العلامة المفيد المحدث الرحال أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم البستي الخطابي صاحب التصانيف ، سمع أبا سعيد ابن الاعرابي بمكة وإسماعيل الصفار وطبقته بيغداد وأبا بكر بن داسه بالبصرة وأبا العباس الأصم وطبقته بنيسابور روى عنه الحاكم وأبو حامد الإسفراييني وخلق وتوفي ببست في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة - الذهبي - تذكرة الحفاظ ١/٢/١٠١٨/١٠١٩/١٠٢٠
- (٢) هو أبو العباس محمد بن صبيح بن السماك كان من الزهاد وفا قدر عند الرشيد ترجمه أبو نعيم في صفحات وساق أحاديث من طريقه ومواعظ في الزهد قالها في مجالس وعظه وتذكيره توفي بالكوفة سنة ١٨٣ . حلية الأولياء ٢/٤/٢٠٣ وما بعدها .
- (٣) الحسن بن سلام لم أعرفه .
- (٤) هو أبو نعيم ثقة ثبت من التاسعة - ع تقريب ٣٧٥ .
- (٥) عبد السلام هو ابن حرب الكوفي يكنى أبا بكر ثقة حافظ له مناكير من صفار الثامنة مات سنة سبع وثمانين وله ست وتسعون سنة - ع تقريب ٢١٣ .
- (٦) هو الحجاج بن أرطاة الكوفي صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة مات سنة خمس وأربعين بخ م ع تقريب ٦٤ .
- (٧) أبو خالد اسمه يزيد بن عبد الرحمن الدالاني الكوفي صدوق يخطيء كثيراً وكان يدلس من السابعة ع - تقريب ص ٤٠٣ - تهذيب ١٢/٨٢ .
- (٨) هو المنهال بن عمرو الأسدي صدوق ربما وهم من الخامسة ع - تقريب ص ٣٤٨ ، تهذيب ١٠/٣١٩ .
- (٩) هو سعيد بن جبير الأسدي الكوفي ثقة ثبت فقيه من الثالثة - ع - تقريب ص ١٢٠ .

قد قلت للشيخ لما طال مجبسه يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس
 هل لك في رخصة^(١) الأطراف آنسة^(٢) تكون مثواك حتى مصدر الناس
 قال فقال : « سبحان الله ، والله ما بهذا أفطيت ، وما هي إلا كالميتة لا تحل
 إلا للمضطر » .

إسناده ضعيف - لأن فيه الحجاج وأبا خالد كلاهما مدلس وقد عنعنا ،
 والبيهقي ألا إنما هي كالميتة والدم ولحم الخنزير^(٣) .
 ولمحمد بن خلف المعروف بوكيع^(٤) قال فكرهها أو نهى عنها^(٥) .
 ولأبي نصر المقدسي ، فخرج يوم عرفة ، فقال « أيها الناس ، إنها لا تحل

- (١) أي ناعمة الأطراف - الرازي - مختار الصحاح ص ٢٣٩ .
 (٢) أي طيبة النفس - الفيروزآبادي - القاموس المحيط ٢٠٥/٣/١ .
 (٣) السنن الكبرى ٢٠٥/٧ ، من طريق الحسن بن عمارة عن المنهال به إلا
 أنه قال :
 « يا صاح هل لك في ببيضاء بهنكة » هكذا في السنن بتقديم النون على
 الكاف وفي القاموس : « البهكن » بتقديم الكاف كجعفر الشاب الغض
 ص ٢٠٦/٢/٢ . وفي سننه الحسن بن عمارة متروك كما في النسائي ،
 الضعفاء والمتروكون ص ٣٤ - ابن حجر - تقريب ص ٧١ .
 (٤) هو محمد بن خلف بن وكيع القاضي أخباري علامة له تصانيف يروى عن
 الزبير بن بكار وأبي حذافة السهمي وعنه الجعابي وابن المظفر قال
 أبو الحسين بن المنادي أقل الناس عنه للين شهر به مات سنة ست وثلاثمائة
 قلت صدوق إن شاء الله . الذهبي - ميزان الاعتدال ٥٣٨/٣ . وفي
 لسان الميزان ١٥٧/٥ ، وقال الدارقطني كان عالما فاضلا نبيلًا فصيحًا من
 أهل القرآن والفقه والنحو ، له تصانيف كثيرة ، وقال الخطيب كان عالما
 فاضلاً حسن الأخبار عارفا بأيام الناس .
 (٥) أخرجه في كتابه « الغرر من الأخبار » قال نا علي بن مسلم نا أبو داود
 الطيالسي نا حوبل أبو عبد الله عن داود بن أبي هند عن سعيد بن جبیر
 كذا في التلخيص الحبير ١٥٨/١/٢ .
 وقال في الفتح ١٧١/٩ « إن هذا الإسناد أحسن من إسناد البيهقي » .

إلا لمن اضطر إليها ، كالميتة والدم ولحم الخنزير (١) » •

وزاد في رواية أخرى ، عن أبي شهاب الحاطب عن الحجاج به : « ولا يجوز
إلا بولي وشاهدين والسلطان ولي من لا ولي له » •

وأخرجه ابن جرير في تهذيبه ، وابن المنذر^(٢) والطبراني عن سعيد بن
جبير^(٣) وفيه فقال ابن عباس : « إنا لله وإنا إليه راجعون ، والله ما بهذا
أفتيت ، ولا هذا أردت ، ولا أحلت منها إلا ما أحل الله من الميتة والدم ولحم
الخنزير » •

قال الهيثمي : « وفيه الحجاج بن أرطاة ، وهو ثقة ، ولكنه مدلس ، وبقيه
رجالهم رجال الصحيح (٤) » •

قلت : « وسند القصة عند الطبراني أمثل من الأسانيد الأخرى ، ولولا
عنقنة المدلس ، لما نزلت مرتبته عن درجة الحسن » •

ويشبه أن يكون ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي جمره الضبي السابق ،
شاهداً لهذه القصة ، الموافقة ابن عباس مولاه فيما قاله ، إذ معناه أنها
لا تصل إلا في حالة خاصة وظروف معينة وهي حالة الاضطرار •

(١) في رسالته : « تحريم نكاح المتعة » ص ١٤٧ ، من طريق يحيى عن الحجاج
عن المنهال به •

لكن الخطابي رواه كما سبق من طريق عبد السلام عن الحجاج عن أبي
خالد عن المنهال • فيحتمل أن يكون الحجاج وهو المعروف بالتدليس في
بعض روايته للحديث حذف أبا خالد شيخه لأنه أيضاً أخذ عن شيخ أبي خالد
أعني المنهال • وانظر ابن حجر - تهذيب ٣١٩/١٠ فيكون من قبيل التدليس
ويحتمل أيضاً أن يكون سمعه مرة من أبي خالد وأخرى من المنهال فحدث
عن هذا مرة وعن ذلك أخرى • ومن المحتمل أيضاً أن يكون سقط لفظ
أبي خالد من النسخة المخطوطة لأبي الفتح والله أعلم •

(٢) كذا في - فتح القدير ٤٥٥/١ للشوكاني •

(٣) في المعجم الكبير وفي سنده مدلس قاله القاسي - في جمع الفوائد من جامع

الأصول ومجمع الزوائد ٥٩٠/١ •

(٤) كذا في مجمع الزوائد ٢٦٤/٦ •

وأخرج المقدسي والحازمي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « لاتحل المتعة إلا للمضطر » (١) .

زاد المقدسي قوله : « يعني أن ليس هذا في متعة النساء ، إنما هو في متعة الحج الذي نسخ إلى العمرة » . وهو تفسير غير مطابق للمقصود ، إذ ليس لمتعة الحج هنا دخل ، بل الثابت عن ابن عباس أنه كان يأمر بمتعة الحج . (٢) فدلّت هذه الآثار الواردة عنه أنه أباحها للضرورة ، لا على أنها نظام عام ، وعلى هذا القول اقتصر جماعة (٣) في روايتهم عنه .

وقد تعقب العلماء هذا المسلك القياسي ، لعدم استواء العلة في الحالتين ، مما حدا ببعضهم إلى توهين هذه الرواية ، واستبعاد صدورها منه لغزارة فقهه . قال الخطابي - بعد حكاية هذا القول - : « فهذا يبين لك أنه إنما سلك فيه مذهب القياس ، وشبه بالمضطر إلى الطعام ، الذي به قوام الأنفس وبعدهم يكون التلف ، وإنما هذا من باب غلبة الشهوة ومصابرتها ممكنة ، وقد تحسم مادتها بالصوم والعلاج ، فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر (٤) . قلت : « قوله وقد تحسم مادتها بالصوم ، إشارة ما صح عنه صلى الله عليه وسلم » ومن لم يستطع فعله بالصوم فإنه له وجاء (٥) .

(١) المقدسي ص ١١٣ - والحازمي في الاعتبار ص ١٨٠ - من طريق الخطابي

به يذكر الأبيات ويذكر كلام ابن عباس السابق وزاد وما تحل إلا للمضطرين وما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير .

(٢) ففي البخاري ص ١٩٣/١/١ - عن أبي جمره قال تمتعت فنهاني ناس

فسألت ابن عباس فأمرني . . الخ . .

(٣) الاعتبار للحازمي ص ١٧٩ ،

الخطابي - معالم السنن ص ١٩١/٣ .

(٤) معالم السنن ص ١٩١/٣ .

(٥) متفق عليه وهذا الحديث من أدلة تحريم المتعة وإيضاحه أن الرسول صلى

الله عليه وسلم أرشد الشباب الذين لم يجدوا الأهبة - إلى الصيام ، ولو كانت المتعة مشروعة لأرشد إليها لأنها أخف مؤنة من النكاح الشرعي لكونها لا توجب مهراً ولا نفقة إلا ما اتفقا عليه ولا شك أن تكاليفها أخف والتزاماتها أسهل ، ولذا يقول أبو سعيد « كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . .

وقال الجصاص في معرض استبعاد نسبة هذه الرواية الى ابن عباس : « وأخلق بأن تكون هذه الرواية عن ابن عباس وهما من رواتها ، لأنه كان رحمه الله تعالى أفقه من أن يخفى عليه مثله » (١) .

يقصد بذلك الفرق بين المضطر إلى الأكل والشبق إلى النكاح ، أماء خفاء نص تحريم المتعة عليه فلا غرابة فيه .

فقد خفى على عدد من كبار الصحابة أحاديث كثيرة ، مع قربهم من رسول الله ﷺ ، وتقدمهم في السن وطول صحبتهم .

فخفي عن عمر حديث الوباء (٢) والجزية (٣) ، حتى أخبره بهما عبد الرحمن ابن عوف ، وخفى عليه حديث الاستئذان (٤) ، حتى أخبره به أبو موسى .

(١) أحكام القرآن ص ١٨٠/٢ .

(٢) عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام حتى إذا كانوا بسرغ بلغه أن الوباء قد وقع بالشام فاستشار أصحابه فاختلفوا عليه عدا مهاجرة الفتحة فكلهم أشار بالرجوع وكان عبد الرحمن متغيبا فلما جاء قال له إن عندي في هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه » متفق عليه - البخاري - كتاب الطب باب ما يذكر في الطاعون ١١/٢/٢ ، مسلم وغيرهما .

(٣) روى مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ذكر المجوس فقال ما أدرى كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » رواه مالك وغيره وفي سنده انقطاع .

(٤) عن أبي سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاثا فلم يؤذن له فرجع فأرسل عمر في أثره فقال لم رجعت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع قال لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك فجاءنا أبو موسى ممتقعا لونه ونحن جلوس فقلنا ما شأنك فأخبرنا وقال فهل سمع أحد منكم فقلنا نعم كلنا سمعنا فأرسلوا معه رجلا منهم فأخبره متفق عليه .

ومثل هذا كثير وقع للصحابه ، ارجع إلى الأحكام^(١) تجد قضايا كثيرة في الموضوع .

وأكبر دليل على بطلان هذا القياس هو ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من تحريم المتعة عام الفتح إلى يوم القيامة . ولا قياس مع النص . . . وهنا سؤال يفرض نفسه وهو: إن ابن عباس قد بلغه من علي بن أبي طالب تحريمها بخير ، فكيف ساغ له القياس مع وجود النص واطلاعه عليه ، حتى إن ابن الزبير لما حاوره في شأنها قال له : « لقد فعلت في عهد إمام المتقين » . . . وذلك في خلافة ابن الزبير كما يدل على ذلك قوله : « فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجار بيتك » (٢) فالجواب:

إن ابن عباس لم يكن مستنده في ذلك إلا آية الاستمتاع ، وفعلها في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام في ظروف الغزو والعتق في الأسفار ، فعندما أعلم تحريمها بخير التي وسع الله فيها على المسلمين ، أدرك زوال الأسباب المرخصة فيها ، فبقي على تحريمها في حالة السعة وإباحتها في حالة الضيق (٣) ولو أعلم بتحريمها تأييدا ، لقامت عليه الحجة ، ولما استمر في الترخيص فيها لمن احتاج إليها .

وذكر الألويسي أنه استمر على القول بجوازها ، حتى إلى ما بعد وفاة علي رضي الله عنه (٤) ، وهو ظاهر محاورته مع ابن الزبير في عهد خلافته (٥) .

-
- (١) الاحكام في أصول الأحكام - لابن حزم ص ١٢٧/٢ . . .
(٢) يرى جماعة من أهل العلم أنه رجع عقب تبين علي بن أبي طالب له النهي عنها - راجع المقدسي - تحريم نكاح المتعة ص ١٤٤ - والجصاص - أحكام القرآن ١٨٠/٢ ، وما بعدها . . .
(٣) قال محمد جمال الدين القاسمي : عند ذكر أسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع ما نصه « ومنها اختلافهم في الجمع بين مختلفين مثاله رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتعة عام خيبر ثم رخص فيها عام أوطاس ثم نهى عنها فقال ابن عباس كانت الرخصة للضرورة والنهي لانقضاء الضرورة والحكم باق على ذلك ، وقال الجمهور ، كانت الرخصة إباحة والنهي نسغا لها . . .
قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ٣٢٨ . . .
(٤) روح المعاني ٦/١/٣ . . .
(٥) تولى الخلافة تسع سنين وقتل في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين . . .
تقريب ص ١٧٣ . . .

مستند القول الثالث - انها نسخت بآية اخرى :

عن محمد بن كعب عن ابن عباس قال : « إنما كانت المتعة في أول الاسلام ، كان الرجل يقدم البلدة وليس له بها معرفة ، فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم ، فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه ، حتى نزلت هذه الآية » (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) قال ابن عباس : «فكل فرج سواهما حرام» .
أخرجه الترمذي في جامعه (١) ، والطبراني (٢) والبيهقي (٣) من طريق موسى بن عبيدة أيضا ، وزاد « وكانوا يقرأون هذه الآية » (فما استمتعتم به منهن إلى أجلٍ مسمى) فكان الرجل يقدم . الخ . حتى نزلت هذه الآية « حرمت عليكم أمهاتكم » . الخ . فنسخ الله عز وجل الأولى ، فحرمت المتعة وتصديقها من القرآن « (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) » وما سوى هذا الفرج فهو حرام .
وللحازمي (٤) بعد ذكر الآية « فتركت المتعة ، وكان المحصن إذا شاء طلق ،

(١) تحفة الأحوذى ٢٦٩/٤ ، قال حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا سفيان بن عتبة أخو قبيصة بن عتبة أخبرنا سفيان الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد ابن كعب به . قال الحازمي « هذا إسناد صحيح لولا موسى بن عبيدة الربذي يسكن الربذة » الاعتبار ص ١٧٩ وضعفه ابن حجر - وقال إنه شاذ مخالف لما تقدم من علة إباحتها -

الفتح ١٧٢/٩ . والشوكاني - النيل ١٤٤/٢/٣ .

(٢) كذا في فتح القدير - للشوكاني ٤٥٥/١ .

(٣) في سننه ٢٠٥/٧ - ٢٠٦ .

(٤) في الاعتبار ص ١٧٨ - ١٧٩ « من طريق روح بن عبادة ثنا موسى بن عبيدة الربذي به وقال هذا إسناد صحيح لولا موسى بن عبيدة وهو الربذي يسكن الربذة » . والربذي هذا قال فيه أحمد منكر الحديث وقال الذهبي قال علي بن المديني عن القطان قال كنا نتقيه تلك الأيام وقال النسائي وغيره ضعيف وقال ابن عدي الضعف على رواياته بين ، وقال ابن معين ليس بشيء وقال مرة لا يحتج بحديثه ، وقال ابن سعد ثقة وليس بحجة ، وقال يعقوب بن شيبه صدوق ضعيف الحديث جداً . البخاري - الضعفاء الصغير ص ١٠٧ .

الذهبي - الميزان ٢١٣/٤ .

وإذا شاء أمسك ، ويتوارثان وليس ، لهما من الأمر شيء •

إسناده ضعيف كما تقدم •

قال أبو بكر الجصاص (١) :

وحدثنا جعفر بن محمد (٢) قال حدثنا حجاج (٣) عن ابن جريح وعثمان بن عطاء (٤) عن عطاء الخراساني (٥) عن ابن عباس في قوله تعالى «(فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ)» قال نسخها «(يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن)» •

إسناده ضعيف - عطاء بن أبي مسلم لم يسمع من ابن عباس (٦) •

(١) في تفسيره أحكام القرآن ١٧٨/٢ ، وأبو بكر الجصاص - هو العلامة أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص ولد سنة خمس وثلاثمائة وسكن بغداد وانتهت اليه رئاسة الحنفية وسئل العمل بالقضاء فامتنع تفقه على أبي الحسن الكرخي وتخرج به وكان على طريقه من الزهد والورع وله تصانيف منها أحكام القرآن وشرح مختصر الطحاوي وغيرها - توفي يوم الأحد سابع ذي الحجة سنة سبعين وثلاثمائة ببغداد ، ابن قطلو بغا تاج التراجم ص (٦) ٠٠ وأخرجه أبو داود في ناسخه وابن المنذر والنحاس من طريق عطاء به وزادوا بعد قوله حتى نزلت « حرمت عليكم » ونزلت « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، واللأئي يئسن من المخيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر » ، كذا في الدر المنثور للسيوطي ١٤٠/٢ ٠٠

(٢) لم أعرفه •

(٣) هو حجاج بن محمد المصيصي ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته من التاسعة ، مات ببغداد سنة ست ومائتين - ع تقريب ٦٥ - تهذيب ٢٠٥/٢ ٠٠

(٤) هو عثمان بن عطاء الخراساني أبو مسعود ضعيف من السابعة ص ق - تقريب ٢٣٥ ٠٠

(٥) هو عطاء بن أبي مسلم الخراساني صدوق يهيم كثيراً ويرسل ويدلس من الخامسة لم يصح أن البخاري أخرج له مع تقريب ص ٢٣٩ ، وقال الذهبي « فاما روايته عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله وهذا الضرب فمرسلة فإن

الرجل كثير الإرسال - الذهبي - ميزان الاعتدال ص ٧٣/٣ •

(٦) العلائي - جامع التحصيل - ٥٦٣/٢ •

ولو صح هذا ، لدل على رجوعه عن القول بحلّية المتعة ، إذ أنه موافق لما قال ابن أبي عمرة الأنصاري^(١) ، : « إنها كانت رخصة في أول الإسلام ثم أحكم الله الدين ونهى عنها^(٢) » .

مستند القول الرابع وهو رجوعه إلى التحريم ، وأن ترخيصه فيها إنما هو رأي^١ " رآه ثم رجع عنه .

قال أبو الفتح المقدسي^(٣) :

وأبناي أبو الحسن^(٤) ، حدثنا أبو عبد الله الدمشقي^(٥) ، قال : حدثنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن زريق البغدادي^(٦) ، قال : حدثنا عبد الرحمن

(١) هو عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري يقال إنه ولد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن أبي حاتم في المراسيل ليست له صفة . ع ابن حجر - تهذيب ٢٤٢/٦ - ٢٤٣ - تقريب ص ٢٠٧ .

(٢) أخرجه مسلم ١٨٨/١/٥ والبيهقي ٢٠٥/٧ وغيرهما .

(٣) تحريم نكاح المتعة ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) شيخ المقدسي - أبو الحسن - علي بن موسى الدمشقي حدث عن أبيه وجماعة وانتهى إليه علو الإسناد بالشام توفي في صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ولم يذكر ابن العماد فيه جرحا ولا تعديلا (شذرات الذهب : ص ٢٥٢/٣) .

(٥) قال الذهبي : هو الخطيب أبو عبد الله الحسن بن أحمد الدمشقي المتوفي سنة أربعمائة واثنين وثمانين ولم يذكره بجرح ولا تعديل - التذكرة ١١٩٤/١/٢ ، ولم أجد ترجمته في تاريخ بغداد ولا الشذرات ، ولا أدري أهو من ذكره الذهبي أم المذكور متأخر كما يظهر من تاريخ وفاته ويجوز أن يكون طالع عمره حتى أدركه أبو الحسن .

(٦) هكذا في الطبعة أبو الحسن وصوابه أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن زريق البغدادي توفي سنة ثيف وتسعين وثلاثمائة ، قال محمد بن علي الصوري كان ثقة مأمونا .

(الخطيب - تاريخ بغداد - ٢٣٦/٤) .

ابن أحمد بن رشدين (١) ، قال : حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمر (٢) ، قال :
حدثني ليث بن عبد الله (٣) ، وكان جليسا لإدريس ، عن الحكم بن عبدة (٤)
عن أبان بن أبي عياش (٥) عن (الجوزاء) (٦) ، أن ابن عباس جمعهم قبل موته
بأربعين يوما ، ثم قال :

« إني كنت أقول لكم في المتعة ما قد علمتم ، وإن جميع أصحاب رسول
الله ﷺ قد رأى تقويمي ، وإني رأيت رأيا ، وقد رجعت عن ذلك الرأي »
قال المقدسي : « وهذا يدل على أنه رأى رأي » رآه ، واجتهاد اجتهد فيه ، والرأي
يخطئ ويصيب ، فلما تبين له الخطأ فيه ، رجع عنه ، كما يفعل سائر المجتهدين ،
إذا تغير اجتهادهم بالنص المخالف له » (٧) .

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج أبو محمد الرشديني
المهري المصري التماسخ توفي سنة ست وعشرين وثلاثمائة من سن عالية
روى عن أبي الطاهر بن السرح وسلمة بن شبيب ، ولم يذكر فيه جرحا
ولا تعديلا .

(ابن العماد - شذرات الذهب ص ٣٠٨/٢) .

(٢) لم أعرفه .

(٣) لم أجد ترجمته .

(٤) هو الحكم بن عبدة الرعيني أو الشيباني مستور من السابعة .

ق - تقريب ص ٨٠ .

(٥) هو أبان بن أبي عياش البصري أبو اسماعيل متروك من الخامسة تقريب

٨ ، قال الذهبي - عن شعبة قال لأن يزني الرجل خير من أن يروي عن
أبان وقال داري وحماري في المساكين صدقة إن لم يكن أبان بن أبي عياش
يكذب - في الحديث - فهو أسوأ النقاد رأيا فيه وقال يحيى بن معين
متروك وقال مرة ضعيف وتركه أحمد - أنظر بسط ترجمته في الميزان
١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥ ، وأنظر البخاري ، الضعفاء الصغير ص ٢٠
- والتاريخ الكبير ٤٤٥/١ ، النسائي - الضعفاء والمتروكون ص ١٤
ابن عراق - تنزيه الشريعة المرفوعة ١/١٩ .

(٦) [عن الجوزاء] هكذا في الأصل ولعل صوابه عن أبي الجوزاء واسمه

أوس بن عبيد الله الرعيني يرسل كثيرا ثقة من الثالثة مات سنة ثلاث
وثمانين ، ع تقريب ص ٩ - وأنظر التهذيب ١/٣٨٣ - وما بعدها .

(٧) تحريم نكاح المتعة - لأبي الفتح المقدسي ص ١٤٨ .

إسناده ضعيف جدا ، ومنتنه يوحى بوضعه ، أعني قوله « وإن جميع أصحاب رسول الله قد رأى تقويمي » • وليس من المعقول أن كافة صحابة رسول الله قدوه في رخصته في المتعة ، ولم نطلع على قول عشرة منهم على الأقل ، ولا يعقل استمراره بعد تقويم الجميع له ، ولعل البلية فيه من أبان فقد كذبه شعبة ، وأقسم على ذلك كما سبق •

لكن يدل على رجوعه عن إباحتها :

ما روى (١) عبد الله بن وهب (٢) قال أخبرني عمرو بن الحارث (٣) أن بكير بن الأشج^(٤) ، ، حدثه أن أبا اسحاق مولى بني هاشم (٥) ، حدثه أن رجلا سأل ابن عباس فقال : « كنت في سفر ، ومعى جارية لي ، ولي أصحاب ، فأحللت جاريتي لأصحابي يستمتعون منها فقال : « ذاك السفاح » •

•• إسناده حسن ••

نعم لقائل أن يقول إن ابن عباس أن يرى أن على المتمتع بها العدة ، أما كون المتمتع بها يأتيها الثلاثة والأربعة ، بدون اعتداد بحيضة بين الأول والثاني ، فهذا هو السفاح • فتحريمه لها ، إذا إنما هو لعدم استيفائها قواعدها ، فالحظر

(١) ذكره الجصاص - في أحكام القرآن ١٧٩/٢ - وقال إن هذا يدل على رجوعه •

(٢) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ ، غايد من التاسعة مات سنة سبع وتسعين وله اثنتان وسبعون سنة - ع تقريب ١٩٣ - وانظر تهذيب ص ٧١/٦ وما بعدها •

(٣) هو عمرو بن الحارث بن يعقوب الانصاري مولاهم المصري أبو أيوب ثقة فقيه حافظ من السابعة مات قديما قبل الخمسين ومائة •

ع تقريب ٢٥٨ ، وفي التهذيب ان قتادة وبكير بن الأشج يرويان عنه فهما من شيوخه •• ص ١٥/٨ •

(٤) هو بكير بن عبد الله بن الأشج مولى بني مخزوم أبو عبد الله أو أبو يوسف المدني نزيل مصر ثقة من الخامسة مات سنة عشرين وقيل بعدها •

ع - تقريب ٤٨/٤٧ •

(٥) أبو اسحاق الدوسي مولى بني هاشم مقبول من الثالثة ••

تقريب ص ٣٩٣ - تهذيب ص ٩/٨/١٢ •

ليس للأصل ، وإنما هو لأمر طارئ عليه . فلا يتم هذا دليلاً على رجوعه .
لكن قال محمد بن خلف في كتاب « الفرر من الأخبار » (١) :

نا علي بن مسلم (٢) ، نا أبو داود الطيالسي (٣) ، نا حوبل أبو عبد الله (٤)
عن داود بن أبي هند (٥) عن سعيد بن جبير (٦) ، قال : قلت لابن عباس ما
تقول في المتعة فقد أكثر الناس فيها ، حتى قال فيها الشاعر :

• وذكر البيهقي السابقين . قال : « فكرهها أو نهى عنها » •

قال أبو بكر الجصاص : « والصحيح ما روى عن ابن عباس من حظرها
وتحريمها ، وحكاية من حكى عنه الرجوع عنها » •

وقال الترمذي : « وإنما روي عن ابن عباس شيء من الرخصة في المتعة ،
ثم رجع عن قوله ، حيث أخبر عن النبي ﷺ (٨) » •

وقال الحازمي : « وأما ما يُحكى عن ابن عباس ، فإنه كان يتأول في إباحته
للمضطرين إليه ، بطول العزبة ، وقلة اليسار والجدة ، ثم توقف عنه وأمسك

-
- (١) كندا في التلخيص ١٥٨/١/٢ .
(٢) هو علي بن مسلم الطوسي نزيل بغداد صدوق من العاشرة مات سنة ثلاث
وخمسين ٠٠ خدس - تقريب ص ٢٤٩ .
(٣) هو سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري ثقة حافظ
غلط في أحاديث من التاسعة مات سنة أربع ومائتين ، خت م ع - تقريب
ص ١٣٣ - وانظر تذكرة الحفاظ ص ٣٥٢/٣٥١/١/١ .
(٤) حوبل لم أعثر على ترجمة له .
(٥) داود بن أبي هند القشيري ثقة متقن كان يهيم بأخيه من الخامسة .
خت م ع تقريب ص ٩٧ .
(٦) ثقة ثبت فقيه - ع - تقدمت ترجمته .
(٧) ١٨٠/٢ ، من أحكام القرآن .
(٨) المباركفوى - تحفة الأحوذى ص ٢٦٨/٤ .

عن الفتوى به • ويوشك أن يكون سبب رجوعه عنه ، قول علي رضي الله عنه
وإنكاره عليه « (١) » •

قلت في رجوعه - بمجرد قول عليّ نظر ظاهر - إذ الروايات تدل على
استمراره على الترخيص فيها ، حتى زمن خلافة ابن الزبير ، كما يشهد لذلك
محاورته معه •

• وقد بينا سابقا السر في عدم اقتناعه بقول علي •

وأخرج البيهقي من طريق الزهري ، قال : « ما مات ابن عباس حتى رجع
عن هذه الفتيا » (٢) •

لكن قال ابن بطلال : « روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة ،
وروي عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة » (٣) •

(١) الاعتبار ص ١٧٩ •

(٢) كذا في التلخيص ، ص ١٥٨/١/٢ ، ولم أعثر عليه في السنن الكبرى •

(٣) الشوكاني - نيل الأوطار ص ١٥٤/٢/٣ •

المبحث الثاني

موقف التابعين من نكاح المتعة

في هذا الفصل ، سوف أستعرض ما عثرت عليه من آراء التابعين في حكم نكاح المتعة ، سواء كانوا مانعين أو مجيزين ، وسوف أبدأ بآراء المانعين .

• قال سعيد بن منصور (١) •• « عروة بن الزبير » •

نقل اسماعيل بن عياش (٢) عن هشام بن عروة (٣) أن عروة (٤) كان ينهى عن نكاح المتعة ويقول : « هي الزنا الصريح » •

• إسناده - ضعيف •

مكحول

قال ابن أبي شيبة (٥) :

-
- (١) السنن ٢١١/١/٣ -
(٢) هو إسماعيل بن عياش العنسي الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم من الثامنة مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين وله بضع وتسعون سنة - ع تقريب ص ٣٤ •
(٣) ثقة فقيه ربما دلس من الخامسة مات سنة خمس أو ست وأربعين وله سبع وثمانون - ع تقريب ص ٣٦٤ •
(٤) قال الذهبي - عروة بن الزبير بن العوام • الإمام عالم المدينة أبو عبد الله القرشدي الأسدي المدني تفقه بخالته عائشة وكان عالما بالسيرة حافظا ثبتا قال الزهري رأيت بحرا لا ينزف ولد في خلافة عثمان وقال شبابه ولد في آخر خلافة عمر مات سنة أربع وتسعين - تذكرة الحفاظ ١/١/٦٢-٦٣ •
(٥) المصنف - ٢٩٣/٤ - ٢٩٤ ••

« ثنا شابة بن سوار^(١) عن هشام بن الغاز^(٢) قال سمعت مكحولاً^(٣) يقول في الرجل تزوج المرأة الى أجل ، قال : ذلك الزنا » .
 إسناده صحيح . ويظهر أن من فقهاء عدم التفريق بين ما عقد بلفظ النكاح أو التمتع ، وأن العلة في التحريم هو التوقيت .

القاسم بن محمد

قال عبد الرزاق^(٤) :

« عن معمر^(٥) عن الزهري^(٦) عن القاسم بن محمد^(٧) قال : « إني

(١) هو المدائني - ثقة حافظ روى بالإرجاء من التاسعة . . .

ع - تقريب ص ١٤٣ . . .

(٢) هو هشام بن الغاز الجرشى ثقة من كبار السابعة .

ع خت - تقريب ص ٣٦٤ . . .

(٣) قال الذهبي - هو عالم أهل الشام وأحد تابعيهم أبو عبد الله بن أبي

مسلم الهذلي الفقيه الحافظ مولى امرأة من هذيل وأصله من كابل وقيل

هو من أولاد كسرى ، قال الزهري العلماء ثلاثة وذكر مكحولاً . . . وقال

سعيد بن عبد العزيز كان مكحولاً أفقه من الزهري ، توفي سنة ثلاث

عشرة ومائة . . .

تذكرة الحفاظ ١٠٨/١٠٧/١/١ . . .

وانظر تهذيب التهذيب ١٠/٢٩٠ - ٢٩١ .

(٤) المصنف ٥٠٢/٧ - ٥٠٣ . . .

(٥) هو معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل

إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث

به بالبصرة ، من كبار السابعة - ع تقريب ص ٣٤٤ ، وقال في مقدمة

الفتح ص ٤٤٤ - معمر بن راشد صاحب الزهري كان من أثبت الناس

فيه ، أخرج له البخاري من روايته عن الزهري وابن طاووس . . . الخ .

(٦) إمام متفق على جلالته وإتقانه - تقدم .

(٧) قال الذهبي - القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه الإمام

القدوة أبو عبد الرحمن القرشي التيمي المدني الفقيه ، قتل أبوه فرهب

لأرى تحريمها في القرآن» • قال : فقلت : أين ، فقراً عليّ هذه الآية
« والذين هم لفِرْ وُجِههم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم » •
إسناده صحيح •

عن الثوري (١) عن يحيى بن سعيد (٢) قال : سئل القاسم عن المتعة ،
قال : فتلا هذه الآية « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم » • (٣)

إسناده صحيح ، ولا تضر عننة الثوري ، لأنه قد احتمل الأئمة تدليسه ،
وأخرجوا له في الصحيح^(٤) لإمامته وقلة تدليسه في جانب ما روى • قاله

يتيماً في حجر عمته ففتقه بها • قال يحيى بن سعيد الأنصاري : ما أدر كنا
أحدأ بالمدينة نفضله على القاسم - وقال أيوب السخيتاني : « ما رأيت رجلاً
أفضل من القاسم » • وساق جملة من ثناء الأئمة عليه أنظر تذكرة
الحفاظ ١/١ - ٩٦ - ٩٧ ،

وانظر - ابن حجر - تهذيب التهذيب ٧/٣٣٣/٣٣٤/٣٣٥ • قال في
التقريب من الثالثة توفي سنة ست ومائة على الصحيح ع ص ٢٧٩ •

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه
عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة إحدى
وستين وله أربع وستون • ع - تقريب ص ١٢٨ •

(٢) هو يحيى بن سعيد الأنصاري أبو سعيد القاضي ثقة ثبت من الخامسة
ع تقريب ص ٣٧٦ •

(٣) المؤمنون - آية (٦) • •

(٤) فقد أخرج له البخاري بالنعمة مثاله في كتاب الحج من صحيحه - حدثنا

محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة
عن عمر رضي الله عنه أنه جاء إلى الحجر الأسود فقبله • الحديث أورده
البخاري في ثلاثة مواضع من كتاب الحج من صحيحه • وقال عبد المحسن
العماد - في لطائف هذا الإسناد - فيه اثنتان ممن وصفوا بالتدليس وهما
سفيان الثوري والأعمش - وقد صرح الأعمش بالتحديث كما في مسند
أحمد • ولم أقف لسفيان على تصريح بالسماع • • عشرون حديثاً من
صحيح البخاري ص ١١١ - لكن احتمل الأئمة تدليسه كما علمت •

ابن حجر (١) •

ووجه الاستدلال بهذه الآية :

أن الله تعالى جعل من صفات أهل الايمان والفلاح أنهم حافظون فروجهم، فلا يتلبسون بنكاح محرم • فهم حافظون فروجهم ، إلا على زوجة أحلت بعقد الزواج الشرعي • أو أمة أحلت بملك اليمين • « وكل فرج سواهما فهو حرام » •
« فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ » •
ولما كانت الْمُتَمَتِّعُ بها لا تنطبق عليها أوصاف الزوجة ، من حيث الطلاق والعدة المساوية لعدة الزوجات والنفقة والإرث وغير ذلك من الحقوق الزوجية • وليست بمملوكة للمُتَمَتِّعِ أيضا ، أصبحت مُحَرَّمَةً بنص الآية ؛ إذ سمى الله تعالى مبتغى غير ذلك متعدياً، فدل على حرمة الوطاء (٢) في هذا النكاح • وقد سبق استدلال عائشة عمة القاسم رضي الله عنها بهذه الآية على تحريم المتعة •

والقاسم كعمته لا يرى — قول الله تعالى « فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ » يعني المتعة إذ لو رأى ذلك لصرّح بالنسخ ، بل النسخ هنا لا يتم ، لتقدم آية « المؤمنین » على آية « النساء » إذ الأولى مكية والثانية مدنية • ومثل هذا لا تجهله أم المؤمنین ولا ابن أخيها في فقهه وفضله ، رضي الله تعالى عنهما •

(١) أنظر تعريف أهل التقديس — بمراتب الموصوفين بالتدليس ص ٢٠٢ خطية

بقلمي نقلا عن المطبعة المحمودية بمصر •

البخاري — فتح المغيث ١/١٧٧ •

(٢) وذكر بعض العلماء أبياتا بيّن فيها لوازم عقد النكاح الشرعي وإن ذلك

ينتف من نكاح المتعة فقال :

وإن أباح عند بعض فرجا

وولداً يلحق أو طلاقاً

ورام ما حدث لنا الله وإن

فإنه مما يعد شاذاً

ما قاله هنا فليست زوجاً

إذ لا توارث ولا إنفاقاً

ولم تكن ملك يمين فهي من

زعم في الكشاف غير هذا

أنظر اللمعة في نكاح المتعة ، مخطوطة ص ٣٦ •

سعيد بن المسيب (١)

أخرج عبد الرزاق (٢) عن الثوري عن داود عن ابن المسيب • قال :
• نسخها الميراث »

- وأخرجه ابن أبي شيبة (٣) والبيهقي (٤)
- هذا إسناد صحيح •• قاله ابن حجر (٥)

(١) قال الذهبي - هو الإمام شيخ الاسلام فقيه المدينة أبو محمد المخزومي ولد
لستينين مضتاً من خلافة عمر وسمع من عمر شيئاً وهو يخطب وسمع من
عثمان وزيد بن ثابت وعائشة وسعد وأبي هريرة وخلق وروى عنه كثيرون
وكان واسع العلم وافر الحرمة متين الديانة قوالاً بالحق فقيه النفس وذكر
كثيراً من ثناء الأئمة عليه ، وقد اختلفوا في وفاته على أقوال وأكثر أئمة
الحديث، أن وفاته سنة خمس ومائة - تذكرة الحفاظ ٥٤/١/١ وما بعدها •

(٢) في المصنف ٢٠٧/٧ •

(٣) في مصنفه ٢٩٢/٤ •

(٤) في السنن الكبرى ٢٠٧/٧ من طريق العدني عن الثوري به •

(٥) فتح الباري - ١٧٣/٩ •

تنبيه : ذكر الشيخ عطية سالم في مقدمته لرسالة المتعة لأبي الفتح المقدسي
ص ٣٥ عرضاً موجزاً للرسالة الحامدية (اللمعة في نكاح المتعة) فقال في أثناء
عرضها « وفي أواخر البحث ساق تحريمها - يعني حامد أفندي العمادي
المؤلف - عن الأئمة السبعة فقهاء المدينة المجموع عددهم في الأبيات الآتية
وساقها » ••

لكن بعد مراجعتي للرسالة المذكورة لم أجده ذكر تحريمها عن السبعة كلهم
وانما نقل عن القاسم بن محمد تحريمها لا غير •
• أنظر الرسائل الحامدية ص ٤٤٤ ق •

من رويت عنه اباحة المتعة من التابعين :

سعيد بن جبير (١)

أخرج عبد الرزاق : (٢)

عن ابن جريج (٣) ، قال : « أخبرني عبد الله بن عثمان بن خيثم (٤) ،
قال : « كافت بمكة امرأة عراقية تنسك (٥) جميلة ، لها ابن يقال له أبو أمية ،
وكان سعيد بن جبير يكثر الدخول عليها » • قلت : يا أبا عبد الله ما أكثر ما تدخل
على هذه المرأة •• قال : « إنا قد نكحناها ذلك النكاح - للمتعة » قال : (٦)
وأخبرني (٧) أن سعيداً قال له « هي أحل من شرب الماء للمتعة » •
إسناده حسن •

وهو دليل قولي وقعلي على أن سعيد بن جبير كان من المبيحين لها ، وإطلاق
هذا النص يقتضي تجويزه لها بدون قيود تقيد بها الإباحة ، ولا حجة في قول
ولا فعل أحد سوى المشرع الحكيم صلوات الله وسلامه عليه •

(١) قال ابن حجر - هو سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فقيه من

الثالثة وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله قتل بين يدي

الحجاج سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين ع تقريب ١٢٠ - وانظر

قصة محاورته مع الحجاج قبيل قتله وسببه في كتاب الذهبي - تذكرة

المحققين ٧٦/١/١ - ٧٧

المصنف ٤٩٦/٧ •

(٢) تقدمت ترجمته •

(٤) بالمعجمة والمثلثة مصغراً - هو القارئ المكي أبو عثمان صدوق من الخامسة

مات سنة اثنتين وثلاثين - خت مع تقريب ص ١٨١ •

(٥) أي تتعبد •

(٦) يعني ابن جريج •

(٧) يعني عبد الله بن عثمان بن خيثم •

ابن جريج (١) وعطاء (٢)

أخرج عبد الرزاق : (٣)

عن ابن جريج قال : « سألت عطاء أيسستمع الرجل بأكثر من أربع جميعاً (٤) وهل الاستمتاع إحسان (٥) ؟ وهل يحل استمتاع المرأة لزوجها إن كان بسببها (٦) »

فقال : « ما سمعت فيهن بشيء وما راجعت أصحابي » .

فهذا ينص على أنهما كانا يبيحان هذا النكاح ، بل هو المنقول عن سائر

فقهاء مكة (٧) .

ولذا قال أبو عبد الله الحاكم :

(١) هو من المشهورين بإبحاثها ، ذكره الحازمي في الاعتبار ص ١٧٧ - والمهدي

في البحر الزخار ٢٢/٣ - وغيرهما - انظر تذكرة الحفاظ ١/١٧٠/١٧١ .

(٢) قال الذهبي - عطاء بن أبي رباح مفتي أهل مكة ومحدثهم القدوة والعلم

أبو محمد بن أسلم القرشي مولاهم ولد في خلافة عثمان وقيل في خلافة

عمر - قال أبو حنيفة ، ما رأيت أحداً أفضل من عطاء ، وقال عبد الله بن

عباس - يا أهل مكة ، تجتمعون عليّ وعندكم عطاء . وذكر كثيراً من

ثناء الأئمة عليه ثم قال ، مات على الأصح في رمضان سنة أربع عشرة

ومائة وقيل سنة خمس عشرة بمكة - تذكرة الحفاظ ١/٢ - ٩٨ - ع .

(٣) المصنف ٥٠٠/٧ .

(٤) أي في آن واحد ، والشبهة المجوزون يرون أن له أن يتمتع بأي عدد شاء

من النساء بدون حد .

انظر - المختصر النافع ، للحلي ص ١٨٩ ، ولو كان من الحل في شيء

لما خالف نظام النكاح الشرعي ، فدل مباينته له على حرمة .

(٥) أي يوجب الرجم على من زنى بعد التمتع .

(٦) أي طلقها ثلاثاً ، وبعد البحث في بعض مراجع كتب الشبهة لم أجد لهم

نصاً في ذلك فلمل اطلاقهم يقتضي الجواز ولئن كان هذا هو الواقع فقد

أبطل هذا قول الله تعالى : « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتي تنكح زوجا

غيره » ، فمن طلق البتة وندم أمكنه وطأها متعة وهدم بهذا باب الطلاق

الثلاث وما بقي له في الشريعة معنى .

(٧) قاله ابن حزم - المحلى ٩/٦٣٣ .

عن الأوزاعي : (١) « يترك من قول أهل الحجاز خمس ، فذكر منها متعة النساء من قول أهل مكة ، وإتيان النساء في أدبارهن من قول أهل المدينة (٢) » .
 لكن ابن جريج رجح عن القول بحلها ، إلى التحريم ، فروى أبو عوافة في « صحيحه » : عن ابن جريج أنه قال لهم بالبصرة : « اشهدوا أنني قد رجعت عنها ، بعد أن حدثهم فيها ثمانية عشر حديثاً أنه لا بأس بها (٣) » . وروى ابن حبيب رجوع عطاء عن الرخصة فيها (٤) ، ولعل هذا الرجوع حصل لهما حين سماع النهي المؤبد عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، إذ مثل هذين في دينهما وورعهما يبعد أن يكونا عرفا النهي ونبذاه .

ولا غرابة في خفاء النهي المؤبد عليهم ، فقد خفي على كثير من الصحابة أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ كما قدمنا ، وهم أحرص على الخير ، وأقرب عهداً بالمشرع الكريم .

ولذا ذكر ابن تيمية ، أن من أسباب الاختلافات بين أئمة الدين ألا يكون الحديث قد بلغ ذلك الإمام ، قال : « وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف ، مخالفاً لبعض الأحاديث ، فإن الإحاطة بحديث رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الأئمة » (٥) .

(١) هو - شيخ الاسلام أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي الحافظ ولد سنة ثمان وثمانين وذكر الذهبي بعض شيوخه وتلامذته وذكر كثيراً من ثناء الأئمة عليه ومنه قول الحاكم - الأوزاعي إمام عصره عموماً وإمام أهل الشام خصوصاً ، قال وكان أهل الشام ثم أهل الأندلس على مذهبه مدة ثم فني العارفون به وبقي منه ما يوجد في كتب الخلاف ، توفي في ثاني صفر سنة سبع وخمسين ومائة - ع - تذكرة الحفاظ ١/١١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣ .

(٢) معرفة علوم الحديث ص ٦٥ .

(٣) ابن حجر - التلخيص الحبير ١/٢٠١٦٠ .

(٤) الباجي - المنتقى شرح الموطأ ٣/٣٣٥ .

(٥) رفع الملام . عن الأئمة الأعلام (١١) ٠٠ .

(١) «طاووس»

قال ابن أبي شيبة : (٢)

حدثنا محمد بن بشر (٣) ، عن عبد العزيز عن عمر (٤) ، عن الحسن بن مسلم (٥) ، عن ابن طاوس (٦) قال : « كانت سنة المتعة سنة النكاح ، إلا أن

الأجل كان في أيديهن » •

إسناده حسن •

وهذا الأثر لا يعطينا الدلالة الكافية على أنه من المجوزين ، إذ غاية مفاده

تبيين كيفية هذا النكاح في العصر النبوي ، كما تدل عليه صيغة الماضي « كانت

سنة المتعة » •

وفيه دليل ، على أن صفة المتعة مثل صفة النكاح ، وظاهره في جميع

متطلباته ، من الإشهاد والولي ورضا المرأة والصيغة ، وأنه لا يفترق عن النكاح

(١) قال الذهبي - طاوس بن كيسان أبو عبد الرحمن اليماني الجندي كان

أساساً في العلم والعمل ، قال عمرو بن دينار ، ما رأيت أحداً مثل طاوس

وروى عطاء عن ابن عباس قال إني لأظن طاوساً من أهل الجنة • توفي

بمكة قبل يوم التروية بيوم سنة ست ومائة وصلى عليه هشام بن عبد

الملك الخليفة أنظر تذكرة الحفاظ ع ص ٩٠/١ •

(٢) في مصنفه ٢٩٢/٤ •

(٣) هو محمد بن بشر بن بشير الأسلمي الكوفي صدوق من السابعة س تقريب

• ٢٩١

(٤) هو ابن عبد العزيز الأموي نزيل الكوفة صدوق يخطيء من السابعة - ع -

تقريب ص ٢١٥ •

(٥) هو الحسن بن مسلم بن ينّاق المكي ثقة من الخامسة ومات قديماً بعد المائة

بقليل خمدسق - تقريب ص ٧٢ •

(٦) كذا في الأصل وصوابه عن طاوس • قال أبو داود - كان الحسن بن مسلم من

العلماء بطاوس - أنظر ٣٢٢/٢ تهذيب التهذيب •

وقد عد ابن حزم طاوساً من المبيحين لها كما في المحل ٦٣٣/٩ •

إلا في كون المرأة تملك نفسها عند مضي الاجل المتفق عليه بينهما •
إلا أن الأحاديث التي وردت في بيان التمتع في عصر النبوة ، لم تذكر الإشهاد
ولا الولي أيضا ، كما في قصة تمتع سبرة بن معبد الجهني (١) بالبرد ، والله
سبحانه وتعالى أعلم •

خالد بن المهاجر لم يتمتع :

ذكر الإمامية أن خالد بن المهاجر من جملة من كان يُجوزُّ المتعة ، وأنه تمتع
فعلا ، واستندوا في ذلك إلى رواية أخرجها البيهقي (٢) •
وعند الرجوع الى الرواية تبين بطلان زعمهم وهذه نص الراوية :

« قال ابن شهاب : فأخبرني خالد (٣) بن المهاجر بن سيف الله (٤) ، أنه
بينما هو جالس عند رجل ، جاءه رجل فاستفتاه في المتعة ، فأمره بها ، فقال له
ابن أبي عمرة الانصاري : مهلا ، قال : ما هي والله ، لقد فعلت في عهد إمام
المتقين • قال ابن أبي عمرة : « إنها كانت رخصة في أول الاسلام لمن اضطر
اليها كالميتة - الدم ولحم الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها (٥) » •

فقوله : « بينما هو جالس » أي خالد بن المهاجر - « عند رجل »

هو ابن عباس •

-
- (١) راجع ص ١٥٢ من هذه الرسالة •
(٢) ٢٠٥/٧ - وبنفس الرقم أشار اليها محمد كلانتر في تعليقه على الروضة
البيهية في شرح اللمعة الدمشقية ٢٧٤/٥ - والحديث بهذا اللفظ أخرجه
مسلم ١٨٨/١/٥ - في صحيحه •
(٣) هو خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد المخزومي روى عن عمر ولم
يدركه وعن ابن عمر وابن عباس وغيرهم وعنه الزهري وآخرون ، ذكره
ابن حبان في الثقات وليس له في مسلم غير هذا الحديث •
ابن حجر - تهذيب ١٢٠/٣ •
(٤) « سيف الله هو خالد بن الوليد المخزومي رضي الله عنه سماه بذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان يتركاً في اعداء الله •
(٥) نووي على مسلم ١٨٨/١/٥ ••

وقوله « جاءه رجل » — أي جاء ابن عباس — فاستفتاه ، ويدل لما فسرتة
أمور :

أولاً — إن التركيب يشهد لهذا المعنى ، إذ القاعدة أن الضمير يرجع إلى
أقرب مذكور • فيرجع الضمير إلى الرجل لا إلى خالد •

ثانياً — إن الذي كان من أهل الإفتاء والتفسير إنما هو ابن عباس ، الذي
كانت تشد إليه الرحال من أقاصي البلدان ، ليسألوه عن الحلال والحرام ،
وذلك أثر الدعوة النبوية له (١) •

ولم يشتهر خالد بن المهاجر بذلك •

ثالثاً — إن الجواب الذي ذكره ابن عباس — وهو قوله « لقد فعلت في عهد
إمام المتقين » — هو نفسه الجواب الذي حاجّ به ابن الزبير رضي الله عن الجميع •
وبهذا تبين غلط ما ذكروه •

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى الخلاء
فوضعت له وضوء فلما خرج قال من وضع هذا فأخبر قال اللهم فقته في
الدين وعلمه التأويل •• متفق عليه •

المبحث الثالث

« موقف أهل العلم وأئمة الفقهاء من نكاح المتعة »
« نقل أقوال العلماء وأئمة المذاهب في تحريمها »

١ - مذهب الحنفية :

قال ابن الهمام - « ونكاح المتعة باطل ، وهو أن يقول لامرأة أتمتع بك
كذا مدة بكذا من المال » (١) .

قال المحشى : « والحاصل أن معنى المتعة - عقد مؤقت ينتهي بانتهاء
الوقت » فدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح المؤقت أيضا ، فيكون النكاح المؤقت
من أفراد المتعة (٢) ، وإن عقد بلفظ التزويج وأحضر الشهود ، وما يفيد ذلك
من الألفاظ التي تفيد التواضع مع المرأة على هذا المعنى » (٣) .

وابن الهمام نسب جواز هذه العلاقة إلى الإمام مالك ، وهو خطأ ظاهر ،
وقد نبه المحشى على هذا الخطأ (٤) .

كما حكى : إنَّ نَسَخَ الترخيص في المتعة بإجماع الصحابة ، وأن ابن
عباس صح رجوعه إلى قولهم ، قال وبذلك تقرر الإجماع (٥) .

(١) شرح فتح القدير ٣/٢٤٦/٢٤٧ .

(٢) قد كتبت في هذه المسألة موضوعاً مستقلاً بعنوان : « الفرق بين النكاح
المؤقت ونكاح المتعة عند الحنفية ومناقشة زفر في المسألة راجعه من الرسالة
ص ٩٣ .

(٣) البابرني - العناية على الهداية - بديل فتح القدير ٣/٢٤٦/٢٤٧ .

(٤) فتح القدير ٢/٣٨٤ ، والحاشية في ذيل الصفحة .

(٥) المصدر السابق .

٢ - مذهب المالكية :

قال في المدونة الكبرى - للإمام مالك بن أنس من رواية سخنون : قال :
« قلت رأيت إن قال أتزوجك شهرا ، أيبطل النكاح أم يجعل النكاح صحيحا
ويبطل الشرط ؟ قال - يعني مالكا - : « النكاح باطل ويفسخ ، وهذه المتعة
قد ثبت عن رسول الله ﷺ تحريمها » (١) .

وقال في مواهب الجليل على مختصر خليل ما نصه : « فرع قال البردزلي ،
ومن استمتع بالزوجة عالما بالتحريم لا يحد ويعاقب ، قاله في المدونة ، وعن ابن
نافع ، أن فيه الرجم على المحسن والجلد على غيره مع العلم اه » (٢) .

٣ - مذهب الشافعية :

قال في المهذب : « فصل ولا يجوز نكاح المتعة ، وهو أن يقول زوجتك
ابنتي يوما أو شهرا » لحديث علي ، وذكر محاورته مع ابن عباس ، قال :
« ولأنه نكاح لا يتعلق به الطلاق والظهار والإرث وعدة الوفاة ، فكان باطلا
كسائر الأنكحة الباطلة » . قال النووي : « ولا يصح عندنا نكاح المتعة ، وبه
قال جميع الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين والفقهاء ، ولا أعلم اليوم أحدا
يجيزها إلا بعض الرافضة » (٣) .

٤ - مذهب الحنابلة :

قال الخرقى في مختصره : « امسألة ولا يجوز نكاح المتعة » . قال ابن
قدامة : « يعني نكاح المتعة أن يتزوج المرأة مدة ، مثل أن يقول زوجتك ابنتي
شهرا أو سنة أو الى انقضاء الموسم أو قدوم الحاج وشبهه ، سواء كانت المدة
معلومة أو مجهولة ، فهذا نكاح باطل ، نص عليه أحمد ، فقال : « نكاح المتعة

(١) ١٩٦/٢ ، طبعة دار صادر .

(٢) ٤٤٧/٣ .

(٣) النووي - المجموع - شرح المهذب لأبي اسحاق الشيرازي ٤٤٠/١٥ .

حرام » • قال أبو بكر : « فيها رواية أخرى ، الكراهية ؛ لأن ابن منصور سأل أحمد عنها ، فقال : « تجنبها أحب إليّ » قال : فظاهر هذا الكراهية دون التحريم ، وغير أبي بكر من أصحابنا ، يمنع هذا ، ويقول : في المسألة رواية واحدة في تحريمها ؛ وهذا عند عامة الصحابة والفقهاء وممن روي عنه تحريمها ، عمر وعلي وابن عمر وابن الزبير • قال ابن عبد البر ، وعلى تحريم المتعة مالك وأهل المدينة وأبو حنيفة في أهل الكوفة ، والأوزاعي في أهل الشام ، والليث في أهل مصر ، والشافعي وسائر أصحاب الآثار » (١)

الكلام على الرواية الثانية عند أحمد :

ذكر ابن قدامة عن أحمد روايتين في حكم المتعة ، الأولى تحكي تحريمها ، والأخرى تقتضي كراهتها ، حيث قال « يجتنبها أحب إليّ » •
لكن يرى أبو الخطاب وغيره - « إن في المسألة رواية واحدة تنص على تحريمها ولا تصح الرواية الأخرى » (٢) •

قال القاضي أبو يعلى : « وعندي أن هذه الرواية محمولة على أنه سئل ، هل للعامي أن يقلد من يفتي بمتعة النساء ؟ فقال : « تجنبها أحب إليّ » ومعناه الأولى ألا يقلده ، لا أن متعة النساء تجوز عنده (٣) •
وعلى كل ، فإن الذي عليه العمل في المذهب رواية التحريم ، وهي الموافقة ، لما صح عن سيد البشر ﷺ •

(١) موفق الدين بن قدامة - المغني ٥٧١/٧ ••

(٢) ابن تيمية - « العقود » ص ١٩٩ •

(٣) ابن تيمية - كتاب العقود ص ٢٠٠/١٩٩ •

٥ - مذهب الهادوية والزيدية : (١)

- « مسألة ويحرم نكاح المتعة وهو المؤقت لنهي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام عنه » .
- (ع^٢) « نا صا ابن جريج إمامية) يجوز لقوله تعالى « فما استمتعتم به منهن » . وفسره ابن عباس بالمتعة . قلنا أراد النكاح جمعا بين الأدلة ، ورجع ابن عباس عن تحليله » (٣) .
- وفي الروض النضير للسياسي ، شرح مجموع الفقه الكبير للامام زيد - روى من طريق زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله النهي عن المتعة بخير .
- ونقل عن المؤيد بالله ، في شرح التجريد بسنده إلى علي رضي الله عنه ، أنه قال لا أجد أحدا يعمل بها إلا جلدته .
- وناقش أدلة المجوزين ودفعها ، وأكد تحريمها تأييدا الى يوم القيامة ، وأطال النفس في الموضوع في نحو عشر صفحات (٤) .

(١) الهادوية - نسبة إلى الامام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي ولد بالمدينة سنة ٢٤٥ هـ ذهب إلى اليمن سنة ٢٨٠ هـ داعيا إلى الله هاديا إلى صراطه المستقيم ثم عاد إلى الحجاز ثم عاد إلى اليمن ثانية بطلب أهلها في صفر سنة ٢٨٤ هـ فنزل بصعدة وبويع بالإمامة وحارب المبتدعين وأهل الأهواء وجرى على سنة العدل وفي سنة ٢٩٣ كان أمر القرامطة قد طم وتاخموا حدود اليمن وقد انتحلوا آراء بعض غلاة الشيعة فتعرض الإسلام للخطر فجاهدهم نحواً من خمس سنين وأصيب بجراح ومات في ختام ٢٩٨ هـ وقد وافق الامام زيداً في كثير من مسائل الفقه وخالفه في كثير وله أتباع كثيرون وقد ترك كتباً في الفقه والحديث ٠٠ أبو زهرة الامام زيد ٤٩٦ :

وما بعدها ٠٠

(٢) استعمله المؤلف رمزاً لابن عباس .

(٣) أحمد بن يحيى بن المرتضى - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ٢٢/٣ - ٢٣ .

(٤) السياغي - ٢١٣/٤ - وما بعدها .

٦ - مذهب الظاهرية :

قال أبو محمد (١) « ولا يجوز نكاح المتعة ، وهو النكاح إلى أجل ، وكان حلالا على عهد رسول الله ﷺ ، ثم نسخها الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم باقيا إلى يوم القيامة » (٢) .

- مذهب الإباضية (٣) :

قال في كتاب النيل وشفاء الغليل ما نصه :

« نسخ نكاح المتعة عند الاكثرية بآية الإرث أو بالنهي .. الخ » (٤) .
فَعَلِمَ مما أوردته ، أنه أجمع أهل المذاهب - عدا الإمامية - على تحريم هذه العلاقة المحدودة .

ولنختتم هذه النقول ، بما جاء عن بعض المقتنين الأوربيين وأيدهم في النكاح المحدد .

(١) قال الذهبي « هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل الأموي اليزيدي القرطبي الظاهري صاحب التصانيف قال صاعد بن أحمد كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الاسلام وأوسعهم معرفة - تذكرة ١١٤٨/٣/٢ وما بعدها .. ولد سنة ٣٨٤ وتوفي سنة ٤٥٦ .

(٢) المحلى ٥١٩/٩ .

(٣) هم أتباع عبد الله بن أباض المرسي التميمي الذي صحب نافع بن الأزرق إلى البصرة حينما تفرق الخوارج عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما وكان آيين الخوارج قولوا وأحبهم للمسألة خرج في عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية فارسل إليه مروان جيشا فقاتله بنبالة وقضى عليه وافتقرت الإباضية بعده إلى ست أو سبع فرق ومن مذهبه أن من زنا أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل - عبد القادر شيبه الحمد - الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ١٣٨/١٣٩/١٤٤ .

(٤) عطية سالم - مقدمة رسالة تحريم نكاح المتعة (٦٨) .

٨ - يقول بنتام في كتابه المترجم من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية^(١) ما نصه : « إن الزواج الأبدي ، هو الزواج الأليق بطبيعة الانسان ، والملائم لحاجته ، والأوفق لأحوال العائلة ، والأولى بالأفراد في حفظ النوع الإنساني ، فلو لم يأمر به المقتن على هذه الصفة لاختارته الناس في زواجها »^(٢) .
ويقول في موضع آخر :

« وقد اعتاد الناس على اعتقاد حسن الخلق عند المتزوجين إن كان زواجهم غير محدود ، واعتقاد سوءه عندهم إن كان لأجل معلوم ، واتبع المقتن هذا المذهب ، فحظر الزواج لسنة وأباحه طول الحياة^(٣) .
وليس القصد من إيراد هذا الاستدلال على حظره من جهتهم ، لا .
ولكن الغرض أنهم في وضع قوانينهم الوضعية ، أدركوا ما يجره هذا النكاح من بلايا ، وما ينتجه من أخطار واضطراب لجبل الاسرة ، فهداهم ذلك إلى منعه .

هذا والله الحمد والمنة ، فقد أوفينا المقام حقه من التفصيل والبسط والايضاح .

(١) يسمى أصول الشرائع ترجمه إلى العربية أحمد أفندي فتحي زغلول .

(٢) ١٦٢/١ .

(٣) ٢٧٣/١ .

المبحث الرابع

موقف علماء آل البيت من نكاح المتعة

إن علماء آل البيت - عليهم الرحمة والرضوان - في هذه المسألة ، رأيهم واحد ، وآثارهم في حكمها متفقه غير مختلفة ، فهم مجمعون على حرمة هذا النكاح . وهذه بعض نصوصهم من كتب الآخذين بأرائهم السديدة .

الامام علي بن أبي طالب :

إن الروايات عن هذا الإمام متضاربة بإنكاره علي من رخص فيها كما تقدم (١) ، وتبصرحه بتحريمها ، وأنها إنما رخص فيها ، قبل استقرار أحكام النكاح ، ثم حرّمت ونسخ الترخيص (٢) .
بل إن أئمة الزيدية - أتباع الإمام زيد (٣) يروون بسند آل البيت إليه قوله :

(١) انظر إنكاره على ابن عباس الترخيص فيها . في صحيح مسلم ١٨٩/١/٥ وغيره .

(٢) انظر الحديث عنه بهذا المعنى من الرسالة ص ١٠٧ .

(٣) هو الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو الحسين المدني أحد أئمة آل البيت وأعلامها ولد سنة ثمانين - قتل سنة مائة واثنين وعشرين خرج في خلافة هشام بن عبد الملك فقتل بالكوفة بعد أن خذله مناصروه لأنه لم يقدح في الشيخين أبي بكر وعمر بل قال كانا وزيري جدي وأثنى عليهما فتفرقوا عنه إلا القليل منهم . ومن كلامه لما خرج للجهاد موجهاً أصحابه « إني أدعو إلى كتاب الله وسنة نبيه وإحياء السنن وإماتة البدع فإن تسمعوا يك خيراً لكم وإن تأبوا فلسيت عليكم بوكيل » ابن كثير - البداية والنهاية ٣٣٠/١/٥ - ابن حجر - تقريب ١١٣ - عبد القادر شيبه الحمد - الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ١٦٦ - إبراهيم ابن علي الوزير - زيد بن علي (٢٨) ٠٠

« لا أجد أحداً يعمل بها إلا جلدته » (١) .

وأنت ترى ، أن هذا الأثر يدل أنه نحا بها منحاً الزنا ، واعتبرها مثل السفاح
حيث عزم على جلد الفاعل حد الزنا .

ويحتمل أيضاً أنه هدد بالجلد المباشر - من باب التعزير - لأنه لم يقيد
الجلد بمائة على البكر .

وعلى كلا الاحتمالين ، فلا يُخْرَج المتعة ذلك (٢) عن التحريم عنده ،
لذلك أغلظ في شأنها ، على ابن عمه عبد الله بن عباس ، حين بلغه أنه يرخص
فيها ، حتى قال له إنك امرؤ تائه (٣) .

وفي مسند الإمام زيد : عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام ، قال :
« لا نكاح إلا بولي وشاهدين ، ليس بالدرهم ولا بالدرهمين ، ولا اليوم ولا
اليومين شبه السفاح ، ولا شرط في نكاح » (٤) .

فقوله « ولا اليوم ولا اليومين .. الخ » . نصّ في بطلان النكاح المؤقت ،
بل خلوه عن الولي والشاهدين - كما هو عند مجيزيه - ينص هذا الأثر على
تحريمه .

فهو - أي نكاح المتعة - عند آل البيت باطل من وجوه :

١ - خلوه عن الولي .

٢ - خلوه عن الإِشهاد .

٣ - تقييده بالمدة .

(١) السياغي - الروض النضير ٢١٣/٤ .

(٢) أي كونها تحتل المعنى الأول أو الثاني .

(٣) أنظر الحديث في صحيح مسلم ١٨٩/١/٥ .

(٤) السياغي - الروض النضير ٢٠٦/٤ .

والروايات عن علي رضي الله عنه قد تقدمت كلها (١) ، فلا أطيل بالإعادة (٢)

الامام زيد بن علي :

إن كتب الزيدية فاطقة بإجماع أئمة البيت عامة - ومنهم الإمام زيد - بأن
هذه العلاقة محرّمة ، وأنها من جنس السفاح الذي حرمه الشرع •
لذا فإن كتبهم متضافرة على تحريمها ، استنادا إلى الأدلة الشرعية التي وردت
بتحريمها •

ففي شرح مسند زيد ما نصه :

وقتل في الجامع الكافي ، عن الحسن بن يحيى بن زيد فقيه العراق أنه قال :
« أجمع آل رسول الله ﷺ على كراهية المتعة والنهي عنها » ، وقال أيضا :
« أجمع آل رسول الله ﷺ على أنه لا نكاح إلا بولي وشاهدين وصادق بلا
شرط في النكاح » •

وقال محمد - يعني ابن منصور - : « سمعنا عن النبي ﷺ ، وعن علي
وابن عباس وأبي جعفر - يعني الباقر - وزيد بن علي وعبد الله بن الحسن

-
- (١) راجعها إن شئت من الرسالة ص (٢٠٧) وما بعدها •
(٢) تنبيه - يذكر الشيعة الإمامية - حليتها عن الامام علي ومع ذلك لم
يسندوا حديثا واحداً عنه فيما اطلعت عليه من كتبهم في ذلك إلا ما أخرجه
ابن جرير وغيره من طريق الحكم بن عتيبة قال قال علي لولا نهى عمر عن
المتعة ما زنا إلا شقي ، كما في اللمعة ٢٨٣/٥ •
والسند منقطع كما بينا ولذا أشار الشيخ محمد عبده في المنار ١٦/٥ بأنه
ليست للشيعة رواية عن أهل البيت في الموضوع - نعم ذكر في اللمعة
الدمشقية ٢٧٦/٥ ما نصه « روى محمد بن مسلم عن الإمام الصادق عليه
السلام في حديث المتعة قال قلت أرأيت إن جبلت فقال هو ولده » • وهذا
إن صح فلا دليل فيه إذ غاية مفاده أن الولد في المتعة يلحق بأبيه وهذا كان
زمن الترخيص فيها ، وأيضا إن دل على الحلية فهو معارض بما صح عنه
أن المتعة زنا فتسقط هذه الرواية •• ورغم ذلك فليست مروية عن علي •

وجعفر بن محمد - عليهم السلام - أنهم قالوا : « لا نكاح إلا بولي وشاهدين » (١) .

وفي المسند - أيضا - قال أبو خالد :

« سألت زيد بن علي عليهما السلام عن العبد ، هل يجوز له أن يتسرى ؟ قال : « لا » قال الله تعالى « والذين هم لفروجهم حافظون » إلى « غير ملومين » فلا يحل فرج إلا بنكاح أو ملك يمين (٢) .

فهذا القول يوميء إلى تحريم ما عدا النكاح الدائم المعروف ، فيدخل في باب المنع ، نكاح المتعة .

كما أستدل بهذه الآية جماعة ، منهم عائشة والقاسم بن محمد وغيرهما ، وقد ذكرت أن الآية هذه ، وإن كانت مكية النزول ، إلا أن الترخيص الذي عقبه التحريم مرتين ، أشبه بترخيص الله تعالى للرسول ، ساعة للقتال بمكة ، ثم عاد تحريمها كما كان . فالأمر هنا كذلك (٣) .

(١) السياغي - الروض النضير ٤/٢١٧/٢١٨ .

(٢) السياغي - الروض النضير ٤/٢٥٧ .

(٣) أي حرم الله تعالى نكاح المتعة بهذه الآية لأنه كان من أنكحة الجاهلية ثم رخص فيها ثم حرم ثم رخص ثم حرم تأييداً واستمر التحريم بمدلول الآية ونص السنة . وشيبه بذلك أن الله تعالى حرم القتال بمكة بنص القرآن الكريم . . وأحل القتال فيها لرسوله ساعة من نهار كما صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال « وإنما أحلت لي ساعة من نهار ثم عادت حرمتها كما كانت » ، متفق عليه .

الإمام جعفر الصادق: (١)

- سبق وأن نقلت عنه ، من طريق البيهقي قوله : « المتعة هي الزنا بعينه » (٢) وذلك حين سئل عن حكمها • وهذا الأثر ينبىء عنه ، أنه مغلظ في شأنها ، مشدد في حكمها ، كالإمام عمر بن الخطاب رضي الله عنه • وهذه الرواية التي أسندها البيهقي عنه ، يؤيدها أيضا ما رواه الزيدية عنه ، من تحريمه لها • كما مضى •
- ويثقفني ذلك •• أن الإمام الصادق كان من شيوخه القاسم بن محمد ، بل كان جده لأمه (٣) • وقد أخذ عنه (٤) • وهو يقول بحرمة هذه العلاقة ، وما كان ليخرج عن رأي جلوده وشيوخه •

(١) هو الإمام جعفر الملقب بالصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني أبو عبد الله ولد سنة ثمانين ومات سنة (١٤٨) قال ابن حبان كان من سادات أهل البيت فقها وعلميا وفضلا ، وقال عمرو ابن أبي المقدام كنت اذا نظرت اليه علمت أنه من سلالة النبيين قال علي بن الجعد عن زهير بن معاوية قال أبي لجعفر بن محمد إن لي جاراً يزعم أنك تبرأ من أبي بكر وعمر فقال جعفر برىء الله من جارك والله إنني لأرجو أن ينفعني الله بقرايتي من أبي بكر لأنه ابن بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر وقال مالك اختلفت إليه زماناً فما كنت أراه إلا على ثلاث خصال إما مصل وإما صائم وإما يقرأ القرآن وما رأيته يحدث إلا على طهارة روى عن أبيه والقاسم بن محمد وعروة ونافع والزهري وغيرهم وعنه شعبة والسفيانان ومالك وابن جريج وأبو حنيفة وخلق كثير وثقه أئمة وروى له مسلم والأربعة ••

أنظر الذهبي - تذكره ١٦٧/١/١ ،

تهذيب ١٠٣/٢/١٠٤/١٠٥ •

(٢) ص ١٧٣/٩

(٣) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر فأم جعفر هذه هي أم فروة بنت القاسم وأما أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر فلذلك كان يقول جعفر ولدني

أبو بكر مرتين - تهذيب ١٠٣/٢ •

(٤) أبو زهرة الإمام الصادق ٢٧١ - ابن حجر - تهذيب ١٠٣/٢ •

فما رَوَى عنه الإمامية من القول بِحِكْمَتِهَا أمر لا تطمئن إليه النفس •
فهم يروون عنه ، أنه كان يقول : « ثلاث لا أتقي فيهن أحدا - متعة الصحح ،
ومتعة النساء ، والمسح على الخفين » (١) •

فهذه الرواية مع كونها مبتورة ، ليس لها سند ، فهي معارضة بما صحح عنه
بالإسناد المتصل إليه •

وقد قسم أبو زهرة •• نقول الإمامية عن الصادق إلى أقسام أربعة (٢) :

أولا - ما اتفقت فيه الرواية عن الصادق ، مع روايات كتب السنة المعروفة
عند الجمهور • وهذا ثابت النسبة من غير معارضة •

ثانيا - ما ثبت أنه مخالف للكتاب العزيز والتواتر ، ويؤدي الأخذ به إلى

الطعن في الدين ، وهذا مرود قطعاً كالروايات التي رواها الكليني (٣) •

ثالثا - روايات جاءت في كتب الشيعة ، متخالفة ، وبعض هذه الروايات

(متفق مع الجمهور وبعضها مختلف عنه) •

(١) الغطاء - أصل الشيعة وأصولها ١٧٤ - إلا أنه لم يسندها وإنما اكتفى

بقوله « ومن طرقتنا الوثيقة عن جعفر الصادق الخ • وهذا غير كاف في

إثبات ما رواه عنه لا سيما وقد ذكر عالم شيعي هندي ناقلاً حال الأحاديث

الواردة عن أئمتها في كتابه أساس الأصول ص ١٥/ط الهند ما نصه :

« الأحاديث المأثورة عن الأئمة مختلفة جداً لا يكاد يوجد حديث إلا وفي

مقابلته ما ينافيه ولا يتفق خبر إلا وبازائه ما يضاذه » بنقل احسان -

الشيعة والسنة ١٨٦ - ولذا يقول الحاكم « إن أصح أسانيد آل البيت

جعفر بن محمد عن أبيه عن جده الخ •• إذا كان الراوي عن جعفر ثقة »

قال الصنعاني - توضيح الأفكار ١/٣٤ ، نقل عن المصنف إنه إنما قيد

الحاكم بذلك لكثرة رواية الضعفاء عنه » ••

(٢) الإمام الصادق - ١٥/١٤ •

(٣) ومن أمثلة ذلك ما ذكره الكليني في صحيحه الكافي الحجة ١/٤١٤/ط

طهران - بنقل - إحسان إلهي - الشيعة والسنة ص ٩٧ - عن أبي بصير

عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل « ومن يطع الله ورسوله

في ولاية على والأئمة بعده فقد فاز فوزاً عظيماً » هكذا نزلت •

وأختار ما وافق الجمهور ، لأن الإمام جعفر كان متصلا بالفقهاء الذين عاصروه .

قال : « وإنا نعتبر مثل ذلك ، ما روي عنه ، أنه يبيح المتعة . فإننا قد وجدنا في كتب الزيدية ، عن أئمة آل البيت عامة ، وعن الامام جعفر الصادق خاصة ، ما يشبه . . أنه يراها من الزنا كما أشرفنا (١) » .

(١) الامام الصادق - ص ١٥ .

الباب الثالث

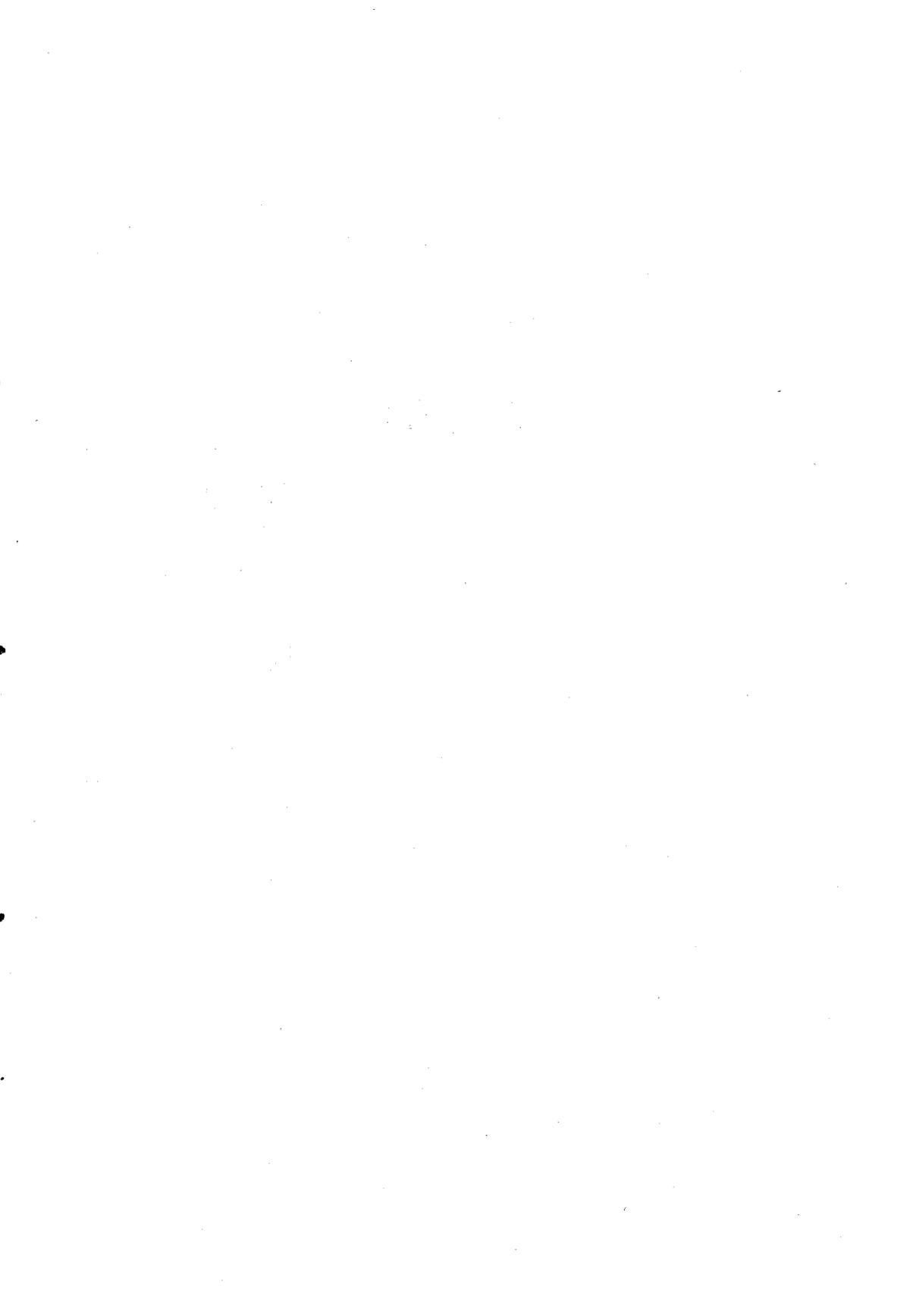
ويضم فصلين

الفصل الأول :

رأي الشيعة الامامية في نكاح المتعة وأدلتهم ومناقشتها

الفصل الثاني :

استمرار العمل بنكاح المتعة عند الشيعة الامامية



الفصل الأول

رأي الشيعة الامامية

في نكاح المتعة وأدلتهم ومناقشتها:

وقبل الشروع في عرض رأيهم ، يحسن أن أذكر صفتها عندهم ، وشيئا من أحكامها ، ويسمون هذا النوع من النكاح بالنكاح المنقطع .
ولهذا النكاح عندهم أربعة أركان :

١ - صيغة .

٢ - زوجة .

٣ - مهر .

٤ - أجل .

شرط الصيغة :

يشترط فيها أن تكون بلفظ الإمتاع أو التزويج أو الإنكاح فقط ، إلا إن كان المتمتع بها جارية ، فإنه يعقد بلفظ الإباحة والتحليل .

شرط الزوجة^(١) وبعض أحكامها :

١ - لا يشترط في المتتمتع بها أن تكون مسلمة ، بل يجوز العقد على المرأة إذا كانت من أهل الكتاب ، - « يهودية أو نصرانية » - .

(١) هكذا يطلقون عليها لفظ الزوجة مع أنها لا تنطبق عليها أوصافها كلها فهي متمتع بها ، لا زوجة والألفاظ لا تغير الحقائق . . .

أما إذا كانت فاصبية أو مشركة فإنه لا يصح العقد عليها إطلاقاً .
٢ - ويصح التمتع بالزانية ، إلا إن فيه كراهة فقط ، إذ ليس اختيار
المؤمنة العفيفة شرطا لصحة هذا العقد ، وإن استحب أن تكون كذلك ، كما
يستحب - إن اتهمها بعدم العفة - أن يسألها عن حالها ، وليس شرطا ، ويكره
العقد على البكر من غير إذن الأب .

٣ - وله أن يتمتع بأي عدد شاء من النساء ، - حرا كان المتمتع أم
عبدا ، - بخلافه في الدائم ، فللحر أربع وللعبد ثنتان .

حكم الجمع بينها وبين محرمة :

٤ - وإذا كان متمتعا بامرأة ، فليس له أن يَدْخُلَ عليها بنت أخيها أو بنت
أختها ، إلا بإذن المرأة التي تعتبر عمة أو خالة للتي سيدخل بها .

المهر :

١ - المهر لا بد من ذكره في العقد ، لأن ذكره شرط لصحته ، ويكفي فيه
المشاهدة ، ويتقدر بالتراضي ولو بكف من بر .
٢ - ولو وهبها المدة قبل الدخول ثبت نصفه ، ويستقر المهر بالدخول ،
ولو أخلت ببعض المدة سقط بنسبته .

الأجل :

١ - وذكره شرط في العقد ، سواء كان الأجل قريبا كيوم أو بعيدا كسنة ،
ولا بد أن يكون معينا معلوما - أما إذا عقد على أن يطأها مرة أو مرتين ، مجردة
عن زمان محدود ، ففيها روايتان ورواية الجواز فيها ضعف .
٢ - عدم ذكر المهر مع ذكر الأجل يبطل العقد ، وذكر المهر دون الأجل
يقلبه دائما .

٣ - لا حكم للشروط إلا إن ذكرت في صلب العقد .

- ٤ - إذا اشترطت ألا يطأها في الفرج جاز ، وله أن يطأها فيه إن رضيت به
بعد العقد •
- ٥ - له العزل من دون إذنها ، ويلحق الولد وإن عزل ، لكن لو نفاه لم
يحتاج إلى اللعان •
- ٦ - لا يقع بها طلاق ولا ظهار ولا لعان •
- ٧ - لا يثبت بالمتعة ميراث بين الزوجين ، إلا أن يشترط الميراث عند تكوين
العقد ، وقيل بالتوارث (١) ، وأما بالنسبة للولد فإنه يرثهما ويرثانه (٢) •
- ٨ - وعدتها بعد انقضاء أجلها حيضتان ، وإن كانت ممن تحيض ، ولم
تحض ، فعدتها خمسة وأربعون يوما وعلى قول ستون يوما •
- ٩ - ولومات عنها ، ففي العدة روايتان ، أشبههما أربعة أشهر وعشرة أيام •
- ١٠ - لا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الأجل ، وله أن يهبها ما بقي من
المدة ويستأنف (٣) •
- ١ - أما النفقة فليست لازمة على المتمتع في هذا النكاح (٤) •

- (١) لكن في كتاب الشريعة أحد مصادر الفقه الشيعي المعتمدة للحل ٢٣/٢ قطع
بعدم توارثهما وإن شرطاه قال « لأن الميراث لا يثبت إلا شرعا فلا يثبت
الشرط ولا يوجب العقد » •
- (٢) إنما ذكرت هذه التفاصيل عندهم في المتعة لكي يتسنى لي مناقشتهم في
ضوء ما هو مدون في فقههم ومعتمد في مذهبهم •
- (٣) وذكر الحل في كتابه الشريعة ٥٩/٢ أن المطلقة ثلاثا لا تحل لمن بت طلاقها
إذا دخل بها بنكاح المتعة بل لا بد من وطئها بالعقد الدائم وفي المختصر
النافع له ص ٢١٣ قال إنه لا يثبت وصف الإحصان الذي يجب معه الرجم
لمن نكح متعة وهاتان النقطتان محل بحث أت إن شاء الله تعالى •
- (٤) أنظر - جعفر الحلبي - المختصر النافع ١٨١/١٨٢/١٨٣ ، وللشريعة ٢٣/٢
وما بعدها • • للعبة الدمشقية محمد الحسين - أصل الشيعة وأصولها
١٧٠/١٦٩ •
- توفيق الفكيكي - المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي - ٣٦/٣٥

رأى الشيعة الامامية في هذا النكاح

هو نكاح جائز عندهم لا شبهه فيه ، واستدلوا على جوازه ، بالكتاب والسنة المتواترة (١) والاجماع والقياس ، ممن نصر قولهم وإن كانوا لا يقولون به . والمعقول .

١ - الكتاب :

« فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة » (٢) .
واستدلوا على أن الاستمتاع هنا مقصود به عقد المتعة بأمرور :

١ - إن الاستمتاع وإن كان في الاصل هو الالتذاذ ، فانه إذا علق بذكر النكاح ، وأطلق بغير تقييد ، لم يردّ به الانكاح المتعة خاصة ، لكونه علما عليها ، نظيره قولك « نكحت أمس امرأة متعة » فإنه لا يفهم منه إلا النكاح الذي يذهب إليه الشيعة خاصة (٣) .

٢ - يؤيده معناها اللغوي . قال الجوهري : « استمتع بمعنى تمتع والاسم المتعة » فعبر في الآية بلفظ الاستمتاع دون لفظ النكاح ، والاستمتاع والمتعة بمعنى واحد (٤) .

٣ - إن الله تعالى قال بعد ذكر المحرمات « (فما استمتعتم به منهن) » ولقطة « استمتعتم » لا تعدو وجهين ، إما أن يراد بها الالتذاذ الذي هو أصل موضوع اللفظة ، أو العقد المؤجل المخصوص الذي اقتضاه عرف الشرع . ولا يجوز أن يكون المراد هو الوجه الأول ، لما يلي : إنه لا خلاف بين محصلي من تكلم في أصول الفقه ، في أن لفظ القرآن إذا ورد وهو يحتمل الأمرين - وضع اللغة وعرف الشريعة - فإنه يجب حمله على عرف الشريعة ، ولهذا حملوا

-
- (١) هكذا قال محمد الحسين - أصل الشيعة وأصولها ص ١٧٩ .
(٢) النساء آية (٢٤) .
(٣) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ١١٦ .
(٤) المرجع السابق - ص ٦٥ .

كلهم لفظ صلاة وزكاة وصيام وحج على العرف الشرعي ، دون الوضع اللغوي (١)
٤ - إن الله تعالى علّق وجوب إعطاء المهر بالاستمتاع ، وذلك يقتضي أن
يكون معناه هذا العقد المخصوص ، دون الجماع والاستلذاذ لأن المهر لا يجب
به (٢) •

٥ - ومما يدل على أن لفظ الاستمتاع في الآية لا يجوز أن يكون المراد
به الاتمتاع والجماع ، أنه لو كان كذلك ، لوجب ألا يلزم شيء من المهر من
لا ينتفع من المرأة بشيء ، وقد علمنا أنه لو طلقها قبل الدخول لزم نصف المهر ،
ولو كان المراد به النكاح الدائم ، لوجب للمرأة بحكم الآية جميع المهر بنفس
العقد ، لأنه قال «(فأتوهن أجورهن)» ولا خلاف في أن ذلك غير واجب ، وإنما
تجب الأجرة بكاملها بنفس العقد في نكاح المتعة (٣) •

٦ - إنه سبحانه وتعالى - أمر بإيفاء الأجر ، وفي هذا إشارة إلى أن العقد
عقد ايجار ، ونكاح المتعة استئجار لمنفعة البضع (٤) •

٧ - قد اتفق المفسرون أن جماعة من عطاء الصحابة ، كعبد الله بن عباس
وجابر بن عبد الله الأنصاري وعمران بن الحصين وابن مسعود وأبي بن كعب
وغيرهم ، كانوا يفتون بإباحتها ويقرؤون الآية هكذا «(فما استمتعتم به منهن
إلى أجل مسمى)» •

وليس مرادهم الزيادة في القرآن ، معاذ الله ، بل المراد بيان معنى الآية ، على
نحو التفسير الذي أخذوه من الصادق بالوحي (٥) •

وهذه الآية محكمة ، ومستحيل نسخها بآية الأزواج ، لأن آية المتعة في
سورة النساء ، وهي مدنية ، وآية الأزواج في سورة المؤمنین والمعارض وكلتاها

(١) محمد الحسين - أصل الشيعة وأصولها ص ١٨٠ ، الفكيكي ، المتعة وأثرها
ص ٦٢ •

(٢) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٦٢ •

(٣) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٦٢ •

(٤) الحصري - النكاح والقضايا المتعلقة به ص ١٧٥ •

(٥) محمد الحسين - أصل الشيعة ١٦٧/١٦٨ •

مكيتان ، ويستحيل تقدم الناسخ على المنسوخ (١) .

٨ - قال سبحانه « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »
فأباح النكاح ولم يخص نكاحا دون نكاح ، وهو على العموم فدخل فيه نكاح
المتعة (٢) .

٩ - إفا لو حملنا هذه الآية على حكم النكاح ، لزم تكرار بيان حكم النكاح
في السورة الواحدة ، لأنه كما قال في أول هذه السورة : « فأنكحوا ما طاب
لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، » ثم قال « (وآنوا النساء صدقاتهن
نِحْلَةً) » (٣) أما لو حملنا هذه الآية على بيان نكاح المتعة ، كان هذا حكما
جديدا ، فكان حمل الآية عليه أولى (٤) .

١٠ - إن المذكور في الآية إنما هو مجرد الابتغاء بالمال ، ثم إنَّه تعالى أمر
بإيتائهن أجورهن بعد الاستمتاع بهن . وذلك يدل على أن مجرد الابتغاء بالمال
يجوز الوطء ، ومجرد الابتغاء بالمال لا يكون إلا في نكاح المتعة ، فأما في النكاح
المطلق ، فهناك الحل ، إنما يحصل بالعقد ومع الولي والشهود ، ومجرد الابتغاء
بالمال لا يفيد الحل .

فدل هذا على أن هذه الآية مخصوصة بالمتعة (٥) .

١١ - نقول إن نكاح المتعة داخل في هذه الآية ، وذلك لأن قوله « (أن
تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ) » (٦) ، يتناول من ابتغى بماله الاستمتاع بالمرأة على سبيل
التأييد ، ومن ابتغى بماله على سبيل التأقيت ، وإذا كان كل واحد من القسمين
داخلا فيه ، كان قوله « (وأحلَّ لكم ما وراء ذلكم أن تَبْتَغُوا) » (٧)

(١) محمد الحسين - أصل الشيعة ١٦٧/١٦٨ .

(٢) المقدسي - ص ١٣٣ من رسالته تحريم نكاح المتعة .

(٣) سورة النساء الآية (٤) .

(٤) الفخر الرازي - التفسير الكبير - ٥٢/٩ .

(٥) الفخر الرازي - التفسير الكبير ٥١/٩ .

(٦) و (٧) سورة النساء الآية (٢٤) .

يقتضي حل القسمين ، وذلك يقتضي حل المتعة بأموالكم» (١) •

٢ - السنة :

١ - عن عبد الله بن مسعود قال : « كنا نفزو مع رسول الله ﷺ ، وليس لنا شيء ، فقلنا : ألا نستخصي ؟ ، فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن نتكح المرأة بالثوب ، ثم قرأ علينا « (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طببات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) » (٢) •
• واستشهاد الرسول بالآية يتضمن إنكاره لقول من يقول بالتحريم (٣) •

٢ - عن عمران بن حصين قال : « نزلت آية المتعة في كتاب الله ، ففعلناها مع رسول الله ﷺ ، ولم ينزل قرآن يحرمها ، حتى قال « رجل برأيه ما شاء » •
• أخرجه البخاري

قال الرازي في تفسيره يريد بذلك عمر (٤) •

٣ - جاء في صحيح الترمذي ، أن رجلا من أهل الشام سأل ابن عمر عن المتعة ، متعة النساء فقال : « هي حلال ، فقال : إن أباك قد نهى عنها ، فقال : ابن عمر - أرايت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله ، أترك السنة وتتبع قول أبي (٥) ؟ » •

-
- (١) الفخر الرازي - التفسير الكبير ٥١/٩ •
هذه الثلاث الشبه أوردها الفخر ولم يناقشها ، والظاهر أن سكوته عن مناقشتها إنما هو لوضوح بطلانها عنده •
وأورد أبو الفتح الشبهة الثانية والثالثة في رسالته « تحريم المتعة » ص ١٢٥ ، وناقشهما بما ستراه مزبورا في هذه الرسالة •
(٢) متفق عليه • والآية (٨٧) من سورة النساء •
(٣) الفكيكي - المتعة وأثرها ٤٢/٤١ •
(٤) الفكيكي - المتعة وأثرها ٤٢/٤١ •
(٥) المرجع السابق ص ٧٢ - « هكذا قال الفكيكي » صحيح الترمذي وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذي الجامع

←

٤ - حديث جابر بن عبد الله : « كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام ، على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ، حتى نهى عنه عمر في شأن عمرو ابن حريث » أخرجه مسلم (١) .

٥ - تواتر النقل عن عمر أنه قال : « متعتان كانتا على عهد رسول الله ، وأنا أحرّمهما وأعاقب عليهما » .

فلم يقل إن رسول الله حرمهما أو نسخهما ، بل نسب التحريم إلى نفسه ، فكان منعه منها منعا مدنيا لا دينيا ، لمصلحة زمنية ومنفعة وقتية (٢) .

وأیضا فانه قرن بين متعة الحج ومتعة النساء في النهي ، ولا خلاف أن متعة الحج غير منسوخة ولا محرمة ، فوجب أن يكون حكم متعة النساء حكمها (٣) .

٦ - قصة استمتاع ربيعة بن أمية قال فيها عمر : « هذه المتعة ، ولو كنت تقدمت فيها لرجمت » أخرجه مالك .

فالظاهر أن المتعة كانت حلالا حتى نهى عنها ، وقد ذكر كلمة الرجم للتشديد في التهديد ، لأنه يعلم بعدم جواز إيقاعه بمن نكح بالعقد المنقطع (٤) .

٧ - ومن الأخبار المقطوع بها ، أن عبد الله بن الزبير غير ابن عباس بتحليله المتعة ، فقال له ابن عباس : « سل أمك كيف سطعت المجامر بينها وبين أبيك ، فسألها ، فقالت : « والله ما ولدتك إلا بالمتعة » (٥) .

→

الصحيح أيضا قال ابن الصلاح وابن كثير وهذا تساهل منهما فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة . ابن كثير - اختصار علوم الحديث ص ٢١ - بتحقيق شاكر .

- (١) محمد الحسين - أصل الشيعة ص ١٧٢ ، الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٤٣ .
- (٢) محمد الحسين - أصل الشيعة ص ١٧٥ ، الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٧٦ .
- (٣) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٦٣ .
- (٤) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٤٣ .
- (٥) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٤٤ .

وذكر الفكيكي نص محاوراة ابن الزبير لابن عباس في صفحتين ، ذكر أنها منقولة من نهج البلاغة ، وهي ناطقة بوضعها وزيفها (١) ، لما تشتمل عليه من كلام بذيء لصحابة رسول الله ﷺ ورضي عنهم أجمعين ، فكرمت هذه الصفحة من تسويدها بظلام الزور وساقط الكلام . إذ الواجب على كل مسلم الترفع عن سباب أخيه ، لا سيما إذا كان من الصفوة الذين اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام ، وحسبنا قوله : « لا تسبوا أصحابي لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده ، لو أن أحدكم أتفق مثل أحد ذهاباً ، ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه » (٢) .

٨ - عن جعفر الصادق أنه كان يقول : « ثلاث لا أتقي فيهن أحداً ، متعة الحج ومتعة النساء والمسح على الخفين » .

وهذا وارد من طرق المجوزين والقائلين بحليتها (٣) .

٩ - روى الكليني - في كتابه (الكافي) - أن الامام محمد الباقر ، سئل عن المتعة ، فقال : أحلها الله في كتابه ووسنة نبيه ، نزلت في القرآن (٤) فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن « فهي حلال إلى يوم القيامة » (٥) .

١٠ - إجماع أهل البيت عليهم السلام على إباحتها هذا العقد ، وروايتهم به

(١) في هذه القصة يحكى أن ابن عباس قال لابن الزبير « وايم الله لولا مكان صفية فيكم ومكان خديجة فينا لما تركت لبني أسد بن عبد العزى عظيماً إلا كسرته وإن أسماء قالت لابنها « احذر هذا الأعمى الذي ما أطاقتة الإنس والجن » أليس هذا وضعاً هادفاً مكسواً بقميص التشيع - « اللهم لا تجعل في أعناقنا مظلمة لمسلم ، ربنا اغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا » .

(٢) متفق عليه .

(٣) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٤٦ .

(٤) النساء الآية ٢٣ .

(٥) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ١٢٥ .

مشهورة مذكورة في كتب أحاديثهم (١) . وعلي بالخصوص قد تظافر النقل عنه،
 بإنكار حرمة المتعة ، ومن كلماته الماثورة التي جرت مجرى الامثال ، أنه قال
 « لولا أن عمر نهى الناس عن المتعة ، ما زنى إلا شفا - أي قليل ، أو من أشفى
 وشارف على الهلكة » (٢) .

١١ - إنه لا نزاع ولا خلاف في أن المتعة كانت مشروعاً ، والخصم يقول
 إنها نسخت . قلنا المشروعية دراية والنسخ رواية ، ولا تطرح الدراية
 بالرواية (٣) .

١٢ - قال الله عز وجل « (وأحل لكم ما وراء ذلكم) » (٤) ، فبين الله
 تعالى المحرمات وأحل غيرهن فوجب أن تكون المرأة بنكاح المتعة حلالاً (٥) .

٣ - الاجماع :

أجمع المسلمون على أن النكاح المؤجل مباح في شريعة الإسلام ، مأذون
 فيه ، مشروع بالكتاب والسنة المتواترة ، فلا خلاف في إباحتها هذا النكاح في عهد
 النبي ﷺ بغير شبهه .

ثم ادعى تحريمها من بعد ونسخها ، ولم يثبت النسخ ، وقد ثبتت الإباحة
 بالإجماع ، وغاية ما يرويه المحرّمون ، إن سلمت من المطاعن - فهي أخبار
 آحاد لا توجب علماً ولا عملاً في الشريعة ، ولا يرجع بمثلها عما علم وقطع ، وما
 ثبت بالإجماع لم يجوز رفعه بأخبار الآحاد (٦) .

- (١) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٤٧ .
- (٢) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٦٦ .
- (٣) أصل الشيعة ص ١٧٤ .
- (٤) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٦٦ .
- (٥) المقدسي - تحريم نكاح المتعة ص ١٢٥ . والآية ٢٣ من سورة النساء .
- (٦) الفكيكي - المتعة وأثرها ٦٣ - ٦٤ ، الفطاء ، أصل الشيعة ١٧٩/١٨٠ .

٤ - القياس: (١)

إن نكاح المتعة لا يتجاوز كونه عقدا على منفعة ، فجاز يصح إلى مدة معلومة كالإجارة (٢) .

٥ - المعقول :

قالوا : إن كل أمر فيه نفع ، خال من جهات القبح ، ولا نعلم فيه ضررا عاجلا أو آجلا ، كل ما كان هذا شأنه فهو مباح ، وإذا فالمتعة مباحة ، لأنه لو كان فيها شيء من المفسد لكان إما عقليا ، وهو متفق اتفاقا ، وإما شرعيا ، وليس كذلك ، وإلا لكان أحد مستمسكات الخصم (٣)

مناقشة أدلة الشيعة

١ - قولهم : « الاستمتاع إذا علق بذكر النكاح وأُطلق ، لم يرد به إلا نكاح المتعة . كقولك : « نكحت أمس متعة » .

فالجواب : أن الاستماع في الآية كما يفيد السياق يدل على أن المراد به المعنى اللغوي الذي هو الالتذاذ والانتفاع ، فالمعنى « فما انتفعتم وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الصحيح » (٤) أي بعقده والذي اقتضى هذا الاضمار أمور :

أولا - إن المذكور في أول الآيات وآخرها هو النكاح ، فهو ينتقل بنا من

(١) الامامية لا يرون القياس من الأدلة الشرعية وانما احتج بهذا من نصر قولهم .

(٢) المقدسي - ص ١٥٠ .

(٣) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٦٦ .

الغطاء ، أصل الشيعة ص ١٧٩ .

(٤) وهذا المعنى مروى عن الحسن ومجاهد ، البغوي ، معالم التنزيل ١/٥٠٦ .

بهامش الخازن ، ولباب التأويل - للخازن - نفس الصفحة .

حكم في النكاح ، إلى حكم آخر فيه ، فالآيات إذا منسوبة في بيان حكم النكاح الصحيح ، وليس للمتعة فيها ذكر (١) .

ثانياً - إن هناك فرقا بين قولك « نكح فلان أمس متعة ، واستمتع فلان بالنكاح » إذ الأول ينصرف إلى النكاح المؤقت ، بخلاف الثاني فإنه لا يفيد سوى معنى الاتفاح والاتذاذ في النكاح المعهود ، ونظم الآية من الثاني فدل على الاتذاذ .

ثالثاً - حيث كان اللفظ مراداً به الاتذاذ ، وجب إضمار شيء بعده ، لثلاثا يقتضي ظاهر الآية : أن كل من تلذذ بالمرأة وآتاها أجرها جاز له ذلك ، وهذا غير جائز إجماعاً .

إذا فلا بد من إضمار لفظ (عقد) ، الذي يبيح الاتذاذ والوطء ، وأضفنا العقد إلى النكاح المعروف ، للاتفاق على صحة هذا الإضمار ، فكان أولى (٢) .

٢ - أما قولهم - عبر في الآية بلفظ الاستمتاع ، دون لفظ النكاح ، والاستمتاع والمتعة بمعنى واحد .

فالجواب إن هذا غير مؤسّس به لما يلي :

١ - إن الله تعالى لم يعبر في الآية الكريمة بلفظ المصدر « الاستمتاع » ، ولا بلفظ اسمه « المتعة » فهو لم يقل مثلاً فما نكحتم بالمتعة ، وإلا لما وجد خلاف ، ولكن عبر بلفظ الفعل فقال « فما استمتعتم » والفرق بينهما واضح ، والفعل يدور معناه على الاتذاذ والنفع ، كما في كتب اللغة (٣) . وهو هنا بهذا المعنى .

٢ - صرح أئمة اللغة بأن الفعل « استمتع » في هذا الموضع لا معنى له إلا ما ذكرنا ، والقول بأنه يدل على النكاح المؤقت ، يدل على جهل بالعربية من

(١) أحمد الحصري ، النكاح والقضايا المتعلقة به ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) المقدسي - تحريم نكاح المتعة ص ١٢٧ .

(٣) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ٢٩٤/٥/٢٩٣ .

القائل به (١) ، وأهل اللسان أدري •

٣ - ان لفظ « استمتع » ورد في غير هذا الموضع ، ولم يرد به المتعة اتفاقاً •
وذلك في قوله جل وعز « (أذهبتم طياتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها) » (٢)
- يعني تعجلتم الانتفاع بها ، وقال « فاستمتعتم بخلاقكم » (٣) يعني « انتفعتم
بحظكم ونصيبكم » (٤) •

٤ - قال ابن الجوزي : « وأما الآية فإنها لم تتضمن جواز المتعة » ، لأنه
تعالى قال فيها « (أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) » ، فدل ذلك على
النكاح الصحيح (٥) ، قلت : والتمتع لا يوجب الإحصان عند المجيزين ، إذ هم
لا يوجبون الرجم على من زنى بعد تمتع ، فلا يقوم الرجم إلا على من نكح
تأييداً (٦) ، والله سبحانه إنما أحل الابتغاء بالأموال ما يوجب الإحصان ، فيلزمهم
القول : بأن المراد العقد الذي يوجب الإحصان ، وهو النكاح الدائم ، وإلا لزمهم
أن يعتبروا التمتع إحصاناً ، ولم يقولوا بهذا ، فأوجب هذا تناقضهم •
قال الزجاج (٧) ومعنى قوله « فما استمتعتم به منهن » ، فما نكحتموه على

(١) ابن منظور - لسان العرب ٢٠٥/٢/٥ - وهذا لا يقتضي تجهيل سيدنا
ابن عباس رضي الله عنهما فيما روي عنه أن هذه الآية تدل على متعة النكاح
لأنه لا يرى أن الفعل استمتعتم يدل على المتعة ولكن الحرف الذي روي أنه
قرأ به « الى أجل مسمى » هو الذي دلت على المتعة ويكون المعنى عنده فما
تلذذتم به منهن بالنكاح إلى أجل فأتوهن أجورهن فهو من هذه الناحية يتفق
معه أهل اللغة •

(٢) الأحقاف - آية ٢٠ •

(٣) التوبة - آية ٦٩ •

(٤) الحصان - أحكام القرآن ١٧٧/٢ •

(٥) زاد المسير - ابن الجوزي ٥٤/٥٣/٢ •

(٦) الحلى - المختصر النافع ص ٢١٣ •

(٧) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، قال الخطيب كان من أهل
الفضل والدين حسن الاعتقاد جميل المذهب كان يخرط الزجاج ثم مال
إلى النحو فلزم المبرد وتخرج به من تصانيفه - معاني القرآن ، والاشتقاق
ومختصر النحو وشرح أبيات سيبويه وغيرها ، توفي سنة إحدى عشرة
وثلاثمائة • السيوطي - بغية الوعاة ص ١٨٠/١٧٩ •

الشرائط التي جرت ، وهو قوله « (مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ) » (١) أي عافدين التزويج (٢) .

وقال صاحب أضواء البيان ، بعد أن ذكر نظائر هذه الآية من القرآن الكريم ما نصه : « فالآية في عقد النكاح ، لا في نكاح المتعة ، كما قال به من لا يعلم معناها » (٣) .

وأما قولهم إن النسخ هنا مستحيل ، لتقدم آية « المؤمنین والمعارض » على آية « فما استمتعتم .. الخ » ، فكلام غير صحيح ، إذ نحن نقول إن آية النساء لا تدل على نكاح المتعة اطلاقاً .

وعليه — فلا نسخ في الآيتين . بل كلتاها محكمتان .

فآية النساء تدل على وجوب إعطاء المدخول بهن المهر .

وآية المعارج والمؤمنين تدل على تحريم المتعة .

كما فهمت ذلك عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وغيرها .

وأما قولهم : ان لفظ القرآن إذا ورد ، وهو محتمل الأمرين — وضع اللغة وعرف الشرع — فانه يجب حمله على عرف الشريعة ، ولهذا حملوا — يعني

الأصوليين — لفظ صلاة وزكاة وصيام وحج على العرف الشرعي .

إذ لفظ « المتعة » لم يذكر في القرآن الكريم ، وإنما ذكر لفظ الفعل ، « فما استمتعتم » فهو لم يقل مثلاً « فما نكحتموهن بالمتعة » . على أن هذه

المادة (استمتع) وردت في مواضع من الكتاب العزيز ، ولم يرد بها المتعة اتفاقاً (٤)

(١) سورة النساء الآية ٢٣ .

(٢) الغازن — لباب التأويل ١/٥٠٧ .

(٣) محمد الأمين الشنقيطي ١/٢٨٣ . من أضواء البيان .

(٤) كقوله سبحانه وتعالى : « أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها » .

سورة الأحقاف الآية ٢٠ .

ولذا اتفق جمهور المفسرين ، على أن المراد بالاستمتاع هنا ، الانتفاع
والالتذاذ .

وجواب آخر :

الاعتراض غير وارد لأن القاعدة لا محل لها .

إيضاح ذلك ، أننا بينا أن الاستمتاع في الآية ليس على إطلاقه اللغوي الذي
يعني الالتذاذ والانتفاع مطلقا ، ولكنه محمول على حقيقته الشرعية التي لحظناها
من مدلول تركيب الجملة « فما استمتعتم .. الخ » - ومعناه الالتذاذ بالوطء
المباح بالعقد الدائم - وإنما يرد اعتراضه إذا عرينا الاستمتاع عن قيوده
الشرعية ، وحملناه على الالتذاذ والانتفاع المطلق (١) .

وأما قوله - إن الله تعالى علّق وجوب إعطاء المهر بالاستمتاع ، وذلك
يقضي أن يكون معناه هذا العقد المخصوص .. الخ .

فغير مسلم به .

لأن الآية الكريمة تبين حكم المرأة المدخول بها ، التي سُمِّي لها الصداق
ولم تستلمه ، فقال سبحانه « (فما استمتعتم به منهن) » (٢) أي بالدخول
فعلا بموجب العقد ، وقد سميت لهن الصداق ، ولكن لم تسلموه إليهن ،
فأتوهن أجورهن فريضة لازمة ، لا يحق لكم أن تنقصوهن منه شيئا كما قال
في آية أخرى « وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم
ميثاقا غليظا » (٣) .

فتكون الآية مبينة لحكم صداق المدخول بها المسمى لها المستمتع منها(٤) .

(١) هذا حسب ما ظهر لي ولم أر من ناقش هذا الإيراد بالرغم من ذكر بعضهم

له . ٠٠ أنظر - الحصري - النكاح والقضايا المتعلقة به ص ١٧٧ .

(٢) سورة النساء الآية ٢٤ .

(٣) سورة النساء الآية ٢١ .

(٤) عطية سالم - في مقدمة رسالة تحريم نكاح المتعة ص ٦١ .

٥ - إيرادهم « المَطْلَقَة قبل الدخول » التي يازم لها نصف المهر ، وقولهم إنه لو كان المراد به النكاح الدائم ، لوجب للمرأة بحكم الآية جميع المهر بنفس العقد الخ .

هو إيراد غير سديد . . لأن قوله سبحانه « (فما استمتعتم به منهن) » ، متناول لكل من دخل بها ، أما غير المدخول بها ، فإنها لا تستحق إلا نصفه . وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحالة ، وهي المطلقة قبل الدخول المسمى لها بقوله سبحانه « (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرَضْتُم لهن فَرِيضَةً فنصف ما فرضتم إلا أن يعفونَ أو يعفو الذي بيده عقدةُ النكاح) » (١) فأما آية « (فما استمتعتم به منهن) » فهي كقوله سبحانه « (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذنَ منكم ميثاقا غليظا) » (٢) .

فجعل الإفضاءَ مع العقد موجبا لاستقرار الصداق ، فبين ذلك ، أنه ليس لتخصيص النكاح المؤقت باعطاء الأجر فيه دون النكاح المؤبد معنى ، بل إعطاء الصداق كاملا في المؤبدِ أولى (٣) .

٦ - قولهم - إن الله سبحانه أمر بإيفاء الأجر ، وفي هذا إشارة إلى أن العقد

عقد إيجار . . الخ . . فالجواب :

إن هذا لا دليل عليه ، لأن الله تعالى قد أطلق على المهر أجرا في غير موضع ، فقال عز وجل « (فانكحوهن باذنِ أهلهن وآتوهن أجورهن) » (٤) .

أي آتوهن مهورهن ، وقال سبحانه وتعالى « (يا أيُّهَا النبي إنا أحلَّلنا لك أزواجكَ اللاتي آتيتَ أجورهنَّ) » (٥) فالقرآن استعمل الأجر بمعنى الصداق لأنه في مقابل المنافع المدفوع فيها الأجر . ومن النص في ذلك أيضا قوله

(١) الأحزاب - آية ٥٠ .

(٢) النساء - آية ٢١ .

(٣) ابن تيمية - منهاج السنة النبوية ١٥٥/٢ .

(٤) النساء - آية ٢٥ .

(٥) الاحزاب - آية ٥٠ .

« فانكحوهنَّ بإذنِ أهلهنَّ وآتوهنَّ أجورهنَّ » (١) •

٧ - قولهم - وقد اتفق المفسرون أن جماعة من عظماء الصحابة ، كعبد الله ابن عباس وجابر بن عبد الله وعمران وابن مسعود وأبي ، كانوا يفتنون بإباحتها .. الخ •

كلام لا دليل عليه وذلك كالتالي :

أما عبد الله بن عباس فرويت عنه روايات مختلفة ، سبق الحديث عنها ، وأصحها أنه كان يرخص فيها للمضطر فقط ، وقد روي عنه الرجوع عن ذلك ، وانتقده جماعة من الصحابة وغيرهم ، على الترخيص فيها عند الضرورة ، ولم يسلم له رأيه (٢) • وأما جابر بن عبد الله رضي الله عنه فقد صح رجوعه عن ذلك حين بلغه النسخ •

وأما ابن مسعود رضي الله عنه ، فقد نقلنا عنه من طريق صحيحة ، أنه سمي المتعة سفاحا ، ويقرب من المستحيل أن يقتي بإباحتها بعد أن يعلن أنها بمنزلة السفاح (٣) •

وأما أبي بن كعب ، فقد روي عنه الحرف الذي قرأ به ابن عباس « إلى أجل مسمى » •

وهو كما سبق لا يعدو كونه تفسيرا ، وقد أوردنا عن العلماء عشرة أجوبة عنه (٤) •

(١) النساء - آية ٢٥ •

(٢) راجع موقف ابن عباس من المتعة من هذه الرسالة ص ٢٣٩ •

(٣) - راجع موقفه من الرسالة ص ٢٢٨ ••

(٤) راجع موقفه في هذه الرسالة ص ٢٤١ وما بعدها •• ومن جملة هذه الأجوبة قول المفسر الكبير ابن جرير ما لفظه « وأما ما روي عن ابن عباس وأبي ابن كعب من قراءتهما » إلى أجل مسمى فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين ••

وأما عمران بن حصين رضي الله عنه ، فقد بينت في موقف الصحابة من المتعة ، أنه لم يرد عنه رأي في نكاح المتعة ، وإنما حديثه الذي تمسك به المجيزون وورد في متعة الحج ، كما فصلت ذلك روايات مسند أحمد وغيره من طرق ثابتة •

٨ - قولهم - لو أنا حملنا الآية على حكم النكاح ، لزم تكرار بيان حكم النكاح في السورة الواحدة ، لأنه كما قال في أول هذه السورة «(فانكحوا ما طابَ لكم من النساءِ مثنى وثلاث ورباعٍ)» • ثم قال «(وآتوا النساءِ صدقاتهنَّ نحلةً)» (١) •

فلو حملنا هذه الآية على بيان نكاح المتعة ، كان هذا حكما جديدا ، فكان حمل الآية عليه أولى • الخ • ما ذكره •

فغير وارد ، لأنه لا تكرار لحكم واحد في هذه السورة ، مع أنه لا مانع يمنع من ذلك • بل إن كل آية دلت على خلاف ما دلت عليه الأخرى • بيان ذلك ، أن الآية الأولى «(وآتوا النساءِ صدقاتهنَّ نحلةً)» (٢) ، تنشيء للمرأة حقا صريحا ، وحقا شخصيا في صداقها ، وتنشئ بما كان واقعا في المجتمع الجاهلي ، من هضم هذا الحق في صور شتى • ومنها قبض الولي لهذا الصداق ، وأخذه لنفسه ، وكأنما هي صفقة بيع هو صاحبها (٣) •

فدلت الآية على نهي الأولياء عن أكل مهور موليآتهن •
أما الآية الثانية :

«(فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن)» (٤) فأوجبت على الأزواج

(١) و (٢) النساء الآية ٤ •
(٣) سيد قطب - في ظلال القرآن ٢/٢٥٣ • وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن أبي حاتم عن أبي صالح قال « كان الرجل إذا زوج أيمته أخذ صداقها دونها فنهاهم الله عن ذلك ونزلت « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » • وانظر تفسير ابن كثير ١/٣٥١/٤٥٢ •
وعلى هذا فإن الخطاب للأولياء نهوا عن أخذ صدقات موليآتهن ، وعليه جرى صاحب الظلال ورجح غيره أن الضمير يخاطب الأزواج •
(٤) النساء - الآية ٢٤ •

المُسْتَمْتَعِينَ من زوجاتهم بالدخول ، بإيتاء مهورهن التي سميت عند عقدة
النكاح .

• وعلى هذا فلا تكرر في السورة الواحدة لحكم واحد (١) .

٩ - قولهم في الآية مجرد الابتغاء بالمال ، ومجرد الابتغاء بالمال لا يكون

إلا في نكاح المتعة . الخ .

فالجواب : إن هذا لا حجة فيه ، لأن الله تعالى لم يطلق الابتغاء بالمال ،

وإنما قال « (محضين غير مسافحين) » فأباح الابتغاء بالمال بشرط أن يكون

محضنا غير مسافح (٢) .

١٠ - وأما قولهم « إن الآية تدل على أن مجرد الابتغاء بالمال يجوز الوطء ،

ولا يكون إلا في نكاح المتعة ، فاما في النكاح المطلق فهناك الحل ، إنما يحصل

بالعقد والولي والشهود فكلام باطل » .

وذلك إن مجرد الابتغاء بالمال لا يفيد حل الاستمتاع ، بالاتفاق مع المخالفين .

لاشتراطهم الصيغة في نكاح المتعة كركن من أركان هذا النكاح (٣) ، وما الصيغة

إلا العقد « فلا بد عندهم أن يعقد بلفظ زوجتك أو أنكحتك أو امتعتك » .

فوجب الإضرار عند الطرفين بعد قوله « فما استمتعتم به منهن »

أي بعقد النكاح ، وأما ذكر الولي والشهود فليسنا شرطين في صحة العقد الدائم

عندهم ، وإن استحب .

(١) وتنبه ، وقال شيخنا المحقق عطية سالم إن الآية الأولى واردة في حكم المرأة

المدخول بها التي لم يسم لها صداق فأوجب الله تعالى على الزوج إيتاءها

مهر أمثالها ، لاجتماع الفقهاء أن المدخول بها التي لم يسم لها أن لها صداق

المثل ، وأما الآية الثانية فذكر ما قرره .

أنظر - مقدمته - نكاح المتعة عبر التاريخ ص ٦١ ، وعليه فلا تكرر أيضا .

(٢) أبو الفتوح المقدسي - تحريم نكاح المتعة ص ١٢٦ .

(٣) الحلبي - المختصر النافع ص ١٨١ .

وإنما فسرناه بلفظ النكاح ، لأنه لما كان قوله جل وعز « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ » (١) الخ .. ثم قال « (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) » (٢) فكان المراد بهذا التحليل ، ما هو المراد هناك بهذا التحريم .

« فلما كان المراد هناك بالتحريم هو النكاح ، فالمراد بالتحليل هنا أيضا يجب أن يكون هو النكاح » (٣) .

وحيث تبين أنهم يجروا المتعة مجرى النكاح ، فلا حجة لهم في هذا النص .
١١ - واحتج المخالف بقوله تعالى « (وَاَنْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَسْنِي وَثَلَاثَ وَرْبَاعَ) » .

قال : فأباح النكاح ، ولم يخص نكاحا دون نكاح وهو على العموم (٤) .
والجواب : إنا لا نسلّم إن نكاح المتعة يسمى نكاحا ، لأن النكاح في اللغة هو الوطء ، وهو في الشريعة عبارة عن العقد اللازم المؤبد بدليل ما تقدم بيانه . فلم يدخل موضع الخلاف تحت الآية ، وعلى أنه عام في نكاح المتعة وغيره ، فنخصه بما ذكرنا .

وجواب آخر وهو أن الله تعالى علّقَ بالنكاح أحكاماً لكل واحد من الزوجين على صاحبه ، فكان ذكر هذا النكاح وإباحته راجعا إلى ما اجتمعت فيه تلك الأحكام ، وليس في نكاح المتعة شيء من تلك الأحكام ، فلم يكن مرادا بالآية (٥) .

قلت : وأقرب دليل على بطلان زعمهم وفساد مسلكهم ، إن في الآية دليلا على الاختصار على أربع في النكاح المؤبد ، كما هو مذهب المخالف أيضا .

(١) و(٢) النساء - الآيتان ٢٤ و ٢١ .
(٣) الفخر الرازي - التفسير الكبير ٥٣/٩ .
(٤) أبو الفتح المقدسي ص ١٣٣ .
(٥) أبو الفتح - تحريم نكاح المتعة ص ١٣٣ .

فلو كانت المتعة يَعدُّونها نكاحاً للزمهم أن يَحُدُّوا النصاب الذي يتمتع به بأربع • فلما أجازوا الاستمتاع بأي عدد اتفق ، ولو زاد على الأربع ، تبين منه أنهم لم يجروا التمتع مجرى النكاح •

إذا فهو ليس بنكاح عندهم ، إذ لو كان التمتع نكاحاً لأعطوه حكمه • وعليه فاستدلّواهم بهذه الآية يوجب تناقضهم ، ويلزمهم ألا يُسمّوه نكاحاً ، ولا يَدُلُّوا عليه بهذه الآية •

« مناقشة استدلالهم بالسنة »

١ - أما حديث ابن مسعود رضي الله عنه فهو موضع اتفاق عليه ، ولكن أخرج عبد الرزاق في مصنفه زيادة فيه ، تحدد زمن التحريم ولفظها :

« ثم حرّمها بخير وما كنا مسافحين » (١) •
ونحن لا نكر الترخيص فيها قبل خير ، ثم تحريمها فيها كما سبق •
وأما قوله - « إن استشهد الرسول الكريم يتضمن إنكاره لقول من يقول بالتحريم » •

فالجواب : إن الآية الكريمة ، صرح مسلم أن ابن مسعود هو المدلل بها على ما ذكر ولفظه « ثم قرأ علينا عبد الله » (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) « وليس الرسول ﷺ (٢) •
ولا دليل فيها على ما ذكره المخالف ، إذ أن المتعة في زمن الترخيص فيها من الرسول ﷺ كانت من الطيبات (٣) •

(١) المصنف ٥٠٦/٧ •
(٢) ١٨٢/١/٥ وصرح بذلك أيضاً الاسماعيلي في مستخرجه على البخاري كذا في الفتح ١١٩/٩ ••
(٣) علما بأن الآية لا تعلق لها بموضوع نكاح المتعة وسبب نزولها يوضح

ثم لما وقع الحظر منها صارت محرمة •
٢ - وأما استدلالهم بحديث عمران ، فقد مرّ بنا أنه لا دلالة فيه ، لأنه لم يقصد إلا متعة الحج^(١) ، كما صرح بذلك في مسند أحمد ، وسيأتي قريبا بحثه مستوفى •

٣ - وأما استدلالهم بحديث الترمذي عن ابن عمر ، فقد مر في فصل مواقف الصحابة ، أنه لم تراع الأمانة العلمية في النقل لهذا الأثر •

٤ - وأما حديث جابر ، فقد مضى وبيننا أنه رجع عنها ، لما بلغه الناسخ على لسان سيدنا عمر رضي الله عنه ، وأن من استمتع ، فأنما فعله لعدم اطلاعه على الناسخ (٢) •

٥ - وأما حديث عمر « متعتان • الخ » • فقد أوضحت في غير ما موضع أن نهيهِ وتحريمه للمتعة إنما هو مبني على تحريم الرسول الكريم لها كما صح عنه • أنه خطب فقال : « إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثا ، ثم حرّمها ، والله لا أعلم أحدا تمتع وهو محصن إلا رجّمته بالحجارة^(٣) • فتبين أنه لم يجتهد عمر في هذا الأمر ، وليس هذا بتشريع من عنده ، بل هو مُبَلِّغٌ ومنفذ لنهي النبي ﷺ •

وَبَطَّلَ زَعْمَهُمْ أَنْ نَهَى عَمْرٍو مَدَنِيًّا لَا دِينِيًّا •

معناها ، قال ابن جرير ، التبتل الذي أرادته عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يلتذ به فلهذا أنزل في حقه « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » فالآية أدل على تحريم المتعة منها على تحليلها - لأن المباشر لها بعد تحريم الله تعالى لها على لسان رسوله معتد مجاوز لما حده الله سبحانه وتعالى ، وقد قال في آخرها « ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » •

(١) أنظر من الرسالة ص ٣١٥ ••

(٢) أنظر من الرسالة ص ١٩٣ ، وما بعدها

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ٦٣١/١ - وإسناده صحيح كما سبق في موقف

عمر من المتعة • ٣١٤ من الرسالة •

وأما بالنسبة لمتعة الحج •• فقد أوضحت فيما مضى أنه لا يُقصد بالنهي التحريم والمنع ، بل يُقصد الترغيب في تفريق النسكين ، من أجل أن تستمر عمارة البلد الحرام ، في غير أشهر الحج •

فالنهي إنما كان لمعنى خاص ، لا لعدم الجواز (١) • ومع ذلك فقد عارضه فيها خاصة جماعة من الصحابة ، منهم ابنه وابن عباس في آخرين •

وقد سبق ذكر الآثار الدالة على ذلك عنه (٢) ، مما يعني عن إعادتها •
٦ - وأما قصة أسماء ، التي يذكرون فيها أنها ترخص في المتعة ، وأنها ما تزوجت من الزبير إلا بالمتعة •• الخ •

فارجع إلى موقف أسماء من المتعة ، وستعرف زيف كلامهم ، إذ لم تفت إلا في متعة الحج ، وليس لها في نكاح المتعة أثر (٣) •

٧ - وأما ما يروونه عن جعفر الصادق ، أنه كان يقول ثلاث لا أتقي فيهن أحداً الخ •• فهو متعارض بما جاء عنه ، حين سئل عن المتعة فقال : « هي الزنا » • وقد سقت هذا الأثر عنه من طريق البيهقي (٤) •

لكن هذه الرواية التي ذكرها الفكيكي ، ليس لها زمام ولا خطام ، كسائر أحاديثه التي يوردها في رسالته ، فلا تقوم دليلاً على ما ذكر •

وأيضاً فما كان الصادق ليخالف آباءه فيما ارتضوه منها فيها •
فقد روى زيد بن علي عن أبيه عن جده علي رضي الله عنه ، قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدين ، ليس بالدرهم ولا الدرهمين ولا اليوم ولا اليومين شبه السفاح ولا شرط في نكاح » (٥) •

وروى عنه أيضاً أنه سئل عن المتعة فقال : « المتعة مثل الميتة والدم ولحم الخنزير » ، وسئل صلى الله عليه وسلم فقال : « رخصة نزل بها القرآن وحرّمها لما نزلت العدة

(١) محمد الحامد - نكاح المتعة حرام في الإسلام ص ٤٥ •

(٢) أنظر من الرسالة ص ٢٩٣ وما بعدها •

(٣) أنظر من الرسالة ص ٢٢١ •

(٤) أنظر موقف آل البيت من نكاح المتعة من هذه الرسالة ص ٢٩٣ وما بعدها •

(٥) مسند زيد ص ٣٠٤ •

والمواريث ، وهذا إجماع أهل البيت • فليل • يا ابن رسول الله ، وما الذي نسخها ؟ فقال : قوله « (والذين هُم لِفِرْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ) » • إلى قوله : « (العادون) » (١) • فلم يستثن الله تعالى إلا الزوجة أو ملك اليمين فقط (٢) •

• وهذا أيضا يدفع ما رووه عن محمد الباقر في شأن تحليلها •

وقد ثبت عن المشرع الكريم تحريمها إلى يوم القيامة فلزم الأخذ به •

٨ - وأما استدلاله • بإجماع آل البيت على حِلِّية هذا العقد •

فهذا قول غير صحيح ، إذ سبق النقل عنهم انهم مجمعون على تحريمها • وأولهم وأفضلهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فقد سقت سند قوله بأنه يراها شبيهة بالزنا ، بل أجراها مجراه ، حيث روى عنه الشيعة الزيدية بسندهم إليه كما سبق قوله : « ولا أجد أحدا يعمل بها إلا جلده » (٣) •

• وصرح زيد بن علي أنّ آل البيت مجمعون على تحريمها ، كما سبق قريبا •

• وأسند البيهقي عن جعفر الصادق أنها الزنا بعينه (٤) •

يقول المقدسي : « والعجب أنه لم يُجْزِرْ هذا النكاح إلا من يثوالي

الإمام عليا ويحبه ، فكيف استجازوا مخالفته مع ذلك » (٥) •

وأما الأثر الذي يردّونه عن علي رضي الله عنه : « لولا نهى عمر عن المتعة

ما زنا إلا شفا » • فسبق وأن بينت ضعف هذه الرواية لانقطاعها ، لأنها من رواية

الحكم بن عتيبة عن علي وهو لم يدركه جزما (٦) •

٩ - قال : إنه لا نزاع في مشروعية المتعة ، والخصم يقول إنها نسخت

قلنا : « المشروعية دراية والنسخ رواية ولا تطرح الدراية بالرواية » •

(١) المؤمنون - الآيات ٥ و ٦ و ٧ •

(٢) مسند زيد ص ٣٠٤ - ٣٠٥ - في حاشية المسند تعليقا •

(٣) السياغي - الروض النضير شرح المسند ٢٥٨/٤/٢٥٧ •

(٤) السنن الكبرى ٢٠٧/٧ •

(٥) تحريم نكاح المتعة ص ٩٤ •

(٦) أنظر تفصيل القول في الأثر من الرسالة ص ١٢٣ •

وأقول: إن أراد بقوله «قلنا المشروعية دراية الخ...» أنها دريت وفهمت من نصوص شرعية، فكذلك نسخها دلت عليه نصوص شرعية وفهم منها، فنسخت النصوص الدالة على الإذن فيها، نصوص "شرعية" أخرى أفهمت رفع الإذن المتقدم فيها وتحريمها على وجه التأييد.

والنص المتأخر، المشعر برفع الرخصة التي دل عليها النص المتقدم، يعتبر ناسخا للمتقدم.

وأیضا فإن الرخصة الثانية، لم يرد نصها إلا مقيدا بثلاثة أيام، كما في بعض الروايات، فلو لم يرد النهي على الإطلاق، لأغنى التقييد والتحديد بثلاثة أيام، عن ذكر النص النهائي، فكيف وقد ورد. وإن أراد الفكيكي - بقوله (المشروعية دراية) أن العقل حکم بحلیة المتعة من غير استناد إلى نص من الشارع الحكيم.

فالجواب أنه لا حکم للعقل بعد الشرع.

الرد على الشيعة القائلين ان عمران بن حصين كان يفتي بحل نكاح المتعة:

قال محمد الحسين آل كاشف الغطاء «وقد اتفق المفسرون أن جماعة من عظماء الصحابة، كعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله الأنصاري وعمران بن الحصين وابن مسعود وأبي بن كعب وغيرهم، كانوا يفتون بإباحتها، ويقروون الآية المتقدمة هكذا» (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى).

ثم استدلل لمذهب عمران، بما في صحيح البخاري، من طريق أبي رجاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: «نزلت آية المتعة في كتاب الله، ففعلناها مع رسول الله ﷺ، ولم ينزل قرآن بحرمتها، ولم ينه عنها رسول الله حتى مات قال رجل برأيه ما شاء» يقال إنه عمر (١).

(١) أصل الشيعة وأصولها ١٦٧/١٧٢.

قال الشيخ عطيه راداً عليه بما لفظه : « إن هذا الصنيع ليس نصاً في الموضوع ، لكنه رأي صحابي ، وإخبار بما علم نزلت آية المتعة في كتاب الله ، وكاشف الغطاء ينفي أن تكون ثبتت بكتاب الله ، وإنما شرعها رسول الله ﷺ بالنسبة ، ثم يقول عمر* رضي الله عنه ، ولم ينزل قرآن يحرمها ، فيقال له ما قيل من قبل في نسخ القرآن بالسنة .

مع أنه قيل بأن كلام عمران هذا هو في متعة الحج ، فلا متمسك فيه (١) قال مقيده هذا الجواب محل نظر ، لما يلي :

١ - إن المخالف يقول بمشروعية المتعة بالكتاب ، كما نقلت عنه ، وكما قال أيضاً تحت عنوان التمهيد وحل العقدة والإلزام فآمر المتعة وحليتها بعد نص القرآن وعمل النبي والصحابة طول زمن النبي ، ومدة خلافة أبي بكر وبرهنة من خلافة عمر أوضح من أن يحتاج إلى شيء من تلك المباحث الهنابث « (٢) .

٢ - إن نسخ القرآن أمر لا يسلم به المخالف ، ومن شرط الدليل أن يتفق على صحته الخصمان . وليس الأمر هنا كذلك .

٣ - لمجيئه بالقول الأخير بصيغة التمرريض ، مما يشعر بضعفه مع أنه هو الصحيح .

ولذا فالجواب الملمزم ، هو أن ما ذكره محمد الحسين في حق عمران باطل رواية ودراية وبطلانه رواية من وجوه :

١ - يذكر أن عمران قرأ آية النساء ، على نحو قراءة ابن عباس ولم يذكر سند الرواية أصلاً ، ولم نجد بعد التفتيش لها ذكراً ، فأين تكون هذه الرواية ؟ اللهم إنا لا نسلم .

٢ - إن الحديث الذي ذكره ، أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب الحج

(١) نكاح المتعة عبر التاريخ ص ٤٣ .

* هكذا في الأصل والسياق يرشد الى أنه عمران إذ هو القائل ولم ينزل قرآن يحرمها ، فالخطأ مطبعي .

(٢) أصل الشيعة وأصولها ص ١٧٧ . ومعنى الهنابث شديدة الاختلاط .

لا في كتاب النكاح ، وأطبق الشراح على تفسير المتعة هنا بمتعة الحج فمن أين استنبط هذا المعنى الذي ذكره ؟ •

٣- إن الحديث نفسه ، قد رواه غير البخاري ، وصرح فيه عمران بأنه يقصد متعة الحج ، وذلك من طرق عند أحمد وابن ماجه والنسائي وابن سعد وسأذكر أولاً ما أخرجه أحمد قال رحمه الله (١) :

ثنا محمد بن جعفر (٢) ثنا سعيد (٣) عن قتادة (٤) عن مطرف بن عبد الله (٥) قال : بعث إليّ عمران بن حصين في مرضه ، فأتيته ، فقال لي : إني كنت أحدثك أحاديث لعل الله تبارك وتعالى ينفعك بها بعدي ، واعلم أنه كان يسلم عليّ (٦) فإن عشتُ فاكتم عليّ ، وإن مت فحدث إن شئت واعلم أن رسول الله ﷺ قد جمع بين حجة وعمره ، ثم لم ينزل فيها كتاب ولم ينه عنها النبي ﷺ ، قال رجل فيها برأيه ما شاء •

إسناده صحيح - على شرط الشيخين • وأخرجه ابن سعد عن محمد بن عبد الله الانصاري عن سعيد به (٧) •
وقال أحمد (٨) :

ثنا اسماعيل أنا الجريري عن أبي العلاء بن الشخير عن مطرف ، قال : قال لي

-
- (١) المسند ٤/٤٢٨ •
 - (٢) هو البصري الملقب بغير ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة ع تقريب ٢٩٣ •
 - (٣) هو سعيد بن أبي عروبة البصري ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة • ع تقريب ص ١٢٤ •
 - (٤) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري ثقة ثبت وهو رأس الطبقة الرابعة ع ص ٢٨١ •
 - (٥) هو مطرف بن عبد الله بن الشخير البصري ثقة عابد فاضل من الثانية - ع تقريب ص ٣٣٩ •
 - (٦) كانت به بواسير وكانت الملائكة تسلم عليه قبل أن يكتوي فلما اكتوى انقطع عنه سلامهم - ابن حجر - تهذيب ٨/١٢٦ ••
 - (٧) الطبقات الكبرى ٤/٢٩٠ •
 - (٨) في المسند ٤/٤٣٤ •

عمران : أعلم أن رسول الله ﷺ قد أمر من أهله في العشر ، فلم تنزل آية تنسخ ذلك ، ولم ينه عنه رسول الله ﷺ ، حتى مضى لوجهه ، ارتأى كل امرئ بعد ما شاء الله أن يرتئي •

وفي رواية نزلت آية المتعة كحديث البخاري •

وقال ابن ماجه : « حدثنا علي بن محمد ، ثنا أبو أسامة عن الجريري عن أبي العلاء يزيد بن الشخير عن أخيه مطرف بن عبد الله بن الشخير قال : قال لي عمران بن الحصين : « إني أحدثك حديثاً ، لعل الله ينفعك به بعد اليوم ، أعلم أن رسول الله ﷺ قد أمر طائفة من أهله في عشر ذي الحجة ، ولم ينه عنه رسول الله ﷺ ، ولم ينزل نسخه ، قال في ذلك بعد رجل برأيه ما شاء أن يقول (١) » •

وقال النسائي : « أخبرني ابراهيم بن يعقوب قال : حدثنا عثمان بن عمر قال : حدثنا إسماعيل بن مسلم عن محمد بن واسع عن مطرف قال : قال لي عمران بن حصين : إن رسول الله ﷺ قد تمتع وتمتعنا معه ، قال فيها قائل برأيه » •
فقوله « رسول الله تمتع » دليل على أن المقصود متعة الحج ، للإجماع على أن الرسول الكريم لم يباشر متعة النكاح ، وهذا وجه بطلان قول المخالف رواية •
وأما بطلانه دراية فذلك أيضاً من وجهين :

أولاً - إن اللفظ الذي استدل به المخالف ، يرشد إلى أن المنهي عنه متعة الحج • وذلك عند قوله « فعلناها مع رسول الله » ومعلوم أن الصيغة هنا تقتضي التعميم ، وهذا ما حدث ، إلا في حجة الوداع ، عندما أمر أصحابه ، الذين لم يسوقوا هدياً ، أن يحلوا من إحرامهم بعمل عمرة •

ثانياً - قوله « ولم ينه عنها حتى مات » ، لم يحصل هذا إلا في شأن متعة الحج لأن الرسول قال - لما قيل له ألنا هذا خاصة - قال : « لا » • الحديث •
أما متعة النكاح فقد نهى عنها كما قدمنا •

(١) سنن ابن ماجه باب التمتع بالعمرة الى الحج ٢/٩٩١ •

وقفه مع محمد الحسين :

قال في معرض إثبات حليّة المتعة ما نصه « وإلا فأمر المتعة وحليّتها ، بعد نص القرآن وعمل النبي ﷺ والصحابة طول زمن النبي ومدة خلافة أبي بكر وبرهنة من خلافة عمر ، أوضح من أن يحتاج الى شيء من تلك المباحث الخ » (١) •

والوقفه هي عند قوله « وعمل النبي » إن قلنا إن مراده ، وعمل الصحابة في زمن النبي ، فلا يتأتى هذا التقدير هنا ، لأنه عطف الصحابة على النبي عليه الصلاة والسلام • فتعين أنه يعني أن الرسول عليه الصلاة والسلام عمل بالمتعة ، بمعنى تمتع ، ولئن قصد هذا ، فقد جاء بأمرين عظيمين ، كل منهما يوجب صاحبه •

أولاً - خرق إجماع الأمة الإسلامية المعقود ، من عصر انعقاد الاجماع إلى العصر الحالي ، إذ هم كلهم متفقون على أن الرسول ﷺ لم يباشر النكاح المؤقت إطلاقاً ، مع اتفاقهم على أنه رخص فيه أول الاسلام ، ولكن ترخيصه فيه هذا شيء ، والمباشرة شيء آخر ، إذ لا يلزم من ترخيصه فيه مباشرته لذلك • فاتبع في قوله هذا غير سبيل المؤمنين •

وقد قال سبحانه «(ومن يشاقق الرسولَ من بعدما تبَيَّنَ له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين ثوَّاهِ ما تَوَلَّى وَنُصِّلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)» (٢) •

ثانياً - قوله على الرسول عليه الصلاة والسلام ، أنه فعل ما لم يفعله ، ينطبق عليه قول المشرع الكريم « من كَذَبَ عَلِيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوهُ مَقْعَدُهَا » من النار » (٣) •

(١) أصل الشيعة وأصولها ص ١٧٧ •

(٢) النساء - آية ١٥ •

(٣) هذا الحديث متواتر معني ومبنى عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن

الجوزي رواه من الصحابة ثمانية وتسعون نفساً منهم العشرة المبشرون

بالجنة وسرد أسماء الباقيين ٠٠ وأنظر ذلك في ابن عراق تنزيه الشريعة

٠ ١٠/٩/١

على أنا نحسن الظن ، ونقول : ربما أن هذا وقع منه خطأ في التعبير غير مقصود ، ولكن الواجب التنبيه على هذا الأمر لخطورته •

ثالثاً - إن عمران بن حصين رضي الله عنه لم يقصد في حديثه إلا متعة الصحح ، كما صرح به ، ولم يتعرض في حديثه لمتعة النكاح أصلاً •

وكان الواجب على المخالف ، إذ نقل من مسند أحمد عبارة عن عمران ، لا تشفي غِلَّةَ طالب الحق لأنها مُبْهَمَةٌ ، عليه أن يتتبع بقية ألفاظ الروايات ، - على الأقل - في هذا المسند نفسه ، حتى يتضح له المقصود • أما أن يفسر بحسب هواه ، لفظة محتملة ، ويجزم بذلك ، ويلصق بصحابي ما هو منه بريء ، فهذا كله مخالف للطريقة العلمية الصحيحة ، مباين لورع العلماء المتقين ، الذين يثبتون فيما ينقلونه عن الصحابة وغيرهم •

وقولهم : إن آية المتعة في سورة (النساء) وهي مدنية وآية الأزواج في سورة (المؤمنين والمعارض) وكلتاها مكيتان • • ويستحيل تقدم الناسخ على المنسوخ • الجواب على ذلك من غير وجه :

أولاً - قال شيخنا عطية سالم في الاجابة عن هذا ما ملخصه ، إن هذه الاستحالة ممنوعة ، لأن الاصطلاح مختلف فيه •

والمشهور عند السلف إن الذي قبل الهجرة مكّي ، وما بعدها مدني ، وعليه فإنه يوجد أحد النوعين في الآخر •

وساق تأييد ما قاله عن البيهقي وابن حجر والسيوطي (1) •

ثانياً - إنا لا نُسكِّمُ أن آية الاستمتاع تعني نكاح المتعة ، بل إنها واردة في النكاح الدائم كما أسلفت •

(1) نكاح المتعة عبر التاريخ ص ٤٦ إلا أن هذا الجواب غير مقنع إذ لا يعدو كونه نقضا للاستحالة التي ذكرها الفطاء • •

وإذا تقرر هذا ، فالذي تحرّر لي بعد النظر والتأمل ، أن آيتي المؤمنين
والمعارج دالتان دلالة واضحة على تحريم نكاح المتعة ، لأنها حرّمتها ، ما عدا
الزوجة وما ملكت اليمين .

والمستمتع بها أما كونها ليست بأمة فواضح ، ولا منازع فيه ، وأما
كونها ليست بزوجة ، فلا تنفاه لوازم الزوجية عنها وإن أطلق عليها ، المخالف لفظ
الزوجة فإن الأسماء لا تغيّر الحقائق ، فانهم لم يعطوها أحكامها كلها .
إذ المستمتع بها عندهم ، لا يلحقها طلاق ولا لعان ، ولا تجب لها نفقة ،
إلا ما شرطه ، ولا توجب إحصانا ، والمطلقة ثلاثاً بائناً ، إذا نكحت بالمتعة
فلا تحلّ لزوجها الاول (١) . فلو كان لها صفة الزوجة ، لحلت للاول ، إن
أراد التزوج بها . ولا توارث بينهما وإن شرطاً ، على القول المعتمد عندهم (٢)
وللمرء أن يتمتع بأي عدد شاء .

وحيث علم أنها ليست بأمة ولا زوجة ، فمبستغيا إذاً من العادين بنص
القرآن وعليه فنكاح المتعة كان محرماً بهذه الآية قبل الهجرة .
ومما يؤيد ما قررته من كونها كانت محرّمة قبل الهجرة بعموم الآية
المذكورة ، أن أول حديث جاء في شأنها قبل خيبر ، ورد بلفظ رخص ، ورخص
فعل يؤذن بالإباحة بعد الحظر .

ففي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود السابق ، ثم رخص لنا
أن نكح المرأة بالثوب إلى أجل . الخ . (٣) .
ثم رفعت هذه الرخصة ، بنهي الرسول ﷺ وتحريمه لها بخيبر ، ثم رخص
فيها ثلاثة أيام عام الفتح ، ثم حرّمها إلى يوم القيامة (٤) .

(١) الحلي - الشريعة ٥٩/٢ .

(٢) الحلي - الشريعة ٢٣/٢ .

(٣) أنظر الحديث من الرسالة ص ١١٢ .

(٤) أنظر الحديث من الرسالة ص ١٠٧ - ١٦١ .

- بنص الآية •
- فمادت حراما ، كما كانت قبل الترخيص فيها •
- فلمن من هذا ، أن تحريمها ثبت بالقرآن ، ثم رخص المشرع الكريم فيها مرتين ثم حرّمها تأييدا •
- على نحو دلالة الآية •
- نظير هذه المسألة ان الله - تقديست° أسماؤه - حرم مكة بالقرآن الكريم ، ثم رخصَ لنبية فيها ساعة من نهار ، كما بينت ذلك السنة •
- ثم عاد تحريمها كما كان من قبل •
- كذلك الأمر هنا ، حرّمت المتعة بعموم القرآن ، ثم رخصَ نبيه فيها لأصحابه مدة من الزمن ، ثم حرّمها •
- فعادت حرمتها كما كانت من قبل •
- وبناء على ما قررته ، فيكون دعوى النسخ بآية المؤمنين ، لأحاديث الترخيص أو لآية النساء - على فرضية ورودها في المتعة - غير سديد • وما ذكرته يؤيده ما ورد عن أم المؤمنين عائشة وغيرها •

مناقشة الامامية

في ادعائهم انعقاد الاجماع على حلية المتعة

قولهم « أجمع المسلمون على شرعيته والإذن فيه في عهد النبي ﷺ بغير شبهة ، ثم ادعى نسخها ولم يثبت ، وقد ثبتت الإباحة بالإجماع الخ » (١) •
فالجواب على هذه الدعوى من وجوه :

أولا - « إن الإجماع - إنما هو اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر

عنى حكم شرعي » (٢) • بعد وفاة رسول الله ﷺ •

(١) أنظر من الرسالة ص ٩ في ذكر أدلة الشيعة •

(٢) الخصري - أصول الفقه ص ٢٧١ •

وهذا لا ينعقد إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ . أما في حياته فهو المبيِّنُ
لحكم المسألة ، وقوله الحُجَّةُ فيها ، فلا يحتاج - من في عصره - الى نظر أئمة
الإجتهد في مسألة ، وإجماعهم على حكمها .

وإن قصد إن أهل العلم متفقون على أن المتعة رخص فيها الرسول ﷺ
لظروف خاصة ثم حرِّمَتْ فاتفقهم على الطرفين ، وليُسَمَّه المخالف بما
أحب ، فإن حكى الترخيص بلفظ الإجماع ، قيل التحريم إجماع ، على أن لفظ
الترخيص ، مؤذن بالتوقيت ، مشعر بأن هذا الحكم في طريقه إلى النسخ .

ثانيا - إن المخالف ، يعد اتفاق آل البيت إجماعا قطعيا ، لا يجوز خلافه .
وقد أجمع آل البيت على تحريم هذه العلاقة المؤقتة (١) ، فلزم المخالف أن يقبل
إجماعهم في هذه ، لا اعتقاده حُجَّةً إجماعهم .

فإن روي عنهم خلاف ما نرويه عنهم ، وأقام إجماعهم على الحليَّة عيس
اجماعنا كما ادعاه ، وقد عجز عن التدليل عليه .

فتنازلا معه ، نقول ليسقط الإجماعان ، نظرا لتعارضهما ، وليُطَلَبَ دليل
المسألة من صاحب الشرع ، وقد ثبت عنه تحريمها ، فوجب المصير إليه والتقيد
برأيه ، إذ هو تشريع إلهي .

ثالثا - قوله - « إن النسخ مجرد ادعاء لم يثبت » ، قلنا هذا ليس ادعاء ،
إذ الدعوى هي قول مجرد عن الدليل ، وأما النسخ فمرافق الأدلة التي نبت
الترخيص بها ، كحديث ابن مسعود وسلمه بن الاكوع وسبرة بن معبد وحديث
علي وغيرهم .

فليس مجرد ادعاء ولكنه أمر ثابت .

(١) محمد الخضري - أصول الفقه ص ٢٧٩ .

« نقض استدلالهم بالمعقول »

أما قولهم - « إن كل أمرٍ فيه نفع ، خال من جهات القبح ، ولا نعلم فيه ضرراً عاجلاً أو آجلاً ، فهو مباح ، وهو شأن المتعة ، لأنها لا مفسدة فيها » .
فالجواب على ذلك من وجوه :

أولاً - نفیهم جهة القبح عن هذا النوع من العلاقة - غفلة شديدة عما طفحت به كتبهم من تقييحه واستهجانه والترفع عنه ، على الرغم من الإشادة به ، فهذا كاشف الغطاء يقول : « أما تحاشي أشراف الشيعة وسراتهم من تعاطيها ، فهو عفة وترفع واستغناء واكتفاء بما أحل الله من تعدد الزوجات الدائمة » (١) .
فأشراف الناس وسراتهم ، هم أهل المروءات الذين يناون عما يقبح بهم ، فلما كان فيه جهة قبح ونوع نقص ، وذلك بعد تحريم الله تعالى له ، تحاشوا عنه كما اعترف به إمامهم .

ولا يرد على ذلك تمتع بعض الصحابة ، لأنه كان آنذاك بترخيص شرعي ، وبذلك كانت جهة القبح منفية عنه ، لأن باعث التقييح النهي الشرعي عنها .
وأيضاً فالترخيص لم يدم ، إذ في الموطن الثاني مقيد بثلاثة أيام .

ثانياً - إن عقد المتعة من باب استتجار بضع المرأة ، وهذه شناعة يمجسها الذوق السليم ، ويجر إلى فساد المرأة واستهتارها وتعريضها لأشد الخطر ، لذا ضج بالشكوى منه عقلاء فارس (٢) .

ثالثاً - إنه لما حرّمه النبي الكريم عليه الصلاة والسلام ، كان قبيحاً ، ولما استعمله فئة إسلامية ، وشاع في دّورها ، ونظرنا إلى آثاره السيئة ، قوي عندنا ظهور الحكمة الإلهية ، في منع المسلمين من تعاطيه .

(١) أصل الشيعة وأصولها ص ١٨٨/١٨٩ .

(٢) أحمد أمين - ضحى الإسلام ٤/٢٥٩ .

« حجة الزام »

احتج بعض الامامية على تجويز فكاح المتعة ، بما ذكره ابن عبد ربه في كتابه الأدبي « العقد الفريد » عن ابن عباس « أول مجمر سطح في المتعة مجمر آل الزبير » (١) .

وعند المراجعة للنص الذي احتجوا به ، وبعد تبين المحقق لكتابهم ، أنه أخرج صاحب العقد الفريد ، عثنا عليه فيه وهذا نصّه :

« الشعبي (٢) قال : قال ابن الزبير لعبد الله بن عباس : قاتلت أم المؤمنين وحواري رسول الله ﷺ وأفتيت بتزويج المتعة » .

وذكر إجابته على الأولى ، ثم قال : « وأما المتعة ، فإن عليا رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ رخص فيها ، فأفتيت بها ، ثم سمعته ينهى عنها ، فنهيت عنها ، وأول مجمر سطح في المتعة مجمر آل الزبير » (٣) .

فهذا دليلهم الذي وضعوه على بساط الاحتجاج والجدال ، وارتضوه حين نقلوه إلينا بالرقم والصفحة ، مدللين به على مسألة مهمة من مسائل الدين ، فلزمهم أن يقبلوا الحديث كله ، كما قبلوا بعضه وحاجّوا به .

فالحجة إذا عليهم قائمة ، بما فيه من تحريم علي وابن عباس رضي الله عنهما للمتعة ، ونهيهما عنها ، كما هو صريح هذا الدليل الذي استدلتوا به . على أن أدلتنا فيما ذكرناه ليس هذا الأثر الواهي . لأن الحديث مُعلّق (٤) ، فصاحب العقد الفريد توفي سنة ثلاثمائة وثمان

(١) العاملي الثاني - الروضة البهية في شرح اللمعة دمشقية ٢٧٣/٥ ، وقال محمد كلانتر معلقا على ذلك بذيل الصفحة السابقة - أنظر العقد الفريد ج ١٣٩/٢ .

(٢) الشعبي هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي بفتح المعجمة ثقة مشهور فقيه فاضل من الثالثة قال مكحول ، ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المائة وله نحو من ثمانين . ع - ابن حجر - تقريب ص ١٦١ .

(٣) أحمد بن عبد ربه - العقد الفريد ج ٢/٤٨٥ - الطبعة الثانية .

(٤) المعلق بفتح اللام مشددة اسم مفعول من علق يعلق تعليقا وهو في اصطلاح المحدثين - ما حذف منه في أوّل السند راو أو أكثر ولو إلى آخر السند . وأشار السيوطي إلى تعريفه في ألفيته بقوله :

ما أول الاسناد منه يطلق ولو إلى آخره معلق .

من الروايات ، ملتزما الأمانة في النقل والتدليل على الصفحات بالأرقام .
قال في صفحة ٢٦٠ من المجلد الخامس ما نصه :

١ - « وقد صح عن علي بن أبي طالب عليه السلام : قوله : « لولا إن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي » رواه الطبري بإسناد صحيح عن شعبة قال : سألت الحكم عن آية المتعة أمسوخة هي ؟ ، قال : « لا » ، ثم قال الحكم : وقال علي رضي الله عنه « لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي » (١) .
وهذا الأثر الذي وسمه العملي بالصحة ضعيف لأمر :

١ - إن الحكم وهو ابن عتيبة الكندي كان يدلس - كما قال ابن جبان - ولم يصرح بالسماع من علي ، فالسند غير متصل ، وهو دليل الضعف (٢) إلا أن يصرح بسماعه .

٢ - إن الحكم بن عتيبة لم يدرك عليا رضي الله عنه ، وذلك يظهر من تاريخ ميلاده ، فانه ولد سنة خمسين وقيل سنة سبع وأربعين (٣) ، وكان استشهاد سيدنا علي بن أبي طالب سنة أربعين (٤) ، فالسند منقطع جزما لاتقوم به حجة .

٣ - إن هذا الأثر مع انقطاعه وضعفه ، معارض بما ثبت عن علي رضي الله عنه من التشديد في المتعة ، حتى قال لابن عمه ابن عباس حينما بلغه أنه يرخص في المتعة « إلك امرؤ تائه » (٥) .

وروى الزيدية من غير طريق أبي خالد الواسطي إلى علي رضي الله عنه قوله « ولا أجد أحدا يعمل بها إلا جلدته » (٦) .

(١) وهذا الأثر استدلل به أيضا كاشف الغطاء في أصل الشيعة ص ١٧٤ ، ومن

قبله العملي الأول في اللمعة ٥/٢٨٣ .

(٢) ابن حجر - تهذيب ٢/٤٣٤ .

(٣) ابن حجر - تهذيب ٢/٤٣٤ .

(٤) ابن حجر - تقريب ص ٢٤٦ .

(٥) أنظر صحيح مسلم ١/١٨٩ مع شرح النووي .

(٦) السياغي - المروض النضير ٤/٢٥٧/٢٥٨ .

٤ - إن الأثر يردده ، ما صح عن عمر رضي الله عنه ، أنه لما وليّ خطب الناس فقال : « إن رسول الله ﷺ إذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرمها » • الحديث (١) •

وبما قررته يعلم ضعف هذا الاثر سندنا وممتنا •
وقال العاملي بعد ذلك (٢) •

٢ - وأخذ ابن عباس هذا المعنى عن علي عليه السلام فكان يقول : « رحم الله عمر ، ما كانت المتعة إلا رحمة من الله رحم بها أمة محمد ﷺ ، ولولا نهيهِ لما احتاج إلى الزنا إلا شفا » (٣) •

قلت الأثر في سنده عنعنة مدلس فلا يصح كما سبق (٤) •

٣ - عن ابن عباس لما سئل عن المتعة أسفاح هي أم نكاح ؟ فقال : « لا سفاح ولا نكاح » ، قلت : « فما هي ؟ » ، قال : « المتعة هي كما قال الله » ، قلت : « هل لها من عدّة ؟ » • قال : « نعم عدتها حيضة » ، قلت : « هل يتوارثان ؟ » ، قال : « لا » (٥) •

وقد سبق الكلام عليه في موقف ابن عباس (٦) •

والمشهور عن ابن عباس ترخيصه فيها للمضطر لا مطلقا ، ومع هذا فلم يسلم له ، فانتقده علي وابن عمر وابن الزبير وابن أبي عمرة وغيرهم ، ورجع عن هذا القول •

٤ - وقال في صفحة ٢٧٧ من الجزء الخامس أيضا ما نصه :

« روى محمد بن مسلم عن الإمام الصادق عليه السلام في حديث المتعة ،

(١) ابن ماجه ١/٦٣١ •

(٢) ٥/٢٦١ •

(٣) قوله شفا • أي إلا القليل من الناس أو إلا من شارف على الهلكة •

(٤) أنظر البحث من الرسالة ص ٢٣

(٥) الروضة البهية ٥/٢٧٧ •

(٦) أنظر من الرسالة موقف ابن عباس ص ٢٣٩ •

قال : قلت : « رأيت إن جبلت ؟ » ، فقال : « هو ولده » ، الوسائل كتاب
النكاح أبواب المتعة باب ٣٢ - حديث (١)
٥ - وقال في ص ٢٧٨ ما لفظه :

« روى عبد الرحمن بن الحجاج عن الإمام الصادق عليه السلام ، قال
الراوي : « سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام عن المرأة يتزوجها الرجل
متعة ، ثم يتوفى عنها ، هل عليها العدة ؟ » ، فقال عليه السلام : « تعتد أربعة
أشهر وعشرا وإذا انقضت أيامها وهو حي ، فحيضة ونصف » خمسة وأربعون
يوما • مثل ما على الأمة » •

وهذان الأثران لم يسندهما وإنما علقهما ،
هذا كل ما ذكره العامل الثاني عن أئمتته •

وفي كتاب « فقه الإمام جعفر الصادق عرض واستدلال » ما يلي :

٦ - سئل الإمام الصادق « هل نسخ آية المتعة شيء ؟ » قال : لا « لولا
ما نهى عنها عمر ما زنى إلا شقي » •

وقال في ص ٥ / ج ١ / ٢٥٢

« قال الإمام الصادق : « ع » لا تكون متعة إلا بأمرين ، أجل مُسمّى
وأجرٍ مُسمّى » •

٧ - وفي ص ٢٥٣ قال صاحب الحقائق : « سئل الإمام الصادق عن المتعة
فقال : « إن أمرها شديد فاتقوا الأبيكار » •

٨ - وفي ص ٢٥٤ : « عن عمار الساباطي عن الإمام الصادق (ع) أنه سئل
عن المتعة ، فقال : « هي أحد الأربعة » •

(١) محمد جواد مغنیه « فقه الصادق ٥ / ج ١ / ٢٤٨ وأود أن أذكر القارئ أن
هذا الأثر نسب تارة إلى علي وأخرى إلى ابن عباس وفي هذه الرواية إلى
جعفر الصادق • وهذه الظاهرة تكفي دليلا قويا على إبطاله •

٩ - وعن زرارة عن الإمام أبي جعفر الصادق أنه سئل : « هل المتعة مثل

الإماء يتزوج ما شاء ؟ » فقال : « لا هي من الأربع » •

• وهنا عن الصادق نفسه يروون خبراً يضادها •

١٠ - فعن أبي نصير عن الصادق ، أنه سئل عن امرأة المتعة ، آهي من

الأربع ؟ قال : « ولا من السبعين » (١) •

وفي كتاب فقه الإمام جعفر أيضاً ما نصه :

١١ - سئل الإمام الصادق عن المتعة فقال : « هي حلال ولا تتزوج إلا

عفيفة إن الله سبحانه يقول « والذين هم لفروجهم حافظون) » •

وفي رواية أخرى أنه قال : « إن الله عز وجل يقول « الزاني لا ينكح إلا

زانية) » إلى قوله « وحترّمَ ذلك على المؤمنين) » (٢) •

١٢ - وقال أيضاً ما لفظه « جاء في كتاب الوسائل للشيعة مجلد ٣/٧٤

طبعة ١٣٢٤ هـ ، إن علي بن يقطين سأل الإمام الرضا حفيد الامام الصادق ، (ع)

عن المتعة ، فقال له : « ما أنت وذاك قد أغناك الله عنها » (٣) •

وقال كاشف الغطاء نصاً •

١٣ - نقل عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنه كان يقول : « ثلاث

لا أنقي فيهن أحدا ، متعة الحج ومتعة النساء والمسح على الخفين » (٤) •

وقال الفكيكي ما لفظه :

١٤ - وكذلك روى الشيخ الكليني في كتابه الكافي ، إن الامام محمد

(١) توفيق الفكيكي ص ١٠٥ قال الفكيكي معلقاً على هذا الأثر « فيه إشارة على

أن التمتع بالنساء يجوز أن يتعدى عدد السبعين وقد أورده •

(٢) على سبيل المبالغة في الكثرة •

(٣) محمد جواد مغنية ص ٢٥٥/٥ •

(٤) محمد جواد ص ٢٥٥/١٥ •

(٤) أصل الشيعة وأصولها ص ١٧٤ • والفكيكي المتعة وأثرها ص ٦ •

الباقر (ع) سئل عن المتعة ، فقال : أحلّها الله في كتابه وسنة نبيه ، نزلت في القرآن « فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن » فهي حلال إلى يوم القيامة ، فقيل له يا أبا جعفر مثلك يقول هذا ، وقد حرّمها عمر ، فقال : « وإن كان فعل » فقيل : إنا نعيذك بالله أن تحلّ شيئاً حرّمه عمر « فقال الباقر (ع) : آت على قول صاحبك وأنا على قول رسول الله هلم الأعنك ، أن القول ما قال النبي ﷺ » (١) .

هذه الآثار المعلقة ، هي كل ما عثرت عليه من مصادرهم التي تحت يدي ، وهي ترشدنا الى أنه ليس للشيعة حديث عن رسول الله ﷺ مسند ، يقرر حل المتعة ، وحاشا أن يصدر من المشرع الكريم الترخيص في المتعة ، بعد تصريحه بتحريمها الى يوم القيامة .

ضوآن يكشفان حقيقة مروياتهم عن آل البيت :

قبل أن نناقش هذه المرويات التي أسلفنا ذكرها نعرض بعض نصوص عن علماء الشيعة ، لنعرف عن طريقهم مبلغ أحاديثهم من الصحة .
١ - جاء في مختصر بصائر الدرجات ص ١٥٤ ما نصه :

عن الصادق ، أن رجلا قال له « يا ابن رسول الله ، أأرجل يعرف بالكذب ، يأتينا بالحديث عنكم ، أنرده عليه ؟ » قال : « يقول لكم ، إن جعفر بن محمد يقول : الليل ليس بليل ، والنهار ليس بنهار . قال : ما يبلغ إلى هذا الحد . فقال عليه السلام : « إن قال لك إن جعفر بن محمد يقول الليل ليس بليل والنهار ليس بنهار فلا تكذبه ، فإنك إن كذبتة إنما كذبت جعفر بن محمد » . (٢)

٢ - ذكر أحد علماء الشيعة من الهنود عن أئمتهم ما لفظه « الأحاديث المأثورة عن الأئمة مختلفة جدا لا يكاد يوجد حديث إلا وفي مقابلته ما يناهيه

(١) المتعة وأثرها ص ٤٧ .

(٢) أنظر - مجموع السنة لطائفة من العلماء ، الملاح التقيّة ١/٢٠٦/٢٠٧ .

• ولا يتفق خبر إلا وبازائه ما يضاده « (١) »

هذان نصان من كتب المخالفين والنص الثاني ثمرة المقدمة الأولى :

ما كان جعفر في مثل ورعه ودينه ومنزلته التي شهد له بها إمام دار الهجرة وغيره أن يستحل الكذب أو يدعو إلى ترويجه ، خصوصا الكذب عليه في الرواية عنه في أمر تشريعي ، ولكن لعل هذا النص الذي فيه التباس ، هو القاعدة الواسعة التي نسج عليها الموالون أحاديثهم عن الامام جعفر ، ولاختلاف الأيدي النساجة وتعددتها ، تلونت الأحاديث ، فأصبح بعضها يضاد الآخر ، وهي نتيجة حتمية ، لأن مستتقاها متنوع ، ولعل هذا الأمر هو الذي حدا بأمر المؤمنين في حديث سيد المرسلين البخاري ، إلى تركه الرواية عنه ، لكثرة الاختلاف والكذب على الصادق جعفر •

مفترق الطريق بيننا وبين المجوزين :

لا حجة في كلام بشر بعد القرآن الكريم ، إلا في كلام معصوم من الخطأ ، ولا عصمة إلا لمن يتلقى الأمور وحيا ، ولا وحي إلا على نبي ، فلمعصوم هو محمد خاتم النبيين الذي لا ينطق عن الهوى « (إن هو إلا وحي يوحى) » •

وقد ثبت عن هذا المعصوم تحريم متعة النكاح تحريما أبديا ، رويناه عن الثقات من لدن المؤلفين إلى صاحب المقام السامي عليه الصلاة والسلام •

وما أمرنا به في القرآن الكريم إنما هو اقتفاء سنن هذا النبي الأمي « (وما

آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) » •

فلم يبق لأحد عذر في التخلف عن هذا الطريق •

ومن مبدأ العصمة نقف على مفترق الطريق مع المخالف •

المخالف يشاركنا في الاحتجاج بكلام المعصوم ، وتسميته سنه ، ولكن إذا

(١) أساس الاصول ص ١٥ - طبعة الهند - كنا في الشيعة والسنة ص ١٨٦ •

فتشنا عن مدلول المعصوم ، وجدنا لنا معصوما واحدا وهم يضيفون إليه
ثلاثة عشر معصوما إن لم نقل سبعة عشر (١) .

لنسلم جدلا - لإلزامات نلزمهم بها - إن رواية من ادعوا عصمتهم ، يجب
الأخذ بها ، ولكن الرواية عنهم تقتضي سلسلة سند ، لأن كل مجتهدهم لم
يشافه المعصوم .

ومن هنا نقول لمن نقلنا عنهم مرويات أئمتهم ، أين أسانيدنا المتصلة اليهم؟
لنرى رأي علماء النقد في حلقات السند .

ورغم هذا كله ، وتنازلا مع الخصم إلى درجة لا تسمح بها أسس النقد (٢)
أقول ومن المولى أستلهم الصواب .

أما الأثر الأول ، فقد بينت ضعفه فلا حاجة إلى إعادة الرد .

وأما الثاني « عن ابن عباس رحم الله عمر . . الخ » ، ففيه عنعنة مدلس ،
ولم يصرح بالتحديث ، ولم يثروا إلا من طريقه ، وأيضا - لو صح - فهو رأي
انفرد به ، وعارضوه فيه ، ومن أشدهم عليه علي بن أبي طالب ، وابن الزبير
وابن صفوان ، كلهم نقد ترخيصه في المتعة ، وقد ذكر غير واحد من أهل العلم ،
رجوعه عن هذه المسألة ، والحجة إنما هي في قول سيد البشر ﷺ .

وما ذكرته ، يبطل ما استدلووا به أيضا من كلام ابن عباس في الأثر رقم (٣) .

(١) محمود الملاح - تاريخنا القومي بين السلب والايجاب ضمن مجموع السنة
٣٢٥/١ .

(٢) يقول الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٣/١١٤ رقم ٣٨١ ما نصه
« أحاديث النهي عن المتعة ، أشهر من أن تخرج هنا ، وإن أنكرتها طائفة
من الناس اتباعا لأهوائهم ، ولا ينفع البحث معهم ، إلا بعد وضع منهج
علمي ، لنقد أحاديث الفريقين في ضوءه ، وهيئات هيئات » .
انظر من الرسالة ص ٣٤٣ .

ويقول امداد امام من شيعة الهند ما نصه : « إن مذهب الإمامية ومذهب
أهل السنة عينان تجريان إلى مختلف الجهات ، وإلى القيامة تجريان هكذا
متباعدتين لا يمكن اجتماعهما » مصباح الظلم ص ٤٢/٤١ في الاردية ط
الهند كذا في الشيعة والسنة ص ١٦١ .

أما بقية الآثار ، فإنها منسوبة إلى جعفر الصادق ، ما عدا الأخير فالى أبيه محمد الباقر .

وهذه النسبة ترددها أمور :

أولاً - إن جعفر الصادق قد ثبت عنه تسمية المتعة زنا ، وهذا هو المروي بطريق مسندة ثابتة إليه .

قال البيهقي : « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أنبأ أبو محمد الحسن بن سليمان الكوفي ببغداد ، ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا إسماعيل بن بهرام ، ثنا الأشجعي عن بسام الصيرفي ، قال : « سألت جعفر بن محمد عن المتعة فوصفتها » فقال لي : « ذلك الزنا » (١) .

وإذا قرئنا هذه الرواية الواضحة الطريق ، إلى ما يرويه علماء الزيدية عن الإمام جعفر وكافة آل رسول الله ، حين حكوا إجماعهم على النهي عنها (٢) ، كانت من القوة بمكان .

وإذا أضفناها إلى ما صحَّ عندنا من قول رسول الله ﷺ من تحريم المتعة، وجدناها مستقيمة هذا الحكم منه ، فهي مستندة إلى قول صاحب التشريع ، الذي لا حجة في قول مخلوق سواه .

وإذا تأملنا في الكتاب العزيز قوله « (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) » (٣) .

وجدنا مجموع الآيات الثلاث تشير إلى صحة الحديث النبوي ، وهنا الحقيقة

(١) السنن الكبرى ٢٠٧/٧ راجع تراجم الرجال في موقف أئمة آل البيت من المتعة الرسالة ص ٢٩٣ .

(٢) سبق النقل في موقف علماء آل البيت من نكاح المتعة ، وانظر الروض النضير ٢١٧/٤ .

(٣) سورة النساء .

تتجلى ، وهي بطلان ما يذكره الشيعة عن جعفر •
لأن الرواية الصحيحة عنه صححت سندا ، ولصحتها^(١) وافقت الكتاب والسنة ،
وإجماع الامة من أهل السنة ، وناسبت المعقول •
على أن في روايتهم عن جعفر اضطراباً تارة ، وغمراً في الراوي عنه تارة
أخرى ، واختلافاً غريباً في تزكية الراويين •
ف نجد مثلاً يروون عنه قوله (٢) « ثلاث لا أتقي فيهن أحدا ، متعة الحج
ومتعة النساء ، والمسح على الخفين » •
لكن الكليني يرويها عن زرارة عن أبي جعفر قال : « ثلاثة لا أتقي فيهن
أحدا ، شرب المسكر ، ومسح الخفين ، ومتعة الحج » (٣) •
وتابعه ابن بابويه القمي على مثل هذه الرواية في كتابه من لا يحضره
الفقيه (٤) •

ونذكر في هاتين الروايتين أن متعة النساء لا ذكر لها في الثلاث •
وانقلبت واحدة منها إلى مسألة أظهر تحريمها مطفئ النار المجوسية بإيران
الخليفة الثاني •
وتأتي بعض الآثار عن جعفر ، تدل على أن المتمتع بها من الأربع ،
وسرعان ما تناولها رواية يصححها بعضهم « تقول إنها ليست من الأربع ولا من
السبعين » ••

(١) هذا من باب التنازل معهم ، وإن لم تصح هذه الرواية عنه ، فلا حجة
في رأيه ان خالفته النصوص الشرعية ، « وكل يؤخذ من قوله ويرد الا
صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام » •

(٢) رواه عنه كاشف الغطاء في أصله ١٧٤ ومن المؤلف أنه لم يكشف عن
الراوي عنه ، لينكشف للقارئ خبره ، ولكن الطريق الاخرى كشفت
النقاب عنه •

(٣) الكافي في الفروع باب مسح الخف (١٠) والاستبصار ٢٩/١ ط لكنهور
الهند - كذا في الشيعة والسنة ص ١٨١ •

(٤) ١٦/١ ط الهند كذا في الشيعة والسنة ص ١٨١ •

ويفسرها الفكيكي ، بأن هذه الرواية إشارة من الإمام ، إلى أن المتسمع يجوز أن يتعدى عدد السبعين •

- يأخذون بهذه وينبذون روايتين عن إمامهم
- وهكذا تتعارض الروايات وتتضاد الأخبار

وأساطين رجالهم على هذه الوتيرة - في ميدان النقد - فترى آيات الشاء على الواحد من الإمام تتلاحق ، وعقود مديحه فيه تنظم ، ويرتفع به إلى درجة المشهود لهم بالجنة •

وفجأة يصادفك وابل من التقرير ، وسيل من التجريح ، لا بل من التكفير ، لمن وضع اسمه في قائمة أهل الفردوس الأعلى • ومما يزيد الإعجوبة غرابة ، أن المدح والتجربة مصدرهما إمام ، وقائلهما من آل العصمة •

وتأمل • مثالا لمحدثهم الكبير وراويهم المشهور ، أحد الراوين عن جعفر حليّة المتعة ، وهو زرارة بن أعين صاحب الأئمة الثلاثة ، موسى وجعفر والباقر ، يسطر (الكشي) تحت ترجمة زرارة بسنده ، « قال أبو عبد الله جعفر (ع) يا زرارة إن اسمك في أسامي أهل الجنة » (١) •

وقال أبو عبد الله « رحم الله زارة بن أعين ، لولا زارة ونظراؤه لاندرست أحاديث أبي » (٢) •

وقال أبو عبد الله أيضاً « أحبُّ الناس إليَّ أحياءٌ وأمواتاً أربعة ، وذكر منهم زرارة » (٣) •

وقال أيضاً ، « ما أجد أحداً أحيا ذكرنا وأحاديث أبي ، إلا زرارة وأبو بصير ومحمد بن مسلم ويزيد بن معاوية العجلي ، ولولا هؤلاء ما كان أحد

-
- (١) رجال الكشي ص ١٢٢ ط كربلاء بالعراق •
 - (٢) المصدر السابق ص ١٢٤ •
 - (٣) رجال الكشي ص ١٢٣ ط كربلاء بالعراق •
 - (٤) المصدر السابق ص ١٢٥ •

يستتبط هذا ، هؤلاء حفاظ الدين ، وأمناء أبي علي حلال الله وحرامه ، وهم السابقون إلينا في الدنيا ، والسابقون إلينا في الآخرة» (١) .

وإلى هنا تصور رجلا ، لا يمكن أن يوسم بلذعة إمامية من المعصوم ، ولا للقدح عليه من سبيل ، بعد أن اكتب في صفوف الناجين وأمناء التشريع ، ولكن للأكمة ما وراءها .

١ - عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قلت والذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » قال : « أعاذنا الله وإياك من هذا الظلم » قلت : « ما هو » قال : « هو والله ما أحدث زرارة وأبو حنيفة وهذا الضرب » قال : « قلت الزنا منه ؟ » قال : « الزنا ذنب » (٢) .

٢ - عن ليث المرادي : « سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : لا يموت زرارة إلا تائهاً » (٣) .

٣ - عن زياد بن أبي الحلال قال : « قال أبو عبد الله (ع) لعن الله زرارة لعن الله زرارة » (٤) .

٤ - وعن علي القصير قال : استأذن زرارة بن أعين وأبو الجارود علي أبي عبد الله (ع) قال : « يا غلام ادخلهما فإنهما عجلا المحيا وعجلا الممات » (٥) .
وفي رواية عنه - « زرارة شر من اليهود والنصارى » (٦) .
هذان لنوان متضادان ، تعديل وتجريح ، عن إمام واحد .
ولنتقل إلى أبيه محمد الباقر ، لنرى رأيه فيه ، على حسب ما يروى .

(١) المصدر السابق ص ١٢٥ .

(٢) المصدر السابق ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٣) المصدر السابق ص ١٣٤ .

(٤) المصدر السابق ص ١٣٣ .

(٥) رجال الكشي ص ١٣٥ ط كربلاء العراق .

(٦) المصدر السابق ص ١٤٢ .

سأل زرارة أبا جعفر عن جوائز العمال ، فقال أبو جعفر : « لا بأس به »
 ثم قال : « إنما أراد زرارة أن يبلغ هشاما الخليفة أني أحرم السلطان » (١) •
 وفي هذا المقال ، يصف زرارة بالخيانة والجاسوسية •
 ولنتقل إلى الإمام السابع عندهم موسى الكاظم أبي الحسن ، لنرى ما
 يروى عنه ، في شأن حال زرارة المذكور اسمه في أسامي أهل الجنة ، في رواية
 عن أبيه •

١ - عن ابن أبي منصور الواسطي قال : « سمعت أبا الحسن (ع) إن
 زرارة شك في إمامتي ، فاستوهبته من الله تعالى » (٢) •

٢ - عن أبي الحسن موسى (ع) « والله كان زرارة مهاجرا إلى الله تعالى » (٣)
 فهذا أحد أقطاب الرواة ، وهو من أعمدة الشيعة ، تضادت فيه أقوال ثلاثة
 أئمة لا ينطقون إلا بوحى فيما يزعمون •

قال إحسان إلهي ظهير معلقا على هذه الأعجوبة ما نصه :

« ومثل هذا كثير ، بل هذا رأيهم مع الجميع ، مثل محمد بن مسلم وأبي
 بصير وحرمان بن أعين وغيرهم ، كبار الشيعة وأئمة روايتهم يشرونهم بالجنة ،
 ويعدونهم من أخلص المخلصين ، ويذمونهم مرة ويكفرونهم وينذرونهم
 بالنار » (٤) •
 وبعد :

فحسبنا كتاب الله تعالى ، وبيان من أمر بالتبيين عليه الصلاة والسلام ،
 وبيانه مَصْرَحٌ بالتحريم ، وهو الذي تحبذه الفطر السليمة ، ويرتضيه أولو
 النهى •

-
- (١) المصدر السابق ص ١٤٠
 (٢) المصدر السابق ص ١٣٨
 (٣) المصدر السابق ص ١٣٩
 (٤) ١٧٨ - ١٧٩ من كتاب الشيعة والسنة •

وفي ما أورده الإقناع لطالب الحق والله الموفق (١) •

« مناقشة الامامية في اتقدم أحاديث تحريم المتعة »

ففيهم تحريم المتعة بخير وأدلتهم على ذلك ودفعها

قال الفكيكي (٢) :

« لقد اتفق أكثر الرواة ، وتناصر أغلب علماء الحديث من أتباع المذاهب الأربعة ، وكذلك أئمة الظاهر ، وبعض شيوخ المعتزلة القائلين بتحريم المتعة بدليل الاجماع ، من أن الرسول الكريم قد نادى بتحريم المتعة في غزوة خيبر في السنة السابعة من الهجرة بقوله « يا أيها الناس ! إني أمرتكم بالاستمتاع من هذه النساء ، ألا وإن الله قد حرّمها عليكم إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها » •

ومنهم من روى الحديث على هذا الوجه « متعة النساء حرام » •

ثم استدل على وضع حديث التحريم بخير بما يلي :

١ - إنه عند رجوعه إلى كتب السير وأسفار التاريخ ، لم يجد أثرا لهذا الحديث ، في الخطب التي خطبها الرسول الكريم بخير ، وسرد بعض ما رواه ابن اسحاق •

٢ - قال : « يذكر المحرّمون ، إن تحريم المتعة جاء مع تحريم أكل الحمر الأهلية في حديث واحد أو في خطبة واحدة ، ولم يذكر ذلك ابن اسحاق

(١) تبيه - اعتمدت في ترجمة زرارة من رجال الكشي على كتاب السنة والشيعة لإحسان إلهي ظهير ، يحسب أرقام الصفحات والطبعة التي دل عليها في كتابه •

(٢) المتعة وأثرها ص ٨٠ •

ولا غيره^(١) .

٣ - دعم ما زعمه بما قال السهيلي « إنه لا يَعْرِفُ أحدٌ من أهل السيرِ ورواة الأثرِ أَنْ المتعة حُرِّمَتْ بخيبر ، ورتب على ذلك ما يلي :

١ - أن نكاح المتعة لم يحرم بخيبر .

٢ - يترتب على هذا ، سقوط كل رواية رويت عما جرى بين علي وابن عباس من المحاجة ، بشأن تحريم متعة النساء ، وتكذيب من يروى عنه التحريم .

٣ - يؤيد هذا ما نقله الشيخ المفيد في رسالته ، « قال ابن بابويه إن عليا (ع)

نكح في الكوفة امرأة من بني نهشل متعة » (٢) .

وقالوا مما يدل على بطلان رواية علي بخيبر ، أن أكثر الروايات ، أنه عليه الصلاة والسلام أباح المتعة في حجة الوداع ، وفي يوم الفتح ، وهذان اليومان متأخران عن خيبر .

وذلك يدل على فساد ما روي ، أنه عليه السلام نسخ المتعة يوم خيبر ، لأن

الناسخ يمتنع تقديمه على المنسوخ .

(١) لقد ذكرها غير ابن اسحاق من أهل السير ، وقرنها بالنهي عن أكل لحوم الحمر الأهلية في حديث واحد ، عكس ما قاله المنتقد . فقال الواقدي في مغازيه ٦٦١/٢ في غزوة خيبر من طريق أبي رهم « فأمر بخيبر مناديا ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاكم عن الحمر الانسية ، وعن متعة النساء ، وعن كل ذي ناب ومخلب » . وذكرها الإمام محمد بن حبان في غزوة خيبر ولفظه « فلما فرغوا من الفنائم وقسمتها ، أكل المسلمون لحوم الحمر الأهلية ، فأمر مناديا فنادى في الناس ، « إن الله ورسوله ينهيانكم عن المتعة ، وأمر بالقدور أن تكفأ » كتاب الثقات ١٦/٢ وانظر ابن كثير ، البداية والنهاية . والنهي عنها مقرونا بالنهي عن لحوم الحمر ثابت في الصحيحين وغيرهما . ولكن أردنا أن نبين بطلان دعواه ، من أن هذا لا يوجد في السير ، لا سيما وهو يعتمد في نقده على مغازي الواقدي كثيرا

(٢) المتعة وأثرها ص ٨٣ .

وقول من يقول ، إنه حصل التحليل مراراً والنسخ مراراً ضعيف ، لم يقل به أحد من المعتبرين ، إلا الذين أرادوا إزالة التناقض عن هذه الروايات •
 وقول عمر « متعتان كانتا مشروعيتين وأنا أنهي عنهما » هذا تنصيص ، على أن الرسول ما نسخته وإنما عمر هو الذي نسخته •
 وإذا ثبت هذا ، وجب ألا يصير منسوخا ، لأن ما كان ثابتا في زمن الرسول ﷺ ، وما نسخته الرسول ، يمتنع أن يصير منسوخا بنسخ عمر » •
 وقالوا إن عليا (ع) كان المنتقد الأول لنهي عمر عن المتعة ، مؤنبا إياه تأنيا لاذعا ، لما صح عنه « لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي » رواه الطبري بإسناد صحيح والفخر الرازي والسيوطي •

الرد على الفكيكي :

أما قوله في النقل عن أهل السنة « أن الرسول عليه الصلاة والسلام نادى بتحريم المتعة بخير بقوله يا أيها الناس .. الخ » •
 فهذا له جهران ، جهة وافق فيها نقله الواقع ، وأخرى لم يحالفه فيها الصواب •
 صحيح أنا نقول بثبوت نسبة تحريم المتعة بخير إلى الرسول الكريم ، وليس صحيحا أن استدلالنا على ذلك بما أورده « يا أيها الناس ... الخ » لأن هذا فيه تحريمها تأييدا إلى يوم القيامة •
 وهذا ما كان إلا عام الفتح - وهو عام أوطاس •
 ولو أن التحريم في خير كان على وجه التأيد ، لما رخص لهم فيما بعد •
 ولن يستطيع أن يثبت نقلا واحدا من كتب السنة ، فيه ذكر التأيد ، في غزوة خير •

-
- (١) الفخر الرازي - التفسير الكبير ١٠/٥٢ •
 (٢) الفخر الرازي - التفسير الكبير ١٠/٥٣ •
 (٣) العاملي اللمة والدمشقية ٥/٢٦٠/٢٦١ •

وحديث « متعة النساء حرام » لا يعدو كونه حديثاً مُحَرَّرًا للمتعة مطلقاً، ليس للتأقيت به تعلق ، على أنه ليس العمدة في تحريمها لما بينا فيه من المقال •
فما تناصر عليه علماء الحديث ، على حسب تعبيره ، غير ما ذكره • فأهل السنة إنما استدلوا على تحريم الرسول عليه الصلاة والسلام لها بخبير ، بأحاديث من طرق بلغت درجة الاستفاضة ، وهي مروية عن علي وابن مسعود وابن عمر وثعلبة بن الحكم وزيد بن خالد الجهني ، وقد تقدمت كلها (١) •

وهذه أحاديث تكلمت على أساسها ، وجمعت ما قاله أئمة الحديث فيها بموضعه ، لذا فليس الاعتماد في تحريمها بخبير على حديث علي وحده ، بل هناك أحاديث عن غيره من الصحابة كما رأيت •

إذا فمحاولتهم التشكيك في الترخيص ، ثم النسخ بخبير ، وذلك بنقدهم حديث علي ، غير مفيد •

فلو تنازلنا جدلاً ، واعتبرنا أنه لم تكن هناك رواية عن علي في تحريمها بخبير •

لثبت التحريم من طريق غيره كما عرفت •

وعلى كل ، هذا باب إيضاح الحقيقة وإلا ، فلو لم نعترض هذا الاعتراض على دعوى توهين حديث علي بخبير ، لما كان مؤثراً على تحريم المتعة عام الفتح ، على سبيل التأييد ، لأنها ليست من روايته • ولكن للحقيقة طلائها •

قوله - « إنه عند رجوعه إلى كتب السير وأسفار التاريخ ، لم يجد أثراً لهذا الحديث ... الخ » •

فالجواب : إن رجوعه إلى كتب السير وأسفار التاريخ ليس حجة ولا دليلاً قاطعاً على نفي أحاديث رسول الله ﷺ •

(١) راجع من الرسالة تحريم المتعة بخبير ص ٨٦ •

إذ لم يدَّعِ أحد ، من كُتَّابِ السير والتواريخ الإحاطة بمقول رسول الله ﷺ ، في كتاب جمعة أو سيرة رواها •

ولكن أحاديثه في الجملة محفوظة في ثنايا الكتب وبطون الأسفار ، وما أكثرها وأصعب الإحاطة بها ، والتنقيب عن كل ما جاء فيها ، ودعواه أن ابن اسحاق - حيث لم يوردها - فهي حديث موضوع لا أصل له •
هذه قاعدة ابتدعتها الفكيكي في أسلوب نقده نحن المثبتون والمقدمون على النفاة ، على أن المتتبع بإمعان لكتب التواريخ والسير ، يجد ذكر تحريم المتعة بخير ، منشورا على الصفحات ، ومنها مغازي الواقدي (١) التي اعتمد عليها المخالف •

ويترب على ما أوردناه ما يلي :

- ١ - ثبوت تحريم الرسول عليه الصلاة والسلام للمتعة بخير •
- ٢ - ثبوت رواية علي بخير ، ومحاجته ابن عباس •
- ٣ - تخطئه من نقل عن علي حليتها •

وأما ما نقله المتجوزون عن علي « أن عليا (ع) فكح في الكوفة امرأة من بني نهشل متعة » (٢) ، فهذا لا شك مما وضع عليه ، ولذا لا يوردونه إلا معلقا ، لا يذكرون له سندا (*) • فهو رضي الله عنه كان من أشد الناس فيها - أي في المتعة - حتى أنه يرى المباشر لها ، - مع علمه بالتحريم - يثام عليه الحد •

(١) جاء في المجلد الثاني ص ٦٦١ - في غزوة خيبر ، من طريق أبي رهم ، فأمر بخيبر مناديا ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاكم عن الحمر الانسية ، وعن متعة النساء ، وعن كل ذي ناب ومغلب •
(٢) الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٨٣ •

* وقد تناقض الفكيكي ففي ص ١١٤ نقل عن المفيد ، أنه لا يعلم أن عليا تزوج متعة ، وأنه لا يدل عدم فعله على حرمتها ، وهو الناقل عنه أيضا هذا الأثر •

وهذا وارد من طريق رجال الزيدية المحدثين ، وهم من الشيعة المواليين
لآل البيت ، العاملين بأرائهم السديدة ، وبسند آل البيت أنفسهم • وهذا نصه
قال المؤيد بالله :

« أخبرنا أبو العباس الحسيني ، قال : نا عبد العزيز بن اسحاق ، قال : نا
أحمد بن منصور الحرى ، نا محمد بن الأزهر الطائي ، نا ابراهيم بن يحيى
المزني عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال : « حرم
رسول الله ﷺ المتعة من النساء يوم خبير » ، وقال : « لا أجد أحدا يعمل بها
إلا جلده » •

قال السياغي : « ولعل قوله لا أجد أحدا • الخ » ، من قول علي (١) •
وأما ما استدل به صاحب أصل الشيعة وأصولها (٢) ، على إنكار علي
تحريم المتعة بقوله : « لولا نهي عمر عن المتعة ما زنى إلا شفا أو إلا شقي » •
وقال : إنه أخرجه ابن جرير في تفسيره •

فقد سبق بيان ضعف الرواية بانقطاعها (٣) •

بل روي عكس هذا عن سعيد بن المسيب قال : « رحمة الله على عمر ، لولا
أنه نهى عن المتعة لكان الزنا جهارا » • (٤)

وأما قولهم : إن أكثر الروايات فيها إباحة المتعة بحجة الوداع والفتح ،
وهما متأخران والناسخ يمتنع تقديمه على المنسوخ • الخ (٥) •
فالجواب على ذلك :

-
- (١) الروض التوضيحي ٢١٣/٤ •
 - (٢) محمد الحسين آل كاشف الغطاء ص ١٧٤ •
 - (٣) من الرسالة ص ١٢٣ •
 - (٤) من الرسالة ص ١٢٥ •
 - (٥) ذكره الفخر الرازي عنهم ولم يناقشه ، ولعله ترك ذلك ، لأنه بين
الضعف ، فأضنى عن الإجابة عليه •

— إنه لا أحد من أهل السنة يرى أن تحريمها بخير ناسخ للإباحة ،
المقيدة بثلاثة أيام في عام فتح مكة • ولا أحد منهم ذكره على هذا النحو •

— بل إن الرواية التي تذكر الإباحة والتحرير في حجة الوداع عكسها علماء
من أهل الحديث ، وقالوا : « إن أحد الرواة سبق ذهنه وسافر وهمه من الفتح
إلى الوداع ، وهذا كثيراً ما يَعْرِضُ لِلْحِفْظِ (١) » .

— بقي غزوة الفتح والترخيص فيها وارد ثابت ، والتحرير أيضاً ممن روى
الترخيص فيها ، إلا أن التحريم — هذه المرة — كان على وجه التأييد ، ولذا لم
تعقبه فيها رخصة •

إذن فنحن لا نقول إن الناسخ هو حديث علي •
وإنما العمدة في نسخها ، على من روى الترخيص فيها ، المقيد بثلاثة أيام •
ولذا عدّها العلماء ، مِمَّا تكرر النسخ لها ، مرتين فقط •

فالرخصة الأولى قبل خيبر غير مقيدة بزمن ، والتحرير ورد في خيبر ، ومناسبة
التحرير هنا ظاهرة ، وذلك لما أنعم الله تعالى به على رسوله وعلى المؤمنين من
القيء والسبي • فحصل الاستغناء وزالت الشدة فحرمت المتعة (٢) •

الطور الثاني من أطوار المتعة عام الفتح ، رخص لهم فيها ثلاثة أيام ، ثم
حرمت إلى يوم القيامة (٣) • وانسد الباب ، واستقر الأمر على تحريمها •

ومن هنا تعرف بطلان زعمهم « من أن القول بحصول التحليل مراراً والنسخ
مراراً ضعيف ، قَصِدَ به إزالة التناقض » (٤) •

-
- (١) ابن القيم زاد المعاد ١٨٣/٢/١ ،
ومن أعلّ هذه الرواية البيهقي في سننه ٢٠٤/٧ •
وانظر المبحث كاملاً مفصلاً من الرسالة ص ١٤٠ وراجع الحسين بن محمد
المغربي — البدر التمام شرح بلوغ المرام مصوره ٢/٢١١ق/٢١٢ •
- (٢) فتح ١٧١/٩ •
- (٣) انظر تخريج الحديث من الرسالة ص ١٣٧ •
- (٤) الفخر الرازي — التفسير الكبير ٥٢/١٠ •

وقولهم « متعتان أنا أنهى عنهما » .. الخ •
سبق وأن بينا أنه ما نهى عن ذلك ، إلا لاستناده الى نهى رسول الله ﷺ
فلم ينه عن المتعة اجتهادا •

فعن ابن عمر قال : لما ولي عمر خطب فقال : « إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرمها » (١) •

وفي رواية : « ما بال رجال ينكحون هذه المتعة ، بعد نهى رسول الله ﷺ عنها » (٢) •

ومن هذين الأثرين ، تنشع سجب الشكوك ، وتتمزق هالة الانتقاد ، التي تطوق الإمامية بها شخصية الفاروق رضي الله عنه •

فهو ما نهى إلا عمّا نهى رسول الله عنه ، وما بلّغ إلا بما سمعه من رسول الله ﷺ • ولذا رأى الرجم على من باشرها ، عالما بتحريمها محصنا ،
وقد تقدم هذا كله مفصلا وإنما هذا لمجرد التنبيه (٣) •

« نقد الشيعة الامامية أحاديث تحريم المتعة عام الفتح وأدلتهم ومناقشتها »

قال الفكيكي - بعد أن نقل عن ابن هشام والواقدي خطب الرسول ﷺ -
قال ما نصه :

« هذا كل ما تكلم به المشرع الأقدس في فتح مكة ، ويلاحظ القراء معنا ،
أن كلامه ﷺ ، لم يتناول أيضا تحريم النكاح المؤجل لا تصريحاً ولا تلويحاً ،
وكان موقفه ﷺ موقف مقرر للحلال والحرام •

-
- (١) انظر تخريج الحديث من الرسالة ص ١٨٩
 - (٢) انظر تخريج الحديث من الرسالة ص ١٨٩
 - (٣) انظر من الرسالة موقف الصحابة ص ١٧٩

« وحلاله حلال إلى يوم القيامة ، وحرامه حرام إلى يوم الساعة » (١) •
ثم قال بعد كلام لا نفع في استعراضه ، لأنه ليس من صميم البحث ، بل
هو مطلوب بصيغة الحقد على بعض الصحابة — قال ما حاصله :

١ — ينسبني على ما ذكر ، بطلان الرواية المسندة الى الربيع بن سبرة الجهني ،
بالإسناد عن أبيه ، أنه قال الحديث السابق وفي آخره « فمن كان عنده
منهن شيء فليخل سبيلها » (٢) •

٢ — ومما يدل على بطلان هذه الرواية وفسادها ، أنها لم تُعزَّزْ بقول
صحابي آخر ممن حضروا فتح مكة ، وكان جيش المسلمين يربو على العشرة
آلاف مجاهد • بل بالعكس ، أن جملةً من هؤلاء الكرام أفصح التواتر عنهم
بخلاف ذلك (٣) •

والجواب على ذلك من وجوه :

١ — قوله : « هذا كل ما تكلم به الرسول عليه الصلاة والسلام الخ » •
ظاهر البطلان ، إذ ليس كل ما تكلم به الرسول الكريم وحدث به أصحابه ،
ذكره الواقدي وابن هشام ، فهناك أحكام أخرى وأحاديث جمة وحوادث متعددة ،
وقعت في غزوة الفتح لم يذكرها الواقدي ولا ابن هشام ، ولا يضيرهما هذا •
لأنهما لم يلتزما الاستيعاب الكامل لكل ما ورد في الفتح من أحكام وحوادث (٤)

(١) المتعة وأثرها ص ٨٤/٨٥/٨٦/٨٧ •

(٢) انظر تخريج الحديث كاملا من الرسالة ص ١٣٧ •

(٣) المتعة وأثرها ص ٨٧ — وهذه الإيرادات ، الظاهر أنها إنما جاءت من

الشيعة المتأخرين ، لذا لم تناقش إيراداتهم من المتقدمين •

(٤) على أن دعواه هذه مردودة عليه ، فالواقدي ذكر في فتح مكة ، التهي عن

المتعة ، وهذا نص كلامه في مغازيه : « وحدثني ابن أبي ذئب ومعمار عن

الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه » قال : « حرم رسول الله صلى الله

عليه وسلم متعة النساء يومئذ » ٨٦٥/٢ غزوة الفتح •

٢ - عدم ذكر الواقدي وابن هشام تحريم المتعة في الفتح ، لا يتم دليلاً على نفي الاحاديث الصحيحة المثبتة لذلك .

والمقرر عند أهل العلم ، أن المثبت مقدم على النافي .
فلو أن الواقدي وابن هشام نفيا ذلك مثلاً ، وأثبتها غيرها ، لقدم المثبت ، كيف وهما لم ينفيا ذلك ، بل أثبت تحريمها الواقدي ، في فتح مكة عكس ما ادعاه الفكيكي .

٣ - إن كتب السير لم تلتزم الصحة في كل ما تحددت به بل فيها الصحيح وغيره كما قال العراقي :

وليعلم الطالب أن السيراً تجمع ما صح وما قد أنكرنا وتحريم الرسول عليه الصلاة والسلام للمتعة عام الفتح ، جاء في كتب مجمع على صحتها عند أهل السنة ، لأن مؤلفيها التزموا أن لا يضعوا في أسفارهم هذه ، إلا ما أجمع أهل هذا الشأن على صحته . فكان نقلها من أسفار ملتزمي الصحة أرقى درجة ، مما لو وجدت في كتب المغازي . فإبطاله الحديث ، لمجرد عدم ذكر ابن هشام والواقدي له ، طريقة خاصة ابتدعها الفكيكي في قواعد نقده .
٤ - إن استدلاله على فساد رواية الربيع عن أبيه ، بأنها لم تعزز بقول صحابي آخر ، غير سديد ، لأن هذا الصحابي - أعني سبرة - قد عزز روايته صحابي آخر وهو سلمة بن الأكوع .

فمن سلمة رضي الله عنه قال : « رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها (١) ، وعزز بقول صحابي ثانٍ - وهو أمير المؤمنين عمر - قال بإسناد إليه صحيح ، من طريق ابنه عبد الله ، « إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها » ، وعززت بقول صحابي ثالث هو أمير المؤمنين علي « قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المتعة ، قال : وإنما كانت لمن لم يجد ، قلما

(١) أخرجه مسلم في صحيحه - ما جاء في نكاح المتعة - نووي على مسلم ١/٥
• ١٨٤/

نزل النكاح والطلاق والعدة والميراث نسخت ، وبإفكاره على ابن عباس الترخيص فيها « (١) وعززت بقول صحابي رابع ، قال ابن الزبير - كما صح لابن عباس - « لئن فعلتها لأرجمنك » وما ذلك إلا لتأكده تحريم الرسول لها . أفبعد هذا كله يقال إنها لم تعزز بقول صحابي آخر ، ثم القرآن الكريم يشهد لهذه الرواية كما في آيتي المؤمنين والمعارج (٢) .

٥ - إن حديث سبرة بن معبد رواه عنه عدل ضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه ، وأخرجه أئمة محدثون (٣) . فوجب الأخذ به وإن لم يرو عن صحابي آخر .

إذ ليس من شرط صحة الحديث أن يرويه صحابي عن رسول الله ﷺ ، وعنهما اثنان ، وهكذا إلى ابتداء السند ، إذ هناك أحاديث كثيرة من أحاديث الأحكام ، انفرد بروايتها صحابي واحد ، وصح السند إليه فعملت بها الأمة . وأما قوله : « إن جملة من الصحابة ، أفصح التواتر عنهم بخلاف ذلك ، أي بخلاف مدلول حديث سبرة .

فالجواب : إن هذه دعوى لم يستطع إثباتها . فما هناك أحد من الصحابة صح النقل عنه بالترخيص في المتعة صريحا ، غير ابن عباس رخص فيها للمضطر ، ثم روى رجوعه عن قوله كما أسلفناه . وقد انتقده جماعة من الصحابة ، وشككوا في التكبير عليه ، وما قدمناه فيه الكفاية فلا حاجة إلى الإعادة (٤) . وما قدمته يعني عن الرد عليه ، في نفيه حديث سلمة الثابت ، لأن حجته

(١) راجع موقف علي من المتعة ص ٢٠٧ -

(٢) أي قوله سبحانه وتعالى [والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون] .

(٣) أنظر التخريج كاملا من الرسالة ص ١٥٢ .

(٤) أنظر موقف الصحابة من المتعة من الرسالة ص ١٨٩ . واستعرف بطلان دعواه .

هي عدم وجودها في كتب السير ، وكان كتب الحديث ليست سيرة وافية عن الرسول الكريم ، ولا مليئة بالتشريع الحكيم . والغريب منه ، أنه روى حديث سلمة بهذا اللفظ :

« رخص لنا النبي ﷺ عام أوطاس في المتعة ، ثم نهى عنها » أخرجه الشيخان .

ثم قال معلقا عليه : « فتكون المتعة في العام الثامن من الهجرة معمولا بها أما النهي الذي أشار إليه سلمة بعد ذلك العام ، فلم يصح عندنا خبره ، ولم يتم برهان لتأييده ، خاصة وأنه رضي الله عنه لم يعين الوقت أو العام أو الحادثة ، التي صدر فيها التحريم والنسخ بعد عام أوطاس » (١) . وموضع العجب منه ، حذفه في الحذف ، بقصد التعمية ليضلل القارئ .

إن الحديث في مسلم هذا نصه : « رخص لنا النبي ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها » (٢) . فحذف « ثلاثا » ليتسنى له القول بأنه لا يعلم أمد التحريم ، وهذا عنده يقتضي رفض الحديث وبطلانه . وكأنه لا يعلم أن كلمة « رخص » بنفسها ، تدل على أن الحكم مدته لا تطول والحمد لله ، لأن لفظ « ثلاثا » دل على تأريخ النهي بعد الثلاثة الأيام المرخص فيها . ثم إن قوله إن سلمة لم يعين الوقت أو العام الذي صدر فيه التحريم والنسخ ، كلام مضاد تماما لحقيقة ما أورده الفكيكي بنفسه ، فقد عين الصحابي الوقت ، وهو عام أوطاس ، ومدة الترخيص ، وهو ثلاثة أيام . ثم ذكر أن النهي القاضي بنسخ الرخصة وهدمها أعقبها .

فأي عبارة أوضح من هذه « اللهم بصّرنا بالحق فإنه لا توفيق إلا بك » . وأغرب من هذا وذلك ، أنه عمل بصدر حديث سلمة ، لأنه وافق ما أراد ،

(١) المتعة وأثرها ٩٠/٨٩ .

(٢) مسلم ١٨٤/١//٥ مع نووي .

ونبذ آخره ، لأنه يقضي على ما حاول تشييته • وعلته بتعاليل يضحك منها اللبيب ، وينبذها أولو العلم •

والخلاصة :

إن المتعة أبيضحت عام الفتح - وهو عام أوطاس - لمدة محدودة ثلاثة أيام ، ثم نهى عنها من رخص فيها ، واستقر تحريمها إلى يوم الدين ، كما جاء بذلك حديث سبرة ، والله أعلم •

وأما ما ورد به على حديث أبي داود ، القاضي بتحريمها في حجة الوداع ، فلا داعي لمناقشته في ذلك •

لأننا سبق وأن بينا ضعف الحديث ، والوهم الذي سافر فيه ذهن الراوي من الفتح إلى الوداع ، وذكرنا من قال بتوهين هذه الرواية من أهل العلم في موضعه (١) •

على أن بعضهم ذهب إلى أن النهي أعيد ، ليشيع ويسمعه في حجة الوداع ، من لم يسمعه عام الفتح • لكن الذي اخترته مذهب القائلين بخطأ الراوي ، كما قرر ذلك أئمة من جهابذة المحدثين (٢) •

« نقد الامامية: بعض رواة تحريم المتعة والجواب عليهم »

قالوا : « حديث علي في سنده ابن عيينه، مشهور بالتدليس عن الثقات » (٣) فالجواب عليه :

١ - إن هذا لا يقدر في توثيقه ، ولا يوجب رد خبره ، قال الحاكم : « فمن المدتسين من دلّس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو

(١) أنظر من الرسالة ص ١٠٤ وما بعدها •

(٢) راجع من الرسالة ص ١٥٩ وما بعدها •

(٣) العاملية - اللعة ٢٦١/٥ •

فوقه أو دونه ، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم » (١) • ولذا قال الذهبي : « أجمعت الأمة على الاحتجاج به ، وكان يدلس ، لكن المعهود أنه لا يدلس إلا عن ثقة » (٢) •

٢ - لقد أخرج البخاري الحديث نفسه في صحيحه، من طريق إمام دارالهجرة مالك عن الزهري ، وذكر الحديث كحديث ابن عيينة عن الزهري (٣) •
فقول المعلق ، إن البخاري اقتصر في صحيحه على الرواية عن سفيان ، لتقديره أصح سندا - مردود •

فمع كونه لا يضيره الاختصار عليه ، لأنه مُجْمَعٌ على الاحتجاج به - كما بينا - فقد رواه أيضا من غير طريقه كما علمت •
على أنه قد روى هذا الحديث عن الزهري جماعة من طبقة سفيان ، بلغوا في الكثرة حد الاستفاضة (٤) •

والناقد فهم من عبارة الذهبي، التي اقتطعها من نصه الذي زبرناه، غير ما هو معلوم عند أولى التحديث •

فتوهم أن قوله « كان لا يدلس إلا عن ثقة » معناه أن سفيان بن عيينة يكذب على الثقات بأحاديث يفتعلها وينسبها إليهم ، فبنى على فهمه الخاطيء تجريح إمامٍ مُجْمَعٍ على الاحتجاج به (٥) ، والظاهر أنه تعمد اقتطاع الجملة الأخيرة

-
- (١) معرفة علوم الحديث ص ١٠٣ •
 - (٢) الذهبي - ميزان الاعتدال ١٧٠/٢ - تذكرة الحفاظ ٢٦٤/١/١ •
 - (٣) كتاب الذبائح والصيد ٦٥٣/٩ - فتح الباري وأورده الفكيكي في رسالته المتمة وأثرها ص ٥٤ من موطأ الامام مالك •
 - (٤) انظر تجريح الحديث من الرسالة ص ١٠٧ - وما بعدها •
 - (٥) فان الناقد قال ما لفظه « ومن العجيب أنهم في رواية ذلك عن علي ، وضعوا اسنادها على لسان أولاده الأنجيين • وعزوها إلى عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن والده أمير المؤمنين • والراوي في ذلك هو سفيان بن عيينة المشهور بالتدليس عن لسان الثقات » • الللمعة ٢٦١/٥ - فهنا النص يؤكد قصده ، وأظهر دليل على بطلان زعمه ، أن هذا الحديث وارد عند الأئمة الزيدية بسند آل البيت خالصا دون ذكر سفيان بن عيينة ، كما سطرته في بابيه •
راجع من الرسالة ص ١٠٧ وما بعدها •

من النص لتضليل القارئ ، وإلا لو ذكر صدر النص لفهم المقصود ، لأن معنى هذه العبارة أنه كان يرسل عن الثقات .

٣ - قوله « قال البخاري وقد بينه على أنه منسوخ » اجتهاد منه .
الجواب : ان الروايات مبناها على النقل ، وليس للاجتهاد فيها مسرح ، فلما قام الدليل بالنقل لدى الإمام البخاري على ذلك صرح به .

ومثل هذه الانتقادات الضعيفة هي أضعف من أن أحرك القلم للرد عليها ، لما ترزح فيه من وهن ، ولكن من باب زيادة البيان ، وإظهار عاداتهم في تليق المسائل ، وتشويه الحقائق ، وإخراج الألفاظ عن معانيها .

٤ - قالوا : « وفي سند رواية مسلم في النهي عن المتعة ضعف ، لا يمكن الغض عنه ، وعليه فتسقط الرواية عن صلاحيتها .

في سنده يونس بن محمد وعبد الواحد بن زياد .
فيونس ضَعَّفَهُ ثلاثة من أئمة النقد « ابن معين والنسائي وأحمد » كما في الميزان للذهبي ٤/٤٨٥ .

وأما عبد الواحد بن زياد ، فكان من واضعي الإسناد كذبا ، كان يحدث عن الأعمش بصيغة السماع منه ، وهو لا يعرفه ، كما قاله الذهبي ٢/٦٧٢ (١) .
والجواب : إن هذا النقد اعتمد على خطأ فاحش في النقل عن الذهبي ، وذلك إن قوله يونس ضعفه ثلاثة من أئمة النقد باطل .

فان الذي جَرَّحَهُ هؤلاء الأئمة الثلاثة ، إنما هو يونس بن أبي يعفور واسم أبيه وقدان ، كما في الميزان بنفس الصفحة التي رَقَمَهَا الناقد (٢) .

(١) العاملي - اللعة دمشقية ٥/٢٦٢ .

(٢) وهذا نص الذهبي في ميزانه : « يونس بن أبي يعفور عن أبيه وقدان وعون ابن أبي جحيفة ، وعنه سعيد بن منصور وعثمان بن أبي شيبة ، وجماعة ضعفه ابن معين والنسائي وأحمد ، وقال أبو حاتم صدوق الخ » ٤٠/٤٨٥ .

أما يونس بن محمد الذي في سند حديث سلمة عند مسلم ، فهو يونس ابن محمد البغدادي ، الحافظ المؤدب ، يكنى أبا محمد فقد وثقه جماعة ابن معين ويعقوب بن أبي شيبة وأبو حاتم ، وابن حبان وغيرهم ، ولم يجرح قطعا ، ولا ذكر له في الميزان للإجماع على الاحتجاج به (١) .

وأما قوله « إن عبد الواحد من الوضعين ، فهو قول لا دليل عليه ، إذ لا أحد من أئمة النقد كذبه أو اتهمه ، وما نقله عن الميزان وضحه ابن حجر بقوله : « عبد الواحد بن زياد العبدي البصري ، قال ابن معين : عبد الواحد ثقة ، وأبو عوانه أحب إليّ منه ، ووثقه أبو زرعة وأبو حاتم وابن سعد والنسائي وأبو داود والعجلي والدارقطني ، حتى قال ابن عبد البر : « لا خلاف بينهم أنه ثقة ثبت ، وقد أشار ابن القطان إلى لينه ، فروى ابن المديني عنه أنه قال : « ما رأيته طلب حديثا قط ، وكنت أذاكره بحديث الأعمش فلا يعرف منه حرفا » .

قلت : « وهذا غير قادح ، لأنه كان صاحب كتاب وقد احتج به الجماعة » . (٢)

وقال ابن القطان : « ثقة لم يعتل عليه بقادح » (٣) .

وبهذا تبين أنه ثقة ، وأنه موثق من جهابذة النقاد ، ولا أصل لما وسمه به

الناقد ، وعلى هذا فالحديث صحيح لا مطعن فيه .

ومما يزيد قوة على قوته ، الأحاديث الصحيحة التي بمعناه ، كحديث سبرة

وعبد الله بن عمر وأبيه الخليفة الفاروق ، وغيرهم ممن سبق ذكرهم .

ويشهد له من القرآن آيتا المؤمنين والمعارض (٤) .

(١) ابن حجر - تهذيب ١١/٤٤٧ .

(٢) هدي الساري ص ٤٢٢ .

(٣) ابن حجر - تهذيب ٦/٤٣٥ .

(٤) أعني قوله تقدست أسماؤه [والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم

أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم

العادون] .

٥ - وقالوا : « حديث سبرة تفرّد بروايته عنه ابنه الربيع ، ولم يسمع حديث سبرة منه أحد غير ابنه هذا .

والربيع مجهول الشخصية في تراجم الرواة ، ولا وثقه أحد من أئمة الحديث والنقل ، ولا جاء ذكره في عداد الرواة في كتب الحديث على الاطلاق ، أي لا نجد له رواية غير هذه الرواية فقط » (١) .

والجواب : إن ما ذكره مخالف تماما للواقع وتفصيله :

أولا - قوله لم يسمع حديث سبرة منه أحد غير ابنه غير صحيح ، لأنه قد رواه عنه محمد بن عبد الله بن الحارث الهاشمي (*) .

روى أبو حنيفة عن الزهري عن محمد بن عبد الله عن سبرة الجهني ، أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم فتح مكة (٢) . وهذا يبطل ما قاله .

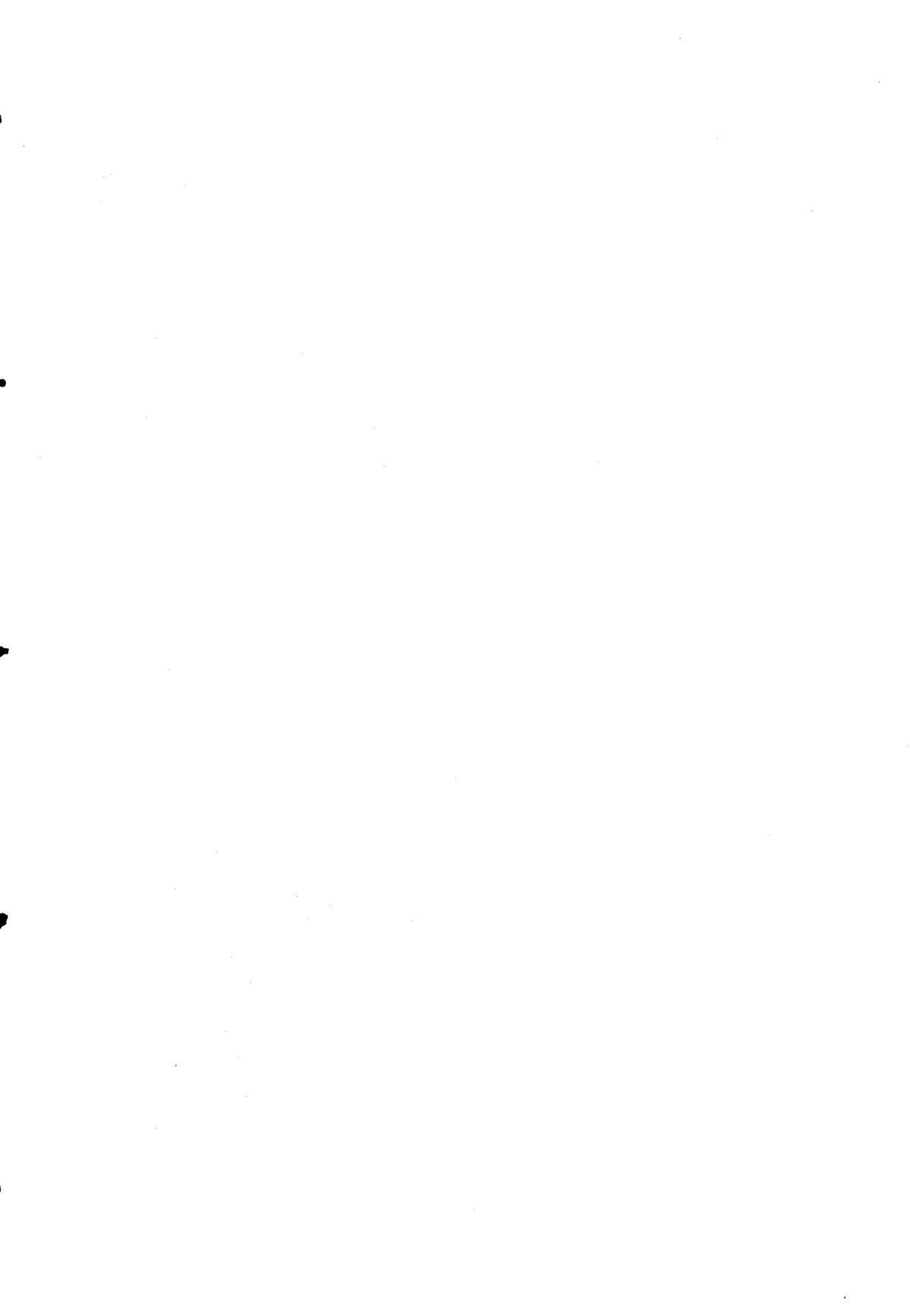
ثانيا - قوله : « إن الربيع مجهول . الخ » ، كلام لا يقوله إلا من لاحظ له من هذا الفن ، فالربيع بن سبرة قد ترجم له المؤلفون في كتب الرجال (٣) وأما قوله : « ولا وثقه أحد من أئمة الحديث » ، فتساهل وتخبّط في

ظلام الجهل .

فقد وثقه جماعة من الأئمة ، منهم العجلي والنسائي وابن حبان (٤) .
ثالثا - وأما قوله : « إنه لا توجد له رواية غير هذه » ، فمردود فإن له رواية غير هذا .

وعلى سبيل المثال له ، روى عبد العزيز بن الربيع بن سبرة ، عن أبيه عن جده ، أن النبي ﷺ أمر بالقاء الطعام ، يعني من أجل مياه ثمود (٥) .

-
- (١) العاملي - اللمعة ٢٦٤/٥ .
(٢) الخوارزمي ص ٨٨/٢ - جامع المسانيد .
والجصاص - أحكام القرآن ١٥١/٢ .
(٣) انظر - البخاري - التاريخ الكبير ٢/٢ ق/١/٢٤٩ ،
ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل ١/٢ ق/١/٤٦٢ ،
ابن حبان - الثقات ص ١٠ .
(٤) ابن حجر - تهذيب ٣/٢٤٤ .
(٥) ابن حجر - تهذيب ٣/٤٥٣ .
(*) قال ابن حجر فيه مقبول من الثالثة - تقريب ص ٣٠٤ .



الفصل الثاني

« استمرار العمل بنكاح المتعة عند الشيعة الامامية »
« الآثار الاجتماعية والخلقية لشيوع نكاح المتعة »

بعد أن أرسلنا أشعة البحث وأضواء الفكر على موضوع المتعة ، حتى
تَنَفَّسَ صبح الحق معلنا تحريمها ، يبراهين بَيِّنَةً لا تُدْفَعُ مكشوفة لا تتقنع ،
مشكاة القرآن مصدرها ، وهدى النبوة معتمدها •

وبعد أن أحرقنا الهيكل المصنوع من الشبهِ الباطلة - بنور الحق ، فأصبح
هشيمًا تذروه الرياح ، حيث دفعنا الشبهة المكسوة ثياب الحجّة بالحجة ، فإن
الحق واضح المحجّة^(١) ، فإذا الحقيقة ليها كنهارها^(٢) ، لا يزيغ عنها
إلا أعمى نظر ، فاقد رشد ، يتخبط في ليل من الحيرة لا يدري أين يقع •
« بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ، فإذا هو زاهق ولكم الويل مما
تصفون^(٣) » •

آن لي أن أسطر تحت هذا العنوان ما أملاه شيوع المتعة على اليراع^(٤) ،
بما جرّه من مفسد ، وما أنتجه من آثار سيئة عند مُحَلِّيهِ •

-
- (١) المحجة - بفتحيتين - جادة الطريق - الرازي - مختار الصحاح ص ١٢٣ •
 - (٢) مقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم « تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها إلا هالك » • أخرجه ابن ماجه في سننه ١٦/١ والمعنى تركتكم على الللة والحجة الواضحة ، التي لا تقبل الشبه أصلا •
 - (٣) الأنبياء - آية ٥٨ •
 - (٤) اليراع - جمع يراعة وهو القصب والمقصود القلم •

١ - إنه باب لتعطيل النكاح الصحيح ، إذ أن الإنسان عندما يصبح سهلاً عليه أن يقضي شهوته ، ويروي غِلَّتَهُ من امرأة ، مقابل أجر مُعَيَّن ، يحدو به حادي التحرر الشهواني ، إلى التهرب من المسؤوليات والالتزامات التي يُحْتَمُّها عليه النكاح الصحيح •

فيكون ذلك مدعاة للرجبة عنه ، وأداة لقطع العلاقات الأسرية التي بنيت عليها المجتمعات الانسانية •

٢ - إن النكاح الشرعي رباط مقدس ، يباركه الله تعالى ، فينتج الثمرات الطيبة ، التي هي مادة بقاء هذا النوع الإنساني • وتمده العناية الإلهية بنعيم عظيم من الحنان والعطف والسكون النفسي ، الذي يعجز عن التعبير عن وصفه ، البيان المشار إليه في قوله تقدست أسماؤه : « (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمةً ، إن في ذلك لآياتٍ لقومٍ يتفكرون) » (١) •

أما علاقة المتعة ، فعلاقة حيوانية بحتة ، لا ترتفع إلى هذه المعاني السامية • « إذ هي انسلاخ عن الطبيعة الإنسانية ، ووقاحة يمجسها الباطن السليم (٢) » •

٣ - إنها طريق لقطع النسل واختلاط الأنساب • وذلك لأن المرأة التي أعدت تأجير نفسها على الرجال مهنة لها ، يحول الحمل بينها وبين هذه المهنة الخسيسة ، فتضطر إلى استعمال كل وسيلة تؤدي إلى منع الحمل عنها • وما أكثرها وأسهل تناولها ، وبذلك ينقطع النسل الذي هو المقصد الأعظم من النكاح •

« وأما اختلاط الأنساب ، فإنها عند انقضاء تلك المدة ، تخرج من حيزِ المُتَمَتِّع ، فيكون الأمر بيدها ، فلا تدري ماذا تصنع •

(١) الروم - آية ٢١ •

(٢) الدهلوى - حجة الله البالغة ٢/٦٩٣ •

« وضبط العدة في النكاح • الذي بناؤه على التأييد ، في غاية العسر ، فما ظنك بالمتعة (١) » •

وبعد ، فإليك صورة واقعية عن المتعة عند العاملين بها ، لتعرف ما جرّحت من الولايات •

فندع صاحب كتاب « جولة في ربوع الشرق الأدنى » (٢) يحدثنا عن زيارته لتلك البلاد ، وما شاهد فيها من آثار المتعة قال :

« ولقد استرعى نظري في النجف كثير من الأطفال ، الذين يلبسون في آذانهم حلقات خاصة ، هي علامة أنهم من ذرية زواج المتعة المنتشر بين الشيعة جميعا ، وبخاصة في بلاد فارس ففي موسم الحج ، إذا ما حل زائر فندقا ، لاقاه وسيط يعرض عليه أمر المتعة مقابل أجر معين ، فإن قبل أحضر له الرجل جمعا من الفتيات ، لينتقي منهن ، وعندئذ يقصد معها إلى عالم لقراءة صيغة عقد الزواج وتحديد مدته ، وهي تختلف بين ساعات وشهور وسنوات ، وللفتاة أن تتزوج مرات في الليلة الواحدة ، والعادة أن يدفع الزوج نحو خمسة عشر قرشا للساعة ، وخمسة وسبعين قرشا لليوم ، ونحو أربع جنيهات للشهر ، ولا عيب على الجميع في ذلك العمل لأنه مشروع ، ولا يلحق الذرية أي عار مطلقا ، وعند انتهاء مدة الزواج يفرق الزوجان ، ولا تنتظر المرأة أن تعتد ، بل تتزوج بعد ذلك بيوم واحد (٣) » •

(١) الدهلوى - حجة الله البالغة ٢/٦٩٣ •

(٢) هو الشيخ محمد ثابت المصري ، وقد نقلت النص من - الفكيكي - المتعة وأثرها ص ٣٠ •

(٣) ما أشبه هذه العملية بقول الشاعر :

كرة ضربت بصوالجاة فتلقفها رجل رجل

فإن ظهر حمل ، فللوالد أن يدعي الطفل له* ، ويأخذه من أمه ، إذا بلغ
السابعة(١) .

• وختاما فالحق أحق أن يتبع •

وهذه الرسالة - إن شاء الله تعالى - تقنع المنصف ، وتلزم المتعسف ،
لما اشتملت عليه من آيات قرآنية ، ومرويات نبوية ، وآثار سنيّة ، أهديتها إلى كل
مؤمن غيور ، غايته الحق ورائده الإنصاف •

• والله تعالى الموفق •

كتبه محمد عبد الرحمن شميلة الأهدل غفر الله تعالى له ولوالديه ومشايخه

(١) وهذا يشبه نكاح الرهط الذي كان في الجاهلية •

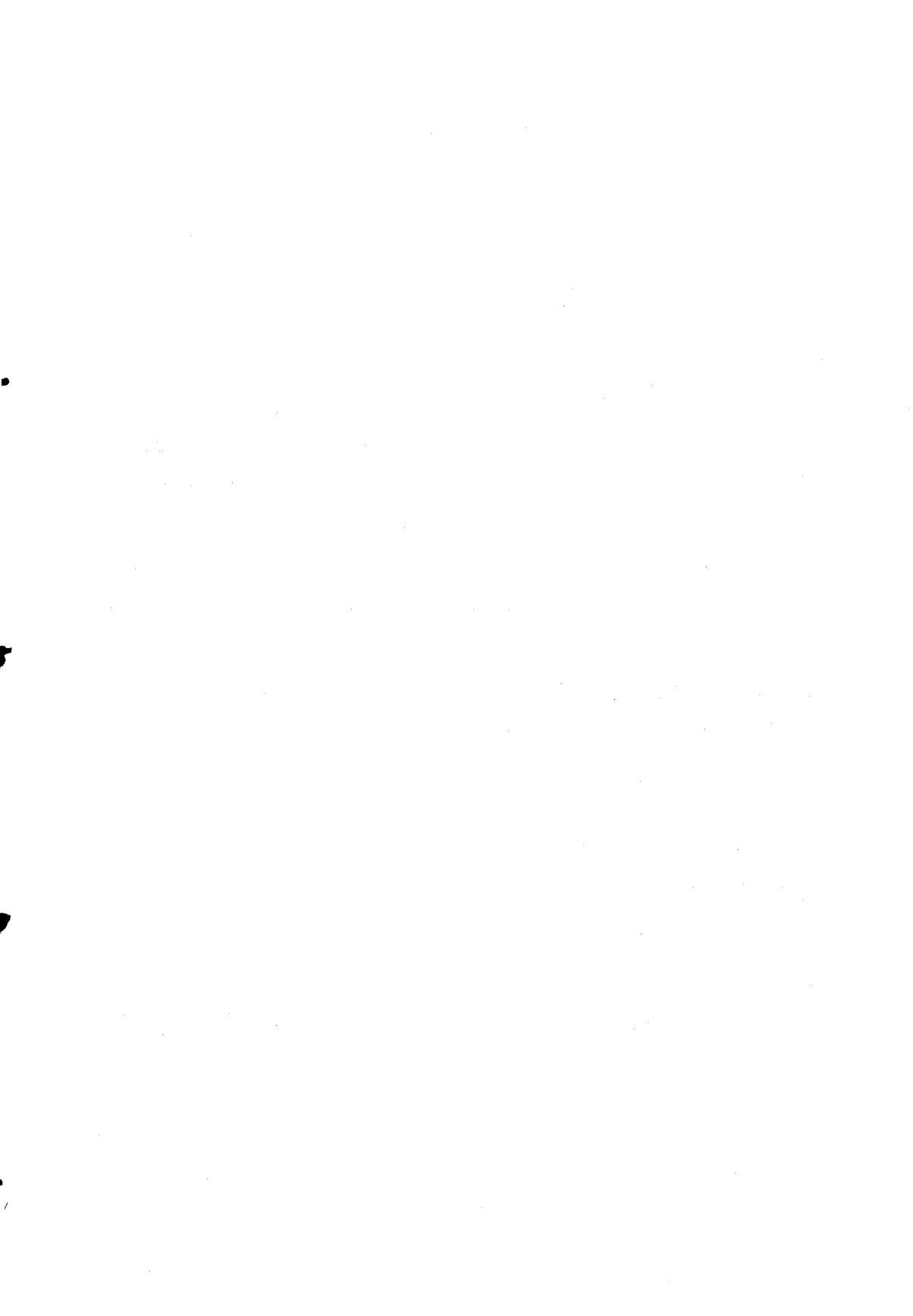
• جواد علي - تاريخ العرب قبل الإسلام ص ٢٥٨/٢٥٩ •
ولا شك أن هذه الصورة الواقعية ، تمثل ما آل إليه تحليل المتعة من
انحراف ، حتى عن الشروط التي وضعتها الشيعة لضبط نكاح المتعة •

تسجيل لجهده مشكور

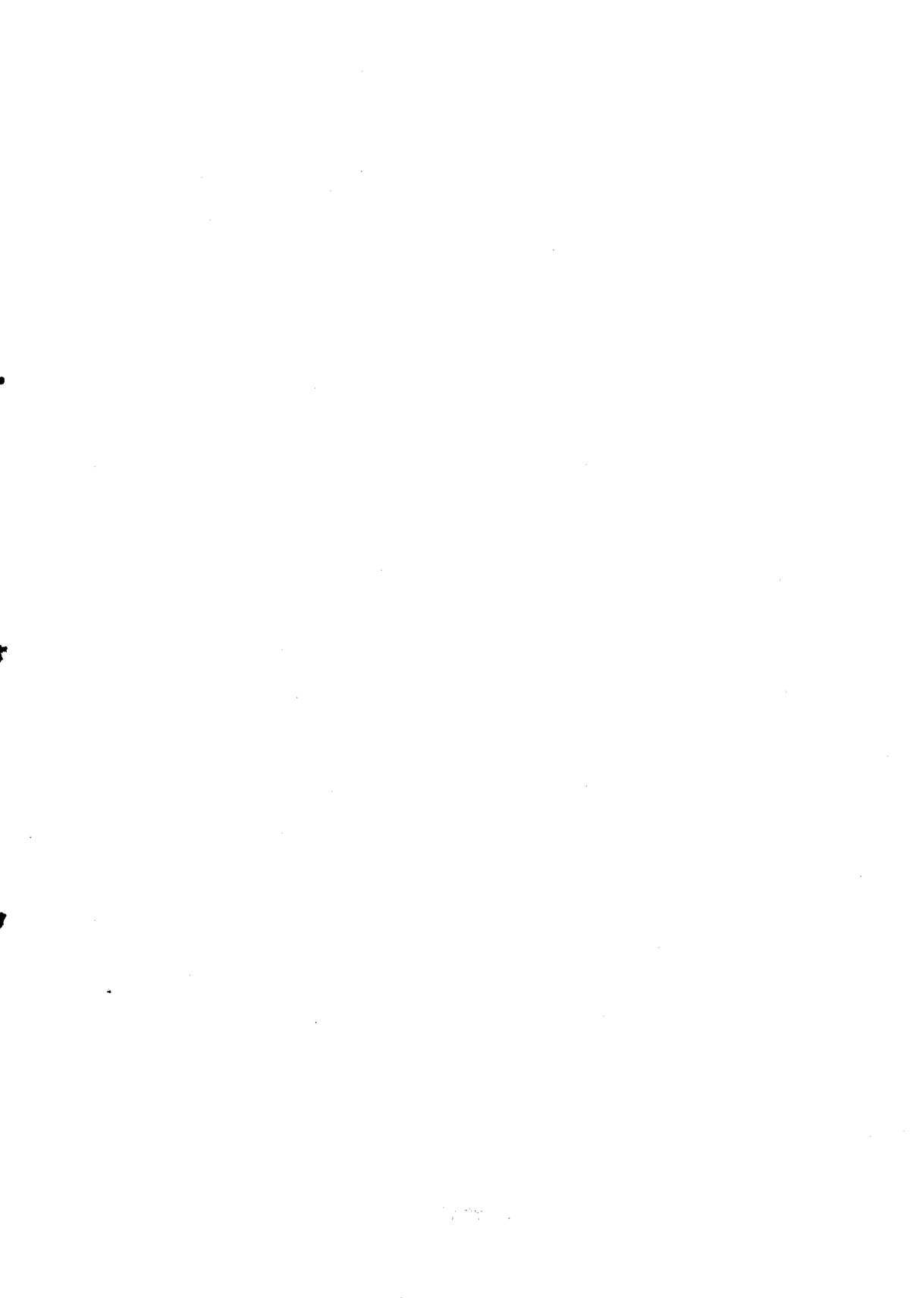
كثير من طلبة العلم عرف الشيخ مفيد عزّة الخيمي من خلال خدمته لكنوز التراث الإسلامي ونشرها ، فلقد أسدى بجهده المشكور وكتاباتهِ المفيدة إلى المكتبة الإسلامية كتباً جليّة إفتراً لها ثغر الإسلام ، ورحبت بها الأوساط العلميّة ، وامتنالاً لهديّ النبوة في الأمر بالمكافأة ، ولو بالكلمة الطيّبة ، فإني أسجل هنا شكري المتكرر لهذا الشيخ المفيد لما قام به من مساعدتي في إخراج هذا الكتاب بهذا الشكل المرضي ، إذ أنّه قام بعمله جليل وهو ضبط الآيات بالحركات ، ووضع الفواصل والعلامات الفنيّة ، كما أن بعض الفهارس الفنيّة وهي فهرس الآيات والأحاديث والأعلام والأماكن والشعر من مواليد توجيّهاته ، وله فيها جهد ، فله مني الشكر ومن الله تعالى الثواب الجزيل .

كتبة أبو عبد الباري

محمد عبد الرحمن شميلة الأهدل



الفہرست



الفهارس الفنيّة

- الآيات
- الأحاديث والآثار مرتبة على حروف الهجاء
- الاعلام المترجمون
- الأماكن
- الشعر
- مراجع الرسالة
- تصويبات
- مباحث الكتاب

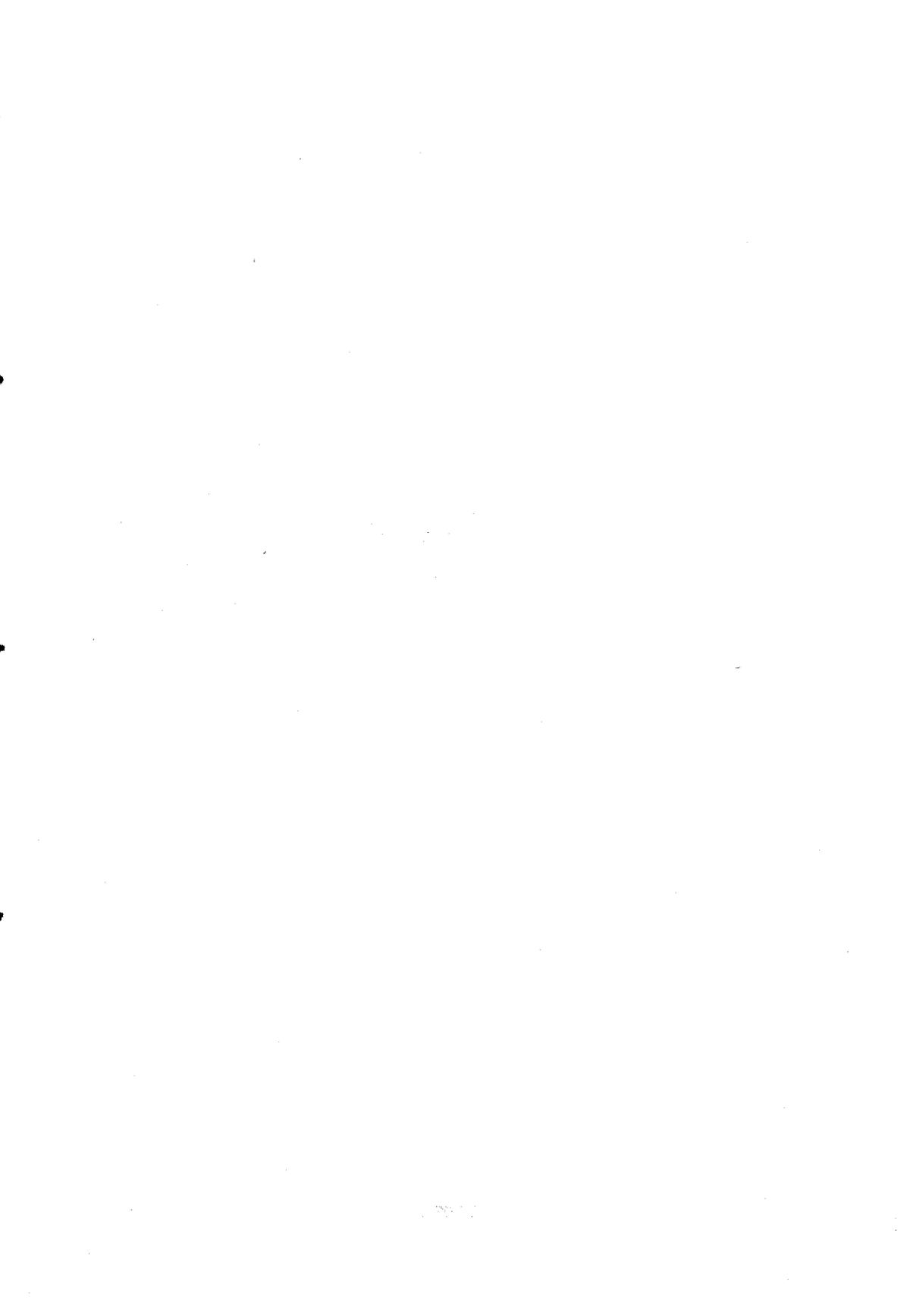
فہرست الآیات

٤٥ ، ٥	يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفسٍ واحدة
١٣	فإن تنازعتم في شئٍ فردوه إلى الله والرسول . . .
٣٥	وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح . . .
٣٩	ولا متخذات أخدان .
٣٩	ولا أن تبدل بهن من أزواج . . .
٤١	ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة . . .
٤٢	ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء . . .
٤٢ ، ٢٤٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧	فانكحوهن بإذن أهلهن . . .
٤٢	ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن . . .
٤٦	وهو الذي خلق من الماء بشراً . . .
٤٦	ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا . . .
٤٧	المال والبنون زينة الحياة الدنيا . . .
٥٢	حرمت عليكم الميتة . . .
٥٢	فمن اضطر في مخصصة غير متجانف لإثم . . .
٥٣	سنة الله التي قد خلت من قبل . . .
٥٣	فلن تجد لسنة الله تبديلاً . . .
٥٤	وأنزلنا إليك الذكر التبين للناس ما نزل إليهم . . .
٥٤	يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين . . .
٥٥	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . . .
٥٨ ، ٥٦	يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول . . .
٥٧	وإنك لتتهدي إلى صراطٍ مستقيم . . .
٥٧	من يطع الرسول فقد أطاع الله . . .
٥٨	قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني . . .
٥٨	فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك . . .
٥٨	لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . . .
٥٩	وما ينطق عن الهوى . . .
٦٥	ما ننسخ من آيةٍ أو ننسها نأت بخيرٍ منها . . .
٦٦	وإذا بدلنا آيةً مكان آيةٍ . . .

٧٠	واللّاتِي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهنّ ٠٠٠
٧١	فول وجهك شطر المسجد الحرام ٠٠٠
٧٣ ، ١٣٩ ، ٢١٤	فما استمتعتم به منهنّ فاتوهنّ أجورهنّ ٠٠٠
٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٢	
٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦	
٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٨	
٢٥٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥	
٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨	
٣٠٩ ، ٣١٥	
٧٧	وما اللّعياء الدنّيا إلا متاع الغرور ٠٠٠
٧٨	فمن تمتّع بالعمرة إلى الحجّ فما استيسر من الهدى ٠٠٠
٩٢ ، ٢٥٩	والمطلقات يتربصن بأنفسهنّ ثلاثة قروء ٠٠٠
٩٢ ، ٢٥٩	واللائئِي يئسنّ من المبيض من نسائكم إن ارتبتم ٠٠٠
١٣٢ ، ٢١٤ ، ٣١٤	والذين همّ الفروجهم حافظون ٠٠٠
١٣٢	إذا نكحتم المؤمنات ثمّ طلقتموهنّ ٠٠٠
١٣٢	الطلاق مرّتان ٠٠٠
١٣٢	وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ٠٠٠
١٣٤	قل لا أجد في ما أوحى إليّ محرّما ٠٠٠
١٤٣	قد أفلح المؤمنون ٠٠٠
١٤٤	قد نرى تقلّب وجهك في السّماء ٠٠٠
١٤٤ ، ١٤٥	ما ولاهمّ عن قبلتهم الّتي كانوا عليها ٠٠٠
١٤٥	فولّوا وجوهكم شطره ٠٠٠
١٤٥	قل لله المشرق والمغرب ٠٠٠
١٤٥	فأينما تولّوا فثمّ وجه الله ٠٠٠
١٤٦	ولله المشرق والمغرب ٠
١٤٦	ومن حيث خرجت فولّ وجهك شطر المسجد الحرام ٠٠٠
٢٢٧	لتبلونّ في أموالكم وأنفسكم ٠
٢٢٧	وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ٠٠٠
٢٢٧	واقتلوهم حيث ثقفتموهم ٠٠٠
٢٢٩	يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا الله ٠٠٠

- يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم . . . ٢٣٤ ، ٢٩٧ ، ٣١١ ،
٣١٢
- وأحل لكم ما وراء ذلكم . . . ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ،
٢٩٦
- فانكحوهن بإذن أهلهن . . . ٢٤٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ،
ومن لم يستطع منكم طولا . . . ٢٤٨ ، ٢٤٩
- أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين . . . ٢٤٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠٣ ،
إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم . . . ٢٥٨
- حرمت عليكم أمهاتكم . . . ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٣١٠ ،
يا أيها النبي إذا طلقتم النساء . . . ٢٥٩
- والذين هم لفروجهم حافظون . . . ٢٦٧ ، ٢٨٥ ، ٣١٤ ،
٣٣٠
- فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون . . . ٢٦٨
- فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح . . . ٢٧١
- ومن يطع الله ورسوله . . . ٢٨٧
- فانكحوا ما طاب لكم من النساء . . . ٢٩٦ ، ٣٠٨ ،
وأتوا النساء صدقاتهن . . . ٢٩٦ ، ٣٠٨ ،
وأحل لكم ما وراء ذلكم . . . ٣٠٠ ، ٣١٠ ،
أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا . . . ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،
فاستمتعتم بخلافتكم . . . ٣٠٣
- محصنين غير مسافحين . . . ٣٠٤
- وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن . . . ٣٠٦
- وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض . . . ٣٠٦
- يا أيها النبي إنا أحلنا لك أزواجك . . . ٣٠٦
- ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى . . . ٣١٩
- الزانية لا ينكح إلا زانية . . . ٣٣٠
- إن هو إلا وحي يوحى . . . ٣٣٢
- وما آتاكم الرسول فخذوه . . . ٣٣٢
- والذين هم لفروجهم حافظون . . . ٣٣٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٤ ،
والذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم . . . ٣٣٧
- ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا . . . ٣٦٠

فهرس الأحادس والآثار
مرتبة على حروف الباء



آ

٦٩	أبو بكر وعمر خيرا الأولين ...
٨٧	أتت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فعمدت ...
٨٦	أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة ...
١١١	أتي عبد الله بن عمر فقبل له إن ابن عباس يأمر ...
١١٣	أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة ...
١٤٧	أذن له صلى الله عليه وسلم أن يطعم أهله ...
١٥٢	أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة ...
١٣٨	إستمع معاوية بن أبي سفيان ...
١٢٢	إستمعنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ...
١٩١	إستمعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ...
٩٧	إستمعوا من هذه النساء ...
١٤٩	أشهد لكنت أشوي لرسول الله ...
١١٨	أصابنا جوع شديد ونزلنا بخبير ...
١٢٣	أعطاني ابن عباس مصحفاً فقال ...
٣١٨	أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعمد أهله ...
٢٢٥	أفردوا بالحج ...
١٤٩	أكل صلى الله عليه وسلم آخر أمره ...
٨٠	ألا أخبركم بالتيس المستعار ...
١٦٨	ألا تستمعون من هذه ...
٢٥٣ ، ١٦٠	ألا وإن الله قد حرم ذلك ...
٥٦	ألا وإنني أوتيت الكتاب ومثله ...
١٢٥	أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة ...
١٤٣	أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي بالنهي ...
٢٩	أمّا أبوه فحواري النبي صلى الله عليه وسلم ...
٢٥٦	إن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ...
٦٦	إن أحاديثنا يتنسخ بعضها بعضاً ...

٢٢٧	إن أسماء لما هاجرت . . .
٩	إن أشكر الناس لله عز وجل . . .
٢١٥	إن أناساً أعمى الله قلوبهم . . .
٥٤	إننا معشر الأنبياء لا نورث . . .
٢٤٣	إن ابن عباس قرأ فما استمعتم به . . .
٢١٠	إن ابن عباس يرخص في متعة النساء . . .
٨٤	إن خالي فارق امرأته . . .
٢٠٠	إن ربيعة بن أمية بن خلف تزوج مولدة . . .
٢٠٣	إن رجلاً تزوج امرأة سراً . . .
١٤٧	إن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر . . .
٢٨٧	إن رجلاً من أهل الشام سأل ابن عمر . . .
٨٦	إن رجلاً من أهل المدينة طلق امرأته . . .
١٧٢ ، ٢٣١	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانا . . .
٢٧٥	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى اللخلاء . . .
٣١٢ ، ٣٢٨	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا . . .
٣٤٦ ، ٣٤٨	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا . . .
٣٥٥	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر . . .
١٩٦	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم . . .
١٤٥	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر . . .
٣٥٥	إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى . . .
٢٢٥ ، ٢٩٨	إن عبد الله بن الزبير عيسى ابن عباس . . .
٢٦٥	إن عروة كان ينهى عن نكاح المتعة . . .
٢٥٦	إن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام . . .
٢٥٦	إن عمر ذكر المجوس فقال . . .
١٩٣	إن عمر نهى عن متعة النساء . . .
٢٠٧	إنك امرؤ تائه . . .
٢٢٢	إن الله عز وجل رخص لنبيه . . .
٣٤٠	إن الله ورسوله ينهيانكم عن الخمر . . .
٢١٨	إنما أحلت لنا أصحاب رسول الله . . .

١٩٨	إنما أحل الله ذلك للناس . . .
٢٢١ ، ١٦٤ ، ١٢٩	إنما رخص رسول الله . . .
٢٥٨ ، ٢٢٠ ، ٢٠٧	إنما كانت المتعة لخوفنا . . .
٢١٧ ، ١٦٧	إنما كانت متعة النساء . . .
٢٣٨	إن معاوية استمتع . . .
٢٣٣	إن معاوية ينهى عن المتعة . . .
١١٦	إن ها هنا رجلاً أعمى الله قلبه . . .
١٩٣	أنهيت عن المتعة قال لا . . .
٣١٨	إني أحدثك حديثاً لعل الله ينفعك به . . .
٢٦١	إني كنت أقول لكم في المتعة . . .
٢٦٧ ، ٢٦٦	إني لأرى تحريمها . . .
١٤٥	أول ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .
١٣٨	أيما عبد تزوج بغير إذن . . .
٢٠٧ ، ١٧٢	أيما رجل وامرأة توافقا . . .

ب

٣١٧	بعث إليّ عمران بن حصين في مرضه . . .
٢٧٤	بيئتما هو جالس عند رجل . . .

ت

١٦٢	تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .
١٤٨	توضأوا مما غيرت النار . . .
١٤٨	توضأوا مما مست النار . . .
٣٥	تناكحوا تناكحوا . . .

ث

- ٢٨٧ ثلاث لا أتقي فيهن أحداً . . .
٩٨ ثم رخص لنا أن ننكح المرأة

ج

- ٤٦ جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي . . .

ح

- ٢٢٥ حججنا مع رسول الله . . .
٣٥ حجوا تستفتوا
١٤٧ حرام عليكم الحمر الأهلية
٣٤٧ ، ٣٤٤ ، ٢٠٩ حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء
٢٠٨ حرّم المتعة النكاح

خ

- ١٧١ خرج علينا منادي رسول الله
١٤٩ خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر
١٧٨ خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك
١٧٩ خرجنا ومعنا النسوة اللاتي استمتمنا بهن

د

- ٢٢٣ دخلت على أسماء بنت أبي بكر
٧٧ الدنيا متاع

ر

- رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة ... ١٤٩
 رحم الله عمر ما كانت المتعة إلا رحمة ... ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٣٢٨ ،
 ٣٣٣
 رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ... ٣٤٨ ، ١٧٣
 رخص لنا نبي الله صلى الله عليه وسلم في المتعة ... ١٣٦ ، ٢٨
 رويدك بعمض فتياك ... ١٩٤

ز

- الزانية هي التي تنكح نفسها بدون بيعة ... ١٣٨

س

- سألت أبا عبد الله الصادق عن المرأة يتزوجها الرجل . ٣٢٩
 سألت ابن عباس عن المتعة ... ٢٢٤ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠
 سألت جعفر بن محمد عن المتعة ... ٣٣٤
 سألت زيد بن علي ... ٢٨٥
 سألت سعد بن أبي وقاص ... ٢٣٥
 سألت عطاء أيسرتمتع ... ٢٧١
 سأل رجل ابن عمر عن المتعة ... ١١١
 سئل الامام الصادق عن المتعة ... ٣٢٩
 سئل ابن عمر عن المتعة فقال ... ٢٠٩
 سئل عن المتعة فقال ... ٢١٠ ، ٣١٣ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣١
 سئل عن امرأة المتعة ... ٣٣٠
 سئل القاسم عن المتعة ... ٢٦٧
 سئل هل المتعة منك الامام ... ٣٣٠

- ٣٥ سبعة لا ينظر الله إليهم ...
 ٢٥١ سمعت ابن عباس وسئل عن متعة النساء ...
 ٢٠٤ سمعت عمر ينهى عن متعة ...
 ٢٦٦ سمعت مكحولاً يقول ...
 ١٦٣ سمع النبي صلى الله عليه وسلم ينهى ...

ع

- ٢٢٩ عفيف الاسلام ، قارىء القرآن ...
 ١٣٨ المينان تزنيان ...
 ٢٥٩ عن ابن عباس في قوله ...

ق

- ٢٠٢ قال ابن صفوان يفتي ابن عباس بالزنا ...
 ٣٢٩ ، ٢٨٤ قلت أرايت إن حبلت فقال ...
 ٢٥٢ قلت لابن عباس لقد سارت بفتياك الركبان ...
 ٢٦٣ قلت لابن عباس ما تقول في المتعة ...
 ١٣٤ قلت للجابر بن زيد يزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الحمر ...
 ١١٠ قيل لابن عمر أن ابن عباس يرخص في متعة النساء ...
 ٧٠ قد جعل الله لهن سبيلاً ...
 ٢٠٣ قدم عمرو بن حريث الكوفة ...
 ١٩٠ قدم عمرو بن حريث المدينة فاستمتع بمولاة ...
 ٧٠ القرآن ينسخ حديثي ...
 ٢٤١ قرأت هذه الآية على ابن عباس ...

ك

٢٧٣	كانت سنة المتعة سنة النكاح . . .
١١٦	كنت أنا وصاحب لي نماكس امرأة . . .
٢٦٢	كنت في سفر ومعني جارية لي . . .
١٩٢	كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آت فقال . . .
٦٨	كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . . .
١٤٩	كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء . . .
٢٠٤	كان ابن عباس يأمر بالمتعة . . .
٣٠٨	كان الرجل إذا زوج أئمة أخذ صداقها . . .
٧١	كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينسخ حديثه . . .
٣٩	كان البدل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل . . .
١٤٤	كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وهو بمكة . . .
١٥٤	كنا عند عمر بن عبد العزيز فتناكرنا . . .
١٧١	كنا في جيش فأتانا رسول الله . . .
١٤٢	كنا مع المأمون في طريقه إلى الشام . . .
٢٢٢	كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فانتهب الناس غنما . . .
١٨٢ ، ١٩٠ ، ٢٣١ ،	كنا نتمتع على عهد رسول الله . . .
٢٥٥ ، ٢٩٨	كنا نستمتع بالقبضة من التمر . . .
١١٢ ، ١٢٩	كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتطول عزبتنا . . .
٢٨٧	كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس لنا نساء . . .
١١٤	كنا ونحن شباب فقلنا يا رسول الله ألا نستنصي . . .
٦٨	كلامي لا ينسخ كلام الله . . .

ل

١٤١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ،	لا أجد أحداً يعمل بها إلا جلدته . . .
٣٢٧	
٩٨	لا أوتى برجل نكح امرأة . . .
٨٩	لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتها . . .

٢٥٥	لا تحل المتعة إلا لمضطر . . .
٢٩٩ ، ٢٩	لا تسبوا أصحابي . . .
٢٢٠	لا تصلح المتعتان إلا لنا
٤٢	لا شغار في الاسلام
٣١٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٣	لا نكاح إلا بولي . . .
٢١١	لا يحل لرجل أن ينكح . . .
٥٤	لا يرث المسلم الكافر . . .
٩	لا يشكر الله من لا يشكر الناس . . .
٨٢	لعن الله المحلل . . .
٣٥	لعن الله ناكح يده . . .
٢٢٣ ، ٢٠١	لقد كان أحدنا يسمتع بملء القدح . . .
٣٢٨	لما سئل عن المتعة أسفاح هي أم نكاح . . .
١٨٤	لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة . . .
١٦٦	لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة . . .
٢٠١	لم يرع عمر أمير المؤمنين إلا أم أراكه . . .
٢٠٥	لو أتيت برجل تمتع بامرأة لرجمته . . .
١٩٥	لو اعتمرت ثم حججت لتمتعت . . .
٢٠٣	لو كنت تقدمت في متعة النساء لرجمت . . .
٣٢٧ ، ١٣٩ ، ١٣٨	لولا أن عمر نهى عن المتعة . . .
٣٤٤ ، ٣٤١	
٢٨٤ ، ٢٨	لولا نهى عمر عن المتعة . . .

م

١٩٧	ما بال رجال ينكحون هذه المتعة . . .
١٢٤	ما حلت المتعة قط إلا ثلاثا . . .
١٩٣	متعتان كانتا على عهد رسول الله . . .
٢٢١	متعتان كانت لنا . . .
٢٣٠	المتعة منسوخة . . .

٣٤٢	متعة النساء حرام . . .
٢٨٦	المتعة هي الزنا . . .
٣١٩	من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ . . .

ن

٣١٥ ، ٢٨٧	نزلت آية المتعة في كتاب الله . . .
٢٣١	نعم استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .
١١٠	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام غزوة خيبر . . .
٢٣٤	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب في آنية الذهب . . .
٤١	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشفغار . . .
١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٣ ،	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة . . .
١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣١	
١٦٠ ، ١٧٨ ، ٢٠٨ ،	
٣٤٨	
١١٧ ، ١٠٩	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة . . .
١١٥ ، ١٢٥ ، ١٧٧ ،	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر . . .
١٥٧ ، ١٥٦	نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة . . .
٢١٣	نهانا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .

ي

١٧١	يا أيها الناس إني قد أذنت لكم . . .
١٥٢	يا أيها الناس إني قد كنت . . .

فهرس الأعملام
المرجم لهم

آ

١٩٧	أبان بن أبي حازم
٢٦١	أبان بن أبي عياش البصري (أبو اسماعيل)
٣٠٣	إبراهيم بن السري الزجاج (أبو إسحاق)
٢٠٤	إبراهيم بن عبد الأعلام الجعفي
٢٢٠	إبراهيم بن يزيد التيمي
٢٤٣	إبن حبيب بن أبي ثابت الأسدي
٢٦٢	أبو إسحاق الدوسي
٢٤١	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
٢٦١	أوس بن عبد الله الربمي (أبو الجوزاء)
٢١٥	أحمد بن سعيد الرباطي المروزي (أبو عبد الله الأشقر)
٣٢٥	أحمد بن عبد ربه
٢٦٠	أحمد بن عبد الله بن زريق البغدادي (أبو الحسين)
١٦٣ ، ١٦٢	أحمد بن محمد بن عمر الليمامي
١٨٠	أحمد بن مسعود الخياط المقدسي
١٧٧	إسحاق بن راشد الجزري (أبو سليمان)
١١٧	إسحاق بن سليمان الرازي
١٦٠ ، ٣٩	إسحاق بن عبد الله بن أبي فروه
٢٠٤	اسرائيل بن يونس السبيعي
٢٢٦	أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما
١١٣	اسماعيل بن أبي خالد الأحمسي
٢٠٩ ، ١٨٠	إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي
١٩٧	إسماعيل بن حفص الإبائي (أبو بكر)
	إسماعيل بن علي الخبطي
٢٦٥ ، ١٦٤	إسماعيل بن عياش العنسي الحمصي
٢١١	إسماعيل بن محمد البغدادي الصقار

ب

١٩٨	البراء بن يزيد الفنوي
٢١٣	بشر بن عمر الزهراني (أبو محمد)
٢٤٢	بشر بن الفضل بن لاحق الرقاشي (أبو اسماعيل)
١٦٢	بكر بن يزيد العقيلي
٢٦٢ ، ٢٤٩	بكر بن عبد الله بن الأشج المصري (أبو عبد الله)

ث

١١٥	ثعلبة بن الحكم الليثي رضي الله عنه
-----	------------------------------------

ج

١٨٠	جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي
٦٩	جبرون بن واقد الإفريقي
٢١٥	جرير بن حازم البصري (أبو النظر)
٢٨٦	جعفر الصادق بن محمد بن علي الهاشمي المدني (أبو عبد الله)
٢١٧	جندب بن جنادة الففاري (أبو ذر) رضي الله عنه

ح

٢٤٣	حبيب بن أبي ثابت الأسدي (أبو يحيى)
٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ١٩٤	الحجاج بن أرطاة الكوفي
٢٥٩	حجاج بن محمد المصيبي
٦٦	الحسن بن أحمد (أبو محمد)
٢٦٠	الحسن بن أحمد الدمشقي الخطيب (أبو عبد الله)
١٦٣	الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي
٢٥٢	الحسن بن سلام

١٦٣	الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي رضي الله عنه
١٧١	الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي
٢٧٣	الحسن بن مسلم بن يناق المكي
٢٠٣ ، ١٦٦	الحسن بن يسار البصري
٢٦١	الحكم بن عبدة الرعييني
٢٥٢	حمد بن محمد بن إبراهيم البستي (الخطابي)
٢٤٢	حميد بن مسعدة السامي

خ

٢٧٤	خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد المخزومي
١٩٢	خالد بن مهران البصري الحذاء
٢٧٤	خالد بن الوليد المخزومي سيف الله رضي الله عنه
١٩٩	خولة بنت حكيم بن أمية السلمية (أم شريك)
٢٢٠ ، ٢١٧	خيثة بن عبد الرحمن الكوفي

د

١٩٣ ، ٢٢٢ ،	داود بن أبي هند القشيري
٢٤٢ ، ٢٦٣	

ر

١٦٣	الربيع بن روح اللاهوني الحمصي
١٩٩	ربيعة بن أمية بن خلف الجمحي
٢٢٤	روح بن عبادة القيسي (أبو محمد) التصري

ز

٩٤	زفر بن الهذيل العنبري البصري (أبو الهذيل)
----	---

- زيد بن ثابت الأنصاري (أبو سعيد) رضي الله عنه ٢٣٣
 زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي ١٦٣
 زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه ١١٦
 زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (أبو الحسين) ٢٨٢

س

- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ١٠٩
 سعد بن مالك الأنصاري (أبو سعيد الخدري) رضي الله عنه ٢٢٣
 سعيد بن أبي سعيد المقبري (أبو سعيد) ١٦٢
 سعيد بن أبي عروبة البصري ٣١٧ ، ١٦٤
 سعيد بن أبي كيسان المقبري (أبو سعد) ١٧٩
 سعيد بن جبير الأمدي ٢٥٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠
 سعيد بن عمر بن الفتح (أبو عمرو) ٢١٩
 سفيان بن سعيد الثوري الكوفي (أبو عبد الله) ٢٠٩
 سفيان بن عيينة الهلالي (أبو محمد) الكوفي ٣٥٢ ، ١١٢
 سليم بن أسود بن حنظلة (أبو الشعثاء) المحاربي ٢٢٠
 سليمان بن داود (أبو داود الطيالسي) ٢٤٣ ، ٢٦٣
 سلمة بن الأكوع الأسلمي (أبو مسلم) رضي الله عنه ١٧٢
 سلمة بن أمية بن خلف الجمحي ٢٠١
 سهل بن سعد الساعدي الأنصاري (أبو العباس) ١٦٤

ش

- شبابية بن سوار المدائني ٢٦٦
 شجاع بن الوليد الكوفي (أبو بدر) ٢١٧
 شريك بن عبد الله القاضي ١١٦
 شمعة بن الحجاج العتكي ٢٢٤ ، ٢٤١

ص

- صالح بن محمد جزره ٢١٨
 صدقة بن عبد الله السمين الدمشقي ١٨٠
 صفوان بن يعلى بن أمية التميمي المكي ٢٣٨

ط

- طاوس بن كيسان النيماني (أبو عبد الرحمن
 طلحة بن معرف الياامي الكوفي) ٢٢٠ ، ٢٧٣

ع

- عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ٢١٤
 عامر بن شراحيل (الشعبي) أبو عمرو ٣٢٥
 عباد بن كثير الثقفي البصري ١٨١
 العباس بن محمد الدوري البغدادي (أبو الفضل) ٢١٨
 عبد الله بن إياض التميمي المري ٢٨٠
 عبد الله بن أبي داود السجستاني (أبو بكر) ١٦١ ، ٦١٧
 عبد الله بن أبي قحافة القرشي التميمي أبو بكر رضي الله عنه ١٩٠
 عبد الله الأشج الكوفي ١١٧
 عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص ١٩٧
 عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي (أبو خبيب) ٢١٦
 عبد الله بن زيد الجرهمي (أبو قلابه) ١٩٣
 عبد الله بن شريك العامري ٨٤
 عبد الله بن صفوان بن أمية القرشي ٢١٦
 عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليك التميمي ٢١٣
 عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن
 رضي الله عنهما ٢٠٩ ، ٢٠٩
 عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري ١١٧

١٨١	عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي
٢٣٠ ، ١١٣	عبد الله بن مسعود الهذلي (أبو عبد الرحمن)
٢٦٢ ، ١٠٩	عبد الله بن وهب القرشي (أبو محمد)
٢٦	عبد الحميد بن أبي الحديد
٢٣٩ ، ٢٦٠	عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري
٢٦١	عبد الرحمن بن أحمد (أبو محمد) اللرشديني
٨٨	عبد الرحمن بن الزبير القفطلي
٢٧٢	عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (الأوزاعي)
٢٢٠ ، ٢١٨	عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث الزهري
٦٧	عبد الرحمن بن البيهقي
١١٢	عبد الرزاق بن همام الحميري (أبو بكر)
٢٥٢ ، ٢٢٠	عبد السلام بن حرب الكوفي (أبو بكر)
١٩٨	عبد العزيز بن أبان الأموي
٢٣٨ ، ٢٠١ ، ١٥٥	عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز الأموي
٢٤٢	
٢١١	عبد الكريم بن الهيثم (القطان) أبو يحيى
١٤٥	عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي
٢٢٢	عبيدة بن حميد (البزاز) الكوفي
٨١	عثمان بن صالح
٢٥٩	عثمان بن عطاء الخراساني أبو مسعود
٨٣	عثمان بن محمد الأحنسي
٢٦٥ ، ١٩٩	عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبد الله
١٦٢	عكرمة بن عمار المعجلي النيماني
٢٠٥	العلماء بن المسيب بن نافع الكاهلي
١٤٥	علي بن أبي طلحة
٢٨٠	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد
٢١٩	علي بن أحمد المقرئ ابن الحمامي
٢١١	علي بن محمد بن عبد الله بن بشران الأموي (أبو الحسين)
٢٦٣	علي بن مسلم الطوسي

٢٦٠	علي بن موسى الدمشقي (أبو الحسين)
٣١٧	عمران بن حصين رضي الله عنه
١٦١ ، ١١٧	عمر بن أحمد البغدادي (ابن شاهين)
٦٧	عمر بن شبة النميري
٢٧٣	عمر بن عبيد العزيز الأموي
١٩٢	عمر بن الخطاب العدوي (أبو حفص) رضي الله عنه
١٧٩ ، ١٦٣	عمر بن يونس اليمامي
١٨٠	عمرو بن أبي سلمة التنيسي
٢٦٢	عمرو بن العارث بن يعقوب الأنصاري (أبو أيوب)
٢٠١	عمرو بن دينار المكي (أبو محمد) الأثرم
٢٤٣	عمرو بن عبد الله (أبو إسحاق) السببي
٢٥٠	عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم
٢٤٣	عمير بن عبد الله الهلالي (أبو عبد الله) المدني

ف

٢٥٢	الفضل بن دكين (أبو نعيم)
-----	----------------------------

ق

٢٨٦ ، ٢٦٦	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (أبو عبد الرحمن)
٣١٧	قتادة بن دعامة السدوسي البصري
١١٣	قيس بن أبي حازم البجلي

ك

١١٨	كلثوم بن الحصين (أبو رهم الغفاري) رضي الله عنه
١١٢	كيسان بن سعيد المقبري

ل

٢٢٠ ، ٢١٧	الليث بن أبي سليم
٢٤٩	الليث بن سعد

م

١٧٩	مؤمل بن اسماعيل
٢١٨ ، ١٦٨	مالك بن مموّل الكوفي (أبو عبد الله)
٢٢٠ ، ٢١٦	محمد بن اسحاق بن يسار المطلبى (أبو بكر)
٢٧٣	محمد بن بشر بن بشير الأسلمى الكوفى
٣١٧ ، ٢٤١	محمد بن جعفر البصرى (غندر)
٦٧	محمد بن الحارث بن زياد بن الربيع الحارثى
٢٥٣	محمد بن خلف بن وكيع القاضى
٦٩	محمد بن داود بن يزيد التميمى
٢٦٦	محمد بن راشد الأزدي (أبو عروة البصرى)
٢٥١	محمد بن زيد بن المهاجر القرشى التميمى
٢٥٢	محمد بن صبيح بن السماك
١٥٧	محمد بن عبد الله بن الحارث الهاشمى النوفلى المدينى
٢١٨	محمد بن عبد الله النيسابورى (ابن البيّح)
٦٧	محمد بن عبد الرحمن البيلمانى
٢٤٣	محمد بن العلاء بن كريب الهمذانى (أبو كريب)
٦٨	محمد بن على القطرى
٢٦	محمد بن عمر الواقدى
٢٤١	محمد بن المثنى العنزى (أبو موسى البصرى)
٦٩	محمد بن مخلد بن حفص (أبو عبد الله الدورى)
١٩٩ ، ١٠٩	محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى (أبو بكر)
٢١٨	محمد بن يعقوب الأصم (أبو العباس)
١٩٧	محمد بن يوسف الضبى
٢٠٥	مروان بن معاوية بن الحارث القزأرى
٢٢٤	مسلم بن مخراق العبدي القرى البصرى

٢٠٥	المسيب بن رافع الكاهلي
٣١٧	مطرف بن عبد الله بن الشخير البصري
١١١	المعافي بن سليمان
١١٨	معاوية بن يحيى الصدفي
٢٠٠	معمر بن راشد الأزدي
٢٦٦	مكحول بن أبي مسلم الهمداني (أبو عبد الله)
٢٤١	المنذر بن مالك بن قطعة العبدي (أبو النضر)
١١٨ ، ٦١١	منصور بن دينار التميمي
١٦٩	منصور بن زاذان الواسطي الثقفي (أبو المغيرة)
٢٥٢	المنهال بن عمرو الأسدي
٢١٩	موسى بن إسحاق الأنصاري الشنظلي
٢٥٨ ، ١١٦	موسى بن عبيدة الربذي

ن

٢١٦	نافع بن جبير بن مطعم النوفلي (أبو محمد)
٢١١ ، ١٦٤	نافع مولى بن عمر (أبو عبد الله) المدني
٢٥١	نصر بن عمران الضبيعي (أبو جمرة)
٢٤٣	نصير بن أبي الأشعث الأسدي (أبو الوليد)
١٥٧	النعمان بن ثابت التميمي مولاهم أبو حنيفة الكوفي

و

٢١٥	وهب بن جرير بن حازم البصري (أبو عبد الله)
-----	---

هـ

٢٦٦	هشام بن الغاز الجعفي
١٦٩	هشيم بن بشير السلمي

ي

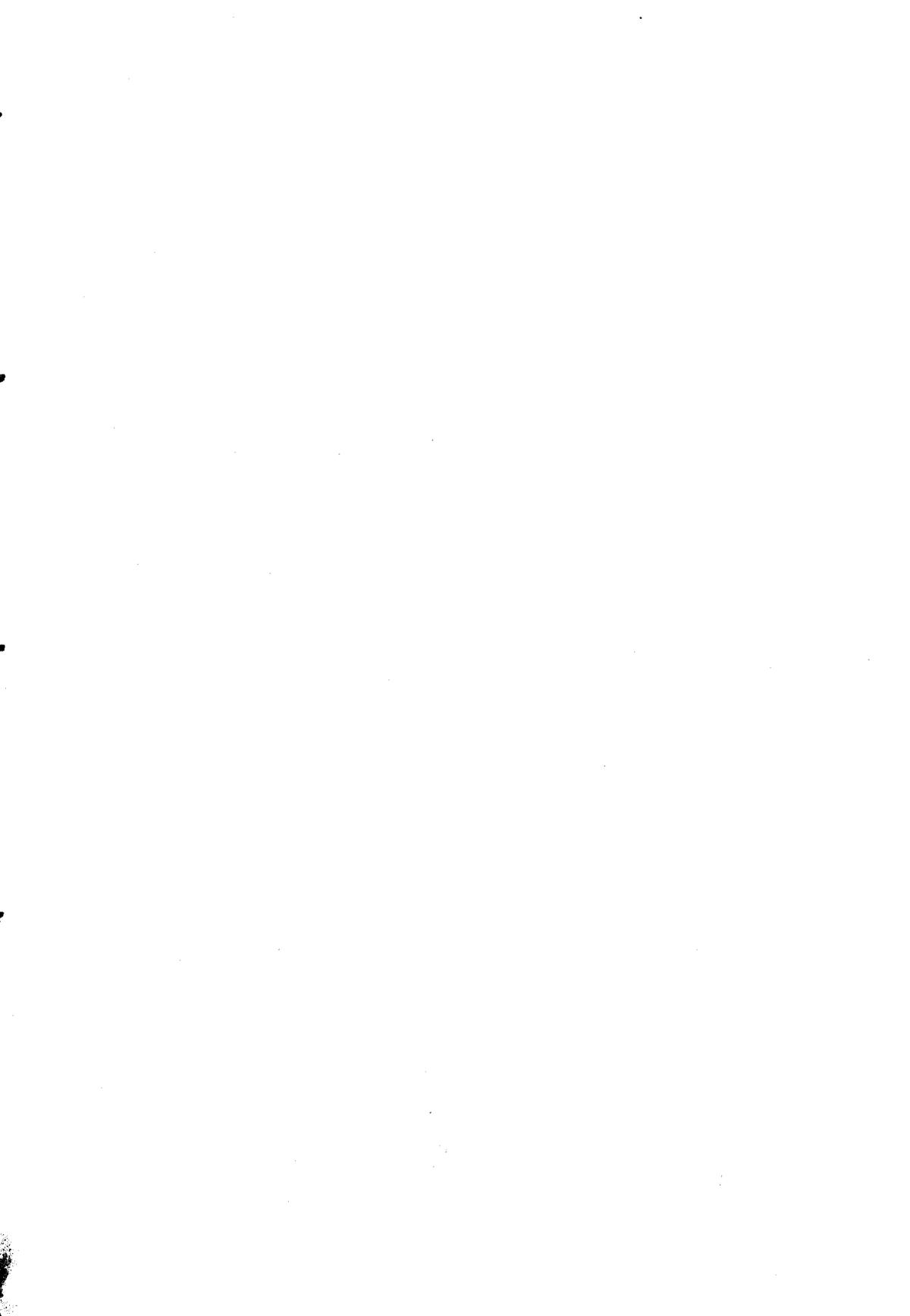
- ١٤٢ يحيى بن أكرم بن محمد التميمي (أبو محمد)
 ٢١٩ يحيى بن زكرياء بن أبي زائده الهمداني (أبو سعيد) الكوفي
 ٢٦٧ يحيى بن سعيد الأنصاري (أبو سعيد) القاضي
 ٢٤٣ يحيى بن عيسى الرملي
 يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي (الامام الهادي)
 ٨١ يحيى المصري
 ٢٢٠ يزيد بن شريك بن طارق التميمي
 ٧١ يزيد بن عبد الله بن الشخير العامري (أبو العلام)
 ٢١٥ يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي (أبو يوسف النسوي)
 ٢٣٨ يعلى بن أمية بن أبي عبيدة التميمي
 ٣٥٣ يونس بن أبي يعفور
 ١٠٩ يونس بن عبد الأعلى البصري
 ٢٠٣ يونس بن عبيد بن دينار العبدي

فهرس الأماكن

٢٣٣ ، ١١٨ :	أحد
٢٨٠ ، ٢٧٢ :	الأندلس
١٨٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧١ ، ١٥٤ ، ١٢٤ ، ١٢١ ، ٢٨ :	أوطاس
٣٥٠ ، ٣٤٨ ، ٢٥٧	
٢٣٣ ، ٢١٤ ، ١٩٢ ، ١١٣ :	يلر
، ٢٥٢ :	بست
، ١٦٣ ، ١٣٤ :	البصرة
، ٢٥٢ ، ٢١٩ ، ٢١١ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٤٢ :	بغداد
٢٦٠ ، ٢٥٩	
، ١٩٥ :	البيت
١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ٧٣ ، ٦٩ :	بيت المقدس
، ٢٨٠ :	تباله
، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٣٥ ، ١٢٤ ، ١١٨ :	تبوك
، ١٨٥ ، ١٨٤	
، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ :	ثنية الركاب
، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ :	ثنية الوداع
١٦ ، ١٥ ، ١٠ :	الجامعة الاسلامية
٢٧٩ ، ٢٧٢ :	العجاز
١١٦ :	العديبية
١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٧١ ، ١٣٥ :	حنين
٢٣٣ :	الخنلق
، ١١٤ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ٢٤ :	خيبر
، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥	
، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣	
، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣١	
، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨	
، ٢٥٧ ، ٢٢٧ ، ٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ١٩٩ ، ١٨٥ ، ١٧٨ ، ١٧٧	
٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٤٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ٣٢١ ، ٣١١	

١٥ :	دمشق
١٧٦ :	نو المجاز
٢٥٨ ، ٢١٧ :	الرّبنة
٢٥٦ :	سرغ
٢٦٠ ، ٢٥٦ ، ٢١٢ ، ٢٨٥ ، ١٨١ ، ١٧٧ ، ١٤١ ، ١٤ :	الشام
٢٨٧ ، ٢٧٢ ، ٢٦٦	
٢٧٩ :	صعدة
١٤٩ :	الصهباء
٢٣٨ ، ١٧٦ ، ١٧١ :	الطائف
٢٥٣ ، ١٩٥ ، ١٩٤ :	عرفة
١٨١ :	العقبة
٣٦١ ، ٣٢٤ :	فارس
٢١٥ :	هسا
٢٢٧ ، ٧٣ :	قباة
:	كابك
١٤٥ ، ١٤٤ ، ٧٣ :	الكعبة
٢٨٢ ، ٢٥٢ ، ٢٠٣ ، ٢٥ :	الكوفة
١٦٤ ، ١٥٥ ، ١٤٥ ، ١٣٠ ، ١١٩ ، ١١٦ ، ١١٣ ، ٨٦ :	المدينة
٢٠٠ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٠ ، ١٧٧ ، ١٧٢ ، ١٦٧ ، ١٦٥	
٢٦٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٥ ، ٢٣٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢١٧ ، ٢١٤	
٣٢٦ ، ٢٧٩ ، ٢٧٢	
١٤٦ :	المسجد الحرام
١٠ :	المسجد النبوي
٢٢٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ١٢٠ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ٢٥ ، ٢٤ :	مكة
١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٣١ ، ١٢٩ ، ١٢٥	
١٧١ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩	
٢١٦ ، ٢١٥ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤	
٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٤ ، ٢٥٢ ، ٢٣٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦	
٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٢٧٣	
٣٦١ :	النجف
٢٥٢ :	نيسابور
١٧٦ :	هوازن

فہرست الشعر



- وليعلم الطالب أن السيرا
والفارسية فيك غير مفكرة
أما الصحيح في العبادات فما
وفي المعاملات ما ترتبت
وقابل الصحة بالبطان
وخالف النعمان فالفساد
لئن كنت قد أزمعت بالصرم بيننا
وئدياً مثل حق العاج رخصاً
من معشرٍ ستت لهم أبأؤهم
ولا يفيد العلم بالاطلاق
وبعضهم يفيد إن عدل روى
تمتع يا مشعث إن شيئاً
ومبهم التعديل ليس مكتفى
وأربع تكرر النسخ لها
نصروا نبيهم وشدوا أزره
والمكثرون في رواية الأثر
وجائز في صنعة الشعر الصلف
وعيرها الواشون أني أحبها
يا ابن الزبير لقد لاقيت بائقة
صداق ومهر نحلة وفريضة
قد قلت للشيخ لما طال محبسه
ما قاله هنا فليست زوجا
ما أول الاسناد منه يطلق
كرة ضربت بصوالجوة
- تجمع ما صح وما قد أنكرا
فكلكم لأبيه ضيزن سلف
وافق شرع الله فيما حكما
عليه آثار بعقدٍ قد ثبت
وهو الفساد عند أهل الشأن
ما نهيه بالوصف يستفاد
فقد جعلت أشراف أوله تبدو
حصاناً من أكف اللامسينا
ولكل قوم سنة وإمامها
عند الجماهير من العذاق
واختير ذا إن القرينة احتوى
سبقت به الممات هو المتاع
به «خطيب والفقير الصيرفي
جاءت بها النصوص والآثار
بحنين يوم تواكل الأبطال
أبو هريرة يليه ابن عمر
أن يصرف الشاعر ما لا يتصرف
وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
من البوائق فالطف لطف محال
حباء وأجر ثم عقر علائق
ياصاح هل لك في فتيا ابن عباس
وان أباح عند بعض فرجا
والو إلى آخره المعلق
فتلقفها رجل رجل

ثبت المصادر

المصادر القديمة

أ - المطبوعة :

١- القرآن الكريم :

- ٠ ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت ٦٣٠ هـ) .
- ٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ٥ أجزاء ، المطبعة الاسلامية ، طهران ١٢٨٠ هـ .
- ٣ - النهاية في غريب الحديث والاثار ٥ أجزاء ، تحقيق محمود الطنجاوي وطاهر أحمد الزاوي ، ط عيسى الحلبي ، دار احياء الكتب العربية ، مصر ، ١٣٨٣ هـ - أحمد بن حنبل (ت ٢٤٠ هـ) .
- ٤ - المسند ، ٦ مجلدات ، ط دار صادر للطباعة والنشر - بيروت - أحمد بن يحيى المرتضى (ت ٨٤٠ هـ) .
- ٥ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار ، تحقيق عبد الله محمد الصديق وعبد الحفيظ عطية ، ٥ مجلدات ، ط أولى مطبعة السعادة ١٣٦٦ هـ مصر .
- الألوسي - أبو الفضل محمود الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ) .
- ٦ - روح المعاني ، ١٥ مجلدا ، ط دار احياء التراث العربي بيروت ، لم تؤرخ الباجي - أبو الوليد سليمان بن خلف (ت ٤٧٤ هـ) .
- ٧ - الحدود في الأصول ، تحقيق نزيه حماد ، جزء ، ط أولى مؤسسة الزغبى للطباعة والنشر ١٣٩٢ هـ (لم يذكر محل الطبع) .
- ٨ - المنتقى شرح موطأ مالك ، ٦ مجلدات ، ط ١ أولى مطبعة السعادة مصر ١٣٣٢ هـ البخاري - أبو عبد الله محمد بن اسمعيل (ت ٢٥٦ هـ) .
- ٩ - التاريخ الكبير - ٤ أجزاء في ثمانية مجلدات ، ط أولى مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ١٣٦٠ هـ .

ثبت المصادر

- ١٠ - الصحيح ، ٤ أجزاء ، ط أولى مصطفى البايي الحلبي ، مصر ١٣٧٢ هـ .
 ١١ - الضعفاء الصغير ، تحقيق محمود زايد ، مطبعة دار الوعي حلب ١٣٩٦ هـ .
 ابن الباغندي - أبو بكر محمد بن سليمان الواسطي (ت ٣١٢ هـ) .
 ١٢ - مسند عمر بن عبد العزيز ، تحقيق السندی ، ط ١ المطبعة الفاروقية
 باكستان (لم تؤرخ) ، أبو البقاء أيوب بن موسى (ت ١٠٩٥ هـ) .
 ١٣ - الكلبيات ، ١ مجلد ، ط ثانية مطبعة بولاق مصر ١٢٨١ هـ .
 اليهودي - منصور بن يونس (ت ١٠٥١ هـ) .
 ١٤ - كشاف القناع عن متن الاقناع - ٦ مجلدات ، ط أولى مطبعة الحكومة بمكة
 المكرمة ١٣٩٤ هـ .
 البيهقي - أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ) .
 ١٥ - السنن الكبرى - ١٠ مجلدات ، ط أولى مطبعة دائرة المعارف حيدر آباد،
 الدكن ١٣٥٣ هـ .
 ابن تيمية - أحمد بن عبد الحلیم الحرّاني (ت ٧٢٨ هـ) .
 ١٦ - رفع الملام عن الأئمة الاعلام - ١ ط ثالثة ، المكتب الاسلامي بيروت ١٣٩٠ هـ .
 ١٧ - العقود ، تحقيق محمد حامد الفقي ، جزء ١ ، مطبعة السنة المحمدية القاهرة
 ١٣٦٨ هـ .
 ١٨ - مجموع فتاواه - جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي ، ط أولى ،
 ٣٥/مجلدًا مطابع الرياض ١٣٨١ هـ .
 ١٩ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية - مجلدان - ٤ أجزاء
 ط أولى المطبعة الاميرية مصر ١٣٢٢ هـ .
 الترمذي - أبو عيسى - محمد بن عيسى بن سوره (ت ٢٧٩ هـ) .
 ٢٠ - السنن - ٥ أجزاء ، تحقيق عبد الرحمن عثمان - مطبعة الفجالة الجديدة
 مصر (لم تؤرخ) .
 ابن الجوزي - أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧ هـ) .
 ٢١ - صفة الصفوة - ٤ أجزاء ، تحقيق محمود فخوري ومحمد رواس ، ط أولى .
 مطبعة الاصيل حلب ١٣٨٩ هـ .

ثبث المصادر

- بن أبي حاتم - أبو محمود عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٢٢٧ هـ)
٢٢ - كتاب الجرح والتعديل - ٧ مجلدات ، ط أولى مطبعة دائرة المعارف
العثمانية حيدر آباد الدكن الهند ١٣٧٢ هـ .
- ٢٣ - علل الحديث - مجلدان ، ط القاهرة ١٣٤٣ هـ .
• الحازمي - أبو بكر محمد بن موسى (ت ٥٨٤ هـ) .
- ٢٤ - الاعتبار في النسخ والنسوخ من الآثار - جزء ، تحقيق راتب حاكمي ،
ط أولى مطبعة الاندلس بحمص ١٣٨٦ هـ .
- ابن حزم - أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الاندلسي (ت ٤٥٦ هـ) .
٢٥ - المحلى - ١١ مجلدا ، ط المكتب التجاري للطباعة والنشر بيروت لبنان
(لم تُؤرخ) .
- الحاكم - أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) .
٢٦ - المستدرک علی الصحیحین فی الحديث ، وبذيله تلخيص المستدرک للذهبي ،
٤ مجلدات ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ١٣٤٠ هـ .
- ٢٧ - معرفة علوم الحديث - تحقيق معظم حسين ، ط ثانية مطبعة جمعية
دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن ١٣٩٧ هـ .
• ابن حبان - محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ) .
- ٢٨ - كتاب الثقات - مجلدان ، ط أولى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية
الهند ١٣٩٣ هـ - ابن حجر الهيتمي . (أحمد بن محمد ت ٩٧٤ هـ) .
- ٢٩ - تحفة المحتاج ، شرح المنهاج مع حواشيها - ١٠ مجلدات ، المطبعة الميمنية
مصر ١٣١٥ هـ .
- الحلبي - أبو القاسم جعفر بن الحسن الحلبي (ت ٦٧٦ هـ) .
- ٣٠ - المختصر النافع في فقه الامامية ، ١/ج ، مصر دار الكتاب (لم تُؤرخ) .
• الحميدي - أبو بكر عبد الله بن الزبير (ت ١٩٢ هـ) .
- ٣١ - المسند - تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي - مجلد - ط أولى ط المجلس
العلمي باكستان ١٣٨٢ هـ .
- أبو حنيفة - النعمان بن ثابت الكوفي (ت ١٥٠ هـ) .

ثبت المصادر

- ٣٢ - المسند - تحقيق صفوة السقا ، ط أولى ، مطبعة الاصيل حلب ١٣٨٢ هـ .
الغازن - علي بن محمد البغدادي (ت ٧٢٥ هـ) .
- ٣٣ - لباي التاويل في معاني التنزيل - وبهامشه تفسير البغوي الحسين بن مسعود ،
ت ٥١٦ هـ - ٤ مجلدات ، ط ثانية مصطفى الحلبي مصر ١٣٧٥ هـ .
الخرجي - أحمد بن عبد الله (ت ٩٢٣ هـ) .
- ٣٤ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ، ٣ مجلدات ، مطبعة الفجالة الجديدة
القاهرة ١٣٩٢ هـ .
- ٣٥ - الخطابي - أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم (ت ٣٨٨ هـ) .
معالم السنن شرح أبي داود - ط- أنصار السنة ١٣٦٧ هـ .
الخطيب البغدادي - أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣ هـ) .
- ٣٦ - تاريخ بغداد ، ١٤ جزء ، ط أولى مطبعة السعادة القاهرة ١٣٤٩ هـ .
الخطيب الشربيني - محمد بن أحمد (ت ٩٧٧ هـ) .
- ٣٧ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع - مجلدان ، ط دار المعرفة للطباعة
والنشر (لم تؤرخ) ولم يذكر محل طبعتها .
- ٣٨ - مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - ٤ مجلدات ، الناشر
المكتبة الاسلامية (لم يذكر تاريخها ولا محل طبعتها) .
ابن خلكان - أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) .
- ٣٩ - وفيات الاعيان - ٦ مجلدات ، ط أولى مكتبة النهضة القاهرة ١٣٦٧ هـ .
خليفة بن خياط - أبو عمرو العصفري . (ت ٢٤٠ هـ) .
- ٤٠ - كتاب الطبقات ، ط ١ ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، مطبعة العاني بغداد
١٩٦٧ م .
- الخوارزمي - أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي (ت ٦٦٥ هـ) .
- ٤١ - جامع مسانيد الامام أبي حنيفة - مجلدان ، ط أولى مطبعة مجلس دائرة
المعارف النظامية الهند ١٣٣٢ هـ .
الدارقطني - أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ) .

- ٤٢ - السنن - ٤ أجزاء في مجلدين ، تعليق محمد شمس الحق ، تحقيق عبد الله هاشم ، شركة الطباعة الفنية المتحدة مصر ١٣٨٦ هـ .
- الدارمي - أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥ هـ) .
- ٤٣ - سنن الدارمي - تحقيق محمد دهمان ، ج ١ ، مطبعة الاعتدال دمشق ١٣٤٩ هـ .
- الدامغاني - الحسين بن محمد ، من علماء القرن الخامس .
- ٤٤ - اصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم - ج ١ ، تحقيق عبد العزيز سيد الاهل ، ط أولى دار العلم للملايين ١٩٧٠ م .
- ٤٥ - أبو داود - سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) .
- سنن أبي داود - مجلدان ، ط أولى ، تحقيق أحمد سعد علي ، ط البابي الحلبي مصر ١٣٧١ هـ .
- الدهلوي - أحمد بن عبد الرحيم العمري (ت ١١٧٦ هـ) .
- ٤٦ - حجة الله البالغة - ج ٢ ، تحقيق السيد سابق - القاهرة دار الكتب الحديثة .
- الدولابي - أبو بشر محمد بن أحمد (ت ٣٢٠ هـ) .
- ٤٧ - كتاب الكنى والاسماء - جزآن ، ط أولى مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الهند ١٣٢٢ هـ .
- الذهبي - شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) .
- ٤٨ - تذكرة الحفاظ - ٤ أجزاء ، ط ٣ مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن ١٩٥٥ م .
- الكبائر - ١/ج ، مطبعة المكتبة الاموية لبنان ١٣٨٩ هـ .
- ٥٠ - المغني في الضعفاء - ٢/جزآن ، تحقيق نور الدين عتر ، ط أولى مطبعة البلاغة حلب ١٣٩١ هـ .
- ٥١ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال - ٤ مجلدات ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ط أولى مطبعة عيسى الحلبي مصر ١٣٨٢ هـ .
- الرازي - محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦ هـ) .
- ٥٢ - مختار الصحاح ط ١ دار الكتاب العربي لبنان ١٩٦٧ م .
- الراغب - أبو القاسم الحسين بن محمد الاصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) .

ثبت المصادر

- ٥٣ - المفردات في غريب القرآن - تحقيق محمد سيد كيلاني - مجلد ٤ ، نشر المكتبة المرتضوية طهران (لم تؤرخ) .
• الزبيدي - أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني ، (ت ١٢٠٥ هـ) .
- ٥٤ - تاج العروس من جواهر القاموس - ط أولى المطبعة الخيرية مصر ١٣٠٦
١٣٠٧ هـ .
- الزرقاني : محمد بن عبد الباقي (ت ١١٢٢ هـ) .
- ٥٥ - شرح الزرقاني على موطن مالك - ٤ مجلدات ، مطبعة مصطفى الحلبي مصر ١٣٥٥ هـ .
- زيد بن علي بن الحسين بن علي (ت ١٢٢ هـ) .
- ٥٦ - المسند - مجلد - منشورات دار مكتبة الحياة لبنان ١٩٦٦ م .
- الزيلعي - أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي ، (ت ٧٦٢ هـ) .
- ٥٧ - نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية - ط أولى مطبعة دار المأمون الهند ١٣٥٧ هـ .
- السخاوي - محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢ هـ) .
- ٥٨ - فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ، ٣/ج ، تحقيق عبد الرحمن عثمان ، ط ثانية مطبعة العاصمة القاهرة ١٣٨٨ هـ .
- السرخسي : محمد بن أبي سهل .
- ٥٩ - المبسوط ، ١٥ جزء ، ط أولى مطبعة السعادة مصر ١٣٢٤ هـ .
- ابن سعد - محمد ، (ت ٢٣٠ هـ) .
- ٦٠ - الطبقات الكبرى - ٨ أجزاء - دار بيروت ودار صادر بيروت ١٣٧٧ هـ .
- السمعاني - أبو سعيد عبد الكريم بن محمد السمعي (ت ٥٦٢ هـ) .
- ٦١ - الأنساب - ١ بتحقيق المستشرق دس مرجليوث ، ط ثانية بالانفست ١٩٧٠ م .
- السياهي - الحسين بن أحمد (ت ١٢٢١ هـ) .
- ٦٢ - الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير - ٥ مجلدات ط ثانية الناشر مكتبة المؤيد ، (بدون تاريخ) .
- السيوطي - عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) .

ثبت المصادر

- ٦٣ - بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة - ط أولى ، ١ مجلد ، مطبعة السعادة مصر ١٣٢٦ هـ .
- ٦٤ - الدر المنثور في التفسير بالماثور - ٦ مجلدات ، بيروت ، الناشر محمد أمين دمج (بدون تاريخ) .
- ٦٥ - تنوير الحوالك شرح موطأ مالك - ط ثالثة حلبية مصر ١٣٧٠ هـ .
- السهبانفوري - خليل أحمد (ت ١٣٤٦ هـ) .
- ٦٦ - - بذل المجهود في حل أبي داود ، ٢٠ مجلدا ، تحقيق محمد زكريا الكاندهلوى ، ط الهند ١٣٩٢ هـ .
- السهيلى - أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٥٨١ هـ) .
- ٦٧ - الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام ، ٧ مجلدات ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل ، مطبعة دار الكتب الحديثة ، ط أولى مصر ٣٨٧ هـ ١ .
- الشافعي - محمد بن ادريس (ت ٢٠٤ هـ) .
- ٦٨ - الأم ، تحقيق محمد النجار - مصر ط أولى (١٣٨١ هـ) .
- ٦٩ - الرسالة - تحقيق محمد سعيد كيلاني ، ١ جزء ، ط أولى ، مصطفى الحلبي مصر ١٣٨٨ هـ .
- ٧٠ - ترتيب مستند الشافعي - على الأبواب الفقهية ، رتبة محمد عابدة السبدي ، تعليق محمد زاهد الكوثري ، نشر مكتبة الثقافة الاسلامية ١٣٦٩ هـ .
- (لم يذكر محل الطبع) .
- ٧١ - الشوكاني - محمد بن علي (ت ١٢٥٥) - ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول ، ط أولى ، مطبعة مصطفى الحلبي مصر ١٣٥٦ هـ .
- ٧٢ - فتح القدير - الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، ٥ مجلدات ، ط ثالثة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٣٩٣ هـ .
- ٧٣ - نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ، ٤ مجلدات ٨ أجزاء ، مصطفى الحلبي مصر .
- الشرقاوي .
- ٧٤ - حاشية الشرقاوي على التحرير في فقه الشافعية ، مجلدان ط عيسى الحلبي مصر (لم تؤرخ) .
- الشهرستاني - أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت ٥٤٨ هـ) .

ثبت المصادر

- ٧٥ - الملل والنحل ، بهامش كتاب الفصل في الملل والاهواء والنحل لابن حزم الظاهري ، ط ١ ، المطبعة الادبية مصر ١٣١٧ هـ .
- ابن أبي شيبة - أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي (ت ٢٣٥ هـ) .
- ٧٦ - المصنف في الاحاديث والآثار - تحقيق عبد الخالق أفغاني ، ط ١ الهند ، مطبعة العلوم الشرقية ١٣٨٧ هـ .
- صديق حسن القنوجي أبو الطيب (ت ١٣٠٧ هـ) .
- ٧٧ - فتح العلوم لشرح بلوغ المرام - مجلدان - الناشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة (لم تؤرخ ولم يذكر محل الطبع) .
- الصنعاني - أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) .
- ٧٨ - المصنف ١١ مجلدا - تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي ، ط أولى ، من منشورات المجلس العلمي ١٣٩٠ هـ .
- الصنعاني - محمد بن اسماعيل الامير (ت ١١٨٢ هـ) .
- ٧٩ - توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار - مجلد - ط ١ ، مطبعة السعادة مصر ١٣٦٦ هـ .
- ٨٠ - سبل السلام شرح بلوغ المرام ، تحقيق محمد خليل هراس ، مجلدان ، مكتبة الجمهورية العربية (لم تؤرخ الطبعة) .
- بن ضويان - ابراهيم بن محمد (ت ١٣٥٣ هـ) .
- ٨١ - منار السبيل في شرح الدليل - مجلدان - ط أولى ، المطبعة الهاشمية دمشق ، تحقيق محمد زهير الشاويش ١٣٧٨ هـ .
- الطبري - أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) .
- ٨٢ - تاريخ الرسل والملوك ، ط دار المعارف الطبعة الثانية مصر ١٣٨٢ هـ .
- ٨٣ - تفسير الطبري - تحقيق محمود شاكر ، تخريج أحمد شاكر ، مطابع دار المعارف مصر ١٩٥٨ م .
- الطيالسي - سليمان بن داود (ت ٢٠٤ هـ) .
- ٨٤ - منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود ، ترتيب وتعليق الساعاتي ، المطبعة المنيرية بالازهر مصر ، ط ١ ، ٢٧٢ هـ .
- أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

- ٨٥ - عون المعبود شرح سنن أبي داود ، تحقيق عبد الرحمن عثمان ، ١٤ مجلداً ، الناشر المكتبة السلفية بالمدينة ، وبذيله تعليقات ابن القيم على السنن ط ٢ ، ١٣٨٨ هـ .
 ابن عابدين - محمد أمين .
- ٨٦ - حاشية رد المحتار على الدر المختار - ط الثالثة مطبعة حلبيه ، مصر ١٣٨٦ هـ .
 ابن عراق - أبو الحسن علي بن محمد بن عراق (ت ٩٦٣ هـ) .
- ٨٧ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاحاديث الشنيعة الموضوعة ، جزءان في مجلد ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الغماري ، طبعة عاطف مصر (لم تؤرخ) .
 ابن العربي : أبو بكر محمد بن عبد الله الاشيلي (ت ٥٤٣ هـ) .
- ٨٨ - عارضة الاحوذى بشرح صحيح الترمذي - ٦ مجلدات ، ط دار العلم للجميع سوريا ، (لم تؤرخ) .
 العاملي - محمد بن مكي العاملي (ت ٧٨٦ هـ) .
- ٨٩ - اللمعة الدمشقية - مع شرحها الروضة البهية للجبعي العاملي الثاني ، (ت ٩٦٥ هـ) . تحقيق محمد كلانتر ، ط أولى ، ٩ مجلدات ، ١٣٨٦ هـ .
 ابن عبد ربه - أحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي (ت ٣٢٨ هـ) .
- ٩٠ - العقد الفريد - ٦ مجلدات ، ط ثانية ، مطبعة الاستقامة القاهرة ١٣٧٢ هـ .
 العسقلاني - أبو الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ) .
- ٩١ - الإصابة في تمييز الصحابة - ٤ مجلدات مع الاستيعاب ، ط مصطفى محمد مصر ١٣٥٨ هـ .
- ٩٢ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس - بالآلة الكاتبة .
- ٩٣ - تلخيص الخبر في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - ٢ ، تحقيق عبد الله هاشم - شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة (لم تؤرخ) .
- ٩٤ - تقريب التهذيب - مجلد - ط أولى ، دار نشر الكتب الاسلامية باكستان ، ١٣٩٣ هـ .
- ٩٥ - تهذيب التهذيب ، ١٢ مجلداً ، تصوير عن طبعة مجلس دائرة المعارف الهند ، بيروت ١٣٢٧ هـ .
- ٩٦ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية - مجلد - جزآن - تحقيق عبد الله هاشم ، مطبعة الفجالة الجديدة ، ١٣٨٤ هـ .

- ٩٧ - فتح الباري - بشرح صحيح البخاري - ١٣ مجلدا - طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر المكتبة السلفية ، (لم تُؤرخ) .
- ٩٨ - المطالب العالمة بزوائد المسانيد الثمانية - ٤ أجزاء - تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المطبعة المصرية ، ط أولى ، بالكويت ١٣٩٣ هـ .
- ٩٩ - لسان الميزان - ٧ - أجزاء مؤسسة الأعلمي للمطبوعات لبنان ، ط ٢ هـ ١٣٩٠ .
- العلائي - خليل بن كيكليدي الدمشقي (ت ٧٦١ هـ) .
- ١٠٠ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل - تحقيق عمر فلاته ، مجلدان بالآلة الكاتبة ، ١٣٩١ هـ ١٣٩٢ هـ .
- العراقي - زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦ هـ) .
- ١٠١ - التقييد والايضاح ، شرح مقدمة ابن الصلاح . تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، ط أولى ، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٩ هـ .
- ابن العماد - أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت ١٠٨٩ هـ) .
- ١٠٢ - شذرات الذهب ، ٨ مجلدات ، عنيت بنشره مكتبة المقدسي مصر القاهرة هـ ١٣٥٠ .
- ابن فارس - أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) .
- ١٠٣ - معجم مقاييس اللغة ، ٦ مجلدات ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ثانية ، مطبعة مصطفى الحلبي مصر ١٣٩٢ هـ .
- الفاصي - محمد بن محمد بن سليمان المغربي (ت ١٩٠٤ هـ) .
- ١٠٤ - جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد ، تحقيق عبد الله هاشم ، مجلدان - ط سنة ١٣٨١ هـ .
- الفخر الرازي :
- ١٠٥ - التفسير الكبير - ١٥ مجلد ٣٠ جزء ، ط أولى ، المطبعة البهية مصر هـ ١٣٥٧ .
- الفيروزآبادي - مجد الدين محمد بن يعقوب
- ١٠٩ - روضة الناظر وجنة المناظر ، ط المكتبة السلفية المدينة المنورة .
- (لم تُؤرخ) .
- القاسمي - محمد جمال الدين .

- ١٠٧ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - تحقيق محمد بهجة البيطار، ط ثانية ، عيسى الحلبي مصر ١٣٨٠ هـ .
- ابن قدامة - أبو محمد عبد الله بن أحمد (٦٣٠ هـ) .
- ١٠٨ - المغني على مختصر الخرقى - ٩ مجلدات ، المطبعة اليوسفية مصر ، (لم تؤرخ) .
- ١٠٩ - روضة الناظر وجنة المناظر ، ط المكتبة السلفية المدينة المنورة .
- القرطبي - أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري (ت ٦٧١ هـ) .
- ١١٠ - أحكام القرآن - ٢٠ مجلدا ، ط الثالثة ، دار القلم ١٣٨٦ هـ .
- الكاساني - أبو بكر علاء الدين بن مسعود (ت ٥٨٧ هـ) .
- ١١١ - بدائع الصنائع - ١٠ مجلدات ، مطبعة العاصمة القاهرة ، (لم تؤرخ) .
- ابن كثير - أبو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) .
- ١١٢ - تفسير القرآن العظيم - ط دار احياء الكتب العربية عيسى الحلبي ، مصر ، ٤ مجلدات ، (لم تؤرخ) .
- ١١٣ - اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث ، لاحمد شاكر ، ط الثانية ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده القاهرة ١٣٧٠ هـ .
- الكتاني - محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥ هـ) .
- ١١٤ - الرسالة المستطرفة - لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، تحقيق محمد المنتصر الكتاني ، ط الثالثة ، مطبعة دار الفكر دمشق ١٣٨٣ هـ .
- ابن ماجه - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، (ت ٢٧٥ هـ) .
- ١١٥ - سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مجلدان ، ط دار احياء الكتب العربية - مصر ١٣٧٢ هـ .
- المباركفوري - أبو يعلى محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (ت ١٣٥٣ هـ) .
- ١١٦ - تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذي - تحقيق عبد الرحمن عثمان ، ١٠ مجلدات ، ط الاعتماد ١٣٥٣ هـ .
- ١١٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - لعدد من المستشرقين ، مصور عن ط أولى مطبعة برلين المانيا ١٩٣٦ م .
- محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥ هـ) .

ثبت المصادر

- ١١٨ - المحير - مجلد واحد تحقيق الدكتورة ايلزه ليختن شيتر - المكتب التجاري للطباعة بيروت (لم تؤرخ) .
المحلى - محمد بن أحمد (ت ٨٦٤ هـ) .
- ١١٩ - شرح جمع الجوامع للسبكي مع حاشية البناني - مجلدان ، ط بمبى (لم يؤرخ) .
محمد رشيد رضا - مجلة المنار ، ط ثانية ، مطبعة المنار مصر ١٣٢٧ هـ - .
مالك .
- ١٢٠ - المدونة الكبرى - ٦ مجلدات ، عن ط دار السعادة دار صادر بيروت (لم تؤرخ) .
المقدسي - أبو الفتح نصر بن ابراهيم المقدسي ، (ت ٣٧٧ هـ) .
- ١٢١ - تحريم نكاح المتعة - جزء ، تقديم عطية سالم ، تحقيق وتخريج حماد الأنصاري ، ط المدني القاهرة .
المنأوى - محمد عبد الرؤوف .
- ١٢٢ - فيض القدير شرح الجامع الصغير - للسيوطي ، ٦ مجلدات ، ط ثانية ، دار المعرفة لبنان . (١٣٩١ هـ) .
ابن منظور - أبو العز مكرم بن نجيب الدين المعروف بابن منظور الأفريقي المصري . (ت ٧١١ هـ) .
- ١٢٣ - لسان العرب المحيط - ١٠ مجلدات - ط أولى بولاق مصر ١٣٠١ هـ .
ابن المديني - علي بن عبد الله ت ٢٧٤ هـ .
- ١٢٤ - العلل - تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، ط المكتب الاسلامي ١٣٩٢ هـ .
النسائي - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣ هـ) .
- ١٢٥ - سنن النسائي ، ٨ أجزاء في أربعة مجلدات ، ط أولى ١٣٨٣ هـ بمصر .
- ١٢٦ - كتاب الضعفاء والمتروكين ، جزء ، تحقيق محمود ابراهيم زايد ، ط أولى حلب دار الوعي ، ١٣٩٦ هـ .
النووي - أبو زكريا - يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) .
- ١٢٧ - شرح صحيح مسلم - ٩ مجلدات ثمانية عشر جزء ، ط ثانية دار الفكر لبنان ، ١٣٩٢ هـ .

ثبت المصادر

- ١٢٨ - تهذيب الأسماء واللغات - مجلد - تحقيق ادارة الطباعة المنيرية ، دار الكتب العلمية لبنان (لم تؤرخ) .
- الواقدي - محمد بن عمرو بن واقد (ت ٢٠٧ هـ) .
- ١٢٩ - مغازي الواقدي - تحقيق مارسدن جونس ، ٣ مجلدات ، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات لبنان (لم تؤرخ) .
- الهيثمي - نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) .
- ١٣٠ - مجمع الزوائد ومنيع الفوائد - ١٠ أجزاء ، مكتبة المقدسي القاهرة ، ١٣٥٣ هـ .
- ١٣١ - موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان - جزء ، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة ، الناشر المكتبة السلفية - المدينة المنورة (لم يؤرخ) .
- ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي أبو عبد الله (ت) .
- ١٣٢ - معجم البلدان - ٥ مجلدات ، ط دار صادر للطباعة - بيروت (لم يؤرخ) .
- أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي ، (ت ٢٧٧ هـ) .
- ١٣٣ - كتاب المعرفة والتاريخ - ٣ مجلدات - تحقيق أكرم ضياء العمري ، ط أولى ، مطبعة الارشاد بغداد ١٣٩٤ هـ .

ب - المخطوطات :

- البوصيري - أحمد بن أبي بكر (ت ٨٤٠ هـ) .
- ١٣٤ - اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة ، مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .
- ابن حجر - أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ) .
- ١٣٥ - تغليق التعليق ، مصور في مكتبة عبد الرحيم الصديقي بمكة المكرمة .
- ١٣٦ - زوائد مسند البزار مصور في مكتبة عبد الرحيم الصديقي بمكة المكرمة .
- الدارقطني - أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ) .
- ١٣٧ - العلال - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .
- ابن شاهين - أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي ، (ت ٣٨٥ هـ) .
- ١٣٨ - الناسخ والمنسوخ - مصور في مكتبة عبد الرحيم الصديقي بمكة المكرمة .
- العقيلي - أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى (ت ٣٢٢ هـ) .
- ١٣٩ - الضعفاء - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .
- العمادي - حامد أفندي العمادي (ت ١١٧١ هـ) .

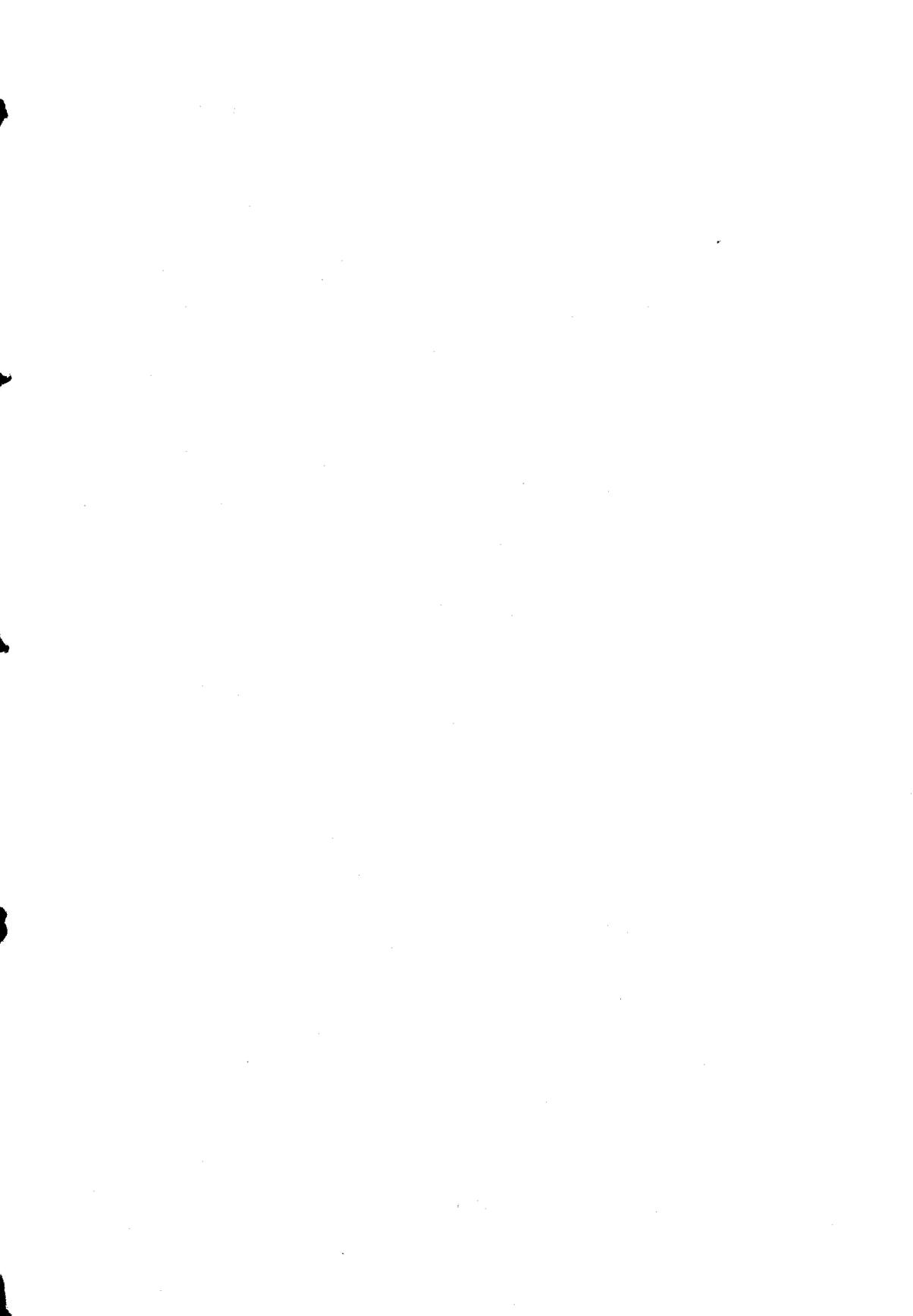
ثبت المصادر

- ١٤٠ - لعة في نكاح المتعة - مخطوط في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ،
ضمن الرسائل الحامدية .
محمد حسين المغربي .
- ١٤١ - البدر التمام شرح بلوغ المرام - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة .
- ابن المنذر - محمد بن ابراهيم ابن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨ هـ) .
- ١٤٢ - الاشراف - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .
المزى - أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الحلبي (ت ٧٤٢ هـ) .
- ١٤٣ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة .
- الهيثمي - نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٧٥٧ هـ) .
- ١٤٤ - مجمع البحرين في زوائد المعجمين - مصور في مكتبة الجامعة الاسلامية
بالمدينة المنورة .
- أبو يعلى - أحمد بن علي بن المثنى الموصلبي (ت ٣٠٧ هـ) .
- ١٤٥ - مسند أبي يعلى - مصور بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .
ج - المصادر الحديثة :
- ١٤٦ - ابراهيم بن علي الوزير - زيد بن علي ، دار الارشاد للطباعة ، ط أولى
١٣٩٠ هـ بيروت .
- احسان الهي ظهير .
- ١٤٧ - الشيعة والسنة / ١ - ط ثانية ، مطبعة وفاق باكستان ١٣٩٥ هـ .
- ١٤٨ - أحمد أمين - ضحى الاسلام .
- الألباني - ناصر الدين .
- ١٤٩ - سلسلة الاحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ، نشر المكتب
الاسلامي - دمشق ١٣٩٢ هـ .
- ١٥٠ - باشميل - غزوة خيبر .
بنتام .
- ١٥١ - أصول الشرائع - جزآن - مترجم من الفرنسية الى العربية بترجمة أحمد
أفندي زغلول ، ط أولى ، المطبعة الاميرية - القاهرة ١٣٠٩ هـ .
توفيق الفكيكي .

- ١٥٢ - المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي - مطبعة النجاح ، القاهرة ولم تؤرخ .
 الجزائري - طاهر بن صالح بن أحمد .
- ١٥٣ - توجيه النظر الى أصول الاثر نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة (لم تؤرخ) .
 الدكتور جواد علي .
- ١٥٤ - المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام - ط أولى ، ٩ مجلدات ، بيروت
 ١٩٦٩ م .
- الخضري - محمد الخضري بك .
- ١٥٥ - أصول الفقه - ط سادسة - المكتبة التجارية الكبرى .
 الخطيب - محب الدين الخطيب .
- ١٥٦ - الخطوط العريضة - ضمن كتاب مجموع السنة ، فيه عدة رسائل لطائفة
 من العلماء ، لم تذكر الطبعة ولا مكانها ولا تاريخها .
 الرفاعي - محمد نسيب الرفاعي .
- ١٥٧ - تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير ، ط أولى بيروت ١٣٩٢ هـ .
 أبو زهرة - محمد .
- ١٥٨ - الامام الصادق - حياته وعصره آراؤه وفقهه . طبع ونشر دار الفكر
 العربي (بدون تاريخ) .
 الساعاتي - أحمد عبد الرحمن البناء .
- ١٥٩ - الفتح الرباني لترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني - ط أولى ، مصر
 ١٣٧٧ هـ .
- السباعي - الدكتور مصطفى السباعي .
- ١٦٠ - السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي - ط ثانية ، المكتب الاسلامي
 بيروت ، ١٣٩٦ هـ .
- ١٦١ - المرأة بين الفقه والقانون - ط ثالثة ، المكتب الاسلامي دمشق (لم تؤرخ) .
 سيد قطب .
- ١٦٢ - في ظلال القرآن - دار المعرفة للطباعة والنشر - ط سابعة لبنان ١٣٩١ هـ .
 شاكر - أحمد محمد شاكر .
- ١٦٣ - تحقيق مسند الامام أحمد - ط رابعة ، دار المعارف بمصر ١٣٧٣ هـ .

- ١٦٤ - تحقيق تفسير ابن جرير
 • الشنقيطي - محمد أمين
- ١٦٥ - مذكرة في أصول الفقه ، على روضة الناظر لابن قدامه - من مطبوعات
 الجامعة الاسلامية •
- ١٦٦ - أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن - مطبعة المدني مصر ١٣٧٨ هـ •
 شيبه الحمد - عبد القادر •
- ١٦٧ - الأديان والفرق والمذاهب المماصرة •
 الصابوني - محمد علي الصابوني •
- ١٦٨ - مختصر تفسير ابن كثير - اختصار وتحقيق - ط أولى ، مطبعة دار القرآن
 الكريم بيروت - ٣ مجلدات - ١٣٩٣ هـ •
 صادق ابراهيم عرجون •
- ١٦٩ - الحياة الادبية عند العرب قبل الاسلام - مطبعة الارشاد ١٣٥٥ هـ •
 العباد - عبد المحسن بن حمد العباد •
- ١٧٠ - عشرون حديثا من صحيح البخاري - المطبعة السلفية - ط أولى ، ١٣٩٠ هـ •
 العمري - أكرم ضياء •
- ١٧١ - بحوث في تاريخ السنة المشرفة - ط ثالثة ، بيروت مؤسسة الرسالة
 ت ١٣٩ هـ •
 عبد النبي ميكو •
- ١٧٢ - الوسيط في شرح مدونة الاحوال الشخصية ، ط أولى ١٩٧١ م •
 عبد الملك السعدي •
- ١٧٣ - العلاقات الجنسية غير الشرعية وعقوبتها في الشريعة والقانون - جزآن -
 مطبعة الارشاد - بغداد ١٣٩٥ هـ •
 عبد الوهاب عبد اللطيف •
- ١٧٤ - المبتكر الجامع لكتابي المختصر والمعتصر في علوم الاثر - دار الكتب
 الحديثة - القاهرة ١٣٨٦ هـ •
 محمود قتلوت •

- ١٧٥ - فتاوى - ط ثانية - دار القلم - مصر (لم تؤرخ)
- القاسمي - محمد جمال الدين
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث تحقيق محمد بهجت البيطار ط ثانية،
- عيسى الحلبي مصر ١٣٨٠ هـ
- محمد جواد مغنية
- ١٧٦ - فقه الامام - جعفر الصادق - عرض واستدلال - دار العلم للملايين ،
- ط أولى بيروت ١٩٦٥
- محمد الحامد الحلبي
- ١٧٧ - نكاح المتعة حرام في الاسلام ، (لم تذكر المطبعة ولا التاريخ)
- محمد الحسين آل كاشف الغطاء
- ١٧٨ - أصل الشيعة وأصولها - ط العاشرة - القاهرة ١٣٧٧ هـ
- محمد رضا المظفر
- ١٧٩ - عقائد الإمامية - ط ثانية - مطبعة نور الامل ١٣٨١ هـ
- ١٨٠ - محمد عبد الحميد - الاحوال الشخصية
- مصطفى عبد الواحد
- ١٨١ - الاسلام والمشكلة الجنسية - ط أولى ، عيسى الحلبي مصر ١٣٨١ هـ
- ١٨٢ - الاسرة في الاسلام - مكتبة دار العروبة - ط المدني مصر (لم تؤرخ)
- محمد فؤاد عبد الباقي
- ١٨٣ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن - مطابع الشعب
- تنبيه - بقي من المصادر القديمة التي لم تذكر في موضعها كتابان



تصويب واستدراك

بالرغم من الجهود التي بذلت في تصحيح هذا الكتاب إلا أنه وقعت بعض الأخطاء المطبعية التي لا يسلم منها مطبوع .

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١٩	١٣	* - تحقق ان الظرف في حديث علي	٣ - تحقق ان الظرف في حديث علي
		يشمل	في الصحيحين يشمل
٢٦	١٣	(هامش) واوله النص	(هامش) واول النص
٢٨	١	ومازنا	مازنا
٢٩	١٩	هامش (٤) أخرجه البخاري	هامش (٣) أخرجه البخاري
٣٦	٣	وطها	وطاها
٣٧	٨	كان على أربع	كان على أربعة
٤٥	٤	الله سبحانه ثم نفخ	الله سبحانه وتعالى ثم نفخ
٥٠	١٦	وفي اصلاح	وفي اصطلاح
٥١	١٤	ومنه قول عمر بن كلثوم	ومنه قول عمرو بن كلثوم
٥٥	١٩	فقيدت السنة بكونه	فقيدت السنة القاطع بكونه
٥٦	٨	التحريمين إذ لكل وحى من **	التحريمين اذ لكل وحى من **
٥٨	٢	« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله	« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله
		والرسول	وأطيعوا الرسول
٦٠	١٤	شرح الجوامع - ١١٩/١	شرح جمع الجوامع - ١١٩/١
٦٣	٢٢	(٢) ص ٥١ وما بعدها	(٢) ص ٥٨ وما بعدها
٦٤	٨	موجود على كلهم *	موجود عند كلهم *
٦٤	٢٠	(١) ص ٧٠	(١) ص ٧٠ من حصول المأمول
٦٦	٦	لا رفع للحكم *	لا رفع للحكم *
٧٠	٢	ولأن المنفرد	لأن المنفرد برواية
٧٢	٢٠	(٢) الشويكاني	(٢) الشوكاني
٧٣	٥	واجيب بانهم علموا	واجيب بانهم علموه
٧٩	٥	أنه مشبه تكاح	أنه يشبه تكاح
٨٦	١١	حتى كادوا	حتى كادوا
٩٢	٦-١	المحلى	الحلّي
٩٤	١٥	وله ثمان وأربعين	وله ثمان وأربعون

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٩٦	٤	ومنها التأييد فلا	ومنها التأييد فلا
٩٧	٢١ هامش ٢	تحريم المتعة في الفتح	تحريم المتعة ص (١٥٢) وما بعدها وفي فتح الباري
١٠١	٣	عفي عنا وما عفي عنا	عفي عنا وما عفي عنا
١٠٨	٣١ هامش ٥	عيوس الأثر	عيون الأثر
١١٢	٣	غريبتنا فقلنا ألا نفتح	عزيتنا فقلنا ألا نختصي
١١٨	١	ترفعهما الى أوج الحسن	ترفعهما الى أوج الحسن
١٢٥	١٤	في حديث علي المذكور	في حديث علي المذكور
١٢٩	٩	« ألا نختص يا رسول الله	« ألا نختص يا رسول الله
١٣٠	١	فوقع النهي	فوقع النهي
١٣٤	٦	فالجواب ان كان ابن عباس كان	فالجواب ان ابن عباس كان
١٣٦	١٢	عن قليس بن يبي حازم	عن قليس بن يبي حازم
١٣٧	٦	ابن شيبه	ابن أبي شيبه
١٤٠	٣	وابن جريج	وابن جريج
١٤٢	٩	قال جابر عنها	قال جابر نهانا عنها
١٤٤	١٠	بن عارب	بن عازب
١٥٣	١١ - هامش	حدثنا ابي عبد العزيز	حدثنا ابي حدثنا عبد العزيز
١٥٧	٥	سيرة بن محمد الجهني	سيرة بن معبد الجهني
١٦١	١	وهي من اقوى	وذلك من اقوى
١٦١	١٩ و٢٠ هامش	(١) احكام القرآن (٢) يعني لفظ	(١) يعني لفظ (٢) احكام القرآن
١٦٢	١	خال نا بكر	قال نا بكر
١٦٤	٣	ابي عرويه عنهن لي	ابي عرويه عنهن في
١٦٩	٧	فعن عبدة بن سعيد	فعن عبدة عن سعيد
١٧٣	٩	وابو داود الطيالسي	وابو داود الطيالسي
١٧٩	١١	القيامة فودمتنا	القيامة فودعنا
١٨٢	٩	وهن يظفن في	وهن يظفن في
١٩٢	٢	موقف عمر رضي الله عنه	موقف عمر (٢) رضي الله عنه

أشرف على تصحيح الكتاب
مطبعياً
الاستاذ عمر بكري الخطيب

مباحث الكتاب

رقم الصفحة

٥	كلمة الناشر
٩	شكر وتقدير
١١	المقدمة
١٤	من خصّ المتعة بالتأليف •
٢٣	المتعة عند المجوزين والتأليف فيها عندهم •
٣٥	تعريف النكاح •
٣٧	أنواع عقودها في الجاهلية •
٤١	ما أبطله الإسلام منها وما أقرّه •
٤٥	هدف الإسلام من تشريع النكاح •
٤٨	العقود الصحيحة والعقود الباطلة •
٥٠	الشروط الصحيحة والشروط الفاسدة •
٥٣	حجية السنة •
٦٦	ما ورد في النسخ من الأحاديث •
٧٧	تعريف نكاح المتعة •
٧٩	مقارنة نكاح المحلل بنكاح المتعة •
٩١	المقارنة بين نكاح المتعة والنكاح الشرعي •
٩٣	مقارنة النكاح المؤقت عند بعض الحنفية بنكاح المتعة •
١٠٧	تحريم المتعة في خير ، أدلتها ، وتحقيقها •
١٥٢	تحريم المتعة في فتح مكة •
١٦٦	تحريم المتعة في أوقات ومواطن أخرى •
١٨٩	موقف الصحابة من نكاح المتعة •
٢٢٥	أسماء والشيعية •

- ٢٤١ • تحقيق المرويّات عن ابن عباس في آية الاستمتاع
أضواء على آية النساء •
- ٢٤٧
- ٢٦٥ • موقف التابعين من نكاح المتعة •
- ٢٧٠ • من رويت عنه إباحة المتعة من التابعين •
- ٢٧٦ • موقف أهل العلم وأئمة الفقهاء من نكاح المتعة •
- ٢٨٣ • موقف علماء آل البيت من نكاح المتعة •
- ٢٩١ • رأي الشيعة الإمامية في نكاح المتعة وأدلتهم •
- ٣٠١ • مناقشة استدلال الشيعة بالكتاب •
- ٣١١ • مناقشة استدلالهم بالسنة •
- الرد على الشيعة القائلين إن عمران بن حصين كان يفتي
بحل نكاح المتعة •
- ٣١٥
- ٣١٩ • وقفة مع محمد الحسين •
- ٣٢٢ • مناقشة الإمامية في ادعائهم انعقاد الإجماع على حلية المتعة •
- ٣٢٣ • نقض استدلالهم بالمعقول •
- ٣٢٤ • حجر والإزام •
- ٣٢٦ • مرويات الشيعة عن أئمتهم في تجويز المتعة ومناقشتها •
- ٣٣١ • ضوء أن يكشفان حقيقة مروياتهم عن آل البيت •
- ٣٣٢ • مفترق الطريق بيننا وبين المجوزين •
- ٣٣٩ • مناقشة الإمامية في تقديم أحاديث تحريم المتعة •
- ٣٤١ • الرد على الفكيكي الإمامي •
- ٣٥٩ • استمرار العمل بنكاح المتعة عند الشيعة الإمامية •

منشوراتنا

الاستاذ : محمد مفيد عزة الخيمي

الاستاذ : محمد مفيد عزة الخيمي

الاستاذ : خير الدين وانلي

الاستاذ : ضياء الدين الصابوني

الدكتور : محمد التونجي

الدكتور : محمد التونجي

الاستاذ : محمود القاسم

الاستاذ : عبد الحلليم محمد قنيس

الاستاذ : عبد الحلليم محمد قنيس

الاستاذ : خالد عبد الرحمن العك

الاستاذ : سانتلانا

تحقيق عصام الدين

الدكتور: محمد خير عرقسوسي

الاستاذ : ابن مالك الاندلسي

الاستاذ : مصطفى صادق الرافعي

الاستاذ : أبو سليمان الندوي

الاستاذة: لطيفة السنكري

الرسم الهندسي للمخططات والخرائط ،

وسائله وطرقه •

الجداول الرياضية جمع واعداد

معجزات المصطفى صلى الله عليه وسلم

تعية رمضان ديوان شعر •

المعين في الاعراب والعروض والاملاء

ديوان بن عبد ربه الاندلسي

براهين (الظواهر الكونية في القرآن)

دفاع واستشهاد

الحب في الاسلام •

التفكير الاقتصادي في الاسلام •

الوجود الالهي بين انتصار العقل وتهافت

المادة

الموازنه في اصول التربية المقارنة •

الفية ابن مالك الاندلسي •

مدرسة الثلاثين يوما •

نساء الاسلام •

نساؤنا ونساؤهم

نزهة النظر شرح نغمة الفكر في مصطلح العلامة : ابن حجر العسقلاني

• أهل الأثر

الشيخ : ناصر الدين الالباني • دفاع عن الحديث النبوي

الدكتورة: البيلى سعد الدين • العباس بن الأحنف دراسة مقارنة

الدكتور: حمدي بركات أبو علي • أبو تمام بين شعره وحماسه

الدكتور: حمدي بركات أبو علي • اعجاز القرآن

العلامة : عمر بن الحسين الخرقى مختصر الخرقى في فقه الامام احمد بن حنبل

العلامة : محمد بن احمد السفاريني لوامع الانوار البهية

وسواطع الاسرار الاثرية

العلامة : ابراهيم الازرق تسهيل المنافع في الطب والحكمة

وبعاشيته الطب النبوي للحافظ الذهبي

الاستاذ : مالك بن نبي دور المسلم في الثلث الاخير من القرن العشرين

تحقيق : محمد مفيدا عزة الخيمي حديث أبي الدرداء في فضل العلم للعلامة
ابن رجب الحنبلي •

تحقيق : د • أحمد حسن فرحات الياءات المشددة في القرآن وكلام العرب
صنعة مكى بن أبى طالب القيسي •

تحقيق : د • أحمد حسن فرحات رسالة كلام في الكلام والقرآن
صنعه محمد ابن رستم الطبري

تحقيق : د • أحمد حسن فرحات اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم
صنعة مكى بن أبى طالب القيسي

تحقيق : د • عصام الدين محمد المنية والأمل (الفاضلي عبد الجبار بن

أحمد الهمداني